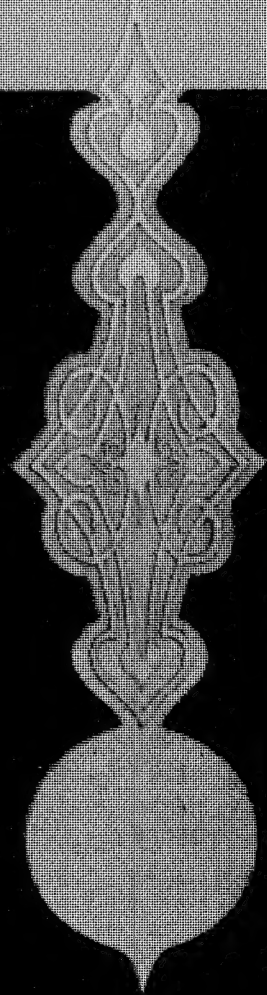


تَلَايَحُ قُضَاةُ الْأَنْدَلُسِ أَلْفُهُ

الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن
النُّبَاهِي المَالِقِي الْأَنْدَلُسِي

وَسَمَّاهُ

كتاب المرقبة العليا
فيمن يتحنن القضاء والفتيا



تَبَٰلِغُ قُصَّةَ الْإِنسَانِ

مخطاات التراث العربى

تالىح قضاة الأندلس

ألفه

الشىخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن
النباهى المالى الأندلسى

وسماه

كتاب المرقبة العلىا
فىمن ىتحققضااء والفتىا

تحقىق

لجنة إىاء التراث العربى
فى دار الآفاق البىة

منشورات دار الآفاق البىة بىروت

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لدار الأفق الجديدة
الطبعة الخامسة
١٩٨٣/ ١٤٠٣ هـ

تصدير

أنشر في هذا السفر أثراً لم يطبع إلى اليوم ، وهو وثيقة عظيمة الخطر عن تاريخ القضاء بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط . فتاريخ تصنيفه المتأخر مكن مؤلفه من الإحاطة بمدة طويلة من الزمن ، تمتد من الفتح العربي إلى القرن الثامن الهجري . غير أن هذا الكتاب ، رغم اتساع الموضوع الذي تناوله ، بقي مجهولاً إلى يومنا هذا . ولا يوجد عنوانه ، حسب ما أعلم ، في إحدى المؤلفات التي أحصت الكتب المتعلقة بالأدب العربي : فلم يذكره حاجي خليفة ، ولا بروكلمان . وعبثاً يبحث المرء عن أثره في مكاتب أوربا والشرق التي نشرت فهرسها ؛ وسبب ذلك ، ولا شك ، أن الناس لم يتناقلوا منه نسخاً . وقد جلب عدد قليل منها ، في آخر القرون الوسطى ، من مملكة غرناطة الصغيرة إلى مَدُن المغرب الأقصى . وهناك ساعدني الحظ ، فاكشفت منه نسختين خطيتين ، لهما من الصحة ما كفى لإغرائى بالعمل على نشر الكتاب .

والنسخة الأولى محفوظة بالمكتبة الشريفة بالرباط تحت رقم ١٤٢٤ ؛ وهي نسخة قريبة العهد ، غير مؤرخة ، تشتمل على ١١٧ ورقة (طولها ٢٠ سنتمتر ، وعرضها ١٥ سنتمتر ، وبكل صفحة ٢١ سطر) . وهي مذكّلة بتلخيص من خط الناسخ نفسه ، يشتمل على ١٣ ورقة ، مؤرخ بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٢١ (٨ مايه ١٨٠٦) . فهذا المخطوط الموجود بالرباط هو الذي اتخذناه أصلاً اعتماداً عليه في إثبات النص . أمّا المخطوط الآخر ، المحفوظ بمكتبة جامع القرويين بفاس تحت رقم ٢٩٣٣ / ٨٠ ، فهو نسخة تأريخها أقدم ، ولكن ينقصها ، مع الأسف ، الثلث الأخير تقريباً ؛ وهي تحوى ٥٠ ورقة ضيقة الخط ، خطها من النوع المغربي (طولها ٢٣ سنتمتر ، وعرضها ١٨ سنتمتر ، وبكل صفحة ٢٢ سطر) . وكلتا النسختين تذكر عنوان الكتاب ؛ وهو « كتاب المراقبة العليا ، فيمن يستحق [كذا ، عوضاً عن « استحق »] القضاء والفتيا » ، وكذلك اسم المؤلف ، وهو : أبو الحسن الشباهي .

المؤلف

وما هذا المؤلف برجل خامل الذكر . بل كان من رجال الدولة وأعيانها المرموقين في مملكة بني نصر بغرناطة في القرن الثامن ؛ وليس بأيدينا ، مع هذا ، عن حياته الشديدة الاتصال بحياة أشهر معاصريه الأندلسيين : لسان الدين ابن الخطيب ، إلا أخبار لم تأت بما يكفي من التفاصيل . وإن كنا نعرف تاريخ ولادته ، فنحن لا نجد في ترجمة من التراجم تأريخاً دقيقاً لوفاته .

وأكثر هذه الأخبار القليلة مستمدة إما من ابن الخطيب نفسه ، وإما من أهم من ترجم لهذا الأخير ، أي من المقرئ ، مؤلف « نفح الطيب » و « أزهار الرياض » . ولا نجد بجانب ما كتبه هذان المؤلفان إلا ترجمة نقلها عنهما الفقيه السوداني أحمد بابا التنبكسي في كتابه « نيل الأبرتهاج » (المطبوع على هامش « الديباج » لابن فرحون ، القاهرة ، ص ٣٠٥ — ٣٠٦) . أما الفصل القصير الذي خصصه بونس بويجس لمؤلف « المرقبة » في بحثه عن المؤرخين والجغرافيين الأندلسيين (مجريط ، ١٨٩٨ ، عدد ٢٩٧ ، ص ٣٤٨) ، فهو لا يأتي بتدقيق مفيد .

واسم المؤلف في صورته الكاملة : أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامي المالقي النباهي . ويقتصر غالباً على تسميته بابن الحسن . وهو من أسرة استقرت منذ أجيال عديدة بمدينة من أزهر مذن الساحل الأندلسي ، أعنى مالقة . فهذه المدينة ولد علي النباهي في سنة ٧١٣ ؛ وبها درس على شيوخ مقصودين ، وقفنا على قائمة أسمائهم ، ولا فائدة في إثباتها هنا . ثم رحل إلى غرناطة لاستكمال ثقافته الأدبية والفقهية . ثم غادر العاصمة النصرانية حين ولي القضاء بمدينةتين صغيرتين : ملتماس وبلش ، وعاد إليها أخيراً للاستقرار بها نهائياً ، عند ما عين كاتباً بالديوان في بلاط الملك . ولم يمض إلا قليل حتى قلده سلطان غرناطة خطة جليلة ألا وهي خطة قضاء الجماعة بالعاصمة نفسها .

وفي خلال تلك الفترة ، خصص له ابن الخطيب في كتابه الشهير « الإحاطة في تأريخ غرناطة » ترجمة أثنى فيها عليه كل الثناء . وهي موجودة في المخطوط رقم ١٦٧٣ من مكتبة الأسكوريال (ص ٣٠٢ وما يليها) . وقد نقلها المقرئ بجملتها تقريباً في « نفح الطيب » . (طبع بولاق ، ج ٣ ، ص ٦٥ و ٣٨٥) و « أزهار الرياض » (طبع القاهرة ، ج ٢ ، ١٩٤٦ ، في البداية) . ولم يكتف ابن الخطيب بالثناء على ابن بلده وصديقه ببلاط الحمراء ثناء كاد يكون

إطراء ، بل روى نماذج ضافية من شعره ونثره الفتي . ولكن يظهر أن العلائق ما لبثت أن توترت بين الرجلين ؛ وعند ما ألف ابن الخطيب في منفاه كتابه « أعمال الأعلام » ، لم يتحاش هجو صديقه القديم هجاء لا اقتصاد فيه ؛ وبلغ به الأمر إلى أن يلقبه مزدرياً بالجفسوس (أى : القصير) ، وهو لقب كان بلا شك يطلق عليه في الأوساط الثقافية الغرناطية ، هزواً بقصر قامته (أنظر ص ٩٠ — ٩٢ من طبعتي ، الرباط ، ١٩٣٤) . وفي كتاب آخر من مؤلفاته : « الكتيبة الكامنة » ، في شعراء المائة الثامنة ، خصص له ترجمة قاسية (عدد ٥٠ من المخطوط ٤١٠ بالمكتبة الشريفة بالرباط) . ولم يقف إلى هذا الحد ، بل تعداه ، فألف لسان الدين رسالة خاصة في هجاء قاضي غرناطة ، سماها : « خلع الرسن » ، في وصف القاضي ابن الحسن .

ولا يتسع لنا المجال هنا للبحث عن حقيقة الأسباب التي نشأ عنها هذا الخلاف بين ابن الخطيب وابن الحسن النباهي ، إلا أن هذا الأخير لم يكن ، قطعاً ، بريئاً من المشاركة في الحملة التي شنت على ابن الخطيب ، فجعلته هدفاً للمكائد والوشايات والتهم بالطعن في العقيدة (انظر مثلاً ص ٢٠٢ من هذه الطبعة) ، وانتهت أخيراً بنكبة لسان الدين ، وجرت له أتعس التقلبات ، إلى أن قبض عليه بفاس التي التجأ إليها ، بعد أن حكم عليه في غرناطة بتهمة الزندقة ؛ فقتل بسجنه سنة ٧٧٦ . وبعد أن مات ابن الخطيب هذه الميتة المريعة ، تنقطع عنا الأخبار المفصلة عن حياة القاضي ابن الحسن النباهي . فقد اكتفى صاحب « نيل الابتهاج » بالإشارة إلى أنه بُعث مرتين في سفارة سياسية من غرناطة إلى فاس في سنة ٧٦٠ ، ثم في سنة ٧٨٨ ، وأنه ما زال ب قيد الحياة في سنة ٧٩٣ ؛ غير أنه زاد ، فقال إنه لم يمثر على تاريخ وفاته ، التي وقعت ، حسب ما يتبادر إلى الذهن ، قبل انتهاء القرن الثامن . وختم الترجمة بذكر تأليفين له : وهما بحث كانّه اليوم مفقود ، في مسألة الدعاء بعد الصلاة ، قصد به الرد على رأي الإمام أبي إسحاق الشاطبي الأندلسي ؛ والكتاب عن القضاء الذي نشره هنا . إلا أن أثرنا ثالثاً من مؤلفات النباهي وصلنا ، ولم يذكره أحمد بابا ، وعنوانه : « شرح المقامة النخيلية » ، وهو حوار بين نخلة وشجرة تين ؛ ويتركب منها ، مع كثير من الاستطرادات الأدبية ، تأريخ مفيد للدولة النصرانية الغرناطية ، عنوانه : « نزهة البصائر والأبصار » . ومن هذا التأليف نسخة خطية بمكتبة الأسكوريال تحت رقم ١٦٥٣ (انظر الفهرسة التي نشرتها سنة ١٩٢٨ ، ج ٣ : ص ١٨٦ — ١٨٧) ؛ وقد نشر منه بعض المقتطفات م . ج . مولر في مجموعة « نخب في تأريخ عرب العرب » (مونيخ ، ١٨٦٦ ، ج ١ ، ص ١٠١ — ١٠٦) .

تأريخ القضاة للنباهي

ورد في « نيل الابتهاج » ذكر تأريخ القضاة لابن الحسن النباهي بعنوان « المرقاة العليا في مسائل القضاء » ، وقد ذكر أن الكتاب في جزئين . ويظهر أن المؤلف لم يكتب إلا جزءاً واحداً ، وهو يشير في مقدمته إلى أن كتابه يشمل أربعة أبواب . وفي الواقع ، لا نجد في المخطوطتين إلا بابين متفاوتين في الطول غاية التفاوت . والأول ، وهو يستغرق أقل من ثلث المجموع ، يبحث في القضاء عامة ، وفي المسائل التي تتعلق به ؛ والآخر يختلف عن الأول ، فهو مجموعة تراجم قضاة مغربيين ، أكثرهم أندلسيون ، وهذا الباب هو الذي يكسب مؤلف قاضي غرناطة قيمة كبيرة .

وسيحوى الجزء الثاني من كتابي « تأريخ إسبانيا الإسلامية » الذي هو بصدد الإنجاز ، بسطة ضافية عن القضاء الأندلسي ؛ فلا فائدة إذن في أن أطيل هنا في شرح هذه المسألة . ولأقتصر على الإشارة بكلمة وجيزة إلى أهمية تراجم « المرقبة » . فقد اتفنا بتبسة ذات خطر عظيم لأهم المصادر التي لدينا عن الحياة القضائية بقرطبة إلى القرن الرابع ، وهو « تأريخ قضاة قرطبة » لمحمد بن الحارث الخشني . وكل يعلم المتزلة الممتازة التي يتمتع بها كتاب الخشني بين الوثائق القليلة — وبالأأسف ! — التي تخبرنا عن الحياة الاجتماعية بالأندلس في أيام الإمارة ، ثم الخلافة الأموية ؛ فالخشني ، الذي ولد بالقيروان ، حاصمة إفريقية ، هاجر إلى قرطبة ، ولم يزل مقيماً بها إلى وفاته في سنة ٣٧١ هـ ؛ وألف كتابه بطلب من الخليفة الحكم الثاني المستنصر بالله . وقد نشره المستشرق الإسباني خوليان ربيرو في عام ١٩١٤ مع ترجمة باللغة الإسبانية ، ودراسة ممتعة استقصى فيها موضوعه ، معتمداً في طبعته على النسخة الخطية الوحيدة المحفوظة بأ كسفر د . وليس لتأريخ الخشني عيب سوى أنه ينتهي في القرن الرابع الهجري ؛ وفضل النباهي هو أنه حاول إتمام هذا التأريخ ، والوصول به إلى عصره .

بسم الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الفقيه العالم ، قاضى الجماعة بالبلاد الأندلسية ، وخطيب
حضرتها العليّة — أعادها الله للإسلام ! — أبو الحسن بن الفقيه أبى محمد
ابن عبد الله بن الحسين النّباهي — وصل الله سبحانه سعادتة ، وشكر إفادته ! (١)

أمّا بعد حمد الله ، والصلاة والسلام على محمد رسول الله ، فهذا كتابٌ أرُسمُ فيه
بحول الله بُبْدَأَ من الكلام فى خُطّة القضاء ، وسير بعض من سلف من القضاة ،
أو بلغ رتبة الاجتهاد ، وفيمن يجوز له التقليد ومن لا يجوز له ، وصفات المُتقى الذى
يلبغى قبولُ قوله ، والاعتدائه به لمن ذهب إلى مقلّده ، وبالجارى من الفتاوى على
منهاج السداد ، وهل يجوز (٢) للفتى قبول الهدية من المستفتى ، أم هى فى حقّه من
ضروب الرشاء المحرمة على الجميع .

ولستُ أجهلُ أنّ هذا الغرض قد سبق له غيرى ، وصنّف فى معناه أناسٌ قبلى ؛
لاكنى رأيت أن أُعيد منه الآن ما أُعيدُه على جهة التذكّرة لنفسى ، والتنبيه لمن هو
مثلى . وحاصلُ ما أريد إثباته من ذلك فى هذا الكتاب يرجع على التقريب إلى أربعة
أبواب . فأقولُ — والله الموفق للصواب :

(١) لا توجد هذه المقدمة إلا فى ق . — (٢) ق : يسوغ .

الباب الأول

في القضاء وما صارَعه

﴿فَصَلِّ﴾ لفظ القضاء يأتي في اللغة على أنحاء مُرجعها إلى انقطاع الشيء وتماه . يقال : « قضى الحاكم » إذا فصل في الحكم ؛ و « قضى دينه » أى قطع ما لغيره قبله بالأداء ؛ و « قضيت الشيء » أحكمت عمله ؛ ومنه قوله تعالى : « إذا قضى أمراً ^(١) » أى أحكمه وأتقنه .

وخطّة القضاء في نفسها عند الكافّة من أسنى الخطط ؛ فإنّ الله تعالى قد رفع درجة الحكماء ؛ وجعل إليهم تصريف أمور الأنام ، يحكمون في الدماء والأبضاع والأموال ، والحلال والحرام . وتلك خطّة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء : فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء . ولأجل منيف قدره في الاقدار ، ولسمو خطره في الأخطار ، اشترط العلماء في متولّيه ، من شروط الصحّة والكمال ، ما تقرّر في كتبهم ، واستبعد حصول مجموعه الأئمّة المقتدّى بهم . فقد نقل عن مالك بن أنس — رحمه الله ! — أنّه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بها : لا أراها تجتمع اليوم في أحد ؛ فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان العلم والورع ، قدّم . قال عبد الملك بن حبيب في كتابه : وإن لم يكن علمٌ ، فعقلٌ وورعٌ ؛ فبالعقل يسئل وبه تحصل خصال الخير كلّها ؛ وبالورع يُعفّ ؛ وإن طلب العلم وجده ؛ وإن طلب العقل ، إذا لم يكن عنده ، لم يجده . وقد قيل : كثير العقل مع قليل العلم أنفع من كثير العلم مع قليل العقل . وليس العلم بكثرة الرواية والحفظ ، كما قاله ابن مسعود — رضى الله عنه ! — ؛ وإنما العلم نورٌ يضعه الله في القلوب .

قال المؤلف — أدام الله توفيقه ! — : ومن قلّد الحكم بين الخلق والنظر في شيء من أمورهم : فهو أحوج الناس إلى هذا النور وإلى اتّصافه بالتذكير والتهقّظ والتفطّن . ولذلك كان إسماعيل بن إسحاق ، قاضى القضاة ببغداد ، يقول : من لم تكن فيه ، لم يكن

له أن يلي القضاء . وقال ابن المَوَّاز : لا ينبغي أن يستقضى إلا ذكيٌّ ، فِطْنٌ ، فِيمَهُمْ ، فقيهٌ ، مُتَمَّانٌ ، غيرُ عجول . وذكر أنَّ عمر بن عبد العزيز قال : « لا يصلح للقضاء إلا القوى على أمر الناس ، المستخفُّ بسخطهم وملامتهم في حقِّ الله ، العالمُ بأنَّه ، مهما اقترب من سخط الناس وملامتهم في الحقِّ والعدل والقصد ، استفاد بذلك ثمنًا ربيعاً من رضوان الله ! » .

﴿ فصله ﴾ قال عزَّ الدين* أبو محمد عبد العزيز^(١) بن عبد السلام : وقد أجمع المسلمون على أنَّ الولاية أفضل من غيرهم . وتفصيل ذلك أن الولاية تشتمل على غرض شرعيٍّ ، وغرض طبعيٍّ ؛ فنبى عنها من يغلبه طبعه وهواه ، وأمر بها من يكون قاهراً لطبعه ، غالباً لهواه . فلا يتولاها من لا يملك هواه إلا أن يتعيَّن لها ؛ فيجب عليه أن يتولاها ، وأن يجاهد نفسه في دفع هواه ما استطاع . وممَّا يشير إلى الترغيب في الحكم لمن قدر على العدل فيه ، قولُ رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « إنَّ الْمُقْسِطِينَ عند الله يوم القيامة ، على منابر من نور عن يمين الرحمن . وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوه . » وقوله « عن يمين الرحمن »^(٢) معناه في الحالة الحسنة والمنزلة الرفيعة ؛ والعَرَب تنسب الفعل المحمود والإحسان إلى اليمين ، وضدَّه إلى الشمال أي المنزلة الخسيسة ؛ وأمَّا الاقسط ، فهو العدل ؛ يُقال : « أقسطَ » إذا عدل . قال الله تعالى : « وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ! »^(٣) وفي كتاب أبي حبيب ، عن ابن شهاب ، أنَّ رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « ما من أحد أقرب مجلساً من الله يوم القيامة ، بعد ملكٍ مصطفيٍّ ، أو نبيٍّ مرَّسَلٍ ، من إمامٍ عدلٍ ! » وروى أنَّ النبيَّ — صلى الله عليه وسلم — قال : « إنَّ الله مع القاضي ، ما لم يحِفَّ بعمداً . » وفي « الصحيح » : إذا حكم الحاكم ، ثمَّ اجتهد فأصاب ، فله أجران ؛ وإذا حكم فاجتهد ، ثمَّ أخطأ ، فله أجرٌ واحدٌ . قال أهل العلم : والمرادُ هنا بالحاكم ، البصيرُ بالحكومة ، المتحرِّيُّ العدل . وقد استدللَّ بهذا الحديث من يرى أنَّ كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ ، لأنَّه — صلى الله عليه وسلم — جعل له أجراً . واحتجَّ به أيضاً أصحابُ القول

(١) ناقص ل ر . — (٢) ناقص في ر . — (٣) سورة الحجرات : ٩ .

الآخر بأنَّ المصيب واحد والحق في طرف واحد، لأنَّه، لو كان كل واحد مصيباً، لم يُسمَّ أحدهما مخطئاً، فيجمع الضدَّين في حالة واحدة. قال القاضي أبو الفضل بن موسى في «إكمال» ه: والقول بأنَّ الحقَّ في طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من المتكلمين والفقهاء؛ وهو مروى عن مالك والشافعي وأبي حنيفة، وإن كان قد حُكي عن كل واحد منهم اختلاف في هذا الأصل. وهذا كلُّه في الأحكام الشرعيَّة. وأمَّا ما يتعلق بأصل وقاعدة، من أصول التوحيد وقواعده، ممَّا مبتناه على قواطع الأدلَّة العقلية، فإنَّ الخطأ في هذا غير موضوع، والحق في طرف واحد، بإجماع من أرباب الأصول، والمصيب فيها واحد، إلاَّ ما روى عن عبد الله العنبري، من تصويبه المجتهدين في ذلك، وعذره لم يرد؛ وحكى مثله عن داود وكلُّه لا يلتفت إليه، وقد حُكي عن العنبري أنَّ مذهبه في ذلك على العموم؛ وعندى أنَّه إنما يقول ذلك في أهل الملة دون الكفرة؛ والاجتهاد المذكور في هذا الباب هو بذل الوسع في طلب الحق والصواب في النازلة. انتهى.

وفي حديث معاذ بن جبل أنَّ النبيَّ — صلى الله عليه وسلم! — أذن له أن يجتهد برأيه فيما لم يكن في الكتاب والسنة؛ وقد ورد: ما من قاضٍ يقضى بالحق إلاَّ كان عن يمينه ملكٌ وعن شماله ملكٌ، إلى غير ذلك ممَّا جاء في هذا الباب.

﴿فصل في الخصال المعبرة في القضاة﴾ من التنبيهات وشروط القضاء، التي لا يتم للقاضي قضاؤه إلاَّ بها، عشرة: الإسلام؛ والعقل؛ والذكورية؛ والحرية؛ والبلوغ؛ والعدالة؛ والعلم؛ وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم؛ وسلامة حاسة اللسان (١) من البكم؛ وكونه واحداً لا أكثر؛ فلا يصحُّ تقديمُ إثنين على أن يقضيا معاً في قضية واحدة، لاختلاف الأغراض، وتعدُّر الاتفاق وبطلان الأحكام بذلك. ثمَّ من هذه الشروط ما إذا عدم فيمن قُلِّد القضاء بمجهل، أو غرض فاسد، ثمَّ نفذ منه حكمٌ، فإنَّه لا يصحُّ ويردُّ؛ وهي الخمسة الأولى: الإسلام؛ والعقل؛ والبلوغ؛ والذكورية؛ والحرية. وأما الخمسة الأخرى، فينفذ من أحكام من عدمت منه

(١) ق: البيان.

في القضاء وما ضارعه

ما يوافق الحق، إلا الجاهل الذي يحكم برأيه . وأمّا الفاسق ، ففيه خلاف بين أصحابنا ؛ هل يُردُّ ما حكم به ، وإن وافق الحق وهو الصحيح ، أم يعضى إذا وافق الحق ووجه الحكم .

وشروط الكمال عشرة أيضاً : خمسة أوصاف يُنتفى عنها ، وخمسة لا يُنتفى ؛ منها أن يكون غير محدود ؛ وغير مطعون عليه في نسبه بولادة اللعان والزنا ؛ وغير فقير ؛ وغير أمي ؛ وغير مستضعف ؛ وأن يكون فطناً ، زهياً ، مهيباً ، حليماً ، مستشيراً لأهل العلم والرأى .

قال القاضي أبو الأصبح بن مهمل : وللحكّام الذين تجرى على أيديهم الأحكام ست خُطَط : أوّلها القضاء ، وأجلّه قضاء قاضى الجماعة ؛ والشرطة الوُسْطى ؛ والشرطة الصُغرى ؛ وصاحبُ مَظالم ؛ وصاحبُ رَدِّ ، ويُسمّى صاحبُ رَدِّ بما رُدَّ عليه من الأحكام ؛ وصاحبُ مدينة ؛ وصاحبُ سوق . هكذا نصّ عليه بعض المتأخّرين من أهل قُرْطُبة ، في تأليف له . وتلخيصه : القضاء ، والشرطة ، والمظالم ، والرّد ، والمدينة ، والسوق . وإنما كان يحكم صاحبُ الرّدِّ فيما استرا به الحكّام ، وردّوه عن أنفسهم ؛ هكذا سمعته من بعض من أدركته . وصاحبُ السوق كان يُعرف بصاحب الحِسبة ، لأنّ أكثرَ نظره إنما كان يجري في الأسواق ، من غشٍّ ، وخديعة ، وتفقّد مكيال وميزان وشبه ذلك . ولا عجب للقاضى أن يرفع من عنده إلى غيره ، كما يرفع غيره إليه . وحدودُ القضاة ، في القديم والحديث ، معروفةٌ ، لا يعارضون فيها ، ولا تكون إلى غيرهم من الحكّام . وقد عدّها على بن يحيى ، وفسرها في كتابه ؛ فقال : ويشتمل نظر القاضى على عشرة أحكام : أحدها : قطع التشاجر والخصام من المتنازعين ، إمّا بصلح عن تراضٍ يراد به الجواز ، وأمّا بإجبارٍ بحكم بآية يعتبر فيه الوجوب . والثانى : استيفاء الحق لمن طلبه ، وتوصيله إلى يده ، إمّا بإقرار ، أو ببينة . والثالث : إلزام الولاية للسفهاء والمجانين ، والتحقُّر على المفلس ، حفظاً للأموال . والرابع : النظر في الإحباس ، والوقوف والتفقّد لأحوالها وأحوال الناظر فيها . والخامس : تنفيذ الوصايا على شروط الموصى إذا واققت الشرع ؛ ففي المعينين يكون التنفيذ بالاقباض ، وفي المجهولين يتعيّن المستحقُّ لها بالاجتهاد فإن كان لها وصيٌّ ، راعاه ، وإلاّ تولّاه . والسادس : تزوج

تاريخ قضاة الأندلس

الإلزام من الأكفاء ، إذا عدم الأولياء وأردنّ التزوج . والسابع : إقامة الحدود ؛ فإن كانت من حقوق الله تعالى ، تفرد بإقامتها ، إمّا بإقرار يتّصل بإقامة الحدّ ، وإمّا ببينة أو ظهور حمل من غير زوج ؛ وإن كانت من حقوق الأدميتين ، فبطلب مستحقّتها . والثامن : النظر في المصالح العامّة ، من كفّ التعدّي في الطرقات والأفنية . وإخراج مالا يستحقّ من الأجنحة والأفنية . والتاسع : تصفّي الشهود ، وتفقد الأمانة ، واختيار من يرتضيه لذلك . والعاشر : وجوه التسوية في الحكم بين القوى والضعيف ، وتوخي العدل بين الشريف والمشروف .

ومن « الإيكال » : لجمهور العلماء أنّ للقضاة إقامة الحدود ، والنظر في جميع الأشياء ، من إقامة الحقوق ، وتغيير المناكر ، والنظر في المصالح ، قام بذلك قائم ، أو اختصّ بحق الله . وحكمه عندهم حكم الوصي المطلق اليد في كل شيء ، إلا ما يختصّ بضبط البيضة من إعداد الجيوش ، وجباية الخراج . واختلف أصحاب الشافعي هل من نظره مال الصدقات ، والتقديم للجُمع والأعياد ، أم لا ، إذا لم يكن على هذا ولاية مخصّصون من السلطنة ، على قولين ؛ ولا يختلفون ، إذا كانت هذه مخصّصة بولاية من من قبّل السلطنة ، أنّه لا نظر له فيها . وذهب أبو حنيفة أنّه لا نظر له في إقامة حدّ ، ولا في مصلحة ، إلا لطالب غاصم ، ولا تنطلق يده إلا على ما أذن له فيه ، وحكمه حكم الوكيل الخاص . ومن « كتاب الإعلام بنوازل الأحكام » : خطة القضاء من أعظم الخطط قدراً ، وأجلّها خطراً ، لا سيّما إذا اجتمعت إليها الصلاة . وعلى القاضي مدار الأحكام ، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء .

﴿ فصل ﴾ وكلّ من ولي الحكم بين المسلمين ، من أمير ، أو قاض ، أو صاحب شرطة ، مسلط اليد . وكلّ ما كان في عقوبتهم من موت ، وكان في حدّ من حدود الله تعالى ، وأدب لحقّ ، فهو هدّرت . وما آتى من ظلم بين ، مشهور ، معتمد ، فعليه العود في عمده ، والعقل في خطائه . وكذلك ما تعمّد من إتلاف مال بغير حقّ ، ولا شبهة ، فذلك في ماله ، يأخذ به المظلوم إن شاء منه ، أو من المحكوم له به . من « كتاب الاستغناء » لابن عبد الغفور . وفي « المتقنع » : قال سحنون : وإذا قضى القاضي

على رجل يجور في الأموال ، وكان الذي قضى له بالمال قد أكله ، واستهلكه ، ولم يوجد عنده ، كان ما قضى به على الرجل على القاضي في ماله . وإذا لم يجز في قضائه ، وهو عدلٌ ، رضى ، وإنما خطأً أخطأه ، أو غلطاً غلطه ، لم يكن عليه شيء من خطئِهِ . وإذا أقرَّ القاضي على نفسه أنه جار في قضائه ، إذا كان قاضياً ، في قتل نفس ، أو قطع يد ، أو قصاص ، أو جراح ، فما أقرَّ به ، أو ثبت عليه من غير إقرار ، أُقيد منه . قال أبو أثيوب ، في باب خطأ القاضي من الكتاب المسمى : وقد أقاد رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — وأبو بكر ، وعمر — رضى الله عنهما ! — من أنفسهم . ومما تقرَّر في الشريعة أنَّ حكم الحاكم لا يحلُّ الحرام ، وأنَّ الفروج والدماء والأموال سواه ، بدليل قوله — صلى الله عليه وسلم ! — : « إنا نختصمون إلىَّ ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع . فمن قضيتُ له من حقِّ أخيه شيئاً ، فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار ! » فأجرى الله تعالى أحكام رسوله — صلى الله عليه وسلم ! — على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره من البشر ، ليصبح اقتداء أمته به في قضاياه ، ويأتون ما أتوا من ذلك على علم من سنته ، إذ البيان بالفعل أولى من القول وأرفع لاحتمال اللفظ . وقوله : « أقضى له على نحو ما أسمع » احتجَّ به من لا يميز حكم الحاكم بعلمه لقوله : « فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » أى أفطن لها ، وقوله : « على نحو ما أسمع » ؛ ولم يقل : « أعلم » ؛ ومن يرى حكم الحاكم بعلمه لا يلتفت إلى ما سمع ، خالف أو وافق .

قال عياض : وقد اختلف العلماء في حكم الحاكم بعلمه ، وما سمعه في مجلس نظره . فذهب مالك وأكثَر أصحابه أنَّ القاضي لا يقضى في شيء من الأشياء بعلمه ، إلا فيما أقرَّ به في مجلس قضائه ، خاصة في الأموال . وبه قال الأوزاعيُّ ، وجماعة من أصحاب مالك المدائنين ، وغيرهم ، وحكوه عن مالك . وقال الشافعيُّ في مشهور قوليه ، وأبو ثور ، ومن تبعهما ، أنه يقضى بعلمه في كلِّ شيء من الأموال ، والحدود ، وغير ذلك ، ممَّا سمعه أو رآه قبل قضائه وبعده ، وبمصره وغيره . وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضى بما سمعه في قضائه وفي مصره ، في الأموال ، لا في الحدود . انتهى .

ووقع كذلك في المسألة ، بين الفقهاء بقرطبة ، اختلافٌ ؛ فذهب منهم أبو إبراهيم ، ومحمد بن العطار ، في آخرين ، إلى أنَّ القاضي له أن يقضى بعلمه دون شهود . ومال قومٌ

إلى خلاف ذلك ، وقالوا : إنما لم يقض بعلمه ، دون بيئته ، لأن فيه تعريض نفسه للتهمة ، وإيقاعها في الظنون . وقد كره رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — الظن . قال القاضي أبو الأصبع بن سهل : وهذا عندى القياس الصحيح المطرّد لمن قال : لا يقضى القاضي بعلمه ، ولا بما سمع في مجلس نظره ، لكن الذى قاله أبو إبراهيم وابن العطار ، وجرى به العمل ، وهو عندى الاستحسان ، ويعضده قول مطرّف ، وابن الماجشون ، وأصبع في كتاب ابن حبيب ، أن القاضي يقضى على من أقرّ عنده في مجلس نظره ، بما سمع منهم ، وإن لم تحضره بيئته . وقال ابن الماجشون في « المجموعة » ، وبه أخذ أبو سعيد سخنون بن سعيد ، وقاله أصبع في كتابه ؛ وهو ظاهر قول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — : « إنما أنا بشرٌ ، وإنكم تختصمون إليّ ! فلعنّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض ؛ فأقضى له على نحو ما أسمع منه » الحديث . وقوله — عليه الصلاة والسلام ! — : « إنما أنا بشرٌ مثلكم وإنكم تختصمون إليّ ! » معناه حصره في البشرية بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن الخصوم ، لا بالنسبة إلى كلّ شيء ؛ فإنّ للرسول — صلى الله عليه وسلم ! — وصايا كثيرة . فللقاضي على ما تقرّر في المسألة من كلام ابن سهل وغيره ، أن يقضى بما صحّ عنده وسمعه من أمر الخصمين ، وأنّ له أن ينفذ ذلك بينهما ، ويعضيه من نظره وحكمه . قال مالك : وإذا قضى بما اختلف العلماء فيه ، لحكمه نافذٌ . وللحاكم المجتهد أن يتخير عن الاختلاف عليه ، وأن يأخذ بما يراه أمحوطٌ لدينه وعرضه . قال : وإن لم يكن على ما قضى به مذهب العلماء بذلك الموضوع ، فليس لقاضٍ بعده نقضه ، ولا اعتراضه ؛ وإنّه نافذٌ تامٌ ؛ وإن ظهر له في نفسه أنّ قول غير من أخذ بقوله خيرٌ ممّا أخذ به ، كان له نقضه هو خاصّةً ، ولم يكن ذلك لأحد بعده . وفي « كتاب الاقضية » من « المدوّنة » : إذا تبين للقاضي أن الحقّ في غير ما قضى به ، رجع عنده ؛ وإنما لا يرجع به فيما قضت به القضاة (١) ممّا اختلف فيه . قال صاحب « التنبيهات » : حمل أكثرهم مذهبه في الكتاب على أن الرجوع له ، كيف كان حاله من وهم أو انتقال رأى ، وهو قول مطرّف وعبد الملك .

ووقع في « مُنتَخَب » ابن مغيث : وتنقسم أحكام القضاة ، على مذهب مالك وجميع أصحابه ، على ثلاثة أقسام : أحدها في الحكّم العدل العالم : فأحكامه كلّها نافذة على الجواز ،

ولا يتعقب له حكمه؛ والوجه الثاني في الحكم العدل الجاهل المقلد : فللحكم الذي يلي بعده أن يتعقب أحكامه ؛ فما وافق الحق . منها ، نفذ ومضى ، وما خالف الحق رده وفسخه ؛ والوجه الثالث في الحكم الجائر المتعسف : فللحكم الذي يلي بعده أن يفسخ أحكامه كلها ، ولا ينفذ له حكماً . ومن كتاب سليمان بن عبد بن بطال : قال ابن المواز : لو أن قاضياً نقض حكم قاضٍ قبله قد كان حكم به ، ثم ولي قاضٍ ثالث وعزل الثاني . نظر : فإن كان حكم القاضي الأول مما يحكم به ، ومما يختلف فيه القضاء والفتيا ، رأيت نقض الثاني له خطأً صراحاً ؛ فأرى للثالث أن ينقض حكم الثاني ، وينفذ حكم الأول ، وإن كان خلافاً لما يحكم به الثالث ؛ وإن حكم الأول خطأً صراحاً مما لا اختلاف فيه ، لم أرَ للثالث أن يرد حكم الثاني إلى ما حكم به الأول .

﴿فَصَلِّ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْحُكْمِ بِالْبَاطِلِ أَوِ الْجَهْلِ﴾ قال الله — عز وجل ! — : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ» (١) . و«يَجْرِمَنَّكُمْ» معناه يحملنكم . قاله ابن حبيب . عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : «الحكام ثلاثة . إثنان في النار وواحد في الجنة . حكمٌ حكمٌ بجهل ، ففسد ، فأهلك أموال الناس ، وأهلك نفسه ، ففي النار ؛ وحكمٌ حكمٌ نغفل أي جاز ، فأهلك أموال الناس وأهلك نفسه ، ففي النار ؛ وحكمٌ علمٌ ، فعدل فأحرز أموال الناس وأحرز نفسه ، ففي الجنة .» قال الهروي في «كتاب الغريبين» له في الحديث : ورجلٌ علم نغفل أي جاز يقال إنه لغلل غير عدل . ذكر ذلك في باب الخاء والذال . قال ابن سيدة في باب الخاء مع الذال : خذل على خذلاً : كلمني ، وخذل على خذولاً وخذلاً : جاز . وفي الحديث : من ولي قاضياً ، فقد ذبح بغير سكين . وفي رواية لابن أبي ذويب : فقد ذبح بالسكين . وفيه : الولايه أو لها ملامه ، ووسطها ندامة ، وآخرها عذابٌ في القيامة ، إلا من اتقى الله عز وجل . وفي «الموطأ» باب ما يكره من القضاء مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان الفارسي أن : «هلم إلى الأرض المقدسة ا» فكتب

تاريخ قضاة الأندلس

إليه سلمان : « إنَّ الأرض لا تقدسُ أحداً ، وإنما يقدسُ الإنسانَ عمله . وقد بلغني أنك جعلت طبيباً تداوى الناس : فإن كنتَ تبرى ، فنعماً لك ! وإن كنتَ متطبِّباً ، فاحذر أن تقتل إنساناً ، فتدخل النار ! » وكان أبو الدرداء ، إذا قضى بين اثنين ، ثم أدبر عنه ، قال : « أرجع ! أعيدا على قضيتكما متطبِّباً والله ! » ويحيى بن سعيد هو القائل : « وليت قضاء الكوفة ، وأنا أرى أنه ليس على الأرض شيء من العلم ، إلا وقد سمعته . فأول مجلسٍ جلستُ للقضاء ، اختصم إلى رجلان ما سمعتُ فيه شيئاً ! »

وفي « المستخرج » : قال مالك : قال عمر بن الحسين : « ما أدركتُ قاضياً استقضى بالمدينة إلا رأيتُ كتابة القضاء وكرهيته في وجهه ! » . وفي « الصحيح » عن أبي ذر : « قلت : « يا رسول الله ، ألا استملى ! » فضرب بيده على منكبي ، ثم قال : يا أبا ذر ، إنك ضعيفٌ ، وإنها أمانةٌ ، وإنها يوم القيامة خزئٌ وندامةٌ ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها ! » فلا ينبغي أن يتقدم على العمل إلا من وثق بنفسه وتعيين له وأجره الإمام العدل عليه . وللا إمام العدل إجباره إذا كان صالحاً ، وله أن يمتنع عنه إلا أن يتحقق أنه ليس في تلك الناحية من يصلح للقضاء سواء ؛ فلا يحلُّ له الامتناع حينئذ لتعيين الفرض عليه .

﴿ فَصْلٌ ﴾ من المجموع المسمى بـ « المقصد المأمود » : القضاء محنةٌ وبليَّةٌ ، ومن دخل فيه ، فقد عرض نفسه للهلاك ، لأنَّ التخلُّص منه عسيرٌ ؛ فلهروبُ منه واجبٌ ، لا سيما في هذا الوقت ، وطلبه حقٌّ وإن كان حسيبةً ^(١) . قاله الشعبي . ورخص فيه بعض الشافعية : إذا خلصت نيَّته للحسيبة ^(٢) ، بأن يكون وليُّه من لا ترضى أحواله ؛ والأوَّلُ أصحُّ لقوله — عليه الصلاة والسلام — : « إنا لا نستعمل على عملنا من أَرادَه . » وفي « إكمال المعلم » : اختلف العلماء في طلب الولاية مجرداً ، هل يجوز أو يمنع ، وأما إن كان الرزق يرتزقه ، أو فائداً جائزاً يستحقُّه ، أو لتضييع القائم بها ، أو خوفه حصولها في غير مستوجبها ، ونيَّته في إقامة الحقِّ فيها ؛ فذلك جائزٌ له . وقد قال يوسف — عليه الصلاة والسلام — : « اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ^(٣) » . ومن الحديث

(١) ق : حسنة . — (٢) ق : للعنة . — (٣) سورة يوسف : ٥٥ .

في القضاء وما ضارعه

الصحيح : من ابتغى القضاء ، واستعان عليه بالشُّفَعَاء ، وكل إلى نفسه ؛ ومن أكره عليه ، أنزل الله عليه ملكاً يسدُّده . ومنه : من مال إلى الإمارة وكل إليها ، ومعناه : لم يُعْنَ على ما يتعاطاه ؛ والمتعاطى أبداً مقرونٌ به الخذلان ؛ فن دُعِيَ إلى صل ، أو إمامه في الدين ، فقصَّ نفسه على تلك المنزلة ، وهاب أمر الله ، رزقه الله الممونة . وهذا مبنى على « من تواضع لله ، رفعه الله » .

فمن الواجب على كلٍّ من ابتلى بالقضاء أن يكثر من التذلل لله ، والمراقبة له عند أمره ونهيه ، والاختذ بالشفقة على عباده . فقد ثبت في « الصحيح » عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « اللهم ! من ولي من أمر أُمَّتِي شيئاً فشقَّ عليهم ، فأشفقْ عليه ! ومن ولي من أمر أُمَّتِي شيئاً فرفقَ بهم ، فأرفقْ به ! » وكلُّ قاضٍ مطلوبٌ منه أن يحكم بالعدل على نفسه وعلى غيره ، وأن يعتقد أنَّه حاكمٌ في ظاهره ، محكومٌ عليه في باطنه . روى اللَّيْثُ بن سَعْدٍ عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « من ولي ولاية ، فأحسن فيها أو أساء ، أتى به يومَ القيامة ، وقد غلَّتْ يمينه إلى عنقه ؛ فإن كان عدلاً في أحكامه ، أطلق من أغلاله وجعل في ظلِّ عرش الرحمن ؛ وإن كان غير عدلٍ في أحكامه ، غلَّتْ شماله إلى يمينه ، فيسبَّح في عرقه حتى يفرق في جهنم . »

ولما تقرَّر من بلاء القضاء ، فرَّ عنه كثيرٌ من الفضلاء وتغيَّبوا ، حتَّى تركوا . وسجن بسببه عند الامتناع آخرون ، منهم أبو حنيفة ، وهو النعمان بن ثابت ، دعاهُ صمر بن هبيرة للقضاء ؛ فأبى ؛ فحبسه وضربه أياماً ، كلَّ يوم عشرة أسواط ، وهو متماد على أبياته إلى أن تركه . وقد نقل عن عثمان بن عفَّان أنَّه قال لعبد الله بن صمر بن الخطَّاب : « أقضِ بين الناس ! » . قال : « لا أقضِ بين رجلين ما بقيت ! » قال : « لتفعلن ! » قال : « لا أفعل ! » قال : « فإنَّ أباك كان يقضى . » قال : « كان أبي أعلم منِّي وأنتي ! »

ومن غريب ما يُحكى عن مسلمة بن زُرعة ، وقد تكلم في تباعات القضاء ، أنَّه قال . « رأيت في الأندلس قاضياً يُدعى مهاجر بن نوفل القرشيُّ ، ما رأيتُ مثله في العبادة والورع . ولقد بلغني في موته أعظم المعجب . أخبرني به ثقات من أهل بلده . وذلك أنَّه لمَّا مات دُفِن في مقبرتهم ليلاً ، وأظنُّه عهد بذلك ، فلمَّا أهيل الزاب عليه ،

محموا من القبر كلاماً فاستمعوا له (١) ؛ فسمعوه يُنادى : أنذرکم ضيق القبر وعاقبة القضاء ! قال : « فكشفوا عنه ، وغلثوه حيّاً ، فوجدوه مكشوف الوجه ، ميتاً ، بحالته التي قُبر بها — رحمه الله وغفر لنا وله ! » وقال الحسن بن عمّاد في كتابه ، عند ذكر من عُرضَ عليه القضاء ، فأبى من قبوله : استشار الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، أول الخلفاء بالأندلس من بني أمية أصحابه ، في قاضٍ يولّيه على قُرطُبة . فأشار عليه ولده هشام ، وحاجبه ابن مُغيث ، بالمصعب بن عُمَران ؛ ووقف الاختيار عليه . فوقع بنفس الأمير ، وأمر بالإرسال إليه ؛ فلما قدم مصعب ، أدخله على نفسه ، بحضرة ولده هشام ، وحاجبه ، وخاصة أصحابه ؛ فعرض عليه القضاء . فأبى من قبوله ، وذكر أَعذاراً تعوقه عنه ؛ فردّها الأمير وحمله على العزيمة ، وأصرّ مصعب على الإيابة البتّة ؛ فاغضب الأمير ، وهاج غضبه ، وأطال الإطراق ؛ ثمّ رفع رأسه إلى مصعب وقال : « اذهب ! عليك العفا وعلى الدين أشاروا بك ! »

ولمّا أراد هشام للقضاء بقرطبة زياد بن عبد الرحمن ، وعزم عليه ، خرج منها فارّاً بنفسه ، على ما حكاه ابن حارث . فقال هشام عند ذلك : « ليت الناس كلهم كزياد ، حتى ألغى أهل الرغبة في الدنيا ! »

وممّن عرض عليه القضاء من الفقهاء بالأندلس فأبى من قبوله ، إبراهيم بن محمد ابن بار ، دناه إليه الأمير محمد بن عبد الرحمن لقصة رفعت من قدره عنده ؛ فأباه فأرسل إليه بذلك هاشم بن عبد العزيز صاحبه ؛ فامتنع عليه ولم يجد فيه حيلة ؛ فأعاد إليه الأمير هاشمًا بوصية يقول : « إذا لم تقبل قضاءنا ، فاحضر مجلسنا ، وكن أحد الداخلين علينا ، الذين نشاورهم في أمورنا ، ونسمع منهم في رعيّتنا . » فلما استمع رسالته ، قال : « يا أبا خالد ، إن ألحّ على الأمير في هذا ومثله ، هربتُ — والله ! — بنفسى من بلده ! فما لي وله ؟ » فأعرض عنه الأمير عند ذلك ، وعلم أنّه ليس من صيده . ومنهم أبان بن عيسى بن دينار ، ولأه الأمير محمد بن عبد الرحمن قضاء كورة جيّان ؛ فأبى وحلّ . فأمر الأمير بإكرهه على العمل وأن يوكل به نفرًا من الحرس ، يحملونه إلى حضرة جيّان ، فيجلسونه هناك مجلس القضاء ، ويأخذونه بالحكم بين

الناس . فأنفذ الوزراء أمره ، وسار به الحرس ، فأقعدوه بحيان ، فحكم بين الناس يوماً واحداً . فلما أتى الليل ، هرب على وجهه ، فأصبح الناس يقولون : « هرب القاضي ! » فرفع الخبر إلى الأمير محمد ، فقال : « هذا رجلٌ صالحٌ فرّ بدينه ! فليُسْئَلْ عن مكانه ويؤمَّن ممّا أكره ! »

ومن أهل سرقسطة ، قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهري ، صاحبُ « كتاب الدلائل في شرح غريب الحديث » . دُعي للقضاء ببلسه ، فامتنع من ذلك . فلما اضطره الأمير وعزم عليه ، استعمله ثلاثة أيام ، يستخير فيها الله — عز وجل ! — مات خلال تلك المدة . فكان الناس يرون أنه دعا الله تعالى في الاستكفاء ؛ فكفاه وستره . وصار حديثه موعظةً في زمانه . قاله أحمد بن محمد .

وممن عُرض عليه القضاء ، في عصرنا هذا المستأخر ، فأباه وامتنع من قبوله ، الفقيه أبو عيسى أحمد بن عبد الملك الإشبيلي ، عرضه عليه المنصور محمد بن أبي طاهر مدبرُ أمر الخليفة هشام المؤيد بالله ، عن أمر الخليفة مرتين ؛ فلم يجد فيه حيلة . أولاهما إذ تَوَفَّى قاضي قرطبة محمد بن يتيق بن زرب ، سنة ٣٨١ ؛ أحضره وخطبه مشافهةً بمحضر الوزراء ؛ فقال له : « إن أمير المؤمنين المؤيد بالله اختارك للقضاء ، ورأى تقديمك مباركاً لك فيه . » فقال : « أعوذ بالله من ذلك ! لست ، والله الذي لا إله إلا هو ! اتهم إلى هذا ولا أقبله البتة ! فإنني لا أستطيع ولا أصليح وما أفتي الناس في ذلك إلا وأنا مضطجعٌ أكثر أوقاتٍ لكبري وضعفي . والله ! لقد صدقتك ! فانظر للمسلمين وانصح لإمامك — وفقه الله ! » فتركه .

وممن جاهر بالإصرار على الإيابة من القضاء ، محمد بن عبد السلام الحشني ، أرادته الأمير محمد لتقليد القضاء بحيان ؛ وأمر الوزراء أن يجلسوه ويلزموه ذلك ؛ ففعلوا وأدوا إليه رسالة الأمير . فأبى عليهم ونفر نفوراً شديداً ؛ فلاطفوه وخوفوه بإدرة السلطان ؛ فلم يزد إلا أباءً ونفوراً . فكتبوا إلى الأمير محمد بلجاجة واعياء الحيلة عليهم في إجابته . فوقَّع الأمير توقيعاً غليظاً معناه : « إن من طاصنا ، فقد أحلّ بنفسه ودمه . فلما قرأوه على الحشني ، نزع قلنسوته من رأسه ومدّ عنقه وجعل يقول : « أبيت كما أبت السموات والأرض ، إياية إشفاق ، لا إياية نفاق ! »

فكتبوا إلى الأمير بلفظه ؛ فكتب إليهم أن « سلّموا أمره وأخرجوه عن أنفسكم ! » فقالوا له : « انصرف ! » فانطلق عنهم ولم يهيجوه بعد .

وقد شدّد بعضُ العلماء على القارّ منه ، إذا كان ممّن توقّرت فيه دواعيه . فنقل عن سحنون أنه قال : إذا كان الرجل أهلاً لخطّة القضاء ، فاستعفى منها ، عوفى منها إن وجد لها عوضٌ منه ؛ وإن لم يوجد ، أُجبر عليها ؛ فإنّ أبي ، سجن ؛ فإنّ أبي ، ضرب . قال الشعبانيّ : فإنّ لم يوجد غير واحدٍ ممّن يشكل للقضاء ، أُجبر عليه بالسجن والضرب . ومن جامع « كتاب الاستغناء » : وإن كان الداعي له إلى العمل غير عدلٍ ، لم يجز لأحدٍ إعانته على أموره ، لأنّه مُتَعَدٍّ في فعله ؛ فيجب له أن يصبر على المكروه ، ويدع العمل معه ؛ وإن كان عدلاً ، جاز بالعمل معه ، ويستحبُّ له إعانته . انتهى . والذي يظهر من كلام مالك ، الأخذُ بالترك ، والتحذيرُ من الولاية على كلّ تقدير ، فقد روى عنه ابن وهب في الرّجل يُدعى للعمل ، فيكره أن يُجيب إليه ، وخاف على دمه ، وجلّدُ ظهره ، وهدمُ داره . كيف ترى في ذلك ؟ فقال : أمّا هدمُ داره وجلّدُ ظهره وسجنُه ، فإنّه يصبر على ذلك ، ويترك العمل خيراً له ، وأمّا أن يُباح دمه ولا أدرى ما حدث ذلك ، ولعلّه في سعة من ذلك إن عمل . وقال الأبهريّ : إن دُرِيَ إلى العمل ، فأبى ، وخشى ضربَ ظهره أو على دمه أو سجنه ، فأما الضرب والسجن ، فإن صبر ، فهو أفضل ؛ وأمّا دمه ، فإن عمل ، فعَلّه في سعة أن يجري العدل والإنصاف ؛ وإن لم يمكنه ، لم يجز له أن يتعدّى الحقّ ، ويصبر على ما يلحقه من المكروه ، إذ لا يجوز له أن يبطل حقّ المسلمين وحرّيمهم لنفسه .

ومن كتاب ابن حارث . لمّا توفي يحيى بن معن ، بقي الناس بلا قاضٍ نحواً من ستّة أشهر ، روّى فيها الأميرُ عبد الرحمن في الإيتاء للقضاء . فقلق الناسُ لذلك ؛ فقال : « والله ! ما يمنعني من التعجيل إلاّ النظرُ لهم ! فإني لا أجِدُ رجلاً أَرْضاه ، غير واحد ، وهو لا يجيبني ! » فقال له أحدُ جلسائه : « فإذا أَرْضَيْتَهُ للقضاء ، وأباه ، فلاَزمه أن أن يدِلّك على سواه . » فأحضر يحيى بن يحيى وألزمه أن يشيرَ عليه ، إذ لم يجبه . فامتنع من الوجهَيْن معاً ، الولاية والدلالة ، وقال : « قد صدقتُ عن نفسي لمعرفتي بها ؛ ولكنّ

اتقَلَّد الدلالة على غيري ، فإِنَّه ، إن جار ، شاركتُه في جوره ! » فَاغْضَبَ ذلك الأمير وُلَحَّ في أن لا يعفيه . وأُزِمَه صاحب رسائل غدا به إلى المسجد الجامع ، فأجلسه مجلس الحكم ، وقال للخصوم : « هذا قاضيكُم ! » فلبث يحكي على تلك الحال ثلاثاً ، وهو لا يعدُّ يده لكتاب ، ولا يتكلَّم مع أحد ، إلى أن ضاق صدرُه ؛ فكتب إلى الأمير يشير بإبراهيم ابن العباس ؛ فقلده ، وكفَّ عن يحكي .

ومن تخلف عن قبول خطَّة القضاء ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي . فراجع أمير المؤمنين ، عند العزم عليه في التولية ، بأمور منها أن قال له : « إن هذا الأمر لا يصلح له مَنْ يشركك في نسبك . » وتوقَّف عن العمل حتى ترك . وهو القائل : من ولي القضاء ، ولم يفتقر ، فهو سارقٌ ؛ ومن لم يَصُنْ نفسه ، لم ينفعه العلم . وبمثل مقالة الشافعي في الاعتذار عن قبول القضاء ، أشار عبدُ الملك بن حبيب على عبد الرحمن ابن الحكم ، في نازلة القاضي إبراهيم بن العباس القُرشيّ ؛ وهي النازلة التي تُنسب له . وللقية يحيى بن يحيى السورة على الخليفة ؛ فقال له ابن حبيب : « وأما القاضي ، فلا ينبغي للأمير — أعزّه الله ! — أن يشرك في عدله من يشركه في حسبه . » فعزل الأمير القُرشيّ قاضيَه ، وذلك آخر سنة ٢١٣ . وولى القضاء مكانه محمد بن سعيد .

وعرض أمير المؤمنين الرشيد على المغيرة بن عبد الرحمن المخزوميّ قضاء المدينة ، وجأزته أربعة آلاف دينار . فامتنع ؛ فأبى الرشيد إلا أن يلزمه ، فقال : « والله ! يا أمير المؤمنين ! لأنّ يحقنني الشيطان أحبُّ إليّ من أن أرى القضاء ! » فقال الرشيد : « ما بعد هذا شي ؟ ! » وأعفاه ، وأجازه بألني دينار .

ورأيت في « كتاب ترتيب المدارك » تصنيف القاضي عياض بن موسى بن عياض ومن خطّه نقلتُ ، وقد ذكر عبد الله بن فروخ الفارسيّ ، فقيه القَيْرَوَان في وقته ؛ فقال : كان أكره الناس في القضاء . وكان يقول : « قلت لأبي حنيفة : ما منعك أن تلي القضاء ؟ فقال لي : يا ابن فروخ ! القضاءُ ثلاثةٌ : رجلٌ يحسن العوم ، فأخذ البحر طولاً ، فما عساه أن يعوم ، يوشك أن يكلّ فيغرق ؛ ورجلٌ لا بأس بعومه ، عامٌ يسيراً فغرق ؛ ورجلٌ لا يُحسن العوم ، ألقي بنفسه على الماء ، فغرق من ساعته . »

ومن الكتاب المسمّى أن روح بن حاتم أرسل إلى ابن فروخ ليؤليه القضاء فامتنع ؛

فأمر به أن يُربط ويصعد به على سقف الجامع ؛ فقبل له : « تقبل ؟ » فقال : « لا ! »
 فاخذ ليُطرح ؛ فلما رأى العزم قال : « قبلتُ . » فاجلس في الجامع ومعه حرس ؛ فتقدم إليه
 خصمان ؛ فنظر إليهما وبكى طويلاً ؛ ثم رفع رأسه ، فقال لهما : « سألتكما بالله !
 ألا أعفيتماي من أنفسكما ، ولا تكونا أول مشرّوشٍ عليّ ! » فرحاه ، وقاما عنه . فأعلم
 الحرس بذلك روحاً ؛ فقال : « اذهبوا إليه ، فقولوا له يشير علينا بمن نولّى أو ما قبل . »
 فقال : « إن يكن ، فعبدُ الله بن غانم ؛ فإنّي رأيتُه شابّاً له صباغةٌ يعني بمسائل القضاة .
 فعليك به ! فإنّه يعرف مقدار القضاء . » فولى ابن غانم ؛ فكان يشاوره في كثير من
 أموره وأحكامه ؛ فأشفق ابن فروخ من ذلك ، وقال له : « يا ابن أخي ! لم أقبلها أميراً أقبلها
 وزيراً ! » وخرج إلى مصر هرباً من ذلك وورعاً ، ومات هنالك .

ومثّنُ عرض عليه القضاء بإفريقية ، فامتنع منه ، أبو ميسرة أحمد بن رزار . فلما عرض
 عليه قال : « اللهم ! إنك تعلم أنّي انقطعتُ إليك ، وأنا ابن ثمانى عشرة سنة ! فلا تمكّنهم
 منّي ! » فاجاء المصّر إلا وقد توفّى . فغسل وكفن وخرج به . فوجه إليه الأمير إسماعيل
 العبدى كفنّاً وطيباً في الأطباق ؛ فوافاه الرسول على النعش ؛ فجعل عليه الكفن من فوق .
 ومن غريب ما حكى عنه أنه بينما هو يتهجّد ليلة من الليالى ويبكى ويدعو ، إذا بنور عظيم ،
 خرج له من حائط المحراب ، ووجه كأنه البدر . فقال : « تمسّلاً ، يا أبا ميسرة ! من
 وجهي : فإنّي ربك الأعلى ! » فبصق في وجهه وقال له : « اذهب يا ملعون ! يا شيطان !
 لعنك الله ! » قال المؤلّف — رضى الله عنه ! — : التوفيق صحب ابن رزار عند مشاهدته
 لما أخبر عنه بحائط محرابه ؛ فثبتت المعرفة قدّمه ، وأنطقت بالصواب لسانه . فذاتُ القديم
 سبحانه ذاتٌ موصوفة بالعلم ، مدركةٌ بلا إحاطة ، ولا مرئيةٌ بالأبصار في دار الدنيا ؛
 وهى موجودة بحقائق الايمان ، من غير حدٍّ ، ولا إحاطة ، ولا حلول ؛ فالقلوب تعرفه ،
 والعقول لا تُدرّكه ؛ ينظر إليه المؤمنون في الآخرة بالأبصار ، بغير إحاطة ، ولا إدراكٍ نهاية .
 ومن باب التمتّع عن المسارعة إلى الامور التي يخاف من الدخول فيها ، السقوطُ في
 الفتنة ، ما جرى لجعفر بن الحسن بن الحسن الأمدى قاضى بلنسية آخر أيام قضائه بها .
 وذلك أنه بويج لمروان بن عبد العزيز بلنسية ، عند انقراض الدولة المتونية ، طلب بالشهادة
 في بيعته فقال : « والله ! لا أفعل وبيعةُ تاشفين في عنقي ! » ثمّ قال : « اللهم !

أقبضني إليك ! » قال ابن الأبار في « تكملة » ، وقد ذكره : فتوفي في ليلته ودُفن في الغد . وكان رجلاً صالحاً ، ورعاً ، مجاب الدعوة . وكانت بيعة مروان في صفر سنة ٥٤٠ هـ . وذكر يحيى بن إسحاق أن هشاماً ، لكأولى ، قيل له : « لا يتعدّل ما تريد إلا بولاية زياد بن عبد الرحمن على القضاء ! » فبعث إليه ؛ فتمنّع ؛ فألحّ عليه هشام ، وأحضر الوزراء ؛ وكلّموه في ذلك عن الأمير وعرفوه عزمه . فقال لهم : « أما إذ عزمتم ، وأكرهتموني على القضاء ، فأخبركم ما أبدأ به على المشي إلى مكة . إن وليتموني ، وجاءني أحد متظلماً منكم ، إلا أخرجت من أيديكم ما يدّعيه ، ورددته عليه ، وكلّفتكم البيّنة لما أعرف من ظلمكم ! » فلما سمعوا ذلك ، عرفوا صدقه ؛ فعملوا عند الأمير في معاقبته . فقليل ليحيى بن يحيى : « أهو وجه القضاء ؟ » قال : « نعم ! فيمن عرف بالظلم والقدرة ! »

﴿ فصل ﴾ هذه المسألة ، التي هي إخراج ما يدّعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم ، وقع من أمثالها في أمتهات الكتب نظائر ؛ منها في « العُتبية » قال في سماع يحيى : قلت : فقومٌ عرفوا بالغصب لأموال الناس من ذوى الاستطالة بالسلطان ؛ ثم جاء الله بوال أنصف منهم وأعدى عليهم ؛ فلا يجد الرجل من يشهد على معاينة الغصب ، ويجد من يشهد على حقّ أنهم يعرفونه ملك المدّعي ، ثمّ رأوه يبد هذا الظالم ، لا يدرون بماذا صار إليه إلا أن الطالب كان يشكو اليهم ذلك ، أو لا يشكوه . قال : إذا كان من أهل القهرة والتعدّي ومن يقدر على ذلك ، والبيّنة عادلة ، فذلك يوجب للمدّعي أخذ حقّه منه ، إلا أن يأت الظالم ببيّنة عادلة على شراء صحيح ، أو علمية لمن كان يأمن ظلمه ، أو يأت بوجه حقّ ينظر له فيه . قال : فإن جاء ببيّنة عادلة على شرائه ، وزعم البائع أن ذلك البيع عن فوق من سطوته ، وهو لا يقدر عليه ؛ قال : يفسخ البيع إن ثبت أنه من أهل الظلم والاستطالة . قال : وإن زعم البائع أنه باع وقبض منه الثمن ظاهراً ، ثمّ دسّ إليه سراً ، أخذه منه . ولو لم يفعل له ذلك لقي منه شراً . قال : لا يقبل منه هذا ؛ وعليه دفع الثمن إليه ، بعد أن يحلف الظالم أنه ما ارتجعه ، ولا أخذه منه بعد أن دفعه إليه .

قال ابن رشد : أما ما ذكره من أن الظالم ، المعروف بالغصب لأموال الناس والقهرة لهم عليه ، لا ينتفع بحيازته مال الرجل في وجهه ، ولا يصدّق من أجلها على ما يدّعيه من

شراءه ، أو هبة ، أو صدقة يريد ، وإن طال ذلك في يده أعواماً : أمّا إذا أقرّ بأصل الملك المدّعيه ، وقامت له بيّنةٌ بذلك ، فهو صحيحٌ لا أعلم فيه اختلاقاً ، لأن الحيازة لا توجب الملك ؛ وإنما هي دليلٌ عليه بوجه تصديق غير الغاصب فيما ادّعاه من تصديره إليه ، لأنّ الظاهر أنه لا يجوز أخذ مال أحد ، وهو حاضرٌ لا يدّعيه ولا يطلبه ، إلا وقد صار إلى الذي بيده ، إذا حازه في وجهه العشرة الأعوام ونحوها ! لقول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — : « من حاز شيئاً عشر سنين ، فهو له ! » معناه عند أهل العلم بدعواه مع يمينه ؛ وأما الغاصب فلا دليل له في كونه المال بيده ؛ وإن طال حيازته له في وجه صاحبه لما يعلم من غصبه لأموال الناس والقهرة لهم عليها . قال : وأما إن أثبت الغاصب الشراء ودفع الثمن ، فادّعى البائع أنّه أخذه منه في السرّ ، بعد أن دفع إليه ، فهو مُدّعٍ لا دليل له على دعواه ، فوجب أن يكون القول قول الغاصب المُدّعى عليه ، كما قال في الرواية لقوله — عليه الصلاة والسلام ! — : « البيّنة على المدّعي ، واليمين على من أنكر . » وقد روى عن يحيى بن يحيى أنّه قال : « إذا قال البائع إنّهُ أعطاه الثمن بالظاهر ، فدسّ عليه من أخذه منه ، فإنّه ينظر إلى المشتري ؛ فإن عُرِفَ بالمداء والظلم والتسلّط ، فإنّي أرى القول قول الباع ، مع يمينه لقد دفع المال إليه قهراً وغلبةً ، ويردّ ماله عليه بغير أن يرده إليه الثمن . » وقاله ابن القاسم . دفع ذلك في بعض الروايات ، وهو إغراق . فإذا أقرّ أنّه دفع إليه ، ثمّ ادّعى أنّه أخذه منه ، وأما لو لم يقرّ أنّه قبض الثمن ؛ وقال : « إنّما أشهدتُ له على نفسه بقبضه ، ثقياً وخوفاً منه ! » لا شبه أن يصدق في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم ؛ وإنّما يكون ما قال يحيى من تصديق البائع فيما ادّعاه من أنّه دسّ إليه في السرّ من أخذ الثمن منه ، إذ أشهد له أنّه فعل ذلك بغيره . ونرجع إلى ما كنّا بسبيله ؛ فنقول :

وممن عُرض عليه القضاء فأباه ، الشيخ الصالح بَقيُّ بن مَخْلَد . كانت له خاصّةٌ بالأمير المُنذِر بن محمّد بن عبد الرحمن قبل ولايته الملك ؛ وكان قد قدّم إليه في حياة والده البُشَيْر بالخلافة ، لرؤيا قصّها عليه . فلما ولي الخلافة ، ضاعف له البرّ والكرامة والإعظام والتبجيلة ، وأحضره وأراد له ولاية القضاء . فأبى عليه . فذهب إلى استكراهه . فقال الشيخ بقيّ : « ما هذا جزاء محبّتي وانقطاعي وصاغيتي ؟ »

فقال له المُنْذِرُ : « أَمَّا إِذْ أُبَيِّنْتَهُ ، فَأَشْرُ عَلَى بَقَاضِ تَرْضَاهُ لِلْمُسْلِمِينَ ! » فابى عليه ؛ فضايقه ، وعزم عليه ؛ فقال : « لَا بُدَّ أَنْ تَلِيَ أَوْ تَشِيرَ ! » فقال : « أَشِيرُ عَلَيْكَ بِرَجُلٍ مِنْ آلِ زِيَادٍ ، يَسْكُنُ بَرِيَّةً ، يَعْرِفُ بِعَامِرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ . » فقبل منه ، وأرسل في عامر ؛ فوَلَّاهُ .

ومنهم أَبُو غَالِبٍ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ الْفَرَجِ بْنِ أَبِي كِنَانَةَ . كَانَ الْأَمِيرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَعْجِبًا ، وَلَهُ مَفْضَلٌ ؛ وَكَانَ قَدْ اشْتَهَى رُؤْيَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَدْعِيَهُ ؛ فَتَعَرَّضَ لَذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ طَاقِ السَّابِاطِ ^(١) : فَرَأَاهُ عِنْدَ رَوَاحِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَأَعْجَبَهُ سَمْتُهُ ، وَأَحْبَبَ اجْتِنَابَهُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : « لَا بُدَّ أَنْ أَضُمَّهُ إِلَى الْوِزَارَةِ أَوْ الْقَضَاءِ ! » فَذَاكَ بِشَأْنِهِ الْوَزِيرُ ابْنُ أَبِي عَبَّادَةَ ^(٢) ، وَكَانَ صَدِيقًا لِأَبِي غَالِبٍ ؛ فَقَالَ : « يَنْبَغِي لِلْأَمِيرِ أَنْ لَا يَهْجُمَ عَلَى الرَّجُلِ بِالْإِسْتِدْعَاءِ ، حَتَّى يَعْرِفَ مَا عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ . » فَقَالَ لَهُ : « فَكُنْ أَنْتَ الَّذِي يَتَعَرَّفُ ذَلِكَ . » قَالَ الْكَاتِبُ الْمَدْعُوُّ بِسَكْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : « فَأَرْسَلَنِي الْوَزِيرُ إِلَيْهِ ؛ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ مُرَادَ الْأَمِيرِ ؛ فَتَلَّقَنِي ذَلِكَ مَتْنِي بِالنُّطْقِ وَالتَّضَاحِكِ ، حَتَّى أَطْمَعَنِي فِي نَفْسِهِ ؛ وَجَعَلَ يَقُولُ : « كَيْفَ كَانَ تَنْشِبُكُمْ لَنَا بَعْدَ طَوْلِ الْغَفْلَةِ ؟ وَمَا نَرَى هَذَا مِنْكُمْ عَنْ صِحَّةِ نِيَّةٍ : فَاتِمَّ أَشْحُ بَدَنِيَاكُمْ مِنْ أَنْ تَعْطُوا مِنْهَا أَحَدًا شَيْئًا ، وَتَشْرِكُوا فِيهَا صَدِيقًا ! » قَالَ سَكْنٌ : « فَلَمَّا صَرْتُ بِهِ إِلَى الْجِدَّةِ ، تَنَمَّرْتُ ، وَقَالَ آخِرُ قَوْلِهِ : « بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! لَيْتَ حَاوِدَتْنِي أَوْ غَيْرُكَ ، أَوْ بَلَّغْتَنِي فِيهِ عَنِ الْأَمِيرِ عَزِيمَةً ، لِأَخْرُجَنَّ عَنْ الْأَنْدَلُسِ ! فَلَا أَعُودَنَّ إِلَيْهَا آخِرَ الدَّهْرِ ! » فَتَرَكْتُ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَدِّمُ لِلْقَضَاءِ بِالْجَزِيرَةِ الْخَضْرَاءِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْجُدَامِيَّ النَّبَاهِيَّ ، وَذَلِكَ بِإِشَارَةِ شَيْخِهِ الْأَسْتَاذِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ الْإِفْلِيلِيِّ ، أَيَّامَ وِلَايَتِهِ الْوِزَارَةَ لِلْمُسْتَكْنَى بِاللَّهِ . وَالْمُسْتَكْنَى هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ] النَّاصِرُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ . فَأَبَى مِنَ الْقَبُولِ ؛ وَوَقَعَ الْعَزْمُ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ مِنَ الْأَمِيرِ ، فَفَنَرَ ، وَقَصَدَ الْوَزِيرَ وَخَلَا بِهِ . وَكَانَ مِنْ جَمَلَةِ مَقَالِهِ : « سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ ! أَتَعْلَمُ أَنَّ الْوِلَايَةَ لِمِثْلِي أَوَّلَى مِنَ الْإِبَايَةِ ؟ فَأَقِفْ عِنْدَ إِشَارَتِكَ ؟ أَمْ تَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ ؟ » فَقَالَ لَهُ : « يَا ابْنَ أَخِي ! حَاصِلُ مَا أَرَاهُ أَنَّ الْوِلَايَةَ فِي الْوَقْتِ كِرَامَةٌ ، وَتَرَكْتُ الْعَمَلَ سَلَامَةً . »

(١) ق و ر : الكافط . — (٢) ق و ر : عبيدة .

فقال له ابن الحسن : « أبقاك الله ! أختارُ السلامة ! وليس يجمل بك أن تكون نتيجة معرفتي بك تكلفني ما يصعب عليّ تحمُّله ! » فحاول استبداله بغيره . وانقطع هو للاشتغال بإصلاح حاله ، والاقتصاد على التعيش من ماله . وقد ذكره خائف بن عبد الملك في « صلة » ، لكتاب القاضي أبي الوليد بن الصَّرَضيّ ؛ فقال فيه بعد اسمه : يُكنى أبا محمد ؛ أخذ عن أبي القاسم بن الإفليليّ كثيراً . وكان عالماً بالآداب واللغات والاشارات ؛ وله ردُّ على أبي محمد بن حزم فيما انتقده على ابن الإفليليّ في شرحه لشعر المُتَنَبِّي ؛ أخذ عنه أبو عبد الله محمد بن سليمان شيخنا — رحمه الله !

وعن سحنون قال : مات بعض قضاة إفريقية . فقدم رسولُ الخليفة ، وجع العلماء ، واستشارهم في قاضٍ يولّيه . فقبل لشيخه أبي الحسن بن زياد : « هذا رسول الخليفة ، يشترك في قاضٍ يولّيه . » فحوّل وجهه إلى القبلة ؛ فقال : « وَرَبَّ هذه القبلة ! ما أعرف بها أحداً يستوجب القضاء . قوموا عني ! »

قال مُطَرِّف وابن المارِجِثون وأُصْبَغ : لا يستقضى إلا من يوثق به في عفافه ، وصلاحه ، وفهمه ، وعلمه بالسُنَّة والآثار ووجه الفقه ؛ ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه له ، أو فقيهاً لا حديث عنده . ولا يفتى إلا ما كان هذا وصفه إلا أن يخبر بشيء سمعه ؛ ولا ينبغي ، وإن كان صالحاً عفيفاً . أن يولّى إلا أن يكون له علم بالقضاء . وممنُ عُرضت عليه الولايةُ بمالقة ، من أهلها ، فأبى وتنعَّس منها ، الحسن بن محمد بن الحسن الجذاميّ النباهي . واعتذر بأُمور ، منها كثرة ولده ، وتعدّد ذوى رحمه (وقد ورد : لا يحكم القاضي إلا لمن تجوزُ له شهادته من قومه) ؛ واستثقل مع ذلك القهرة لأهل بلده بالحكم من قبله ؛ وكان قد جرى لوالده محمد بن الحسن ، آخر أيام ولايته القضاء بكورة رِيّة ، ما هو معروفٌ عند الكثير ، من إعمال الحيلة في غدره ، والإقدام على قتله . فقبل الأميرُ عند ذلك معاذيرَه ، وترك سبيله . ثمَّ جدّد العزمَ عليه في الولاية . قال ابن فريد في كتابه : فاستقضى بغرناطة ؛ وكان من أهل النباهة والجلالة . توفّي سنة ٤٧٣ . وذكره ابن بَشْكُروال في « صلة » ٤ .

ومن الفقهاء المتأخّرين ، المتقدّمين في العلم والدين ، أبو عبد الله محمد بن عِيَّاش الأنصاريّ ثمَّ الخَزَرْجِيّ ، أحدُ أشياخ بلدنا مالقة ، وفريدُ عصره بها عقلاً ، وفضلاً ،

وورعاً ، وزهداً ؛ استدعاه أمير المسلمين أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل بن زئصر — رحمه الله وأرضاه ! — لحضرته ؛ فقلّده بها قضاء الجماعة والخطبة أيام الجمعة بمسجد حمرائها ؛ فخطب الجمعة واحدة ، وأقام رسم القضاء ثلاثة أيام حسبة ، إذ كان أولاً قد عزم على تركه ، والخروج عن عهده ؛ فلم يقبل كسوة ، ولا أخذ جراية ، وأفصح رابع يومه بالاستعفاء عن مُخطّة القضاء . وكان أعلم قضاة زمانه بالأحكام ، وأحفظهم للمسائل ، وأبصرهم بالنوازل ؛ لا كنه — نفعه الله بقصده ! — هاب أمر الله ، وأثر مع ذلك راحة بدنه ، وخلّص نفسه من تبعاته . وعلم الأمير صدق مقالته ، وصحّة عزيمته ؛ فأعفاه . وارتحل عند ذلك بقيّة يومه إلى بلده ، وتقدّم للخطبة والصلاة بالجامع منه . وتولى ذلك إلى وفاته ، ولم يأخذ عليه مرتباً . مدّة حياته . فكان في انقباضه عن الولاية أشبه الناس بموسى بن محمد ابن زياد ، إذ ولّاه الأمير عبد الله من بني أمية القضاء بقرطبة ، والصلاة معاً بأهلها ؛ فصلى بالناس الجمعة واحدة ، واستعفى في الثانية ، والتزم القعود بداره والتقوّت من فائد عقاره . وإضافة لفظ القضاء إلى الجماعة ، جرى التزامه بالاندلس منذ سنين إلى هذا العهد . والظاهر أن المراد بالجماعة جماعة القضاة ، إذ كانت ولايتهم قبل اليوم غالباً من قبل القاضي بالحضرة السلطانية ، كائناً من كان ؛ فبقى الرّمم كذلك . وأما قاضي الخلافة ، بالبلاد المشرقية ، فيُدعى بقاضي القضاة . ومن دُعي بهذا اللقب بالاندلس من قضاة قرطبة ، وكتب له بذلك عند اسمه في السجّلات المنعقدة عليه والمخططات الموجهة إليه ، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان الأموي ، وأبو بكر يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمي ؛ ولم يكن الأمر بمحمدان ذلك كذلك . قال الحسن بن محمد ، وقد ذكر في كتابه يحيى بن يزيد اللخمي : لما دخل عبد الرحمن بن معاوية قرطبة ، وقام بالإمامة ، ألقى فيها يحيى بن يزيد قاضياً ؛ فأثبتته على القضاء ، ولم يعزله إلى أن مات . قال : وكان يُقال له وللقضاة قبله بقرطبة ، قاضي الجُند . قال محمد بن حارث : وقد رأيتُ سجّلاً عقده سعيد بن محمد ابن بشير بقرطبة ، يقول فيه : حكم محمد بن بشير قاضي الجُند بقرطبة . قال : وإن تسمية القاضي اليوم بقاضي الجماعة اسمٌ محدثٌ ، لم يكن في القديم .

هذا ما ظهر لي رستم صدر هذا الكتاب ، من الكلام . وفيه ، بحسب الغرض

المقصود من الاختصار ، غنية كافية لتأمّله بعين الإنصاف . والله الموفق للصواب !

الباب الثاني

في سير بعض القضاة الماضين وفقر من أنباء الأئمة المتقدمين

منها ، قال حميد الطويل : لما ولي إياس بن معاوية القضاء ، دخل عليه الحسن ، وإياس يبكي ، فقال له : « ما يبكيك ؟ » فذكر إياس الحديث : « القضاة ثلاثة ، إثنان في النار ، وواحد في الجنة ! » فقال الحسن : « إن مما نص الله عليه من نبي سليمان وداوود ما يرد قول هؤلاء الناس . » ثم قرأ : « وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوُّومُ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ » فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّاءَ آتَيْنَاهُمَا حُكْمًا وَعِلْمًا ^(١) » ولم يذم داوود . ويروى عن الحسن أيضاً أنه قال : لولا ما ذكر الله تعالى من أمر هذين الرجلين ، لرأيت أن القضاة قد هلكوا ، فإنه أتى على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده .

وأول من قدم قاضياً في الإسلام ، على ما حكاه ابن عبد البر ، عمر بن الخطاب : ولما أبو بكر الصديق وقال له : « اقض بين الناس ، فإنني في شغل . » وقد تقدم قول عثمان ابن عفان لعبد الله بن عمر : « اقض بين الناس : فإن أباك كان قاضياً . » ونقل عن مالك أن معاوية كان أول من استقضى في الإسلام . ولما جاءت خلافة عمر بن الخطاب ، وفتحت البلاد ، قدم بها جملة من الأكابر ، فاستقضى شريحاً على الكوفة ، ووجه عبادة بن الصامت ، وهو أحد النقباء الاثني عشر ، إلى الشام قاضياً ومعلماً . وقدم على قضاء البصرة كعب بن سور بنجر عجيبي ، وذلك أن كعباً كان جالساً عند عمر ، فجاءت امرأة فقالت : « ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجي ! إنه يبيت ليكله قائماً ، ويظل نهاره صائماً ! » فاستغفر لها عمر وقال : « مثلك اثني بالخير ! » فاستحييت المرأة وقامت راجعة . فقال كعب : « يا أمير المؤمنين ! هلاً أعيدت المرأة على زوجها ؟ » فقال : « أذاك أرادت ؟ » قال : « نعم ! » قال : « ردوا على المرأة ! » فردت . فقال : « لا بأس بالحق تقولينه ! إن هذا يزعم أنك جئت تشتكين ! » قالت : « أجل ! إني

(١) سورة الانبياء : ٧٨ ، ٧٩ .

امراً شابة ، وإني أبتغي ما يبتغي النساء ! » فأرسل إلى زوجها وقال لكعب : « اقض بينهما . » قال : « فإني أرى لها يوماً من أربعة أيام (وكان زوجها له أربعة نسوة) فإذا لم يكن له غيرها ، فإني أقضى له بثلاثة أيام ولياليها يتعبد فيها ، ولها يومٌ وليلة . » قال عمر : « والله ! مارأيتك الأول بأعجب إلي من الآخر ! اذهب ! فانت قاضٍ على البصرة ! »

وهذا من حقوق الزوجة ، إذا فرط فيه الرجل ، ودعت إليه المرأة ، فحكم به عليه وتطلق من أجله على زوجها إذ امتنع عنه بغير عذر ، حسبما تضمنته مسائل هذا الباب ، في موضعه من كتب الفقه .

وعلى قول الزهري : « أول قاضٍ في الاسلام ابن يزيد بن سعيد . وقيل : بل ، أول قاضٍ كان زيد بن ثابت . وقيل أيضاً مثل ذلك عن أبي الدرداء . وأما أرسخ الصحابة في العلم بالقضاء — رضوان الله عليهم أجمعين ! — فهو علي بن أبي طالب من غير خلاف . قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « وأقضاهم علي » وكان عمر بن الخطاب يتعود من معضلة ليس فيها أبو حسن . وقال في المجنونة التي أمر برجمها ، وفي التي وضعت لستة أشهر : فأراد عمر إقامة الحد عليها ؛ فقال له علي : « إن الله تعالى يقول : وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ^(١) . » وقال له : « إن الله رجع القلم من المجنون الحديث . » فكان عمر يقول : « لولا علي ، هلك عمر ! » وقيل لعطاء . « أكان من أصحاب محمد — صلى الله عليه وسلم ! — أحدٌ أعلم من علي ؟ » قال : « والله ما أعلمه ! » وكان معاوية يكتب فيما ينزل به ليسأل له علي بن أبي طالب عنه ؛ فلما بلغه قتله ، قال : « ذهب العلم بموت علي ! » ومن كلام ضرار فيه ، وقد طلب منه معاوية وصفه بعد وفاته ؛ فقال : « كان ، والله ! بعيد المدى ، شديد القوى ، يقول فصلاً ، ويحكم عدلاً ، يتفجر العلم من جوانبه ، وتنطق الحكمة من نواحيه ، إلى غير ذلك من صفاته . » وفي مصنف أبي داود عن علي — رضي الله عنه ! — قال : « بعثني النبي — صلى الله عليه وسلم ! — إلى اليمين قاضياً ؛ فقال : « إن الله عز وجل سيهدي قلبك ، ويثبت لسانك ؛ فإذا جلس بين يديك الخصمان ، فلا تقض حتى تسمع من الآخر ، كما سمعت من الأول ؛ فإنه أحرى

أن يتبين لك القضاء . » قال : « فازلت قاضياً ، وما شككتُ في قضاء بعدُ . » ولما أفضى الأمر إلى معاوية بن صخر جرى بمجهده على سنن من تقدمه من ملاحظة القضاة ؛ وبقى الرسم على حذو ترتيبه زماناً . ثم فتر أيام يزيد بن عبد الملك وابنه الوليد إلى أن ظهر بنو العبّاس ؛ فظفروا بالملك ، فاشتدوا في شأن القضاء ، وتخيّروا للأعمال الشرعيّة صدور الحكماء . فدعوا مالك بن أنس ، وابن أبي ذئب ، وأبا حنيفة للقضاء : فأما مالك ، فاحتج بأن قال : « إني رجلٌ محدود ، ولا يصلح أن يلي القضاء محدودٌ . » واحتج ابن أبي ذئب بأن قال : « إني قُرشيٌّ ؛ ومن يشرك في النسب ، لا ينبغي أن يشرك في الحكم . » وقال أبو حنيفة : « إني لمولّى ؛ ولا يصلح أن يلي القضاء مولّى . » فاحتج كل واحد منهم بما علم الله صدق نيّته فيه ؛ فعاقبهم من محنة القضاء . وفي « طبقات قضاة مصر » لأبي عمر الكنديّ : « ولي الحارث بن مسكين القضاء من قبل أبي الفضل جعفر المدعو بالمتوكل بن المعتمد . وأتاه كتابه ، وهو بالإسكندرية فلما قرأه ، امتنع من الولاية ؛ فأجبره أصحابه على ذلك ، وشرطوا عونهم له . قال بعضهم : رأى أحدُ أشياخ بمصر كأن ابن أكرم ذبح الحارث . فلم يكن حتّى جاءه قضاء مصر ، وكان على يد ابن أكرم قاضى القضاة حينئذ . وفي « تقريب المسالك . » : « حكى القاضي يونس قال : « ولي جعفر المتوكل الحارث قضاء مصر ، بعد أن سجنه على إجابة ذلك زماناً . قال محمد بن عبد الوارث : كنا عند الحارث ؛ فأتاه على بن القاسم الكوفي ؛ فقال له : « رأيت في النوم الناس مجتمعين في المسجد الحرام ؛ فقلت : « ما اجتماعكم ؟ » فقالوا : « عمر بن الخطاب جاء ليقيم الحارث بن مسكين للقضاء ! » فرأيته أخذه ، وسمر مقعده في الحائط ، وانصرف ؛ فتبعته . فلما أحسّ بي ، قال : « ما تريد ؟ » قلت : « أنظر إليك . » قال : « اذهب إلى الحارث ، واقرأه مني السلام ، وقل له يقضى بين الناس بإمرةئك كنت بالعراق ؛ فقامت من الليل ، فعترت ، فنكت إصبعك ، ودعوت بذلك الداء ، فجئت من الغد . فقال الحارث : « صدقت وهذا شيء ما أطلع عليه أحد إلا الله . فسألته عن الداء ؛ فقال : « يا صاحبي عند كل شدة ! ويا غياثي عند كل كربة ! ويا مؤنسي في كل وحشة ! صلّ على محمد ، وعلى آل محمد ، واجعل لي من أمري فرجاً ونجراً ! » ومن القضاة بمصر عيسى بن المنكدر بن محمد بن المنكدر ، أيام ابن طاهر . أشار به

عبدُ الله بن عبد الحَكَم ، وأعلمه أنه فقيرٌ ، فأجرى له سبعة دنانير في كل يوم ، وأجازه بألف دينار . وكان رجلاً صالحاً . وهو أول قاضٍ أجرى عليه المرتب بمصر .

ولما امتنع ابن فروخ من القبول لخطبة القضاء ، وأشار ابن غانم ، وهو عبد الله بن عمر ابن غانم ، تقدّم من قِبَل هارون الرشيد بإفريقية ، وذلك في رجب سنة ١٧١ ، وهو ابن اثنين وأربعين سنة ، في حياة مالك . ولمّا بلغته ولايته ، قال : « ما ذلك بخير له ! » وكان يوجه بمسائله أيام قضائه إليه ، فيما ينزل به من نوازل الخصوم ، ويكتب إلى ابن ركنانة ؛ فيأخذ له الأجوبة من مالك . وكان له حظٌّ من صلاة الليل ؛ فإذا قضاها وجلس في التشهد آخرها ، عرض خصمٌ يريد أن يحكم له على ربّه ؛ فيقول في مناجاته : « يا رب ! إن فلاناً نازع فلاناً وادّعى عليه بكذا ؛ فأنكر دعواه ؛ فسألته البيّنة ؛ فأتى بيّنة شهدت له بما ادّعى . وقد أشرفت أن آخذ له من صاحبه بحقه الذي تبين لي أنّه حقٌّ له ؛ فإن كنتُ على صواب ، فنبّئتني ! وإن كنتُ على غير صواب ، فاصرفني ! اللهم ! لا تُسلمني ! اللهم ! سلّمني ! » فلا يزال يعرض الخصوم على ربّه حتى يفرغ منهم .

وراكب يوماً الأمير إبراهيم بن الأغلب ، فزادت دابة إبراهيم في المشي . فحوّل ابن غانم دابّته وعرج إلى داره . فعاتبه على ذلك ، فقال له : « أصلح الله الأمير ! إنما تَنفَّذُ أحكامُ القاضى على قدر جاهه . ولو ساعدتُك ، وحركتُ دابّتي ، سقطتُ قلنسوتي ؛ فلعب بها الصبيان ! » وراكبته مرّةً أخرى ؛ فشقَّ إبراهيم زرعاً ؛ فلم يسلكُ ابن غانم معه . ورأيتُ بخطَّ القاضى أبي الفضل ما نصّه : قال ابن غانم : دخلتُ مجلس إبراهيم ابن الأغلب . فبينما نحن قعودٌ ، إذ أشرف علينا إبراهيم ، فقام إليه من كان في البيت غيّري ، فجلس مغضباً ، ثم قال لي : « يا أبا عبد الرحمن ! ما منعك أن تقوم ، كما قام إخوانك ؟ » فقلتُ : « أيها الأمير ! حدثني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : من أحبَّ أن يتمثل له الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار ! » فنكس إبراهيم رأسه وأطرق . فكان هذا القاضى يكثر إنشاد هذين البيتين :

إذا انقرضت عني من العيش مدتي فإن غناء الباقيات قليلُ
سيُعرض عن ذكرى وتُنسى مودتي ويحدثُ بعدى للخليل خليلُ

وتوفي قاضياً في ربيع الأول سنة ١٧٩ : فكانت ولايته ثمانى عشرة سنة وتسعة أشهر —
غفر الله لنا وله ، ورحمنا وإيَّاه !

﴿ فُصِّلْ ﴾ مسألة القيام التى تكلم فيها ابن غانم تحتاجُ إلى تفصيل . وحاصله ما قاله أبو الوليد فى « بيان » ٤ . ونصُّه : القيام للرجال على أربعة أنواع : وجهٌ يكون القيام فيه محظوراً ؛ ووجهٌ يكون فيه مكروهاً ؛ ووجهٌ يكون فيه جائزاً ؛ ووجهٌ يكون فيه حسناً . فأما الوجه الأول ، الذى يكون فيه محظوراً ، لا يحلُّ : فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً لمن يجب أن يُقام إليه تكثيراً وتجبُّراً على القائمى عليه . وأما الوجه الذى يكون القيام فيه مكروهاً ، فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً وإجلالاً لمن لا يجب القيام إليه ولا ينكر على القائمى إليه ؛ فهو يُكره للتشبه بفعل الجبارة ولمَّا يُخشى أن يدخله من تغير نفس المقوم إليه . وأما الوجه الذى يكون القيام فيه جائزاً ، فهو أن يقوم تحملاً وإكباراً لمن لا يريد ذلك ، ولا يُشبهه حاله حال الجبارة ، ويؤمن أن تتغير نفس المقوم إليه لذلك ؛ وهذه رصفة معدومةٌ إلاَّ فيمن كان بالنبوة معصوماً ، لأنَّه ، إذا تغيرت نفسُ مُحمَّر بالدابة التى ركب عليها ، فن سواه بذلك أحرى ! وأما الوجه الرابع الذى يكون القيام فيه حسناً ، فهو أن يقوم الرجل للقادم عليه من سفر ، فرحاً بقدمه ليُسلم عليه ، أو إلى القادم عليه مسروراً بنعمة أولاهها الله أيَّاه ، ليهنِّيه بها ، أو القادم عليه المُصاب بمصيبة ليعزِّيه بمصابه ، وما أشبه ذلك . وعلى هذا يتخرَّج ما ورد فى هذا الباب من الآثار ، ولا يتعارض شىء منها .

قال رُشهاب الدين أحمد بن إدريس ، وقد أشار إلى الأوجه (١) المُفسَّرة فى « البيان » : وبهذا يجمع بين قوله — عليه الصلاة والسلام ! — : « من أحبَّ أن يتمثَّل له الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار » وبيِّن قيامه — عليه الصلاة والسلام ! — لعِكرمة ابن أبى جهل ، لما قدم من اليمن ، فرحاً بقدمه ، وقيام طلحة بن عبَّيد الله لكعب بن مالك ، ليهنِّيه بتوبة الله عليه ، بحضوره — عليه الصلاة والسلام ! — ولم ينكر عليه ، ولا قام من مجلسه . فكان كعب يقول : « لا أنساها لطلحة ! » وكان — عليه الصلاة والسلام ! —

(١) ر : الوجه الأول .

يكره أن يُقام له ؛ فكانوا إذا رأوه ، لم يقوموا له ، لعلمهم بكراهيته لذلك . وإذا قام إلى بيته ، لم يزالوا قياماً حتى يدخل بيته . قال : لما يلزمهم من تعظيمه ، قبل عليهم بكراهيته لذلك . وقال — عليه الصلاة والسلام ! — للأَنْصار : « قوموا لسيدكم ! » قيل : تعظيماً له ، وهو لا يريد ذلك ؛ وقيل : ليعينوه على النزول عن الدابة .

وحكى أحمد أنه كان عند عز الدين بن عبد السلام ، من أعيان علماء الشافعية . فحضرته فثباً : « ما تقول في القيام الذي أحدثه الناس في هذا الزمان ؟ هل يُحرم ، أم لا ؟ » فكتب — رحمه الله ! — : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ! وكونوا عباد الله إخواناً ! » وترك القيام في هذا الوقت يفضي للمقاطعة والمدابرة . فلو قيل بوجوبه ، ما كان بعيداً . فقرأتها بعد كتابته والناس يتحدثون لهم أحكامٌ بقدر ما يحدثون من الأحوال ، من السياسات والمعاملات والاحتياجات ؛ وهي على القوانين الأول . ثم قال : ويلحق بالقيام النعوت المعتادة وأنواع المكاتبات ، على ما قرره الناس في المخاطبات ؛ وهذا النوع كثيرٌ لم تكن أسبابه في السلف ، غير أنه تقرر في قاعدة الشرع اعتبارها ، كما قال الشيخ : فإذا وجدت ، وجب اعتبارها . انتهى . وروى بعضهم أن ما لُكأ قيل له : « ما تقول في الرجل يقوم الرجل له للفضل والفقه ؟ فيجلسه في مجلسه . » قال : « يكره له ذلك . ولا بأس أن يُوسَّعَ له . » قيل : « فالمرأة تتلَّق زَوْجَهَا ، فتُبالغ في برِّه وتنزع ثيابه وتعليكه متى يجلس ؟ » قال : « ذلك حسنٌ غير قيامها حتى يجلس . وهذا فعل الجبارة » ورُبَّما كان الناس ينتظرونه حتى ، إذا طلع ، قاموا له . ليس هذا من فعل الإسلام في شيء . وفعل ذلك لعمر بن عبد العزيز ، أول ما ولى حين خرج إلى الناس ، فأنكره ، وقال : « إن تقوموا ، نَقُمُ ! وإن تقعدوا ، نَقْعُدُ ! وإنما يقوم الناس لرب العالمين ! » قيل له : « فالرجل يقبِّل يد الرجل أو رأسه ؟ » قال : « هو من عمل الأعاجم ، لا من عمل الناس ! »

ونقل أيضاً عن مالك أنه كان — رحمه الله ! — يقوم لتلكتي أصحابه عند قدومهم عليه من السفر . ومن ذلك ما ذكره القاضي أبو الفضل في كتابه المسئى : « ترتيب المدارك » ، وتقريب المسالك » ، وقد ذكر عبد بن مسكمة بن قُصَيب التيمي . ومن أصله الذي بخطه نقلت : قال ابن رشد فيما حكاه عن الجوهني . كنّا عند مالك ؛ فجاءه

رجلٌ، فأخبره بقدوم القَعْنَبِيِّ ؛ فقال : « متى ؟ » فقرب قدومه فقال : « قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نُسلِّم عليه ا ». « فقام ، فسلِّم عليه (١) . وكان مالك ، إذا جلس ، قال : « لِيَلِيَنَّ مِنْكُمْ ذُوو الْأَحْلَامِ وَالنُّهْيِ ا » فربَّما جلس القَعْنَبِيُّ عن يمينه . وهو أحدُ عُبَّادِ الْبَصْرَةِ في زمانه . قال أحمد بن الهيثم : « كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا الْقَعْنَبِيَّ ، خَرَجَ إِلَيْنَا ؛ فزاده كَأَنَّهُ مُشْرِفٌ عَلَى جَهَنَّمَ ! » وتوفي بمكة سنة ٢٢٠ أو ٢٢١ .

وفي « الاستيعاب » عن عائشة أم المؤمنين — رضى الله عنها ا — أنها قالت : « مارأيتُ أحداً كان أشبه كلاماً أو حديثاً برسول الله — صلى الله عليه وسلم ا — من فاطمة ؛ وكانت إذا دخلت عليه ، قام لها ، فقبلها ورَّحَّبَ بها ، كما كانت تصنع هي به — صلى الله عليه وسلم . وفي هذا القدر من الكلام على مسألة القيام الكفاية .

ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقَّب بسَحْنُون قاضى إفريقية

وتقدَّم لولاية القضاء بإفريقية ، بعد ابن فاتم بزمان ، أحدُ الْآخِذِينَ الْعِلْمَ بِهَا عَنْهُ ، وهو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التَّنُوخِيُّ الْمُلَقَّبُ بِسَحْنُون (٢) ؛ وذلك سنة ٢٣٤ . قال عياض بن موسى ، ومن خطه نقلتُ : ورَّسَنُهُ إِذْ ذَاكَ أَرْبَعٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً . فلم يزلْ قاضياً إلى أن مات . ثمَّ ذكر عن أبي العرب أنه قال : لما عزل ابن أبي الجواد ، قال سحنون : « اللَّهُمَّ ا وَلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَيْرُهَا وَأَعْدَلُهَا ا » فكان هو الذى ولى بعده . وقال : « لم أكُذْ أرى قبول هذا الأمر حتى كان من الأمير مَعْنِيَّانِ ، أحدهما : أعطاني كلَّ ما طلبتُ ، وأطلق يدي في كل ما رغبتُ ، حتى أننى قلتُ « أَبْدَأُ بِأَهْلِ بَيْتِكَ وَقُرَابَتِكَ وَأَعْوَانِكَ ؛ فَإِنْ قَبِلْتَهُمْ فَلَامَاتِ لِلنَّاسِ وَأَمْوَالاً مُنْذُ زَمَانٍ طَوِيلٍ ا » فقال لى : « نعم ا لا تبدأ إلا بهم ، وأَجْرِ الْحَقَّ عَلَى مَفْرَقِ رَأْسِي . » وجارنى من عزِّ منه مع هذا ما يخاف منه المرء على نفسه ، وفكَّرتُ ؛ فلم أجدْ لِنَفْسِي سَعَةً فِي رَدِّهِ . » ولما تَمَّتْ وِلايَتُهُ ، سار حتى دخل على ابنته خديجة ؛ وكانت من خيار النساء . فقال لها : « الْيَوْمَ ذُبِجَ أَبُوكَ بَغِيرِ سَكِينٍ ا » فعلم الناس قبوله للقضاء ؛ ويومئذٍ

(١) نانس لى ق . — (٢) يوجد بهذا الشكل فى ر .

كتب له عبدُ الرحمن الزاهدُ بما نصّه : « أما بعدُ ، فإنّي عهدتُك وشأنُ نفسك اليك مَهْمَا تعلم الخير وتؤدّب عليه . وأصبحتُ ، وقد وليتُ أمر هذه الأمة ، تؤدّبهم على دنياهم ، يذلُّ الشريفُ بين يديك والوضيع ؛ وقد اشتراك فيك العدوُّ والصادق . ولكلّ خطّة من العدل : فأى حالتَيْك أفضل ؟ الحالةُ الأولى أم الثانية ؟ والسلام . » فراجعه سحنون بأن قال له : « أما بعدُ ، فإنه جاءني كتابُك وفهمت ما ذكرت فيه ؛ وإنّي أجيبك إنه لا حَوْلَ ولا قوّة في شيء من الأمور إلا بالله تعالى ١ عليه توكلتُ وإليه أنيبُ ! وما كتبتُ أنك عهدتني وشأن نفسي إلى مَهْمَا أعلم الخير وأودّب عليه ، وقد أصبحتُ وقد وليتُ أمر هذه الأمة وأودّبهم على دنياهم . ولعمري إنه من لم تصلح دنياه ، فسدتُ أخراه . وفي صلاح الدنيا إذا صحَّ المَطْعَمُ والمَشْرَبُ ، صلاحُ الآخرة . وقد حدثني ابن وهب (ورفع سحنون سنّده) أن النبيَّ — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « رَنِمَ المَطِيَّةُ الدُّنْيَا ! فَارْتَحَلُوهَا ! فَإِنِهَا تُبْلَغُكم الآخرة ! وَلَنْ تُبْلَغَ الدنيا الآخرة من عمل في الدنيا بغير الواجب من حق الله ! » وأما قولك « وليتُ أمر هذه الأمة » ، فإنّي لم أزل مبثّلًا ، يُنفذ قولي مُنْذُ أربعين سنة في أُبْشار المسلمين وأشعارهم . ومن كلام عبد الله بن أبي جعفر : لن تزالوا بخير ما تعلّمتم . فإذا احتيج اليكم ، فانظروا كيف تكونون . وإنما المفتي قاضٍ يجوز قوله في أُبْشار المسامِين وأموالهم . فعليك بالدعاء ! فألزم ذلك نفسك ! والسلام . »

وكان سحنون يؤدّب الناس على الإيمان التي لا تجورُ ، من الطلاق والعَتاق ، حتى لا يحلفوا بغير الله ؛ ويؤدّبهم على سوء الحال في لباسهم وما نُهي عنه ، وبأمرهم بحسن السيرة والقصد . وتخصّصَ إليه رجلا صالِحان من أصحابه ؛ فأقامهما ، وأبى أن يسمع منهما ، وقال : « اسْتُرَا عَنّي ما ستر اللهُ عليكما ! » وهو أوّلُ من نظر في الحُسْبة من القُضاة ، وأمر بتغيير المنكّر ؛ وأوّلُ من فرّق رَحَلَقَ البدع من الجامع ، وشرّد أهل الأهواء منه ؛ وأوّلُ من جعل الودائع عند الأمناء ؛ وكانت قبل في بيوت القُضاة . قال عيسى بن مسكين : فحصل الناسُ بولايته على شريعة من الحقّ ؛ ولم يَلِ قضاء إفريقية مثله ويقال إنه ما بُورِكَ لأحدٍ ، بعد أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — ما بُورِئَ لسحنون في أصحابه ؛ فإنهم كانوا أئمةً بكلّ بلدة . وكان الذين يحضرون مجلسه من العُباد أكثر من مُطالَب العلم . وكان يقول : « ما أحبُّ أن يكون عيشُ الرجل إلا على قدر

ذات يده . ولا يتكلف ما في وسعه ؛ وأكل أموال الناس بالمسكنة والصدقة خير من أكله بالعلم والقرآن . « وهو القائل : « من لم يعمل بعلمه ، لم ينفعه العلم ، بل يضره . وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب ؛ فإذا حمّل به ، نور الله قلبه ؛ وإن لم يعمل به ، وأحب الدنيا ، أعمى حب الدنيا قلبه ، ولم ينور به العلم ! » وكان يقول : « ترك الحلال أعظم من جميع عبادة الله ؛ وترك الحلال لله أفضل من أخذه وإتفاقه في طاعة الله ! » وقال : « ترك دائق مما حرم الله أكثر من سبعين ألف حجّة ، يتبعها سبعون ألف عمرة مبرورة متقبّلة ، وأفضل من سبعين فرساً في سبيل الله بزادها وسلاحها ، ومن سبعين ألف بدنة يهديها إلى بيت الله العتيق ، وأفضل من عتق سبعين ألف رقبة مؤمنة من ولد إسماعيل ! » قال صاحب « المدارك » : فبلغ كلامه هذا لعبد الجبار بن خالد ؛ فقال : « نعم ! وأفضل من ملء الأرض إلى عنان السماء ذهباً وفضّةً كُسبت وأنفقت في سبيل لا يُراد بها إلا وجه الله ! » وهذا القول بناء على أنّ التروك لا توازيها الأفعال . وكذلك القول في مسألة ترك الحلال لله إنه أفضل من أخذه وإتفاقه في طاعة الله ممّا وقع فيه الاختلاف بين العلماء . قال عزّ الدين أبو محمد بن عبد السلام الشكسبيّ : فقالت طائفة تركها أفضل . وقال آخرون : بل ! فعله مع السلامة أولى . قال صاحب « الرماية » : لأنه قد اكتسب من العمل ما لم يكتسب غيره وإنما يسأل عن ذلك كما يسأل عن الصلاة والصيام ليثاب عليه وإنما أمر بالترك خوفاً أن لا يسلم .

وتوفيّ سحنون — رحمه الله ! — صدر شهر رجب سنة ٢٤٠ ودفن من يومه . وصلى عليه الأمير محمد بن الأغلب . ولم يأخذ لنفسه ، مدّة قضاائه ، من السلطان شيئاً .

ذكر القاضي عيسى بن منسكين

ومنهم عيسى بن منسكين بن منصور . سمع من سحنون بالقيروان ، وسمع بمصر من الحارث بن مسكين ، ومحمد بن الموّاز ، وغيرهم . وكان رجلاً صالحاً ، فاضلاً ، طويلاً الصمت ، رقيق القلب ، متفنناً في العلوم . وكيفيّة ولايته القضاء أنّ الأمير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب كان قد اضطرّ يحيى بن عمر إلى ولاية القضاء . فقال له : « إن دلتك على

من هو أفضل مني ، في الوجه الذي تحب ، تعفيني ؟ » فقال له : « نعم ! » فدله عيسى ابن مسكين . وكان بالحضرة سمنديس ؛ فقال : « إنه ، والله ! أيها الأمير ، صاحبنا عند سحنون . جمع الله فيه خلال الخير بأسرها ! » فأرسل فيه إبراهيم إلى كورة السارحل ، وأوصله إلى نفسه ، وقال : « تدرى لم بعثت لك ؟ » قال : « لا . » قال : « لا شاورك في رجل قد جمع الله فيه خلال الخير . أردت أن أوليّه القضاء ، وألم به شعث هذه الأمة ؛ فامتنع . » قال : « يلزمه أن يلبى . » قال : « تمتنع . » قال : « يُجبر على ذلك ! » قال : « تمتنع . » قال : « يجلد ! » قال : « فمأفئت هوا » قال : « ما أنا الذي وصفت ! » وتمنع . فأخذ الأمير بمجامع ثيابه ، وقرب السيف من نحره ؛ فتقدم إليه بخنجره . قال سمنديس : « وكنت في المجلس ؛ فقتلت من مكاني ، لثلاثي عشرين من دمه . » فلم يزل به حتى ولى على شروط ، منها قال له : « استمعيك في كل شهر ! » قال : « نعم ! » قال : « وأجعلك ، وبنى عمك ، وجندك ، وفقراء الناس ، وأغنياءهم في درجة واحدة . » قال : « نعم ! » قال : « ولم توجّه ورأى ، وكذا وكذا . فتى لم كف^(١) لي بشرط ، عزلت نفسي . » قال : « نعم ! » وعرض عليه عند ذلك الكسوة والمثلة . فامتنع وقال له : « أنا رجل طويل الصمت ، قليل الكلام ، غير نشيط في أمور ، ولا أعرف أهل البلد . » فقال له الأمير : « عندي مولى نشيط ، قد تدرّب في الأحكام . أنا أضمه إليك : يكون عنك كتاباً يصدر عنك في القول . فارضيت منه ، أمضيت ؛ وما سخطت ، ردّدت . » فضم إليه عبد الله بن محمد بن مفرّج . قال المنخير : « فكثيراً ما كنت آتي مجلسه وهو صامت لا يتكلّم ؛ وابن مفرّج يقضى . وسئل عن فرط انقباضه في قضائه . فقال : « ابتليت بجبار عنيد ، خفت أن يبعث إليّ من طعامه ، أو يدعوني إليه . ولا آتيه ؛ فملت نفسي على ذلك ، ليقطع طمعه مني ! »

ومن كلام هذا القاضي — رحمه الله ! — : « من قاس الأمور ، علم المستور . من حصّن شهوته ، صان قدره . في تقلّب الأحوال ، علم جواهر الرجال . الحسن النية ، يصحبه التوفيق . المعاش مذلّ لاهل العلم . كفاك أدباً لنفسك ما كرهته لغيرك . قارب الناس في عقولهم ، تسلم من غوائلهم . » وكان ، إذا تحدّث عن أيام قضائه ، يقول : « كنت

في بَلَيْتِي . . . » ، و « كُنْتُ أَيَّامَ تِلْكَ الْمُحَنَّة . . . » ولما تاب الأمير وتخلَّى عن المُلْك وتوجَّه للجِهَاد ، أَمَّاهُ عِيسَى بْنُ مَسْكِينٍ ؛ فَقَالَ لَهُ : « إِنَّ اللَّهَ عَافَاكَ مِمَّا كُنْتَ فِيهِ . فَشَارَكْنِي فِي الْخُرُوجِ عَمَّا أَذْخَلْتَنِي فِيهِ ؛ فَقَدْ كَبِرَ سِنِي ، وَضَعُفَ بَدَنِي . » ، وَعَلَى الْأَثَرِ وَقَعَ انْفِصَالُهُ . وَكَانَتْ وَلَايَتُهُ ثَمَانِيَةَ أَعْوَامٍ وَنِصْفٍ عَامٍ .

ذِكْرُ الْقَاضِي ابْنِ سِمَّاكِ الْهَمْدَانِيِّ

وَوُلِيَ مِنْ أَصْحَابِ سَحْنُونِ الْقَضَاءِ بِإِفْرِيقِيَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ حَمَّاسُ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ سِمَّاكِ الْهَمْدَانِيِّ الْفَقِيهَ الزَّاهِدَ . وَكَانَ مِنْ زُهَدِهِ وَتَوَاضُعِهِ يَفْتَحُ الْقَنَاةَ بِنَفْسِهِ ، عَلَى مَا حَكَاهُ عِيَاضُ وَغَيْرُهُ ، وَيَكْسِرُ الْحُطْبَ عَلَى بَابِ دَارِهِ ، وَالنَّاسُ حَوَّلَهُ يَخْتَصِمُونَ إِلَيْهِ وَيَسْأَلُونَهُ . وَكَانَ يَلْبَسُ الصُّوفَ الْخَيْشَ . وَلَمْ يَرْكَبْ دَابَّةً فِي الْبَلَدِ ، أَيَّامَ وَلَايَتِهِ ؛ فَإِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَزَلِهِ بِالْبَادِيَةِ عَلَى حِمَارٍ ، يَشْتَدُّ دُونَ مُخَفٍّ ، يَتَّقُونَ مِمَّا يَأْتِيهِ مِنْ مَالِهِ ؛ وَلَمْ يَأْخُذْ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا .

ذِكْرُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدِ الْأَزْدِيِّ

وَمِنْ أَيْمَّةِ الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَمَشِيخَةُ الْحَدِيثِ ، وَأَعْلَامُ الْقَضَاءِ ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدِ الْأَزْدِيِّ . قَالَ الْفَرغَانِيُّ التَّارِيخِيُّ : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا بَلَغَ مُبْلَغَ آلِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، وَلَمْ يَصِلْ أَحَدٌ مِنَ الْقُضَاةِ إِلَى مَا وَصَلُوا إِلَيْهِ مِنْ اتِّخَاذِ الْمَنَازِلِ ، وَالضِّيَاعِ ، وَالْكَسْوَةِ ، وَالْآلَةِ ، وَنَفَازِ الْأَمْرِ فِي جَمِيعِ الْآفَاقِ .

وَمِنْ « كِتَابِ تَقْرِيبِ الْمَسَالِكِ » بِمَعْرِفَةِ أَعْلَامِ مَذْهَبِ مَالِكٍ » ، وَقَدْ ذَكَرَهُمْ فِيهِ ، فَقَالَ : كَانَتْ هَذِهِ الْبَيْتُ ، عَلَى كَثْرَةِ رَجَالِهَا ، وَشَهْرَةِ أَعْلَامِهَا ، مِنْ أَجْلِ بَيْتِ الْعِلْمِ بِالْعِرَاقِ ، وَأَرْفَعَ مَرَاتِبِ السُّودَدِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا ؛ وَهُمْ نَشَرُوا هَذَا الْمَذْهَبَ هُنَاكَ ، وَعَنْهُمْ اقْتَبَسَ وَتَرَدَّدَ الْعِلْمُ فِي طَبَقَاتِهِمْ وَبَيْتِهِمْ نَحْوَ ثَلَاثِمِائَةِ عَامٍ ، مِنْ زَمَانِ جَدِّهِمُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ وَأَخِيهِ سَعِيدٍ . وَلَمَّا وَلِيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوِزَارَةَ لِلْمُعْتَصِدِ ، وَكَانَ سَيِّئَ الرَّهْنِ فِيهِمْ لَمَّا أَرَادَ الْإِقْبَاعَ بِهِمْ وَأَعْمَالَ الْحِيلَةِ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ مَاتَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ؛ فَفَتَحَ الْبَابَ لِعَبْدِ اللَّهِ فِي ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : « يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! بَنُو حَمَّادٍ مَشَاغِيلُ بِخِدْمَةِ

السلطان ، وأسباب النفقات ، والمظالم عن الحكم . « فلم يقدح ذلك فيهم . ولم يزل به بعد مدة حتى جعله ، ووُلِّيَ أبا حازم الحنفي قضاء الشرقية ، وعلى بن أبي الشوارب قضاء مدينة المنصور ؛ واقتصر بآل حماد على قضاء عسكر المهدي . ثم بعد ذلك رجع قضاء القضاة لهم . وكان ابن الطيب ، مؤدَّبُ المعتضد ، يُعظَّمُ أمر آل حماد ، ويقول : « حسبك أن لهم بتادريا ستمائة بستان ؛ غير ما لهم بالبصرة وسائر النواحي . » وكان فيهم على اتساع الدنيا رجالٌ صدقوا وأيمُّوا ورع وعلم وفضل .

وفي إسماعيل بن إسحاق المترجم له أولا ، قال أبو محمد بن أبي زيد : هو شيخ المالكيين في وقته ، وإمام تامُّ الإمامة ، يُقتدى به . وكان الناس يصيرون إليه ؛ فيقتبس كلُّ فريق منه علماً لا يشاركه فيه الآخرون : فمن قوم يحملون الحديث ، ومن قوم يحملون علم القرآن ، والقراءة ، والفقه ، وغير ذلك . وقد نقل عنه أبو علي الفارسي في « تذكرة » أشياء من العريضة .

قال القاضي أبو الوليد الباجي ، وسمي من بلغ درجة الاجتهاد ، فقال : ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي . وذكره المقرئ أبو عمرو الداني في « طبقات القراء » فقال : أخذ القراءة عن قالون ؛ وله فيه حرف . وحكى أبو عمرو أيضاً عن أبي المثاب القاضي قال : « كنت عند إسماعيل يوماً ؛ فسئل لم جاز التبديل على أهل التوراة ، ولم يجوز على أهل القرآن ؛ فقال : « قال الله تعالى في أهل التوراة : « بما استُحِفُّوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ (١) . » فوكل الحفظ إليهم . وقال في القرآن : « إِنَّمَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٢) . » فلم يجز التبديل عليهم . » فذكر ذلك المحاملي فقال : ما سمعتُ كلاماً أحسن من هذا . وقد روى أن نصرانيّاً سأل محمد بن وضاء عن هذه المسألة ؛ فأجاب بمثل هذا الجواب .

وحصل لإسماعيل هذا في القلوب من القبول ما لم يحصل لغيره من أهل زمانه . قال يوسف بن يعقوب : قرأت في توقيع المعتضد إلى عبد الله بن سليمان بن وهب الوزير : « استَوْصِ بالشَّيْخَيْنِ الْخَيْرَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ إسماعيل بن إسحاق الأزدي وموسى بن إسحاق خيراً ؛ فإنهما ممدن ، إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً ، دفع عنهم بدعاهما ! »

(١) سورة المائدة : ٤٤ . — (٢) سورة الحجر : ٩

وقال يقطويه : كنت عند المبرّد؛ فرّ به إسماعيل بن إسحاق؛ فوثب المبرّد اليه وقبل يده وأنشد :

قلنا بصّرنا به مُقبلاً حللنا الحبي وابتدّرنا القياما
فلا تنكّرنا قيساً له فإن الكريم يُجِلُّ الكراما

قال ابن الأنباري : وأنشدنا إسماعيل القاضي لنفسه :

لا تَمُتِني على النوائب : فالدهر يُرْغِمُ كلَّ طائب
وأصبر على أحداثنا : إن الأمور لها عواقب
ولكل صافية قذى ولكل خالصة شوائب
كم فرجة مطوية لك بين أئناء النوائب
ومسرة قد أقبكت من حيث تُنتظر المصائب

قال إسماعيل القاضي : « ما عرض لي همٌّ فادحٌ ، فذكرت هذه الأبيات ، إلا ووجدت من روح الله ما يحمل عقالي ، ويُنعم بآلي ؛ ثم تقولُ عاقبة ما أُنحدرُهُ فأتجّه ما أوثرُهُ . » وذكر بعضهم قال : اجتمع أبو العباس بن شريح القاضي ، وأبو بكر بن داود الإصبهاني ، وأبو العباس المبرّد على باب القاضي إسماعيل . فأذن لهم ؛ فتقدّم ابن شريح ، وقال : « قدّمني العلم والسنُّ » وتأخّر المبرّد وقال : « أخّرني الأدب » وقال ابن داود : « إذا صحت المودّة سقطت المعاذير . » وأول ما ولي قضاء الجانب الشرقي ، في أيام المتوكّل ، سنة ٢٤٦ ، إلى سنة ٢٦٢ ، فجمعت له بغداد كلّها ؛ فكان يُدعى قاضي القضاة . قال وكيع في كتابه في القضاة : وأما شدائد ^(١) إسماعيل في القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فهو شيء شهيرته تُغني عن ذكره . وكان في أكثر أوقاته ، وبعد فروغه من الخصوم ، متشغلاً بالعلم ، لانه اعتمد على حاجبه أبي عمر محمد بن يوسف ، وعلى كاتبه أبي العباس المعروف بالباز

(١) ر : شرائد .

الأشهب ، فكانا يحملان عنه أكثر أمره ، من لقاء السلطان وغيره ، وأقبل هو على الحديث والعلم . وكان شديداً على أهل البدع يَرى استنابَتهم ، حتى ذُكر أنهم تحاموا ببغداد في أيامه ، وخرج داودُ بن عليٍّ من بغداد إلى البصرة لإحداثه مَنعَ القياس . وحبس أبا زَيْد (١) إذ انكر عليه بعض ما حدث به . وقد تقدّم صدرَ هذا الكتاب أنه كان يقول : « من لم تكن له فراسة ، لم يكن له أن يلى القضاء (٢) . » وقيل له : « لا تؤلف كتاباً في أدب القضاء ؟ » فقال : « اعدلْ ومُدِّ رجليك في مجلس القضاء ! وهل للقاضي أدبٌ غير الإسلام ؟ »

قال أبو طالب المكي ، وقد ذكره : كان إسماعيل من علماء الدنيا ، وسادة القضاة ، وعقلائهم . وكان مؤاخياً لأبي الحسن بن أبي الورد أحد علماء الباطن . فلما ولي إسماعيل القضاء ، هجره ابن أبي الورد . ثم اضطرَّ أن دخل عليه في شهادة ؛ فضرب بيده كتف إسماعيل ، وقال : « إن علماً أجلسك هذا المجلس ، لقد كان الجهلُ خيراً منه ! » فوضع إسماعيل رداءه على وجهه ، وبكى حتى بَلَ . ولما كانت محنة غلام الخليل ، ومطالبة الصوفية ببغداد ، ونسبتهم إلى الوثنية ، وأمر الخليفة بالقبض عليهم ، وكان فيمن قبض عليه شيخهم إذ ذاك أبو الحسن النووي ، فلما دخلوا على الخليفة ، أمر بضرب أعناقهم ؛ فتقدم النووي مبتدئاً إلى السياف ليضرب عنقه . فقال له : « مادماك إلى هذا دون أصحابك ؟ » قال : « آثرت حياتهم على حياتي بهذه اللحظة ! » فرفع الأمر إلى الخليفة ؛ فردَّ أمرهم إلى قاضي القضاة إسماعيل . فتقدم إليه النووي وسأله عن مسائل من العبادات . فأجابه ؛ ثم قال له : « وبعد هذا ، لله عباد يسمعون بالله ، وينطقون بالله ، ويصدرون بالله ، ويؤدون بالله ، ويأكلون بالله ، ويلبسون بالله ! » فلما سمع إسماعيل مقالته ، بكى . ثم دخل على الخليفة ؛ فقال : « إن كان هؤلاء القوم زنادقة ، فليس في الأرض موحِّدون ! » فأمر بإطلاقهم .

ولإسماعيل جملة تواليف في فنون العلم . وحكى أنه توفي فجأة ، وقت صلاة العشاء الآخر لثمان بقين من ذي الحجة سنة ٣٨٣ ، وهو قاضٍ . وحكى الكاتب ابن أزرهر : ارتفع المطر . فخرج إسماعيل إلى المصلى ؛ فصلى ركعتين بسُبح « وهل أتاك (٣) »

(١) ق : أباسيد . — (٢) راجع أعلاه ، ص ٢-٣ . — (٣) سورة ص : ٢١ .

ثمَّ صعد المنبر ، وخطب خطبتين ، وحوّل رداءه ، وحدّث بحديث طويل خشع له الناس ، وبكى ، وانصرف خاشعاً ؛ فقبضَ ليلته يوم استسقائه ، وهو ابن اثنين وثمانين سنة .

ومن المنظوم المنسوب إليه :

مَنْ كَفَاهُ مِنْ مَسَاعِيهِ	رَغِيفَ يَفْتَدِيهِ
وَلَهُ بَيْتٌ يُوَارِيهِ	وَتُوبٌ يَكْتَسِيهِ
فَلِمَاذَا يُبْذَلُ الْعَرُ	ضَ لَذَلِّ وَتَسْفِيهِ
وَلِمَاذَا يَتِمَادِي	عِنْدَ ذِي كِبَرٍ وَتِيهِ

ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف

ومن القضاة بتلك البلاد المشرقية ، أبو عمر محمد بن يوسف ، حاجب القاضي إسماعيل المتقدم الذكر ، وابن عمّه . وفي أيام هذا القاضي قُتِلَ الحلاج . وابن عمّه هو الذي أفتى بقتله ، بعد تقريره على مذهبه ، وقيام الشهادات عليه بالحادة . فُضِرِبَ ألف سوطٍ ، ثمَّ قُطِعَتْ يداه ورجلاه ، ثمَّ طُرِحَ جسده ، وبه رمي من أعلى موضع ضربه إلى الأرض وأُحْرِقَ بالنار . والعياذ بالله !

وحضر يوماً بين يدي أبي عمر رجلٌ يدعى قِبَلِ الآخر مائة دينار ، ولم تكن له بيّنة . فتوجّهت اليمين على المطلوب بنقني ما زعمه الطالب فأخذ الخُصْمُ الدواة وكتب :

وَإِنِّي كَذُوبٌ حَلِيفٌ فَاجِرٌ	إِذَا مَا اضْطَرَرْتُ وَفِي الْحَالِ ضَيْقُ
وَهَلْ لَاجِنَاحٍ عَلَى مُعْسِرٍ	يَدَافِعُ بِاللَّهِ مَا لَا يُطِيقُ

فأمر القاضي بإحضار مائة دينار ودفعها عنه . فعجب الراضى من أدب الرجل وكرم القاضي ، وبحث عن الناظم ؛ فلما وجده ، أمر له بألف دينار ، وخمس خلع ، ومركوب حسن ، وملازمة دار السلطان .

ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني

ومن القضاة بالعراق أيضاً ، أبو بكر محمد بن الطيب ، المعروف بالباقلاني ، المالكي ، المتكلم على مذهب أهل الحديث وطريقة الأشعرية . إمام وقته ، وعالم عصره ، المرجوع إليه فيما أشكل على غيره . ومن كلام التصير في فيه : كان صلاح القاضي أكثر من علمه . وما نفع الله هذه الأمة بكُتُبِهِ وَبُشَاهِمْ ، إلا بحُسن نيَّته ، واحتسابه بذلك ما عند الله من الثواب . ونقلتُ من خطِّ القاضي أبي الفضل ، وقد ذكره في «مداركه» ما نصُّه : حكى أبو بكر الخطيب أنَّ رُودَ القاضي كلَّ ليلة ، كان عشرين ترويحة ؛ ما تركها في حضر ولا سفر . وكان كلَّ ليلة ، إذا صَلَّى العشاء ، وقضى رُودَه ، أخذ الدواة بين يديه ، وخمساً وثلاثين ورقة ، تصنيفاً يكتبها عن حفظه . وكان يذكُر أن كتابه بالمداد أسهل عليه من الكتاب بالحبر . فإذا صَلَّى الفجر ، دفع إلى بعض أصحابه ما ضبطه ليلته ، وأمر بقراءته عليه ، وأوماً إلى الزيادات فيه . وكان بعضهم يقول : جاء في الأثر أن الله تعالى يتعاهد عباده بأنبيائه ورُسُلِهِ ؛ فلما ختم الرسالة بمحمد — صلى الله عليه وسلم — تعاهد أمته برَبَّائِهِ من عُلمائِهِ ، يُحيي أحاديثها ، ويُجدِّدُ شريعتها . فكان إمام رأس الأربعمائة أبو بكر بن الطيب . أخذ عنه العِلْمُ جماعة لا تعدُّ لكثرتها ؛ ودرسوا عليه أصول الفقه والدين : منهم القاضي أبو محمد عبد الوهَّاب بن كُتْر ، ومن أهل المغرب أبو عمران الفاسي رحل إليه ولازمه ببغداد ، وأخذ عنه . وكان أعرفَ الناس بعلم الكلام ، وأحسنهم فيه خاطراً ، وأجودهم لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأصحهم عبارة .

وصار له اختصاصٌ ببعض الدولة . ولما وجَّهه سفيراً عنه إلى ملك الروم ، ليُظهره رفعة الإسلام ، ويُغضَّ من النصرانية ، وتهيئاً للخروج ، قال له وزير الدولة : «أأخذت الطالعَ لخروجك ؟» فسأله أبو بكر . فلما فسر مُرادَه ، قال : لا أقول بهذا ، لأنَّ السعد والنحس والخير والشرَّ بيد الله ! ليس للكواكب هاهنا مثقالُ ذرَّةٍ من القدرة ؛ وإنما وُضِعَتْ كُتُبُ النجوم لِيَتَمَعَّشَ بها الجاهلون من العامة ؛ ولا حقيقة لها . فقال الوزير : « احضر إليَّ ابن الصوفي ! » وقد كان له تقدُّمٌ في هذا الباب . فلما حضره ، دعاه الوزير إلى مناظرة القاضي ، ليصحَّح ما أبطله بزمه . فقال ابن الصوفي : « ليست المناظرة من

شأنى ، ولا أنا قائمٌ بها . وإنما أتحفظُ علم النجوم وأنا أقول : إذا كان من النجوم كذا ، يكون كذا ! وأما تمليلُه ، فهو من علم أهل المنطق وأهل الكلام . »

وجرت له في ذلك الوجه بالقُسْطَنْطِينِيَّة بين يدي مَلِكها ، مع بطارِقته ونبلاء مَلِكته ، مُناظرات ومحاورات : منها أن الملك قال له : « هذا الذى تدعونه فى مُعْجِزات نبيكم من انشقاق القمر ، كيف هو عندهم ؟ » قلت : « هو صحيحٌ عندنا . وانشقَّ القمر على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — حتى رأى الناس ذلك ، وإنما رآه الحضور ومن اتفقَ نظرُهُ له فى تلك الحال . » فقال الملك : « وكيف لم يَرَهُ جميع الناس ؟ » قلتُ : « لأن الناس لم يكونوا على أهبة ووعدٍ لشوقه وحضوره . » فقال : « وهذا القمر بينكم وبينه نسبةٌ وقربةٌ . لائى شئ لم تعرفه الرُّومُ وغيرُها من سائر الناس ، وإنما رأيتموه أتم خاصة ؟ » قلتُ : « فهذه المائدة بينكم وبينها نسبةٌ ؛ وأتم رأيتموها دُون اليهود ، والمجوس ، والبراهمة ، وأهل الإلحاد ، وخاصةً يونان جيرانكم ؛ فإنهم كلُّهم مُنكرون لهذا الشأن ! » فتحَيَّر الملك وقال فى كلامه : « سُبْحان الله ! » وأمر بإحضار فلان القسِّيس ليكلِّمَنى ، وقال : « نحن لا نطيعه . » فلم أشعر إذ جاءوا برجل كالدبِّ أشقر الشعر ؛ فقمعد . وحكيَّت له المسألة ؛ فقال : « الذى قال المسلم لازمٌ . ما أعرف له جواباً ، إلا الذى ذكره . » فقلتُ له : « أتقول إن الكسوف ، إذا كان ، أيراه جميع أهل الأرض ، أم يراه أهل الإقليم الذى فى مُحاذاته ؟ » قال : « لا يراه إلا من كان فى مُحاذاته . » قلتُ : « فما أنكرت من انشقاق القمر ، إذا كان فى ناحية لا يراه إلا أهلُ تلك الناحية ومن تأمَّه للنظر له ، فأما من أعرض عنه أو كان فى الامكنة التى لا يرى القمرُ منها ، فلا يراه ! » فقال : « هو كما قُلْتُ ! ما يدفعك عنه دافعٌ ! وإنما الكلام فى الرواة الذين نقلوا . وأما الطعنُ فى غير هذا الوجه ، فليس بصحيح ! » فقال الملك : « وكيف يطعن فى النقلة ؟ » فقال النصرانيُّ : « تنبيهُ هذا من الآيات : إذا صحَّ وجهُ أن ينقله الجُمُّ الغفير ، حتى يتَّصل بنا العلمُ به ؛ ولو كان كذلك ، لوقع لنا العلمُ الضرورىُّ به . فلما لم يقع ، دلَّ على أن الخبر مفتعلٌ باطلٌ . » فالتفت الملك الىَّ وقال : « الجواب ؟ » قلتُ : « يلزمه فى نزول المائدة ما لزمى فى انشقاق القمر ؛ ويُقال له : لو كان نزول المائدة صحيحاً ، لوجب أن ينقله العددُ الكثيرُ ؛ فلو نقله العددُ الكثيرُ ،

فلا يبقى يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ، إلا ويعلم هذا بالضرورة؛ ولمَّا لم يعلموا ذلك بالضرورة، دلَّ على أنَّ الخبر كذبٌ ! « فبهت النصرانيُّ والملك ومن ضمَّته المجلسُ . وانفصل المجلس على هذا . قال القاضي : سألتُ الملك في مجلس آخر فقال : « ما تقولون في المسيح عيسى ابن مريم ؟ — عليه الصلاة والسلام ! » قلتُ : « رُوحُ الله ، وكلمتهُ ، وعبدُهُ ، ونبيُّه ، ورسولُهُ ، كَسَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ : « كُنْ فَيَكُونُ » (١) ! » وتلوتُ عليه النصر . فقال : « يا مسلم ! تقولون : المسيح عبدٌ ؟ » فقلتُ : « نعم ؟ كذا نقول وبه ندين ! » قال : « ولا تقولون إنه ابن الله ؟ » قلتُ : « معاذ الله ! ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْهُ وَلَدًا وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ (٢) » . الْآيَتَانِ . « إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا (٣) . فإذا جعلتم المسيح ابن الله ، فمن كان أبوه ، وأخوه ، وجدُّه ، وخاله ، وعُمُّه ؟ » وعددتُ عليه الأثارب . فتحَيَّرَ وقال : « يا مسلم ! العبدُ يخلق ويُمحي ويُبعث ويُبرئ الأكمه والأبرص ؟ » فقلتُ : « لا يقدر العبدُ على ذلك . وإنما ذلك كُلُّهُ من فضل الله تعالى ! » قال : « وكيف يكون المسيح عبدَ الله ، وخلقاً من خلقه ، وقد أتى بهذه الآيات ، وفعل ذلك كُلُّهُ ؟ » قلتُ : « معاذ الله ! ما أحيى المسيحُ الموتى ، ولا أبرأ الأكمه والأبرص ! » فتحَيَّرَ وقلَّ صبرُهُ ، وقال : « يا مسلم ! تنكر هذا ، مع اشتباره في الخلق ، وأخذِ الناسَ له بالقبول ! » فقلتُ : « ما قال أحدٌ من أهل الفقه والمعرفة إن الأنبياء يفعلون المعجزات من ذاتهم ؛ وإنما هو شيءٌ يفعلُه الله تعالى على أيديهم ، تصديقاً لهم ، يجري مجرى الشهادة ! » فقال : « قد حضر عندي جماعةٌ من أُولَى (٤) دينكم والمشهورين فيكم وقالوا إن ذلك في كتابكم . » فقلتُ : « في كتابنا إن ذلك كُلُّهُ بإذن الله تعالى ! » وتلوتُ عليه منصوص القرآن في المسيح « بِإِذْنِي (٥) ... » وقلتُ : إنما فعل المسيح ذلك كُلُّهُ بالله وحده لا شريك له ، لا من ذات المسيح . ولو كان المسيح يحيي الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص من ذاته وقوَّته ، لجاز أن يقال إنَّ موسى فلق البحر ، وأخرج يده بيضاء من غير سوء من ذاته ! وليست معجزات الأنبياء — عليهم السلام ! — من ذاتهم دون إرادة الخالق ! فلما لم يَجُزْ هذا ، لم يَجُزْ أن تُسَنَدَ المعجزات التي ظهرت على يد المسيح ، للمسيح ! »

(١) سورة آل عمران : ٥٩ . — (٢) سورة المؤمنون : ٩١ . — (٣) سورة الاسراء : ٤٠ .

(٤) ق : اولاد . — (٥) سورة المائدة : ١١٠ .

وذكر ابن حَيَّان ، عَمَّن حَدَّثَهُ أَنَّ الطاغية وعد القاضي أبا بكر بالاجتماع معه في محفل من محافل النصرانية ، ليوم سَمَاء . فحضر أبو بكر ، وقد احتفل المجلس ، وبُورِغ في زينته . فأدناه الملكُ ، وألطف سؤاله ، وأجلسه على كرسى دون سريره بقليل ، والملكُ في أبيته ؛ وخاصَّته ورجالُ مملكته على مراتبهم . وجاء البَطْرِكُ ، قِيمُ دياتهم ، آخر الناس ، وحوَّلَه أتباعه يتلون الأناجيل ويبخرون بالعود الرطب ، في زِيٍّ حسن . فلما توسَّط المجلس ، قام الملكُ ورجاله ، تعظيماً له ؛ فقفوا حقَّه ، ومسحوا أعطافه . وأجلسه الملكُ إلى جنبه ، وأقبل على القاضي أبي بكر ؛ فقال له : « يافقيه ! البَطْرِكُ قِيمُ الديانة ، ووليُّ النَحْلَةِ ! » فسَلَّمَ القاضي عليه أَحْفَلُ سلام ، وسأله أُنْحَى سَوَّال ، وقال له : « كيف الأهلُ والولدُ ؟ » فعظم قوله هذا عليه وعلى جميعهم وطبقوا ^(١) على وجوههم ، وأنكروا قول أبي بكر عليه . فقال : « ياهؤلاء ! تستعظمون لهذا الإنسان اتِّخَاذَ الصَّاحِبَةِ والولد ، وترَبُّون به عن ذلك ، ولا تستعظمونه لرَبِّكُمْ — عزَّ وجهه ! — فتُضَيِّفون إليه ذلك سَدَّةً لهذا الرأي ! ما أبين غلظه ! » فسُقِطَ في أيديهم ، ولم يردُّوا جواباً ، وتداخَلَتْهم له هَيْبَةٌ عظيمة ، وانكسروا . ثمَّ قال الملكُ للبَطْرِك : « ما ترى في أمر هذا الرجل ؟ » قال : « تقضى حاجته ، وتُلاطف صاحبه ، وتُخْرِج هذا العراقيَّ عن بلدك ، من يَوْمِكَ إن قدرت ؛ وإلَّا لم تأمن الفتنة على النصرانية منه ! » ففعل الملك ذلك ، وأحسن جوابَ عَضُدِ الدولة وهداياهِ ، وعَجَّلَ تسريحَ الرسول . وبعث معه عدَّةً من أسرى المسلمين ، ووَكَّلَ به من جنده مَنْ يحفظه حتَّى يصل إلى مَأْمَنِهِ . قال غيره : وكان سَيَّرَ القاضي إلى ملك الرُّوم سنة ثمانين وثلاثمائة .

ذكر القاضي عبد الوهَّاب

ومن أعلام العلماء ، وصدور القُضاة الرواة ، الشيخُ الفقيه المالكيُّ ، أبو محمَّد عبد الوهَّاب بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون البغداديُّ . ولى القضاء بمواضع منها الديَّيْنُور . فسما قدره ، وشاع في الآفاق ذكره . قال الشَّيرَازيُّ في « تعريفه » :

(١) ق : وصلبوا .

أدركته ^(١) وسمعتُ كلامه في السَّنْظَر . وكان قد رأى أبا بكر البَصْرِيَّ ، إلاَّ أنَّه لم يسمعُ منه شيئاً . وكان فقيهاً متأدِّباً . وخرج في آخر عمره إلى مصر ؛ فحصل له بها حالٌ من الدُّنْيَا . قال عياض بن موسى : قوله « لم يسمعُ من أبي بكر » غيرُ صحيح ، بل : قد حدث عنه ، وأجازَه ، وتقَّه على كبار أصحابه كأبي الحسن بن القِصَّار ، وأبي القاسم بن الجلاب . ودرس الفقه والكلام والأصول على القاضي أبي بكر الباقلانيِّ المتقدِّم الذكر وصحبَه وألَّف في المذهب والخلاف والأصول تواليفَ بديعةً مفيدةً ، منها « كتاب التلقين » ، وكتاب شرحه ، وكتاب شرح « الرسالة والنصرة » ، لمذهب دار الهجرة ، و « كتاب المعونة » و « أوائل الأدلَّة » ، في مسائل الخلاف بين فقهاء المِلَّة » ، و « كتاب الإشراف » ، على نُكُت مسائل الخلاف » ، و « كتاب الإفادة » في أصول الفقه ، وكتاب التلخيص فيه ، وغير ذلك . وعليه تفقَّه أبو عمر وأبو الفضل الدمشقيُّ ؛ وروى عنه هارون الفقيه ، والمازريُّ البغداديُّ ، وأبو بكر الخطيب ، وجماعةٌ من أهل الأندلس ، منهم القاضي ابن شُمَاخ الغافقيُّ ، وصاحبُه مهدي بن يوسف ، وغيرُ مَنْ ذُكِر . وسببُ خروجه عن حضرة بغداد ، كلامٌ نُقِلَ عنه أنَّه قاله في الشافعيِّ ؛ وطلب لاجله ؛ فَعَجَّلَ بالفرار منها ، خائفاً على نفسه . قال الشيرازيُّ : وأُشْدَّ بعد ارتحاله عنها :

وَحَقُّ لَهَا مِثْنَى السَّلَامِ الْمَضَاعِفُ	سَلَامٌ عَلَى بَغْدَادٍ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ
وَأِنِّي بِشَطْطِي جَانِبَيْهَا كَعَارِفُ	لِعَمْرِكَ مَا فَارَقْتُهَا عَنْ قَلْبِي لَهَا
وَلَمْ تَكُنِ الْأَرْزَاقُ فِيهَا تَسَاعِفُ	وَلَا كُنْهَا ضَاقَتْ عَلَيَّ بِرَحْبِهَا
وَأَخْلَافُهُ تَنْتَأَى بِهِ وَتُخَالِفُ	فَكَانَتْ كَخَلٍّ كُنْتُ أَهْوَى ذَنُوبَهُ

ونسب له بِمَضُفُّهُمْ :

لِبَغْدَادَ لَمْ تَرْحَلْ فَكَانَ جَوَابِيَا	وَقَائِلَةٌ لَوْ كَانَ وَدُّكَ صَادِقًا
وَتَرْمِي الْقَوَى بِالْمُنْفَتَرِينَ السَّرَامِيَا	يَقِيمُ الرِّجَالُ الْمُسْرُونَ بِأَرْضِهِمْ
وَلَا كُنْ حَذَارًا مِنْ شِمَاتِ الْأَعَادِيَا	وَمَا هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ عَنْ مُلَاحِظِ

(١) ناقص في ر إلى « فقيهاً » .

ولمّا وصل مصر ، وبنيته المَغْرِبُ ، وُصِفَتْ له بلادُه ، فزهد فيها ، وقد كان خَاطِبَ فقهاء القَيْرَوان ورام القدوم على الأندلس ، وكتب أيضاً في ذلك إلى مجاهد الموفق صاحب دانية ؛ فعاجلته منيته . وتوفي بمصر في شعبان سنة ٤٢٢ ، وقد جاز المُعْتَرِك . وحكى أنّه ، لما أحسّ الموت ، وهو بمصر ، إثرَ ما اتّسعت حاله ، قال : « لا إله إلاّ الله ! لمّا عشنا مُتّنا ! » غفر الله لنا وله ورحمنا وآياه !

ذكر القاضى مَهْدِيّ بن مُسْلِم

ومن أقدم القضاة بالاندلس ، قبل توّلد الدولة المروانية بها ، مَهْدِيّ بن مُسْلِم ؛ استقضى على قرطبة عُقْبَةُ بن الحجاج ، واستخلفه عليها ، وأمره بالقضاء بين أهلها وكان من أهل العلم والورع والدين المتين . وقبره عند المصريين . ولما أراد عقبه توليته ، قال له : « اكتب عهدك لنفسك ! » فكتبه بخطّ يده . قال ابن الحارث : وإنّه اليوم لأصل من الأصول للعهود في القضاء .

ذكر القاضى عَنَتَرَةُ بن فلاح

ومنهم عَنَتَرَةُ بن فلاح . حدّث عنه الشّاميون ، ووصفوا فضله . وكان تقياً ، ورعاً ؛ استسقى يوماً بالناس على ما حكاه ابنُ زُرْعَةَ ؛ فأحسن في قيامه في الخطبة ، وخشع الناس بوعظه وتذكيره ، وحرّكهم بدعائه وابتهاله . فلما فرغ ، قام إليه رجل من عاتمة الناس ؛ فقال له : « أيها القاضى الواعظ ! قد حسن عندنا ظاهرك ؛ فحسن الله باطنك ! » فقال : « اللهم آمين ولنا أجمعين ! فهل أضمرت ، يا ابن أخى ، شيئاً ؟ » فقال له : « نعم يا قاضى ! يتفرغ أهرائك ، يتمّ فضلُ استسقاك ! فقال : « عرى ! لقد نصحتنى وإنى أشهدُ الله أنّ جميع ما حوَاهُ ملكى من الطعام صدقةٌ لوجه الله الكريم ! » ثمّ أقسم أن لا يضع مقامه حتّى يرسل إلى داره ؛ فيفرق جميع ما ادّخره . قال : فغيث الناس من يومهم غيثاً عامّاً .

ذكر القاضي يحيى بن زيد

ومنهم يحيى بن زيد التجيبي . ولأه القضاء بالأندلس عمر بن عبد العزيز ، على ما روى عن محمد بن وضاح . وكان رجلاً صالحاً ، ورعاً ، منقضباً ، وقد وقع التنبيه على سيرة مهاجر بن نوفل : وكان من رعيه ، إذا اجتمع الناس عنده للحكومة ، بدأ بوعظهم وتذكيرهم ؛ فلا يزال يخوِّفهم الله تعالى ، ويحذّرهم وبال الجدال بالباطل ، وما يلحق المُبْطِل من سخط الله — عز وجل — وعقوبته ، ويمثّل لهم مواقفهم بين يديه في القيامة ، ثمّ يذكر ما يلزم القاضي من الحساب ، وما يجب عليه من التحريّ لإصابة الحقّ ، والاجتهاد لتخليص نفسه ؛ ثمّ يأخذ في النوح والبكاء على نفسه . فيكون ذلك دأبه ، حتّى لربّما انصرف عنه أكثَرُ المختصمين ، باكين ، ورجلين ، قد تعاطوا الحقّ بينهم .

ذكر القاضي معاوية بن صالح الحضرمي

ومن القضاة المتقدمين ، معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي . خرج من الشام إلى الأندلس ؛ فوصلها سنة ١٢٣ . فاستوطن مدينة مالقة ، وبني بأسفل قصبها مسجداً هو منسوبٌ حتى الآن له . ثم انتقل إلى إشبيلية ؛ فسكنها . ثمّ ولأه الأمير عبد الرحمن ابن معاوية القضاء بقرطبة . وكان من جلة أهل العلم ، وكبار رواة الحديث ؛ شارك مالك بن أنس في بعض رجاله كيّسحي بن سعيد وأمثاله . وأخذ عنه جلة من الأئمة ، منهم سُفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وابن عُيَيْنَة . وذكر أن مالك بن أنس روى عنه حديثاً واحداً . وكان ممّن يُسْتَنْغَى بعقله وعلمه وفهمه عن مشاورة غيره . ورحل إليه زيد بن الحُبَاب من الكوفة ؛ فسمع منه بالأندلس حديثاً كثيراً . وتوفّي بقرطبة ، ودفن ببقع رُبضها ؛ وصلى عليه الأمير هشام بن عبد الرحمن ومشي على قدَمَيْهِ في جنازته ؛ وذلك سنة ١٦٨ .

ذكر القاضي نصر بن ظريف اليحصبي

ومنهم نصر بن ظريف اليحصبي. ولى القضاء زماناً ، على ما حكاه أبو عمر بن عبد البر. فسار فيه بأجل سيرة : منها عمله فى قضية حبيب القرشي ؛ وذلك أنه دخل على الأمير عبد الرحمن بن معاوية ؛ فشكى إليه بالقاضى ، وذكر أنه يريد أن يسجل عليه فى ضيعة قيم فيها ، وادعى عليه الاغتصاب لها ، ولأذا بالأمر من إسماع القاضى إلى الحكم عليه من غير تثبت . فأرسل الأمير إليه ، وكلّمه فى حبيب ، ونهاه عن العجلة عليه ؛ فخرج^(١) ابن ظريف من يومه ، وعمل بضد ما أراد الأمير ، وأنفذ الحكم . وبلغ الخبر حبيباً ؛ فدخل إلى الأمير^(٢) مُتَغَيِّراً غيظاً ؛ فذكر له ما عمله القاضى ، ووصفه بالاستخفاف بأمره والنقض له ، وأغراه . فغضب الأمير على القاضى واستحضره ؛ فقال له : « من أمرك على أن تنفذ حكماً ، وقد أمرتك بتأخيرهِ والإيْئاءة به ؟ » فقال له : « قد منى عليه رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — فإنما بعثه الله بالحق » ، ليقضى به على القريب والبعيد ، والشريف والدنى . وأنت أيها الأمير ، ما الذى حملك على أن تتعامل لبعض رعيّتك على بعض ، وأنت تجد مندوحة بأن ترضى من مالك من تعنى به ، وتعد الحق لأجله ؟ » فقال له : « جزاك الله ، يا ابن ظريف ، خيراً ! » وخرج القاضى ؛ فدعا بالقوم الذين صارت الضيعة اليهم بالاستحقاق ، وكلّمهم ؛ فوجدهم راضين ببيعها ؛ إن أجزل لهم الثمن . فعقد فيها البيع معهم ، وصارت إلى حبيب . فكان بعد ذلك يقول : « جزى الله ابنَ ظريف عنّا خيراً ! » كانت يبدى ضيعة حرام ؛ فجعلها حلالاً ؛ وكان هذا القاضى ، من زهده وورعه ، إذا مُشغِلٌ عن القضاء يوماً واحداً ، لم يأخذ لذلك اليوم أجراً .

ذكر القاضي يحيى بن معمر

ومنهم يحيى بن معمر . له رحلة إلى المشرق ، لقي فيها أشهب بن عبد العزيز ، وسمع منه ومن غيره . وكان فى مذهبه ورعاً ، زاهداً ، فاضلاً . استقضاها الأمير عبد الرحمن .

وكان صليب القناة ، قليل المبالاة بالعتب في سبيل الحق ؛ وكان ، إذا أشكل عليه أمر من أحكامه ، كتب فيه إلى أئصبغ بن الفرّج ونظرائه بمصر : فكشفهم عن وجه ما يريد علمه ؛ فيحقق عليه ذلك فقهاء الأندلس . وكان هو قليل الرضا عن طلبه قرطبة ، شديد التقضى عليهم ، لا يلين لهم في شيء مما يريدون ، ولا يصفى اليهم ؛ وبلغ من تجأه له عليهم أن سجّل بالسخطه على تسعة عشر منهم ؛ فنفروا عنه بأجمعهم . ونشأت بينه وبين يحيى بن يحيى لأجل ذلك عداوة ؛ فسعى في عزله عند الأمير ، وأقام عليه بما زعمه الشهود : فعزله .

ولما أُحْتُضِرَ ابن معمر ، وهو ببلد إشبيلية ، وأيقن بالموت ؛ قال لمؤكلى له ، على ما حكاه الزاهد [عنان] بن سبيد : أقسمت عليك ، إذا أنا مُتُّ ، إلا ما ذهبت إلى قرطبة ؛ فكيف يحيى بن يحيى ، وقل له : يقول لك ابن معمر : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ! »^(١) . ففعل ذلك مولاه لما مات سيده ، وبلغ يحيى ما تقرّعه به . قال : فبكى وقال : « إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ ! ما أظن الرجل إلا خدعنا فيه » ثم ترّحم عليه ، واستغفر له !

ذكر القاضي المصعب بن عمران

وقد تقدّم الكلام في إياية المصعب بن عمران عن القضاء ، أيام خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية^(٢) . فلما ولى ابنه هشام الملك ، اختار المصعب للقضاء ، واستحضره ، وقال له : « قد علمت أنه إنما منعه عن القبول من أبي — رحمه الله ! — الأخلاق التي كانت فيه . وقد عرفت أخلاقه وبلوتها : فأحمل عني هم القضاء ! » فأباه واستعفاه ؛ فغضب هشام ، وعزم عليه عزمًا شديدًا ، وتهدّده ، وأوعده . وذكر بعضهم أنه قال : « لئن لم تعمل على القضاء ، لاسطؤون بك سطوة نزيل اسم الحلم عني ! » فلما رأى ذلك ، وخاف على نفسه ، توكّل له العمل كرهاً ؛ واشترط على هشام أن يأذن له في اطلاع ضيعته يومئذ في الجمعة : السبت والاحد ، ويحكم لسائر الأيام . فأجابته إلى

(١) سورة الشعراء : ٢٢٧ . — (٢) راجع أعلاه من ١٢ .

ذلك . ولم يزل على قضاء الأمير هشام إلى أن توفي ؛ فأقره ابنه الحكم ؛ وكان قد عرف صلابته وتنفيذه الأحكام ؛ فاشتد معه ، وصار يؤيده ، ولا يسمع فيه مقالة طاعن ، ويجيز أفعاله ، وينفذ أحكامه ، وإن وقعت بغير المحبوب منه .

وفي كتاب الحسن بن محمد : إن العباس بن عبد الملك المرواني اغتصب رجلاً من أهل جيان ضيقت له . فبينما هو ينازعه فيها ، هلك الرجل ، وترك أيتاماً صغاراً . فلما تزعزعوا ، وسمعوا بعدل القاضي مضعّب وقضائه ، قدموا قرطبة ، وأنشأوا إليه مظلمتهم بالعباس ، وأثبتوا ما وجب إثباته ؛ فبعث القاضي في العباس ، وأعلمه بما دفعه إليه الأيتام ، وعرفه بالشهود عليه ، وأعذر إليه فيهم ، وأباح له المدافع ، وضرب له الآجال . فلما انصرمت ، ولم يأت بشيء ، أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه . ففرغ العباس إلى الأمير الحكم ، وسأله أن يوصي إلى القاضي التخلي عن النظر في قصته ، ليكون هو الناظر فيها . فأوصل إليه الأمير ذلك مع خليفة له من أكابر فتيانه ؛ فلما أدّى الوصية إليه ، اشتدّت عليه ، وقال : « إن القوم قد أثبتوا حقهم ! ولزمهم في ذلك عناء طويل ونصب شديد ، لبعد مكانهم ، وضعف حالتهم . وفي هذا على الأمير — أعزه الله ! — ما فيه ! فليست أتحلى عن النظر وإنفاذ الحكم لوجهه . فليفعل الأمير بعده ما يراه صواباً من رأيه ! » فرجع الرسول إلى الأمير بجوابه ، فوجم منه ؛ وجعل العباس يغري بمضعّب ، ويقول : « قد أعلمت الأمير بشدة استخفافه وغلطه في نفسه ، وتقديره أن الحكم له ، ولا حكم للأمير عليه ! » فأعاد الإرسال إليه بعزمه منه ، يقول : « لا بد لك من أن تكف عن النظر في هذه القضية ، لا كون أنا الناظر فيها ! » فلما جاءه بعزمته ، أمره بالعود ؛ ثم أخذ قرطاساً ، فسوّاه ، وعقد فيه حكمه للقوم بالضيمّة ؛ ثم ألقاه لوقته بالاشهاد عليه . ثم قال للرسول : « اذهب إلى الأمير — أصلحه الله ! — فأعلمه أني قد أنقذت ما لزم من إنفاذه من الحق خوف الحادثة على نفسي ، ورهبة السؤال عنه . وإن شاء نفذه ، فذلك له ! يتقلد منه ما شاء ! » فذهب مضعّباً ، وحرّق كلام القاضي ؛ وحكى عنه أنه قال : « قد حكمت بالعدل ؛ فلينقضه الأمير إن قدر ! » فاستشاط غيظاً ، وأطرق ملياً ، والعباس يبيع غضبه ؛ وهم بمضعّب ، إلى أن تداركتهم عصمة من الله ، ثبتت بصيرته ، فسرى عنه ، وقال للعباس : « إزج على ظلمك ! فاشقاه

مَنْ جَرَى عَلَيْهِ قَلَمُ الْقَاضِي فَقِفْ عِنْدَ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ أَشْبَهَ بِنَا وَأَوْلَى بِكَ ! » وَأَقَامَ عَلَى حُسْنِ رَأْيِهِ فِي الْقَاضِي ، وَلَمْ يَعْرِضْهُ .

وقول الأمير : « إِرْبَعْ عَلَى ظَلْعِكَ ! » معناه : « إِنَّكَ ضَعِيفٌ فَأَنْتَ رَحِمَا لَا تَطِيقُهُ ! » قال صاحب « الأفعال » : أَرَبَعْتَ عَلَى الشَّيْءِ : عَطَفْتَ عَلَيْهِ ؛ وَمِنْهُ : إِرْبَعْ عَلَى نَفْسِكَ : قَالَ أَبُو عُمَانَ : مَعْنَاهُ : الزَّمِ أَمْرَكَ وَشَأْنَكَ . قَالَ : وَتُمَثِّلُ الْمُأْمُونُ ، حِينَ وَضَعَ رَأْسَ مُحَمَّدٍ الْمُخْلُوعِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إِنَّ الْبَغْيَ مَصْرَعَةٌ فَأَرْبَعْ عَلَيْكَ نَفِيرَ الْقَوْلِ أَعْدَلُهُ
فَلَوْ بَغَى جَبَلٌ يَوْمًا عَلَى جَبَلٍ لَأَنْدَكَ مِنْهُ أَهَالِيهِ وَأُسْفَلُهُ

وَقَالَ الْهَرَوِيُّ : فِي حَدِيثٍ بَعْضُهُمْ ، إِنَّهُ لَا يَرْبَعُ عَلَى ظَلْعِكَ مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ أَمْرُكَ . سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الْقَرَشِيَّ يَقُولُ : مَعْنَاهُ : لَا يَقِيمُ عَلَيْكَ ، فِي حَالِ ضَعْفِكَ ، مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ أَمْرُكَ ، أَيْ لَا يَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ إِلَّا مَنْ يَحْزَنُهُ حَالُكَ . قَالَ : وَأَصْلُهُ مِنْ « رَبَعَ الرَّجُلُ يَرْبَعُ رُبُوعًا » إِذَا أَقَامَ بِالْمَقَامِ . وَالظَّلْعُ الْعَرَجُ كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا يَقِيمُ عَلَى عَرَجِكَ ، إِذَا تَخَلَّفَتْ عَنْ أَصْحَابِكَ ، إِلَّا مَنْ يَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ .

وَكَانَ الْمُصْطَعَبُ يَشَاوِرُ فِي شَأْنِهِ صَعْمَصَةَ بْنَ سَلَامٍ ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُوسَى ، وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ الْحُسَيْنِ ، وَالْغَازِيَّ بْنَ قَيْسٍ ، وَأَمْثَالَهُمْ . وَقَالَ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ : يَكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ ، شَأْمِي الْأَصْلُ ، دَخَلَ الْأَنْدَلُسَ فِي أَيَّامِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ وَاسْتَقْبَاهُ هِشَامُ . وَكَانَ يَرُودُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ . وَكَانَ لَا يَقْلُدُ مَذْهَبًا ، وَيَقْضِي بِمَا يَرَاهُ صَوَابًا . وَكَانَ خَيْرًا فَاِضْلًا .

نُبَذَتْهُ مِنْ أَخْبَارِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرِ الْمَعَاوِرِيِّ وَبَعْضُ سِيرِهِ

كَانَ هَذَا الرَّجُلُ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — مِمَّنْ لَقِيَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عِنْدَ تَوَجُّهِهِ إِلَى حَجَّةِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ . فَلَمَّا عَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ ، اسْتَقْبَاهُ الْحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ ؛ وَقَبِلَ قَضَاءَهُ عَلَى شُرُوطٍ : مِنْهَا نَفَاضُ حُكْمِهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، مِنَ الْأَمِيرِ إِلَى حَارِسِ السُّوقِ ؛ وَأَنَّهُ ، إِذَا ظَهَرَ لَهُ الْعَجْزُ مِنْ

نفسه ، أعنى ، وأن يكون رزقه كفافاً من المال النقي . وكان من صدور القضاة ، وذوى المذاهب الجليّة ، شديد الشكيمة ، ماهر العزيمة .

قال أحمد بن خالد : وكان أوّل ما أنفذه فى قضائه التسجيل على الأمير الحكم ؛ فى رَحَى القنطرة ، إذ قيم عليه فيها ، وثبت عنده من المدعى وسمع من بيّنته ما أعذر به إلى الأمير الحكم ؛ فلم يكن عنده مدفع . فسجّل فيها ، وأشهد على نفسه . فلما مضت مُدَّتُهُ ، ابتاعها ابتياعاً صحيحاً . فكان الحكم بعد ذلك يقول : « رحم الله محمد بن بشير ! لقد أحسن فيما فعل بنا على كره منا : كان بأيدينا شيء مشتبّه ؛ فصحّحه لنا ، وصار حلالاً ، طيّب الملك فى أعقابنا ! » ومما يُذكر عليه أن رجلاً كان يدلس فى كتب الوثائق ، وإنه عقد وثيقة باطل على رجل من التجار ، وقام بذلك عند محمد بن بشير . فلما صحّ لديه تدليسه ، أمر بقطعه ؛ فقطعت يده . وكان إذا اختلفت عليه الفقهاء بقرطبة ، وأشكل عليه الأمر فى قضية ، كتب إلى عبد الرحمن بن القاسم بمصر ، وإلى عبد الله بن وهب ، وأشباههما ؛ وربما قبل الشاهد على التوسّم (١) .

ونُقِلَ عن عبيد الله بن يحيى عن أبيه أنه قال لمحمد بن بشير : « إن الحالات تتغيّر ، ولا تثبت . فإذا عدل عندك الرجل بحكم شهادته ، ثمّ تطاول أمره ، وشهد عندك ثانية ، فكلفه التعديل ، وأخّر فيه الكشف ؛ فاعمل بحسب الذى يبدو لك . » فقبل ذلك منه ابن بشير . فلما أشعر الناس به أخذوا حذرهم منه .

ومن كتاب محمد بن حارث ، حديث أحمد بن خالد ؛ قال : سمعنا محمد بن وضاح يقول : وكّل سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن بن معاوية عند القاضى محمد بن بشير وكيلاً يخاصم عنه فى شيء اضطرّ إليه . وكانت بيده فيه وثيقة ، فيها شهادات من أهل القبول ، وقد أتى عليهم الموت ؛ فلم يكن فيها من الأحياء إلا الأمير الحكم بن هشام وشاهد آخر مُبرَز . فشهد ذلك الشاهد عند القاضى ، وضربت الآجال على وكيله فى شاهد ثانٍ رَجى به الخصام فدخل سعيد الخير بالكتاب إلى الأمير الحكم ، وأراه شهادته فى الوثيقة (وكان قد كتبها قبل الإمارة ، فى حياة والده) وعرفه مكان حاجته إلى أدائها عند قاضيه ، خوفاً من بطول حقّه . وكان الحكم يعظم سعيد الخير عمّه ، ويلزم مبرّته ؛ فقال له : « يا عم !

إننا لسنا من أهل الشهادات ؛ فقد التبسنا من فتن هذه الدنيا بما لا تجهله ؛ ونخشى أن نوقفنا مع القاضي موقف غزاة ، كُنّا نقيده بملكننا . فبصر في خصامك إلى ما صيرك الحق إليه ؛ وعلينا خلف ما انتقصك ! « فأبى عليه سعيد الخير ، وقال : « سبحان الله ! وما عسى أن يقول قاضيك في شهادتك ، وأنت وليته ، وهو حسنة من حسناتك ! ولقد لزمك في الديانة أن تشهد لي بما علمته ، ولا تكتمني ما أخذ الله عليك ! » فقال له الأمير : « بلى ! إن ذلك لمن حَقَّقَ كما تقول . ولكنك تُدْخِلُ به علينا داخلة ؛ فإن أعفينا منه ، فهو أحبُّ إلينا ؛ وإن اضطررنا ، لم يمكننا عقوقك . » فعزم عليه سعيد الخير عزم من لم يشك أن قد ظفر بحاجته . وضايقته الآجال ؛ فألح عليه ؛ فأرسل الأمير الحكم عند ذلك عن فقيرين من فقهاء حضرته ، وخطَّ شهادته تلك بيده في قرطاس ، وختم عليه بخاتمه ، ودفعها إلى الفقيرين ، وقال لهما : « هذه شهادتي بحطّي تحت طابعي ! فادّياها إلى القاضي ! » فأتياه بها إلى مجلسه ، في وقت قعوده للسمع من الشهود فادّياها إليه ؛ فقال لهما : « قد سمعتُ منكما ؛ فقوموا راشدين ! » وانصرفا . وجارت دولة وكيل سعيد الخير ؛ فتقدّم إليه مذلاً ، واثقاً بالخلاص ؛ فقال له : « أيها القاضي ! قد شهد عندك الأمير — أصلحه الله ! — فما تقول ؟ » فأخذ القاضي كتاب الشهادة ، ونظر فيه ؛ ثم قال للوكيل : « هذه شهادة لا تعمل بها عندي ! لحي بشاهد عدل ! » فدهش الوكيل ، ومضى إلى موكله ؛ وأعلمه ؛ فركب من فوره إلى الأمير الحكم وقال له : « ذهب سلطاننا وأزيل بهاؤنا ! ويجترى هذا القاضي على ردّ شهادتك ، والله تعالى قد استخلفك على خلقه ، وجعل الأمر في دمائهم وأموالهم إليك ! هذا ما لا ينبغي أن تحتمله عليه ! » وجعل يغربه بالقاضي ، ويحرضه على الإيقاع به . فقال له الحكم : « وهل شككتُ أنا في هذا ؟ يا عم ! القاضي ، والله ! رجلٌ صالحٌ ، لا تأخذه في الله لومة لائم ! فقل الذي يجب عليه ، ويلزمه ، ويسدُّ باباً كان يصعب علينا الدخول منه ! فأحسن الله عنا وعن نفسه جزاءه ! » فغضب سعيد الخير من قوله ، وقال له : « هذا حَسْبِي منك ! » فقال له : « نعم ! قد قضيتُ الذي كان عليّ ؛ ولستُ ، والله ! أعارض القاضي فيما احتاط به لنفسه ، ولا أخون المسلمين في قبض يد مثله ! » ولمّا عوتب ابن بشير فيما أتاه من ذلك ، قال لمن عاتبه : « يا عاجز ! ألا تعلم أنه لا بدّ من الإِعْذار في الشهادات ؟ فن كان يجترى على

الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها ؟ وإن لم اعذر ، بنحستُ المشهود عليه بعض حقّه ! »
 وكان القاضي محمد بن بشير لا يجيز الشهادة على الخلط في غير الاحباس ، ولا يرى القضاء
 باليمين مع الشاهد . ولذلك اعتل عند شهادة الأمير الحكم في خصومة عمّه سعيد الخير
 بما اعتل . ومسألة اليمين مع الشاهد مما اختلف فيه أهل العلم ؛ فأما مالك ، فإنه كان
 يرى ذلك ؛ وأما الليث ، فإنه كان يرى أن كل حق لم يشهد عليه عدلان بالله
 تعالى لم يرد إتمامه . قال عبيد الله بن يحيى : وكان أبي — رحمه الله ! — يحتج بقول
 الليث . ويحكى عن محمد بن بشير أنه لم يحكم في ولايته باليمين مع الشاهد ، ولا حكماً
 واحداً . وفي « أحكام » ابن أبي زياد : قال محمد بن عمر بن لبابة : قد علم القاضي
 — حفظه الله ! — اختلاف أهل العلم ، وما ذهب إليه مالك ، وأصحابه من اليمين مع الشاهد ،
 وما ذهب إليه قضاة بلدنا منذ دخلتته العرب ، من أنهم لا يرون اليمين مع الشاهد ،
 ولا يقضون به . فليتخير القاضي ما أراه الله . وإنى لمتوقف على الاختيار في هذا ، لما
 ظهر لى من فساد الناس ، وقلة الدعة في الشهادة . ومن « نوازل » أبي الأصمغ بن سهل :
 قال ابن حبيب : حدثني ابن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يونس بن يزيد ، عن سدة بن
 قيس ، أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — استشار جبريل — عليه الصلاة والسلام ! —
 في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد ؛ فأمره بذلك . وعن علي بن أبي طالب أن رسول الله
 — صلى الله عليه وسلم ! — قضى في الحقوق به ؛ وقضى بذلك علي وشريح . قال مالك :
 مضت به السنة ؛ يحلف الطالب مع شاهده ، ويستحق حقّه ؛ فإن نكل ، حلف
 المطلوب ، وإلا غرم . وذلك في الأموال خاصة ، لا في الحدود ، ولا في النكاح ، ولا في
 الطلاق ، ولا في العتاق والسرقة والقرية . وأجمع عليه القائلون باليمين مع الشاهد من
 الحجازيين وغيرهم ، أنه لا يُقضى به إلا الأموال والديون وغيرها . وقاله عمرو بن دينار ،
 وهو حديث ابن عباس عن النبي — صلى الله عليه وسلم !

وقال ابن حبيب ، عن مُطَرِّف ، عن مالك : يجوزُ اليمين مع الشاهد في الحقوق ،
 والجراح عمدًا وخطئًا ، وفي المشاعة ، ما عدا الحدود من القرية والسرقة والطلاق .
 قال : وحدثني أصبغ بن الفرج ، عن ابن وهب ، عن أبي الزناد ، عن أبيه ،
 أن عمر بن عبد العزيز كان يقضى به في المشاعة وفي الجراح العمد والخطأ ، ولا يجيزه

في الفرية والطلاق والعتاق وأشباهه . ثم قال القاضي : ومسائل هذا الباب كثيرة . والمراد منه الإعلام بالمذاهب في الشاهد واليمين . وما جرى به العمل في الاندلس وقد ذكرناه ، ومن صحَّ نظره في أحوال الناس اليوم والمعرفة باختلاف الشهادات لم تطب نفسه على القضاء ، ولا مع الشاهد المميز في العدالة والنباهة . والله الموفق للصواب !

وترك الحكم بالشاهد الواحد مع اليمين من المسائل الأربع التي خالف أهل الاندلس فيها قديماً مذهب مالك بن أنس ؛ وهي أن لا يحكموا بالخلطة ، ولا بالشاهد اليمين . وأجازوا كراء الأرض بالجزء ممّا يخرج منها ، وهو مذهب الليث بن سعد ، وأجازوا غرس الشجر في المساجد ، وهو مذهب الأوزاعي .

ولم يزل محمد بن بشير متولياً خطة القضاء إلى أن توفي سنة ١٩٨ . قال عنه بقي بن مخلد ، وقد ذكره ، وأثنى عليه : كانت له في قضاياها مذاهب ودقائق ، لم تكن لأحد قبله بالاندلس ، ولا بفاس ، ولا بمن تقدم من صدور هذه الأمة — رحمه الله وأرضاه !

ومن المطالب التي للقاضي على سلطانه ، حسب شرطه ابن بشير محمد بتوليته ، الإيانة له على ما أهله إليه من القيام بخطة ، وإمضاء أحكام الحق على جهته والأقرين من عشيرته ، فضلاً عن خوله وحاشيته . وقد كان الخليفة المدعو بالمنصور ، من بني العبّاس بن عبد المطلب ، بالمشابة التي كان عليها من شموخ أنفه وسمو سلطانه . فزاده التذلل للحكم الشرعي إلا رفعة إلى رفعته ، وعزّة إلى عزته . فقد جرى حتى الآن المثل بما حدث له مع محمد بن عمران ، قاضي المدينة في وقته : وذلك أنه لما وصل إليها حاجاً ، تظلم منه الجمالون ، وصاحوا على القاضي . قال الشيباني : « فكنت كارتبه ؛ فأمرني أن أكتب إلى المنصور رقة في الحضور مع من تظلم منه . فقلت : « تعفني من هذا ! فإنه يعرف خطي ! » فقال : « إذا لا يحملها غيرك ! » فكتب ، ثم ختم الكتاب ، ومضيت ، ودفعته إلى الربيع ، واعتذرت . وقال : « لا عليك ! » ودخل بالكتاب ، ثم خرج ؛ فقال : « أيها الناس ! إن أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام ، ويقول لكم : قد دُعيت إلى مجلس الحكم الشرعي ؛ فلا يتبعني أحد منكم ، ولا يكلمني ، ولا يقيم إليّ إذا خرجت . »

قال : « ثمَّ برز ، وبعضُ وزرائه بين يديه ، وأنا خلفه ، وهو في مَثَرَرٍ ورداءٍ ؛ فلم يَقم إليه أحدٌ . فلما دخل المسجد ، بدأ بالقبر ؛ فسَلَّم على رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — ثمَّ قال للربيع : « أخشى أن تدخل ابنَ عمران متى هَيَّيْتُهُ ، فيتحوَّل عن مجلسه . ولئن فعل ، لا ولى لى ولايةً أبداً ! » ثمَّ سار الى القاضى . فلَمَّا رآه ، وكان متَّكياً ، أطلق رداءه عن عاتقه ، ثمَّ احتبى ودعا بالخصوص ، ثمَّ قضى لهم بحَقِّهم ، وانفصل الخليفة إلى محله . فلَمَّا وصل ، أمر الربيع بإحضار القاضى ، فلما دخل عليه ، قال له : « جزاك الله عن دينك وعن نفسك وعن خليفتك أحسن جزائه ! » وأمر له بعشرة آلاف درهم . فبقى هذا الفعل من المنصور عبد الله العبَّاسى معدوداً ، على مرِّ الأيام ، فى مناقبه ، معروفًا من فضائله ، مرسوماً فى كتاب حسناته .

وينبغى للقاضى أن يكون شديد التثبُّت فيما أسند إليه من أمانته ، غيرَ هائب فى الحقِّ لسلطانه ، ولا متَّبِعاً له فيما يقدر فى وجه ورعه وظاهر أحكامه . ولقُضاة العدل فى هذا الباب أخبارٌ حسان ، منها قصَّةُ أحمد بن أبى داود مع الوائق ، فى المسألة التى أغراه بها كاتبه عبد الملك بن الزيات ، ورام إغضابه عليه ؛ وهى مسألة الأعراب الذين كتب له فيهم عتَّاب بن عتَّاب ؛ فإنهم كسروا السجن ، وهرَبوا ، فقطعوا الطريق ، وارتكبوا العظائم ، واتَّهكوا المحارم ؛ ولقد ظنَّ بهم . ووافق الدواة التى كان الوائق يكتب بها بين يدي قاضيه ابن أبى داود ؛ فقال له : « قدَّمها الىَّ ، لأوقع بها فى ضرب أعناق هؤلاء الفُتكة ! » فأمسك ؛ فقال له الوائق : « أنت قرأت علىَّ قديماً أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر ابن الخطَّاب — رضى الله عنهما ! — فى قوم عتَّوا وأفسدوا وقتلوا ، يستأمره فى أمرهم . فكتب إليه بضرب أعناقهم . أفلا ترضى أن أكون مثل خالد وأجرى مجراه ؟ » فأقبل القاضى عليه وقال : « سألتُك بالله العظيم ! أنت كعُمَر وعَتَّاب كخالد ! أشركك فى دمائهم وأعينك على ما تريد من أمرهم ! » فأمسك الوائق على المراجعة وقال لغلامه : « قدَّم الدواة ! فإنَّنا لا نُكلِّف أبَا العبَّاس ما يشقُّ عليه ! »

وعلى كلِّ حاكم أن يكون شديد الحذر من دسائس نفسه ، قاطعاً أسباب مطامعه ، وأن لا يكون من شأنه حبُّ المدح فى وجهه ، والركون إلى الثناء على شيمه ؛ فإنه مهما عُرف بذلك ، تُصور حرك به ، وأكثر الوقوع فى جنابه ، والتهاونُ بناحيته . قال

ابن يونس : بل يكون همُّه في ثلاث خصال : رضاُ ربه ، ورضاُ سلطانه ، ورضاُ من يلي عليه . وكان الشافعيُّ يقول : « لما رأيتُ الناس لا يجتمعون على حالة ، أخذتُ لنفسِي بالذي هو أولى . » ونظم بعضهم هذا المعنى ، فقال :

اعمل لنفسك صالحاً لا تحتفل بكبير قيل في الأنام وقال
فالناس لا يُرجى اجتماع قلوبهم لا بُدَّ من معنٍ عليك وقال

ذكر القاضي الفرج بن كنانة

ومن الفقهاء المعدودين بالأندلس في صدور القضاة ، الفرج بن كنانة الكِنَانِيُّ . رحل إلى المشرق ، وسمع من عبد الرحمن بن القاسم وغيره . ولما قدم من رحلته ، استخلصه الأمير الحَكَم بن هشام ، وولاه قضاء الجماعة بقرطبة . وهو كان القاضي بها أيام الهرج المعروف بوقعة الرِّبْض ، ومما جرى له حينئذٍ ، أن بعض أصحاب الأمير الحَكَم ، الذين أرسلهم على الناس ، تعلَّقوا بجار الفرج بن كنانة ، أتهموه بالحركة في الصبح ، وتسوَّروا عليه . وصاح نساؤه ؛ فسمع القاضي الطراخ ؛ فقال : « ما هذا ؟ » فقيل : « جارك فلان ! تعلَّق به الحرس ؛ فأخرجوه ليُقتل ! » فبادر الخروج ، وكفَّ القوم عن جاره ، وقال لهم : « إن جاري هذا يرى الساحة ، سليم الناحية ، وليس فيه شيء ، مما تظنُّون . » فقال له رئيس الحرس ، المرسل معهم : « ليس هذا من شأنك ! فعليك بالنظر في أحباسك وحكومتك ! ودع ما لا يعنيك ! » فغضب الفرج عند ذلك ، ومشى إلى الأمير الحَكَم ؛ فاستأذن عليه . فلما دخل ، قال له بعد السلام : « أيها الأمير ! إن فُرَيْشاً حاربت رسولَ الله — صلى الله عليه وسلم ! — وناصبته العداوة في الله تعالى ؛ ثم إنه صفح عنهم ، لما أظفره الله تعالى بهم ، وأحسن إليهم . وأنت أحقُّ الناس بالاعتداء به ، لقربتك منه ، ومكانك من خلافته في عباد الله ! » ثم حكى له قصَّة جاره ، وما عرض له في الدفاع عنه . فأمر بتخليه سبيله ، وبعقاب الناظر الذي عارض القاضي ؛ وعفا . منذ ذلك عن بقيَّة أهل قرطبة ، وبسط الأمان بجماعتهم ، وردَّهم إلى أوطانهم .

وكان القاضي فارساً شجاعاً ، يقود الخيل ، ويتصرف للسلطان في الولايات . وقد غزا مع عبد الكريم بن عبد الواحد بن مُعَيْث ، مَعْقُوداً له على جُنْد كَشْدُونَة بَكْدِه ، إلى جَلْبِيَّة وقدّمه عبدُ الكريم إلى جَمْع النصرانيّة ؛ فعضّهم ؛ وقتل فيهم قتلاً ذريعاً . وبقي قاضياً وصاحب صلاةٍ زماناً . ثمّ استعفى . وأُخرجهُ الأميرُ إلى الثَغَرِ الأقصى ؛ فقام مقامُ صُدور الغُزاة . وكان له قدرٌ جليلٌ في الناس .

وكذلك كان أَسَدُ بن الفرات بن سنان ، أحدُ صُدور الشجعان : ولأه زيادةُ الله القضاء بإفريقية ، وقدّمه على غزو صَقِلِيَّة ؛ فخرج في عشرة آلاف رجل ، منهم ألف فارس . فلمّا خرج إلى سُوسَة ^(١) ليتوجّه منها إلى صَقِلِيَّة ، خرج معه وجوهُ أهل العلم ، يشيّعونه ، وقد صهلت الخيلُ ، وضربت الطبولُ ، وخفقت البنودُ ، قال : « لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ! يا مَعْشَرَ الناس ! ما بلغتُ ما تَرْوُنَ إلاّ بالأقلام ! فاجهدوا أنفسكم فيها ، وثابروا على تدوين العِلْم ، تنالوا به الدُّنيا والآخرة ! » قال عياض ، وقد سمّاه في « مَدَارِك » : حكى سليمان بن فارس أن أَسَداً القاضي لقي مَلِك صَقِلِيَّة في مائة ألف وخمسين ألفاً . قال الراوى : فرأيت أَسَداً ، وفي يده اللواء ، وهو يُزَمِّزُ ، وأقبل على قراءة كَيْس ؛ ثمّ حرض الناس ، وحمل ، وحملوا معه . فهزم جموع النصارى . وتوفي — رحمه الله ! — في حصارِ سِرْقوسَة ^(٢) من غزو صَقِلِيَّة وهو أميرُ الجيش وقاضيه ، وذلك سنة ٢١٣ .

ذكر القاضي سعيد بن سليمان الغافقيّ

ومن القُضاة ، سعيد بن سليمان الغافقيّ . قال فيه محمد بن وِصّاح : ولي القضاء في الأرض أربعةً في وقتٍ واحدٍ : فانتشر العدلُ بهم في آفاقها . وَهُمْ دحيم بن اليتيم بالشَّام ؛ والحارث ابن مُسكين بمصر ؛ وسُحْنُون بن سعيد بالْقَيْرَوان ؛ وأبو خالد سعيد بن سليمان بقرطبة . وحكى عنه ابن عبد البرّ أنّه كان يخطب بخطبة واحدة طول أيامه ، لم يبدلها مدّة ولايته ، وأنّه خرج ليستسقى للناس في بعض أوقاته ؛ فلما بدأ خَنَقَتُهُ العبرة ، وتخبّلت عليه الخطبة ؛ فلم يكل الاستسقاء واختصر الكلام ، وانصرف . فسقى الناسُ في ذلك النهار .

(١) روق : شرشة . — (٢) روق : سرسطة .

ذكر القاضي معاذ بن عثمان الشعباني

ومنهم معاذ بن عثمان الشعباني . ولأه الأمير عبد الرحمن القضاء ، فأقام قاضياً سبعة عشر شهراً ؛ ثم عزله . وسبب ذلك أنه كان ، على ما حكاه ابن حارث ، يعجّل بالحكومة فأخفى عليه ، في تلك المدة ، سبعون قضية أنفذها ، فاستنكرت منه . وخيف عليه الزلّ ؛ فعجّل عزله . قال أبو عمر بن عبد البر : وكان طابداً ، زاهداً ، خيراً .

ذكر القاضي محمد بن زياد اللخمي

ومنهم محمد بن زياد اللخمي . سمع من معاوية بن صالح سماعاً كثيراً . ولما احتضر الفقيه يحيى بن يحيى ، أسند وصيته في أداء دين وبيع مال إلى ابن زياد ؛ وكان هو القاضي يومئذ ؛ فكان وصيته في ذلك الوجه خاصة .

قال ابن عارث : وكان السبب في عزله عن القضاء ما كان من أمر ابن أخى عجّاب حظيّة الأمير الحَكَم . وذلك أنه شهد عليه بلفظ نطق به عابثاً في يوم غيث . فأمر الأمير عبد الرحمن بحجسه ، وطلب الشهادات عليه . وأبرمته عجّاب عمته في إطلاقه ؛ وكانت مدلّة عليه لمكانها من أبيه . فقال لها : « مهلاً يا أتماه ، فلا بُدّ ، والله ! من أن نكشف أهل العلم عما يجب عليه في لفظه ذلك الذي شهد به عليه ؛ ثم يكون الفصل بعد في أمره . فإننا ، معشر بني مروان ، لا تأخذنا في الله لومة لائم ! وما نرى أن الله رفع ملكنا ، وجمع بهذه الجزيرة فلّنا ، وأعلى فيها ذكرنا ، حتى صرنا شجى في خلق عدونا ، إلا بإقامة حدوده ، وإعزاز دينه ، وجهاد عدوه ، مع مجانبة الأهواء المضيلة ، والبرّد المردية . » ثم تقدّم الأمير عبد الرحمن إلى محمد بن السليم الحاجب أن يحضر القاضي محمد بن زياد ، والفقهاء بالبلد . فجمعهم ، وفيهم عبد الملك ابن حبيب ، وأصبغ بن خليل ، وعبد الأعلى بن وهب ، وأبو زيد بن إبراهيم ، وأبان ابن عيسى بن دينار . فشاوَرهم في أمر ابن أخى عجّاب ، وأخبرهم بما كان من لفظه . فتوقف

القاضي محمد بن زياد على القول بسفك دمه . وتبعه في ذلك من الفقهاء أبو زَيْد وعبد الأعلى وأبان . وأفتى بقتله عبدُ الملك بن حبيب ، وأصبح بن خليل معاً . فأمرهم محمد ابن السليم أن ينصّوا فتشواهم على وجوهها في صكّ ، ليرفعها إلى الأمير ، ليرى فيها رأيه . وفعلوا . فلمّا تصفّح الأمير أقوالهم ، استحسّن قولَ ابن حبيب وأصبح ، ورأى ما رأيا من قتله . وأمر الفتى حسّاناً ، فخرج إليهم ؛ فقال لابن السليم : « قد فهم الأمير ما أفتى به القومُ من أمر هذا الفاسق . وهو يقول لك : أيّها القاضي ! اذهب ؛ فقد عزّزناك . وأما أنت ، يا عبد الأعلى ! فقد كان يحيى بن يحيى يشهد عليك بالزّندقة ؛ ومن كانت هذه حاله ، فحسرى ألاّ تسمع فتواه ! وأما أنت ، يا أبان بن عيسى ! فإننا أردنا أن نولّيك قضاء جعيّان ؛ فزعمت أنك لا تحسن القضاء . فإن كنت صادقاً ، فعليك أن تتعلّم ؛ وإن كنت كاذباً ، فالكاذبُ لا يكون أميناً مُفتياً ! » ثم قال حسّان لصاحب المدينة : « يأمرُك الأميرُ أن تخرُج الآن مع هذين الشخصين عبد الملك وأصبح ؛ فتأمر لهما بأربعين من الغلمان ينفذون لهما في هذا الفاسق ما رأياه ! » ثم أُخرج المحبوسُ ، ووقفا معاً حتى رُفع فوق خشبة ، وهو يقول لعبد الملك : « يا أبا مروان ! اتّقوا الله — عزّ وجلّ ! — في دمي ! فإنّي بأشهد أن لا إله إلاّ الله ، وأن محمّداً رسول الله ! » وعبدُ الملك يقول : « الآن ! وقد عصيت ! » حتى طمّن . وانصرفا .

نُبذة من أخبار سليمان بن الأسود الغافقيّ

منها قال القاضي أبو عمر بن عبد البرّ : كان القاضي سليمان بن الأسود رجلاً صالحاً مُتَقَشِّفاً ، صليباً في حكمه ، مُهيباً . وكان السببُ في تقليد الأمير محمّد أيّاه قضاء قرطبة ، حُكْمُ أمضاه بمدينة ماردة ، وهو قاضٍ عليها للأمير عبد الرحمن والده ، ومحمّد أميرُ عليها : وقد احتبس لرجل يهوديٍّ من تجار جليقية مملوكه أعجبته ، واشتطّ اليهوديُّ في سوءها ، فلدس غلمانَه لاختلاسها من اليهوديِّ . وفرغ اليهوديُّ إلى سليمان بمظلمة ، واستشهد بمن حوّل دار الإمارة ممّن عرف خبرها . فأوصل سليمان إلى محمد ، يُعرفه بما ذكره اليهوديُّ ، وما شهد به لديه ، ويقبّح عنده سوء الأحداث عنه ، ويسأله

دفعَ مملوكته إليه . فأنكر محمد ما زعمه اليهوديُّ ، ولواه بحقه ، فأعاد القاضي إليه الرسالة يقول له : « إنَّ هذا اليهوديَّ الضعيفَ لا يقدر أن يدَّعي على الأمير بباطلٍ ! وقد شهد عندي قومٌ من التجار ! فليأمر الأميرُ بإنصافه ! » فاجَّ محمد ^(١) ورجَّ سليمان . فأرسل إليه سليمان ثانيةً ، يقسم بالله العظيم لئن لم يصرف على اليهوديَّ جاريته ، ليركنَّ دابَّته من فوره ، ويكون طريقه إلى الأمير والده ، يُعلمه الخبر ، ويستغفيه من قضائه . فلم يلتفتَ محمد إلى وصيته . فشدَّ سليمان على نفسه ، وركب دابَّته سائراً إلى قرطبة ؛ وكانت طريقه على باب دار الإمارة ؛ فدخل الفتيان إلى محمد ، فعرَّفوه بسيره . فأشفق من ذلك ، وأرسل خَلْفَه فتى من ثقاته ، يقول له إنَّ الجارية قد وُجد خبرها عند بعض فتيانه ، وقد كان أخفاها بغير أمره ، وها هي حاضرةٌ ، تُرَدُّ إلى اليهوديَّ . فلحقه الرسول على ميل أو نحوه من ماردة ، وأعلمه . فقال : « والله ! لا أنصرف من موضعي راجعاً ، أو أوتى بالجارية إلى هذا المكان ، ويقبضها اليهوديُّ ها هنا ! وإلا مضيتُ لوجهي ! » فأرسل محمد الجارية إليه . فلما صارت بين يديه ، أرسل في اليهوديَّ مَوْلَاهَا ، وفي ثقات من ثقلت أهل البلد ، ودفعها إليه بمحضرم . وأعجب الأميرَ محمداً ما كان منه ، واسترجعه واعتقد تفضيله . فلما ولي الخلافة ، واحتاج إلى قاضٍ ، ولَّاه وأعزَّه .

قال أسلم بن عبد العزيز : سمعتُ أخي هاشمًا يقول : إني لقاعدٌ يوماً بين يدي الأمير ، إذ دخل عليه فتاهُ بذُرُون الصَّقْلَسِي (وكان أثيراً لديه) باكياً . فقال له : « ما دهالك ؟ » فقال له : « يا مولاي ! عرض لي الساعة مع القاضي ما لم يعرض لي مثله قط ! ولوددتُ أن الأرض انضمتْ عليَّ ولم أقف بين يديه ! » قال : « وما ذاك ؟ » قال : « دُستُ على امرأة تطالبُني في دار في يدي ؛ فأغفل ما كنتُ إذ جاءني بطابع القاضي ، وكنتُ أنت أمرتني بما تعلمه ؛ فاعتذرتُ إليها وقلتُ : أنا اليوم مشغولٌ بشغل الأمير — أعزه الله ! — وسأكتبُ إلى القاضي ، واستعلم ما يريدُ . ثمَّ إني أقبلتُ إلى القصر وقد أتيت باب القنطرة ؛ فإذا برسول من أعوان القاضي بادر إليَّ ؛ ففُضِر على حاتي ، وصرفني عن طريق إليه ؛ فدخلت عليه في المسجد الجامع ؛ فوجدته غضبان . فنبَّهني وقال : « عصيتني ، ولم تأخذ طابعي ! » فقلتُ له : « لم أفعل ! وقد عرَّفتُ المرأة بوجه تأخيري . » فقال لي :

« وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ ! لَوْ صَحَّ عِنْدِي عَصِيَانُكَ ، لَأَذَبْتُكَ ! » ثُمَّ قَالَ لِي : « أَنْصِفْ هَذِهِ الْمَرْأَةَ ! » فَقُلْتُ : « أَوْكُلُ مِنْ يَخْرِصُهَا عَنِّي ! » فَأَبَى عَلَيَّ إِلَّا أَنْ أَتَكَلَّمُ . فَلَمَّا رَأَيْتُ صَعُوبَةَ مَقَامِي ، أَعْطَيْتُهَا بِدَعْوَاهَا ، وَنَجَوْتُ بِنَفْسِي . أَفِيحْسُنْ عِنْدَكَ ، يَا مَوْلَايَ ! أَنْ يَرْكَبَ مَنِّي قَاضِيكَ مِثْلَ هَذَا ؟ وَمَكَانِي مِنْ خِدْمَتِكَ مَكَانِي ! » قَالَ : فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ الْأَمِيرُ مُحَمَّدٌ ، وَقَالَ لَهُ : « يَا بَدْرُونَ ! اخْفِضْ عَلَيْكَ ! فَحُكِّمْتُ مَنِّي تَعْلَمُهُ ؟ فَسَأَلْنَا بِهِ حَوَائِجَكَ ، نَجِيبُكَ إِلَيْهَا ! مَا خِلَا مُعَارَضَةَ الْقَاضِي فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ ؛ فَإِنَّ هَذَا بَابٌ قَدْ أَغْلَقْنَاهُ ؛ فَلَا نَجِيبُ إِلَيْهِ أَحَدًا مِنْ أَبْنَائِنَا ، وَلَا مِنْ إِخْوَانِنَا ، وَلَا مِنْ أَبْنَاءِ عَمَّتِنَا ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ . وَالْقَاضِي أَدْرِي بِمَا فَعَلَ ! » فَسَجَّ يَدْرُونَ عَيْنَيْهِ ، وَانْصَرَفَ .

قَالَ الْقَاضِي أَسْلَمُ : وَإِنَّمَا كَانَ يَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا مِنْ أَوْلَئِكَ الْقُضَاةِ . وَأَمَّا أَمْثَالُنَا نَحْنُ فَلَا . وَصَدَقَ أَسْلَمُ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — فَالْقَهْرُ بِالْحُكْمِ لَا يَحْتَمِلُ فِي الْغَالِبِ ، إِلَّا لِمَنْ تَخَلَّصَ نِيَّتُهُ فِي الْقَصْدِ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ . وَمَا تَسْرِعُ مَلَامَةُ النَّاسِ إِلَّا لِمَنْ يَتَّقِيهَا وَيَتَخَوَّفُ عَاقِبَةَ أَمْرِ أَهْلِهَا . وَسَخَطُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَلَامَةِ الْخَلْقِ . وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْهُدَايَةَ وَالْوَقَايَةَ ! وَكَثِيرًا مَّا كَانَ ابْنُ أَسْوَدَ يَنْشُدُ :

تَضَجَّى عَلَى وَجَلٍ تُمْسَى عَلَى وَجَلٍ بَيْنَ الْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ وَالْخُلُولِ
كُلَّ التَّرَابِ وَلَا تَعْمَلْ لَهُمْ كَمَلًا فَالْشَّرُّ أَجْمَعُ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ

وكَانَتْ فِيهِ دُعَابَةٌ تُسْتَحْسَنُ وَتُسْتَظَرَفُ ، مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ شِدَّةَ شَهْوَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ بِالنَّاسِ ، وَتَرْشِيحَهُ نَفْسَهُ لَهَا ؛ وَتَرْبُصَهُ بِهِ الدَّوَائِرُ لِيُثْبِتَ عَلَيْهَا . فَلَمْ يَشْعُرْ سَلِيمَانَ غَدَاةَ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ أَحَبَّ الدُّعَا فِي بَيْتِهِ ، إِذْ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ الْمَذْكُورُ . فَذَهَبَ إِلَى الْمَدَاعِبَةِ بِهِ ، وَقَالَ لِفَلَامِهِ : « أَخْرِجْ إِلَيْهِ مَتَبَاكِيًا ، وَاطْهَرِ الْإِشْفَاقَ عَلَيَّ ، وَقُلْ لَهُ : أَحْسَبُ مَوْلَايَ فِي الْمَوْتِ ! ثُمَّ أَدْخِلْهُ ! » فَدَخَلَ ، وَقَدْ اضْطَجَعَ سَلِيمَانُ ، وَسَجَّى عَلَى نَفْسِهِ ، وَجَعَلَ يَتَنَفَّسُ تَنَفُّسَ الْهَالِكِ . فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ ؛ تَرَجَّعَ وَاسْتَغْفَرَ . ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ ، فَضَى مِنْ فُورِهِ إِلَى هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَيِّمِ الدَّوْلَةِ ؛ فَعَرَفَهُ حَالَ سَلِيمَانَ « وَأَنَّهُ يُعَالَجُ ^(١) الْمَوْتِ ، وَمَا أَظُنُّهُ يَبْلُغُ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ؛ وَإِنْ بَلَغَ دِمَاؤُهُ ،

فإنه لا يُصلِّيها ! » وحمله على إعلام الأمير محمد بذلك ، والكتب إليه ، ليرتاد الصلاة قبل الضيعة . فقال له هاشم : « انظر ما تحكيه ! فليست له عندنا مقدمة » . أنت رأيته بعينك الساعة على هذه الحال ؟ » قال : « نعم ! هذا خروجي من عنده إليك . » فقال هاشم : « ما بعد هذا شيء ! » ثم وضع يده ، وكتب إلى الأمير يُخبره بما حكاه ابن يزيد ، من شدة مرض القاضي سليمان ، ويأسه من قيامه للصلاة ، وتحركه للنظر فيمن يُصلي مكانه . فلما قرأ الأمير كتابه ، استراب فيه ، وفكر في الأمر . فوقف على أن إبراهيم شديد الشهوة في الصلاة ، واستحال عنده أن لم يسمع بأول مرض قاضيه ولا باتهائه ؛ فلم بجودة نظره أن في الخبر كخللاً . فقال لخادم من خدامه ، من وجوه صقالبته : « انطلق الساعة » ، وادخل على القاضي سليمان بن الأسود ، وانظر حاله وما تجده عليه ! فإن وجدته متخففاً ، يتكلم ، ويهين عن نفسه ، فتسأله إن كانت به طاقة على الصلاة والخطبة أم لا ؟ » فأثنى الفتى إلى سليمان ، ودخل عليه ؛ فوجده جالساً جلوساً صحيحاً ؛ فروى له عن بعض الخبر ، وألطف مسأله ؛ فأنكرها سليمان وقال : « ها أنا رائجٌ بحمد الله ! » ودعا بوضوئه بحضرة الرسول ؛ فتوضأ ، ولبس ثيابه ، وخرج مع الرسول ، ساعياً على قدميه ، إلى المسجد الجامع . فرجع الفتى إلى الأمير ، وأعلمه بالقصة على وجهها ، وبخروجه معه . فضحك منه وقال : « لقد طيب سليمان في ابن يزيد وكعب به كعب الصبا وحرته منه ساكناً ! » وصار يضحك مع هاشم بذلك عدة أيام ، حتى شاع ذكره في العامة .

وعاش ابن أسود هذا تسعة وتسعين عاماً وعشرة أشهر . وكانت مدة قضاائه منها ، على ما حكاه ابن عبد البر ، اثنين وثلاثين عاماً — غفر الله لنا وله ، وأرضى عنا خلقه وعنه !

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى

ومن القضاة ، محمد بن عبد الله بن أبي عيسى . ولي قضاء عدة من الكُور ، ما بين طليطلة وبتجانة ، بسيرة عادلة ، التزم فيها الصرامة في تنفيذ الحقوق ، وإقامة الحدود ، والكشف عن الشهود . قال ابن الفرّضي : وكان حافظاً للرأي ، مُعْتَنِياً بالآثار ، جامعاً

للسُّنن ، متصرفاً في علم الإعراب ومعاني الشعر . استقضاء الناصر ؛ وكان آخر ما ولاه قضاء البصرة ، وقلّده مع القضاء أمانة الكورة ، والنظر على عمّالها ؛ فكانوا لا يُقدّمون ولا يُؤخّرون إلّا عن أمره ، ولا يظلم أحدٌ في جانبٍ من جوانبها إلّا نصره وكان معه . ثمّ نقله منها ، فولاه قضاء الجماعة بقرطبة في ذي الحجة سنة ٣٢٦ . وأقرّ محمد بن أيمن على الصلاة ، إلى أن ضعُف ابن أيمن ، فاستعفى ؛ فعفاه الناصر لدين الله ، وجمعها لابن أبي عيسى ؛ فتولّاها إلى أن مات . وكان الخليفة لا يخلّيه ، مع قيامه له بالقضاء ، من تصريفه في مهمّات أموره ، وإخراجه في السفارات إلى كبار الأمراء ، والإمانات إلى الثغور والأطراف للإشراف عليها ، وللإعلام بمصالحها ، والبيان لحصونها ، وترتيب مغازيها ، وإدخال جيوشها إلى بلد الحرب ؛ ورُبّما أقامه في ذلك مقام أصحاب السيوف من قوّاد جيوشه ؛ فيغني غناءهم بحسن تدبيره ، وصحيح ديانته ، وصرّيح مناصحته . فاستخلف في خرجة من خرجاته الفقيه ابن زونان ؛ فصلى جمعة . ثمّ كتب إلى الخليفة عبد الرحمن بن محمد يقول : « إنّه شيخٌ من شيوخ المسلمين ، ومن أهل العلم فيهم ، وولاؤه أشرفُ الولاء ، إذ كان مولّى لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — . فكيف يكون مع هذا مُخالفاً لابن أبي عيسى ؟ وهو صبيٌّ في عدد ولده ! يسأل أمير المؤمنين أن يأنف له من هذا . » فأعرض الخليفة عنه ؛ ولم يرَ ابن أبي عيسى بديلاً . وانصرف القاضي من وجهته مستعجلاً ، وقد اتّصل به ما كان من ابن زونان ؛ فأضرب عنه ، واستخلف غيره .

وذكر ابن مفرّج أن رجلاً من أصحاب ابن أبي عيسى أتاه ليلاً ، فذكر له أن فقيهين مشهورين يقدمان عليه في قصّة سمّاها له بشهادة مدخولة . فلما كان من الغد ، أتاه أحدهما ؛ فأعرض عنه القاضي ، وتبسّم في وجهه لمعّ له يقوم ، فيكفي شأنه . فتمادى . ولما رأى عزمه على أداء الشهادة ، تناول القاضي سحاة بين يديه ؛ فكتب فيها ، وطواها ، وألقاها في حجره . فلما تصحّفها ، وجد مكتوباً فيها :

أَتَتْنِي عَنْكَ أَخْبَارٌ لَهَا فِي الْقَلْبِ آثَارٌ
فَدَعُ مَا قَدْ أَتَيْتَ بِهِ فِيهِ الْعَارُ وَالنَّارُ

فلم يكذبها حتى قام منطلقاً ، ولقى صاحبه ؛ فقال له : النجاة ! فقد شعر بنا !

قال القاسم بن محمد ، كاتبه أيام قضاائه بالبصرة : ركبنا مع القاضي في مركب حافل ، مع وجوه البلد ، إذ عرض لنا فتى متأدب ، قد خرج لنا من بعض الأزقة يتمايد سكرأ ؛ فلما رأى القاضي ، هابه ، وأراد الفرار ؛ فغائته رجلاه . فاستند إلى الحائط وأطرق . فلما قرب منه القاضي ، رفع رأسه إليه ، ثم أنشأ يقول :

ألا أيها القاضي الذي عمَّ عدله فأضحى به في العالمين فريدا
قرأت كتاب الله ألف مرة فلم أر فيه للشراب محدودا
فإن شئت أن تجلد فدونك منكبا صبورا على ريب الخطوب جليدا
وإن شئت أن تعنو تكن لك منة تروح بها في العالمين حميدا
وإن كنت تختار الحدود فإن لي لسانا على كبحو الرجال حديدا

قال : فلما سمع القاضي شعره ، وتبين له أدبه ، أعرض عنه ومضى لشأنه ، كأن لم يره .

﴿ فصل ﴾ الظاهر من القاضي ابن أبي عيسى أنه ذهب إلى الأخذ بالقضية التي تضمنتها آيات الفتى المتأدب بقوله زفر إن حدا الحمر لا يقوم بالإقرار مرة واحدة حتى يقر الشارب على نفسه بالشرب مرتين ، أو بقوله الشافعي والكافي أنه لا يحدث إلا من الشهادة على شربها ، أو قيئها ، لا من الرائحة ، أو يتخيل السكر أو ظن انقاضي أن الفتى ممن لم يبلغ سن التكليف ، أو قيل له عنه إنه كان مكرها وحسب النازلة من باب درء الحدود بالشبهات . والله أعلم أي ذلك كان ؛ فلا وجه لحكم في إسقاط حد لغير عذر ولا تأويل ؛ فإجماع المسلمين منعده على تحريم خمر العنب النقي قليلا وكثيره ، وعلى وجوب الحد فيه . وإنما الخلاف في التفصيل والقدر : فذهب الجمهور من السلف والفقهاء : مالك ، وأبي حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وغيرهم أن حده ثمانون جلدة . وقال قوم منهم أهل الظاهر ، أن حده أربعون . قال الشافعي : بالأيدي والنعال وأطراف الثياب . وعند مالك وغيره : الضرب فيه بسوط بين سوطين وضرب بين ضربين ؛ والحدود كلها سواها . وعند الزهري ، والثوري ، وإسحاق ، وأحمد ، والشافعي أن حدا الحمر أضعف الحدود . قال صاحب « الإكمال » : ورأى مالك وبعض أصحابنا

في المدمن عليه التغليظ بالفضيحة ، والطواف ، والسجن . واختلفوا في المريض الذي لا يرحى برؤيه : فذهب مالك والكوفيّين وجمهور العلماء أنه لا يجري فيه إلا ما يجري في الصحيح ، ويُترك حتى يبرأ أو يموت . وقال الشافعيّ : يضرب بمشكول نخل يصل جميع شماريخه إليه ، أو ما يقوم مقامه . والمذهب إلزام السكران جميع أحكام الصحيح ، لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعيّ وفرق بين الشارب مختاراً وبين المستكره . وأكثر العلماء ذهب إلى أن الحدود كفارة ؛ ومنهم من وقف ، واحتجّ بقوله تعالى « كُلُّهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (١) . وفي حديث ماعز ، الثابت في الصحيح ، ما يدلّ على أن التوبة لا تسقط حدّ الزنا والسرقة والخمر ، وإنما تنفع عند الله . وروى عن الشافعيّ أن التوبة تسقط حدّ الخمر . وعلى كلّ تقدير ، فمن الواجب على من وقع في معصية ، وترتّب بسببها قبلكه حقّ لله وللناس ، من دم ، أو مال ، أو عرض ، أو انتهاك حرمة ، أن يُبادر أولاً إلى التوبة ، ثمّ يرجع بعدها إلى الإقادة من نفسه للخلق ، والتخلّ من التبعات بمجده ، على الوجوه المقرّرة في التفهيمات ، وأن يكثر مع ذلك مدّة حياته من العمل الصالح ومن الدعاء والبكاء ، وبخصوص فيما يرجع إلى الدماء . فالمنقول عن مالك . وقد سُئِلَ عَمَّنْ كَتَبَ إِلَيْهِ وَالِ فِي قَتْلِ رَجُلٍ ، فَقَتَلَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ التَّنَصُّلَ وَالتَّوْبَةَ ، فَعَرَضَ نَفْسَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ، وَأَخْبَرَهُمْ ، فَقَالُوا : « كَسْنَا بِقَاتِلِكَ ! إِنَّا نَخَافُ أَنْ قَتَلْنَاكَ عَاقِبَةً ذَلِكَ ! » وَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةَ ، فَأَبَوْا أَنْ يَقْبَلُوهَا ؛ فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ! — أَنْ قَالَ : « أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُوَدِّيَ دِيَّتَهُ إِلَيْهِمْ ، وَأَنْ يَمْتَقِ الرِّقَابَ ، وَيَتَصَدَّقَ ، وَيَكُرِّرَ الْحَجَّ وَالْغَزَا ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُلْحِقَ بِالثَّغُورِ ، وَيَكُونَ فِيهَا أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ! »

وفي الحديث : « أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عِثَارَهُمْ ! » والمُرَادُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْمَرْوَةِ وَالصَّلَاحِ . وَيَبَيِّنُهُ مَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — قَالَ : « تَجَافَوْا عَنْ عَقُوبَةِ ذَوِي الْمَرْوَةِ وَالصَّلَاحِ ! » وَالْمَأْمُورُونَ بِالتَّجَافِي عَنْ زَلَّاتِ ذَوِي الْهَيْئَاتِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ هُمُ الْأَثَمَةُ الَّذِينَ إِلَيْهِمْ إِقَامَةُ الْعُقُوبَاتِ عَلَى ذَوِي الْجَنَائِاتِ . وَالْإِقَالَةُ هِيَ فِيمَا عَدَا الْحُدُودَ وَالزَّلَّاتِ الَّتِي أَسْرَ بِالتَّجَافِي عَنْهَا ، هِيَ مَا لَمْ يَخْرُجْ بِهَا فَاعِلُهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوِي الْمَرْوَاتِ

والهَيْئَاتُ التي هي الصلاح . فَأَمَّا مَنْ أَتَى مَا يوجب حَدًّا مَا قُذِفَ مُحَصَّنَةً أَوْ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ التي توجب الحدود ، فَلَا يَجِبُ التَّجَافِي عَنْهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ ذَوِي الْهَيْئَاتِ وَالصَّلَاحِ ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْفَسْقِ ؛ فَوَجِبَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ رُدْعًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ — رَزَقَنَا اللَّهُ الْإِسْتِقَامَةَ !

ذكر القاضي أسلم بن عبد العزيز

وَمِنْ الْقُضَاةِ بِقَرْطَبَةِ وَصُدُورِ رِجَالِهَا ، أَسْلَمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَكَثِيرًا مَّا كَانَ النَّاصِرُ لِدِينِ اللَّهِ يَسْتَخْلِفُهُ فِي سَطْحِ الْقَصْرِ ، إِذَا خَرَجَ فِي سَبِيلِ الْغَزْوِ ، رِقَّةً مِنْهُ بَعْلَمَهُ وَدِينَهُ وَحَزْمَهُ .

ذكر القاضي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْأَصْبَحِيِّ . قَالَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ : وَأَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْلُقُ شَارِبَهُ وَيَسْتَأْصِلُهُ ؛ وَكَانَ ذَلِكَ مَذْهَبُهُ فِي إِخْفَاءِ الشَّارِبِ . وَكَانَ رَجُلًا وَقُورًا ، مُتَبَيِّنًا ، مُتَوَرِّعًا ؛ إِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ ، أَخْرَجَ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ بَعَيْثَهَا ؛ فَقَرَأَهَا عَلَى السَّائِلِ ، وَقَالَ لَهُ : « هَذَا مَا قِيلَ فِي هَذَا . » فَإِنْ سُئِلَ عَنْ فَرِيضَةٍ مِنَ الْمَوَارِيثِ ، أَفْتَى السَّائِلَ فِيهَا بِأَصْلِهَا ؛ فَإِذَا سَأَلَهُ عَنِ الْقِسْمَةِ ، قَالَ لَهُ : « اذْهَبْ إِلَى الْحَارِسِ ! »

ذكر القاضي أحمد بن بقى بن مخلد

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ بَقْيِ بْنِ مَخْلَدٍ . وَلِيَ الْقُضَاةَ سَنَةَ ٣١٤ . وَكَانَ مِنْ خَيْرِ الْقُضَاةِ ، وَأَكْثَرِهِمْ رَفَقًا وَإِشْفَاقًا ، بِحَيْثُ يُقَالُ إِنَّهُ لَمْ يَقْرَعْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ فِي طَوْلِ مَدَّةِ قَضَائِهِ بِسَوْطٍ (وَكَانَتْ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ) إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا مُجْتَمِعًا عَلَى فُسْقه . وَكَانَ شَأْنُهُ فِي الْحُكُومَةِ أَنْ يَنْفِذَ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرِ الْبَيِّنِ الَّذِي لَا اِرْتِيَابَ فِيهِ ، وَيَتَأَنَّى ،

ويتمهل فيما خالجه فيه شك ، حتى تظهر له الحقيقة ، أو يصل المتخاصمان إلى التصالح والتراضى .

قال ابن حارث : ولقد قال له بعض أصحاب السلطان في كلام جزى بينهما : « إنا لنعيبك بلين الجانب ، والتطويل في الحكومة ! » فقال ابن بقی : « أعود بالله من لين يؤدّي إلى ضعف ، ومن شدة تبلغ إلى عنف ! » ثم جعل يذكر فساد الزمان ، واحتيال الفجار ، وما يباشر من الأمور المشتبهة ، التي لا تبين لها حقيقة ، ولا ينكشف لها وجه ، وقال : « قد أسندت على عمر بن الخطاب — رضى الله عنه ! — وهو هو ، حكومة قوم طال نظرهم فيها ، والتبس عليه أمرها ؛ فكره أن يحكم على الاشتباه ، وأمرهم بابتداء الخصومة من أولها ! »

قال : وحدّثنى أئصبغ بن عيسى قال : « كنت يوماً مقبلاً مع القاضى أحمد بن بقی ، حتى عنّا لنا رجلٌ سكران يمشى بين يديه مخبولاً ؛ فجعل أحمد يمسك من عنان دابّته ، ويفرق في سيره ، ويرجو أن يعدل السكران عن طريقه أو يحبس به ، فينجو بنفسه ؛ فلم يكن عنده شيء من ذلك ، إلا أن توقّف مستقبلاً . فلم يكن للقاضى بُدٌّ من الدنو منه ، والنظر إليه . قال أئصبغ : وكنت أعرف لياذّه من مثل هذا ، وكرهيته للانتشاب فيه ، ورقّة قلبه من أن يقرع أحداً بسوط . فقلت في نفسي : « ليت شعري كيف تصنع في هذا ، يا ابن بقی ! وربما تتخلّص منه ! » فلما دنونا من السكران ، ولصقنا به ، مال إلى أحمد ؛ فقال : « مسكين هذا الرجل ! أراه مصاباً في عقله ! » فقلت : « نعم ! أيها القاضى ، بليّة عظيمة ! » فجعل يستعيز بالله من محنته ، ويسأله أن يأجره على المصاب في عقله ؛ ومضينا . »

وقال ابن عبد البر : كان أحمد بن بقی حليماً ، عاقلاً ، وقوراً ، مسمتاً ، هيناً ، ليناً ، صليماً في بعض أحيانه ، غير أن الأغلب عليه كان اللين . لم يكن بالأندلس قاضٍ يقاربه في الصمت والوقار والسكينة . وكان الخليفة الناصر لدين الله عارفاً بحقّه ، ومجلاً له ، لم يعزله ، ولا كرهه شيئاً من حاله ، إلى أن توفّي سنة ٣٢٤ . وكان قد ولى الصلاة قبل القضاء . ثم ولى القضاء ؛ فأتخذ لخدمته أعواناً شيوخاً ، أولى سداد ، سأل أن يرزقوا من بيت المال ، وأجيب إلى ذلك . وكان من رُسْمه إذا جاءه الحكم الملبّس الذى يخاف

أن تُدْخَلَ عليه فيه دارِخلة^(١)، طَوَّل^(١) فيه أبداً، ولوَّاه حتَّى يصطَلح أهله. وكان يقول: «صاحبُ الباطل، إذا^(١) طَوَّلَ عليه تَرَكَ طلبه ورضى باليسير فيه. وقد كثر الآن شهود الزور، والتبست الأمور: فرأيتُ هذا السَّمْطَ أَخْلَصَ لي!» وقد علمتُ حديث النبي — صلى الله عليه وسلم! — في القَتيل الذي رَجَدَتْهُ يَهُودٌ، وأَنَّهُ، لَمَّا أَشْكَلَ عليه الأمر من عنده، قال أحدُ أصحابه مُداعِباً: «أفتنشط أنت — رحمك الله! — أن. تعطى الصلح من عندك، إذا التَبَسَتْ عليك المسألة؟» فقبِضَ وقال: «لا! إنما هذا على الإمام الذي بيده بيت المال؛ ليس هذا عليّ!»

وقال الحسن: وجدتُ بخطَّ الخليفة الحكم المُستَنصِر بالله: سمعتُ القاضي أحمد بن مخلد يُخطب يوماً؛ فقال في قَصرِ الدعاء منها، لما انتهى إلى قوله: اخلصوا الله دعاءكم! ثم سكت ملياً؛ فلما ظنَّ الناس قد دعوا، انبعث وقال: «اللَّهُمَّ! وقد دعاك هذا النفر من عبادك، الساعون لثوابك، المجتعمون ببابك، فرعاً من عقابك، وطمعاً في ثوابك؛ وِقْبَلْهُمْ من الذنوب ما قد أحاط به علمك، وأحصاه حفظتك؛ فَعُدْ عليهم في موقفهم هذا برحمة توجب لهم جنَّتَكَ، وتجيرهم بها من عذابك! آمين! يا أرحم الراحمين!»

قال مالك بن القاسم: وكان أحمد بن بقي شديد الحفظ للقرآن، كثير التلاوة له، يقوم به آناء ليله ونهاره. وكان، على شدَّة حفظه، يلتزم تلاوته في المُصْحَف على نحو ما كان يلتزمه أبوه بَقِيُّ بن مخلد للفضل من النظر فيه؛ مُتَقَشِّفاً، دَمِثاً، صبوراً، يتلقَّى من أساء إليه وإلى أبيه قبْلَه بالصفح، والمغفرة للزلة، ووضع الحسنة مكان السيئة. ولما توفِّي، صَلَّى عليه ولده عبد الرحمن بإيضاء أبيه إليه بذلك، وسنه أربع وستون سنة.

قال عياض في «مَدَارِك» ه عند ذكر أحمد: منهم وولاؤهم لامارة من أهل جَيَّان؛ سمع من أبيه. وكان زاهداً، فاضلاً؛ ولى تفريق الصدقات والصلاة؛ ثم قضاء الجماعة مقروناً بالخطبة.

ذكر مُنذِر بن سعيد ونبذ من أخباره

قال ابن عفيف : هو مُنذِر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم بن عبد الملك ابن نجيح النّفْزِيّ ، ثمّ الكَرْزِيّ . فأوّلُ الأسباب في معرفته بالناصر الخليفة ، وزلفاه لديّته ، أنّ الناصر لدين الله ، لما احتفل في الجلوس لدخول رسول ملك الرُّوم الأعظم ، صاحب القُسْطَنْطِينِيَّة عليه ، بقصر قرطبة ، الاحتفال الذي شهد ذكره في الناس ، أحبّ أن يُقيم الخطباء والشعراء بين يديّته بذكر جلاله مقعده ، ووَصَف ما تهيّأ له من توطيد الخلافة في دولته . وتقدّم الى الأمير الحُكَم ابنه ووليّ عهده بإعداد من يقوم بذلك من الخطباء ، ويقدمه أمام نشيد الشعراء . فأمر الحُكَمُ صنيعته الفقيه مجد بن عبد البرّ الكسنيانيّ بالتأهّب لذلك ، وإعداد خطبة بليغة ، يقوم بها بين يديّ الخليفة . وكان يدعى من القدرة على تأليف الكلام ما ليس في وسعه . وحضر المجلس السلطانيّ . فلما قام يُحاول التكلّم بما رواه ، بهرهُ هَوَلُ المقام وأبهة الخلافة ؛ فلم يهتدِ الى لفظة ، بل غشي عليه ، وسقط الى الأرض . فقيل لأبي عليّ البغداديّ إسماعيل بن القاسم ، صنيعة (١) الخليفة وأمير الكلام : « قُمْ ! فارقعْ هذا الوهي ! » فقام ؛ فحمد الله ، وأثنى عليه بما هو أهله ، وصلى على نبيّه محمد — صلى الله عليه وسلم ! — ثمّ انقطع به القول ؛ فوقف ساكتاً ، مُفكّراً في كلام يدخل به الى ذكر ما أريد منه .

فلما رأى ذلك مُنذِرُ بن سعيد (وكان ممّن حضر في زمره الفقهاء) ، قام من ذاته ؛ فوصل افتتاح أبي عليّ لأوّل خطبته بكلام عجيب ، وفصل مصيب ، يسحّه سحّاً ، كأنّما يحفظه قبل ذلك بمدة ، وبدأ من المكان الذي انتهى اليه أبو عليّ البغداديّ . فقال : « أمّا بعد حمد الله ، والثناء عليه ، والتعداد لآلائه ، والشكر لنعمائه ، والصلاة على محمد صفيّه وخاتم أنبيائه ، فإنّ لكلّ حادثة مقاماً ، ولكلّ مقام مقالاً ، وليس بعد الحقّ إلاّ الضلال . وإنّي قد قتتُ في مقام كريم ، بين يدَيّ ملك عظيم ؛ فأصغوا اليّ — معشر الملأ ! — بأسماعكم ، وأيقنوا عنيّ بأفئدتكم ؛ إنّ من الحقّ أن يُقال للمُحِقِّ : صدقت ؟ وللمُبْطِلِ : كذبت !

وإنَّ الجليلَ — تعالى في إسمائه ، وتقدَّس بصفاته وأسمائه ! — أمرَ كليمه موسى — صلى الله عليه وسلم — وعلى جميع أنبيائه ! — أن يذكِّر قومه بأيَّام الله عندهم ؛ وفيه وفي رسول الله محمد — صلى الله عليه وسلم ! — أسوةٌ حسنةٌ ! وإني أذكِّركم بأيَّام الله عندهم ، وتلافيه لكم بخلافة أمير المؤمنين ، التي لمَّا شَعَثَكُمْ ، بعد أن كنتم قتيلاً ، فكثركم ؛ ومستضعفين ، فقوَّاكم ؛ ومستذلين ، فنصركم ! ولأَنَّ الله رعايتكم ، وأسند إليه إمامتكم ، أيَّام ضربت الفتنةُ سُرَادِقَهَا على الآفاق ، وأحاطت بكم سُعْلُ النفاق ، حتَّى رَصَرْتُمْ في مثل حدقة البعير ، بضيق الحال ونكد العيش والتقتير ! فاستبدَّ لكم بخلافته من الشدَّة بالرِّياء ، وانتقلتم بيُسْنِ سياسته إلى تعهد العافية بعد استيطان البلاء . أَتَشُدُّكُمْ الله — معاشِرَ الملأ ! — أَلَمْ تَكُنْ الدِّمَاءُ مَسْفُوكَةً ؟ خَنَقَهَا ! والسُّبُلُ مَخُوفَةً ؟ فَأَمْنَهَا ! والاموالُ مَنْتَهَبَةً ؟ فَأَحْرَزَهَا وَحَصَّنَهَا ! أَلَمْ تَكُنْ البلادُ خَرَاباً ؟ فَعَمَّرَهَا ! وثغورُ المسلمين مهتَضَةً ؟ فَحَافَهَا وَزَيَّنَّهَا ! فَاذْكُرُوا آلاءَ الله عليكم بخلافته ، وتأليفه جمع كلمتكم بعد افتراقها بإمامته ، حتَّى أذهب الله غيظكم ، وشفى صدوركم ، وصرَّتم يداً على عدوِّكم بعد أن كان باسكم بينكم ! ناشدكم الله ! أَلَمْ تَكُنْ خلافته قيد الخلافة بعد انطلاقها من عقالها ؟ أَلَمْ يَتَلَفَ صلاحُ الأمور بنفسه بعد اضطراب أحوالها ، ولم يكلِّ ذلك إلى القوَّاد والجناد ؟ حتَّى بارشه بالمهجة والأولاد ، واعتزل النسوان وهجر الاوطان ، ورفض الدعة وهي محبوبة ، وترك الركون إلى الراحة وهي مطلوبة ، بطوية صحيحة ، وعزيمة صريحة ، وبصيرة نافذة ثاقبة ، وريح هابَّة غالبة ، ونصرةٍ من الله واقعة واجبة ، وسلطان قاهر ، وجدُّ ظاهر ، وسيفٍ منصور ، تحت عدل منشور ، متحملاً للنَّصَب ، مستقبلاً لما نابَه في جانب الله من التَّعَب ، حتَّى لانت الأحوال بعد شدَّتها ، وانكسرت شوكةُ الفتنة عند حدِّها ، ولم يبقَ لها غاربٌ إلَّا جَبَّه ، ولا نجم لاهلها قرنٌ إلَّا جَدَّه ! فَأَصْبَحْتُمْ بنعمة الله إخواناً ، ويلمَّ أمير المؤمنين لشعثكم على أعدائكم أعواناً ، حتَّى تواترت لديكم الفتوحات ، وفتح الله عليكم بخلافته أبواب البركات ، وصارت وفودُ الروم وافدةً عليه وعليكم ، وآمالُ الأقصين والأدين مستخدمةً إليه وإليكم ، يأتون من كل فجٍّ عميق ، وبكلِّ سحيق ، لآخذ حبل منه ومنكم جملةً وتفصيلاً ، لِيَقْضَى اللهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ^(١) ، ولن يُخْرِفَ اللهُ

وعده ، ولهذا الأمر ما بعده ، وتلك أسباب ظاهرة بادية ، تدلُّ على أمور باطنة خافية ، دليلها قائم ، وغيبها عاتم ؛ « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَحَمَلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ^(١) » الآية ؛ وليس في تصديق ما وَعَدَ اللَّهُ ارتياب ، ولكلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ ولكلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ! فاحمدوا الله ، ايها الناس ، على آلائه ، واسألوا المزيد من نعمائه ! فقد أصبحتم بين خلافة أمير المؤمنين — أيده الله بالعظمة والساد ، وألهمه محاضر التوفيق الى سبيل الرشاد ! — أحسن الناس حالا ، وأنعمهم بالا ، وأعزهم قرارا ، وأمنهم دارا ، وأكثفهم جمعا ، وأجلهم صنعا ، لاتهاجون ولا تواذون ، وانتم بحمد الله على أعدائكم ظاهرون . فاستعينوا على صلاح أحوالكم ، بالنصيحة لإمامكم ، والزام الطاعة لخليفتكم ، فان من نزع يدا من الطاعة ، وسعى في فرقة الجماعة ، ومرق من الدين ، فقد « خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ^(٢) » . وقد علمتم أنَّ في التعلُّق بعصمتها ، والتمسُّك بعروتها ، حفظُ الأموال وحققُ الدماء ، وصلاحُ الخاصة والدماء ، وأنَّ بقوام الطاعة تقام الحدود ، وتوفى اليهود ، وبها وصلت الأرحام ، وصحَّت الأحكام ، وبها سَدَّ اللَّهُ الْخُلُلَ ، وآمن السُّبُلُ ، ووُطِّأَ الْكَنَفُ ، ورفع الاختلاف ، وبها طاب لكم القرار ، واطمأنَّت بكم الدار ؛ فاعتصموا بما أَمَرَكم الله بلا اعتصام به ؛ فَإِنَّهُ — تبارك وتعالى — يقول : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^(٣) » الآية . وقد علمتم — مفسِّرُ المسلمين ! — ما أحاط بكم في جزيرتكم هذه من ضروب المشركين وصنوف الملحدين ، الساعين في شقِّ عصاكم ، وتقريقِ مِلَّتكم ، الآخذين في مُخَاذَلَةِ دينكم ، وهتِكِ حريمكم ، وتوْهينِ دعوة نبيِّكم — صلوات الله وسلامه عليه وعلى جميع النبيِّين والمرسلين ! — أقول هذا ، وأختمه بالحمد لله ربِّ العالمين ! وأستغفرُ الله الغفور الرحيم : فهو خيرُ الغافرين ! « نخرج الناس يتحدَّثون عن مقام مُنْذِر ، وثبات جنانه ، وبلاغة منطقته .

وكان الخليفة الناصر لدين الله أشدهم تعجُّبا منه ، فأقبل على ولده الأمير الحَكَم يسأله عنه ، ولم يكن يثبت معرفة عينه ، وقد سمع باسمه . فقال له الحَكَم : « هو منذر بن سعيد

(١) سورة النور : ٥٥ . — (٢) سورة الحج : ١١ . — (٣) سورة النساء : ٩٥ .

البَلُوطِيُّ . « فقال له : « لقد أحسن ما شاء ! فليكن كان حَبْرٌ خُطِبَتْهُ هذه وأعدّها ، مخافة أن يدور ما دار ، فيتلافى الوهي ، إنه لبديعٌ من قدرته واحتياطه ، ولئن كان أتى بها على البديهة لوقته ، إنه لأعجبٌ وأغربٌ ! » فكان ذلك سببُ اتصاله به ، واستعماله .

وذكر ابن أُصْبَغِ الهَمْدَانِيُّ عن مُنْذِرِ القَاضِي أَنَّهُ خطب يوماً وأراد التواضع ؛ فكان من فصول خطبته أن قال : « حتّى متى ؟ وإلى متى ؟ فكم الذى أعظُّ ولا أتعِظُّ ؛ وأزجرُّ ولا أزدجرُّ ، أدلُّ الطريق على المستدلين ، وأبقى مقيماً مع الحائزين ! كلا إن هذا هو الضلال المبين ! » إن هي إلا فِتْلَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ ^(١) » الآية . اللَّهُمَّ افرغني لما خلقتني له ! ولا تشغلني بما تكفأت لي به ! ولا تحرمني وأنا أسألك ! ولا تعذبني وأنا أستغفرك ! يا أرحمَ الراحمين ! »

قال : وكان الخليفة الناصر لدين الله كليفاً بعارة الأرض وإقامة معالمها ، وتخليد الآثار الدالة على قوة الملك وعزِّ السلطان ؛ فأقضى به الإغراق في ذلك إلى أن ابتنى مدينة الزهراء ، البناء الذى شاع ذكره : استفرغ وسعته في تنميقها ، وإتقان قصورها ، وزخرفة مصانعها . فأنهمك في ذلك حتى عطلَّ شهود الجمعة بالمسجد الجامع الذى اتخذته ثلاث مجامعٍ متوالية ؛ فأراد القاضي منذرٌ أن يفضَّ منه بما تناوله من الموعظة بفضل الخطاب والحكمة والتذكرة بالإنابة والرجعة ؛ فأدخل في خطبته فصلاً مبتدئاً بقوله : « أَتُبْنُونَ بِكُلِّ رِيْعٍ آيَةٍ تَعْبَسُونَ . وَتَتَّخِذُونَ مَصَارِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ! وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ! فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ! وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ ! أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ . وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ! » ولا تقولوا « سَوَاءَ عَلَيْنَا أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ^(٢) . » فتنازع الدنيا قليلٌ ، والآخرة خيرٌ لمن اتقى ! وهى دارُ القرار ، ومكان الجزاء ! » ووصل ذلك بكلامٍ جزل ، وقولٍ فصل ، ومضى في ذمِّ تشييد البنيان ، والاستغراق في زخرفته ، والإسراف في الإنفاق عليه ؛ فجري طلقاً ؛ واتزع فيه قوله تعالى : « أَقْمِنِ أُنَاسٌ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ »

أُسِّس بُنْيَانُهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ (١) إلى آخر الآية . وأتى بما يشاكل المعنى من التخويف بالموت ، والتحذير من خيائته ، والدعاء إلى الزهد في هذه الدار الفانية ، والحض على اعتزالها ، والرفض لها ، والندب إلى الإعراض منها ، والإقصار عن طلب اللذات ، ونهى النفوس عن اتباع هواها . فَأُسْهِبَ فِي ذَلِكَ كَلَمَهُ ، وَأُضِفَ إِلَيْهِ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ مَا يَطْبُقُهُ ، وَجَلَبَ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْأَثَارِ مَا يَشَاكُلُهُ ، حَتَّى أَذْكَرَ مِنْ حُضْرِهِ النَّاسَ وَخَشَعُوا ، وَرَقُّوا ، وَاعْتَرَفُوا ، وَبَكَوْا ، وَضَجُّوا ، وَدَعَوْا ، وَأَعْلَنُوا فِي التَّضَرُّعِ إِلَى اللَّهِ فِي التَّوْبَةِ ، وَالِابْتِهَالِ فِي الْمَغْفِرَةِ ، وَأَخَذَ خَلِيفَتُهُمْ مِنْ ذَلِكَ بِأَوْفَرِ حَظٍّ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ الْمُقْصُودُ بِهِ ؛ فَبَكَى ، وَنَدِمَ عَلَى مَا سَلَفَ لَهُ ، وَاسْتَعَاذَ بِاللَّهِ مِنْ سَخَطِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ وَجَدَ عَلَى مُنْذِرِ بْنِ سَعِيدٍ لَغْلَظَ مَا تَقَرَّعَهُ بِهِ ؛ فَشَكَا ذَلِكَ لَوْلَاهُ الْأَمِيرَ الْحَكَمَ بَعْدَ انْصِرَافِهِ ، وَقَالَ : « وَاللَّهِ ! لَقَدْ تَعَمَّدَنِي مُنْذِرٌ بِخُطْبَتِهِ ، وَمَا عَنَى بِهَا غَيْرِي ! فَأَسْرَفَ عَلَيَّ وَأَفْرَطَ فِي تَقْرِيمِي ، وَلَمْ يُخَسِّنِ السِّيَاسَةَ فِي وَعْظِي ، فَزَعَزَعَ قَلْبِي ، وَكَادَ بَعْضَاهُ يَقْرَعُنِي ! » وَاسْتَشَاطَ غَيْظًا عَلَيْهِ ؛ فَأَقْسَمَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ خَلْفَهُ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً ، لِجَعْلِهِ يَلْتَزِمُ صَلَاتَهَا وَرَاءَ أَحْمَدَ بْنِ مُطَرِّفٍ صَاحِبِ الصَّلَاةِ بِقَرْطُبَةٍ ، وَيُجَارِبُ الصَّلَاةَ بِالْزَهْرَاءِ . فَقَالَ لَهُ الْحَكَمُ : « مَا الَّذِي يَمْنَعُكَ مِنْ عَزْلِ مُنْذِرٍ عَنِ الصَّلَاةِ بِكَ ، وَالِاسْتِبْدَالِ مِنْهُ إِذْ كَرِهْتَهُ ؟ » فَزَجَرَهُ وَاتَّهَرَهُ ، وَقَالَ لَهُ : « أُمِثْلُ مُنْذِرٍ بْنُ سَعِيدٍ فِي فَضْلِهِ وَعَمَلِهِ وَخَيْرِهِ ؟ لَا أُمَّ لَكَ ! يُعْزَلُ لِإِرْضَاءِ نَفْسٍ نَاكِبَةٍ عَنِ الْحَقِّ ! هَذَا مِمَّا لَا يَكُونُ ! وَإِنِّي لَا اسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ لَا أَجْعَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ شَفِيعًا مِثْلَ مُنْذِرٍ فِي وَرَعِهِ وَصَدْقِهِ ! وَلَا كُنْتُ أَهْرَجُنِي ، فَأَقْسَمْتُ . وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي أَجِدُ سَبِيلًا إِلَى كَفَّارَةِ يَمِينِي ، بَلْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ حَيَاتِهِ وَحَيَاتُنَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ! »

وقحط الناسُ آخِرَ مَدَّةِ الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد . فَأَمَرَ الْقَاضِي مُنْذِرَ بْنَ سَعِيدٍ بِالْبُرُوزِ إِلَى الْإِسْتِسْقَاءِ بِالنَّاسِ فَتَاهَبَ لَذَلِكَ ، وَصَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ أَيَّامًا ، تَنَفُّلاً ، وَإِنَابَةً ، وَرَهْبَةً . وَاجْتَمَعَ لَهُ النَّاسُ فِي مُصَلَّى الرَّبْضِ بِقَرْطُبَةٍ ، بِارْزِينَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمْعٍ عَظِيمٍ . وَصَعِدَ الْخَلِيفَةُ الناصر فِي أَعْلَى مَصَانِعِهِ الْمُرْتَفِعَةِ مِنَ الْقَصْرِ ، لِيُشَارِفَ النَّاسَ ، وَيُشَارِكَهُمْ فِي الْخُرُوجِ إِلَى اللَّهِ ، وَالضَّرَاعَةِ لَهُ ، فَأَبْطَأَ الْقَاضِي حَتَّى اجْتَمَعَ النَّاسُ ، وَغَصَبَتْ

بهم ساحةُ الْمُصَلَّى . ثمَّ خرجَ نَحْوَهُمْ ماشياً ، متضرِّعاً ، مُخْبِتاً ، مُتَخَشِّعاً ؛ وقام ليخطب . فلما رأى يَدَارَ الناسِ إلى ارتقابه ، واستكانتهم من خفية الله ، وإخباتهم له ، وابتهالهم إليه ، رَفَّتْ نفسه ، وغَلَبَتْه عيناه ؛ فاستغفر ، وبكى حيناً ؛ ثمَّ افْتَتَحَ خُطْبَتَهُ بأن قال : « سلامٌ عليكم ! » ثمَّ سكت ، ووقف شبه الحِصْر ، ولم يكن من عاداته . فنظر الناسُ بعضهم ببعض ، لا يدرون ما عراه ، ولا ما أراد بقوله . ثمَّ اندفع تالياً بقوله : « سَلامٌ عَلَيْكُمْ ! كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(١) ! » استغفروا رَبَّكُمْ ، اتوبوا إليه ، وتزلفوا بالأعمال الصالحات لديه ! » قال : فهاج الناسُ بالبكاء ، وجأروا بالدعاء ، ومضى على تمام خطبته ؛ ففرع النفوس بوعظه ، وانبعث الإخلاص بتذكيره ؛ فلم يَنْقُضِ النهارُ حتى أرسل الله السماء بماء منهمر ، روى الثرى ، وطرَدَ المحل ، وسكَّنَ الأزل . والله لطيفٌ بعباده !

وكان له في خطب الاستسقاء استفتاحٌ عجيبٌ ؛ ومنه أن قال يوماً ، وقد سرح طرفه في ملأ الناس ، عند ما شخصوا إليه بأبصارهم ؛ فهتف بهم كلمنادى : « يا أيها الناسُ — وكررها عليهم ، مشيراً بيده في نواحيهم — أنْتُمْ الفقراءُ إلى الله واللهُ هُوَ الغنيُّ الحميدُ . إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ . وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ^(٢) ! » فاشتدَّ وجلُّ الناس ، وانطلقت أعينهم بالبكاء ، ومضى في خطبته .

ومن أخباره المحفوظة مع الخليفة عبد الرحمن ، في إنكاره عليه الإسراف في البناء ، أنَّ الناصر كان قد اتَّخَذَ ، لسقف القُبَيْبَةِ (المُصَغَّرَةِ الاسم للخصوصية) التي كانت بمثابة على الصرح المُمرَّد المشهور شأنه بقصر الزهراء ، قراميد مغشاة ذهباً وفضةً ، أنفق عليها مالا جسيماً ، وقرمَدَ سقفيها بها ، تُشَتَّتُ الأبصار بأشعة أنوارها . وجلس فيها يوماً ، اثرَ تمامها ، لأهل مملكته ، فقال لقرايته منهم من الوزراء وأهل الخدمة ، مفتخراً بما صنعه من ذلك : « هل رأيتم ، أو سمعتم ملكاً كان قبلي فعل مثلَ فعلِي هذا أو قدر عليه ؟ » فقالوا : « لا ! يا أمير المؤمنين ! وإنَّكَ لو اِجِدَّ في شأنك كله ، وما سبقك إلى مبتدأتك هذه ملكٌ رأيناه ، ولا انتهى إلينا خبره ! » فأبهجه

(١) سورة الأنعام : ٥٤ . — (٢) سورة فاطر : ١٥-١٧ .

قولهم وسرّه . وبينما هو كذلك ، إذ دخل عليه القاضى مُنذِرُ بن سعيد ، وإجماعاً ناكس الرأس ، فلما أخذ مجلسه ، قال له كالذى قال لوزرائه من ذكر السقف المذهب ، واقتداره على إبداعه ؛ فأقبلت دموعُ القاضى تَنَحَدِرُ على لحيته ، وقال له : « والله ! يا أمير المؤمنين ، ما ظَنَنْتُ أَنَّ الشيطان — لعنه الله ! — يبالغ منك هذا المبلغ ، ولا أن تمكنه من قبلك هذا التمكن ، مع ما آتاك الله من فضله ونعمته ، وفضلك به على العالمين ، حتى يُنزلك منازل الكافرين ! » قال : فانفعل عبدُ الرحمن لقوله ، وقال له : « انظر ماتقول ! وكيف أنزلتني منزلكهم ؟ » فقال له : « نعم ! أليس الله تعالى يقول : وَكَوَلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً جَلَعْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ^(١) . » فوجم الخليفة ، وأطرق ملياً ، ودموعه تتساقط خشوعاً لله سبحانه ، ثم أقبل على منذر وقال له : « جزاك الله ، يا قاضى ! عنا وعن نفسك خيراً ! وعن الدين والمسلمين أجلّ جزائه ! وكثّر في الناس أمثالك ! فالذى قلتَ هو الحق ! » وقام عن مجلسه ذلك ، وأمر بنقض سقف القبة ، وأعاد قرمودها تراباً على صفة غيرها .

وكان هذا القاضى على متانتة وشدة جزالته ، حسن الخلق ، خفيف الوطاة ، سهل الجانب ، كثير الدعابة ، منطلق البشر ، حتى أنه ربما استراب بباطنه . من لا يعرفه إذا شاهد استرساله ؛ فإذا دام أحدٌ أن يُصيب من دينه ، ناز كورة اللّيث . ومن ذلك ما حكاه عنه أبو عمر بن ليبي ، أنه حضر عند الخليفة الحكم المستنصر بالله يوماً ، فى خلوة له ، وهو فى البُستان على بركة ، فى زمان صيف شديد الحرّ والوهج ، وذلك مُنصرفَ القاضى من صلاة الجمعة ؛ فشكا إلى الخليفة من قوّة الحرّ جهداً ؛ فأمره بخلع ثيابه ، والتخفيف عن جسمه ؛ ففعل ؛ فلم يُطفِ ذلك ما به ؛ فقال له الحكم : « من الصواب أن تنغمس فى هذا الصهرج الفعاس تبرّد جسمك وتعدّله . فقم ! فليس ها هنا من تحتشمه ! » وإنما كان معهما جعفر الصّقْلَبِيّ أثير الخلافة ، لا رابع لهم ؛ فكأنه استحي من ذلك ، وانقبض عنه وقاراً . فأمر الحكم حاجبه جعفرًا بسبقه إلى النزول فى الصهرج ، ليسهل الأمر فيه على القاضى ؛ فبادر جعفر إلى ذلك ، وأتزرّ ، وألقى بنفسه

(١) سورة الزخرف : ٣٣ .

في الماء ؛ وكان يُحسِّن السباحة . فلم يَسع القاضي عند ذلك إلاّ إنفاذَ أمر الخليفة ؛ فقام ، وأُتْرِرَ وتجرد ، وألقى بنفسه خلف جعفر ، ولاذ بالقعود في درج الصهرج متبرّداً ؛ فلم ينشط في السباحة ، وجعفر يجول فيه محاله ، مصعداً في الصهرج ومصوباً ، فدسّه الحُكَمُ على القاضي ، فهو يدعوهُ إلى المساجلة في العوم ، ويعجزه في إخلاذه إلى القعود ، ويباغيه بإلقاء الماء عليه ، والرشّ له ، والآخِرُ لا ينبعث ، ولا يفارق مكانه إلى أن كلمه الحكم وقال له : « ما لك أيُّها القاضي ؟ لا تُساعدِ الحاجبَ في فعله وتعموم معه ! فن أهلك تَبَذَّلَ فيما تَبَذَّل فيه ! » فقال له : « يا سيّدِي ، الحاجبُ — سَلَمَ الله — مطلقٌ ، لا هَوَجَلَ معه ! وأنا بالهَوَجَل الذي معي ، يعقلني ويمنعني من الاعماق في الصهرج ! يريدُ بمقاتلته أَتْنِيَنه وأنَّ جعفرًا محبوبٌ . فاستفرغ الحُكَمُ ضحكاً من نادرته ، ولطف تعريضه فحجل الحاجبُ من قوله ، وسبّه سبَّ الأشراف . وخرجا عن الماء . فأمر لهما الخليفة — رحمه الله ! — بكسوةٍ تشاكِلُ كِلَاَ منهما ، ووصلهما بِصِلَةٍ سَنِيَّةٍ .

قال الحسن بن محمد في كتابه : وَذَكَرَ أَنَّ الخليفةَ الحُكَمَ قال لقاضيه مُنْذِرَ يوماً ، في بعض ما جاوبه : « بلغني أنك لا تجتهد للأيتام ، وأنتك تقدّم عليهم أوصياءُ سُوء ، يأكلون أموالهم ! » قال « نعم ! وإن أمكنهم رِيكَ أُمّهاتهم ، لم يَغشُوا عَنْنَ ! » فقال له : « وكيف تقدّم مثل هؤلاء ؟ » فقال : « لستُ أَجِدُ غَيْرَهُم ، ولاكن أِحْلَنِي على الفقيه الأوثُوِيّ ، وأبِي إِبْرَاهِيم ، وأمثالهما لأقدّمهم ، فإن أبوا ، أَجَبَرْتَهُم بالسجن والضرب ، ثم لا تسمع إلا خيراً . وإلاّ ، فدع الأمور تمضي كما هي ! » فالله « بِالْمِرْصاد (١) ! »

وكان شيخنا القاضي أبو عبد الله بن عِيَّاش الخُزْجِيّ يُستحسن من كلامه قوله في التَزَكِيَّة : اعلمْ أن العدالة من أَشدِّ الأشياءِ تَفَاوُتاً وتَبَايُنًا ، ومتى حصلتَ ذلك عرفتَ حالةَ الشهود ، لأن بين عدالة أصحاب النبيّ — صلى الله عليه وسلم ! — وعدالة التابعين — رضى الله عنهم ! — بَوْنٌ عَظِيمٌ ، وتَبَايُنٌ شَدِيدٌ ، وبين عدالة أهل زماننا ، وعدالة أولئك ، مثلُ ما بين السماء والأرض ! وعدالةُ أهل زماننا ، على ما هي عليه ،

بعيدة التبائن أيضاً . والأصل في هذا عندي — والله الموفق للصواب ! — أن من كان الخير أغلب عليه من الشر ، وكان متمترهاً عن الكبار ، فواجب أن تعمل شهادته ؛ فإن الله تعالى قد أخبرنا بنص الكتاب أن : « من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية » (١) . « وقال في موضع آخر : « فأولئك هم المفلحون ! » (٢) « فن ثقلت موازين حسناته بشيء ، لم يدخل النار ؛ ومن استوت حسناته وسيئاته ، لم يدخل الجنة في زمرة الداخلين أولاً ؛ و هم أصحاب الأعراف ، فذلك عقوبة لهم ، إذ تخلّفوا أن تزيد حسناتهم على سيئاتهم . فهذا حكم الله في عباده . ونحن إنما كلفنا الحكم بالظاهر ؛ فن ظهر لنا أن خيره أغلب عليه من شره ، حكمنا له بحكم الله بعباده ؛ ولم نطلب له على الباطن . ولا كلفه محمد — صلى الله عليه وسلم — فقد ثبت عنه أنه قال : إنما أنا بشر ، وأتم تختصمون إلي ؛ ولقل بعضكم أن يكون ألحق بحجته من بعض ؛ فأحكم له على نحو ما أسمع بأحكام الدنيا على ما ظهر ، وأحكام الآخرة على ما بطن ، لأن الله تعالى يعلم الظاهر والباطن ، ونحن لا نعلم إلا الظاهر . ولاهل كل بلد قوم قد تراضى عليهم عامتهم ؛ فيهم تنعقد منا كصهم ويؤعونهم ؛ وقد قدّموهم في مساجدهم ، وجمعهم وأعيادهم ؛ فالواجب على من استقضى في موضع ، أن يقبل شهادة أمثلهم ، وفقهائهم وأصحاب صلواتهم ، وإلا ضاعت حقوق ضعيفهم وقويهم ، وبطلت أحكامهم . ويجب عليه أن يسأل إن استراب في بعضهم في الظاهر والباطن عنهم ؛ فن لم يثبت عنده عليه اشتهاً في كبيرة ، فهو على عدالة ظاهرة ، حتى يثبت غير ذلك . انتهى .

وسماه محمد بن حسين الزبّيدى في مصنفه في «طبقات النحويين واللغويين» ؛ فقال : أبو الحكم مُنذِر بن سعيد القاضي ، سمع بالأندلس من عبّيد الله بن يحيى ونظرائه ، ثم رحل حاجاً سنة ٣٠٨ ؛ فسمع بمكة من محمد النيسابوري كتابه المؤلف في اختلاف العلماء للمسمى بـ «الإشراف» . وروى بمصر «كتاب العين» للخليل ، عن أبي العباس ابن ولّاد ، وعن أبي جعفر بن النحاس . وكان متفنناً في ضروب العلم . وغلب عليه التفقه بمذهب أبي سليمان داود بن علي الإصبهاني المعروف بالظاهرى ؛ فكان يؤثر مذهبه ، ويجمع كتبه ، ويحتج بمقالاته ، يأخذ بها لنفسه ، فإذا جلس مجلس الحكومة ، قضى

(١) سورة القامة : ٧٠ ، ٧١ . — (٢) سورة القارة : ٨ .

بمذهب مالك بن انس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده ، ولم يعدل عنه . قال : وكانت ولاية منذر لقضاء الجماعة بقرطبة في ربيع الآخر سنة ٣٣٩ . ولبت قاضياً الى أن توفي في عقب ذي القعدة سنة ٣٥٥ . فكانت ولايته القضاء ست عشرة سنة كاملة — رحمه الله وغفر لنا وله !

ذكر القاضي محمد بن السليم

وولي القضاء بعد البلوطي محمد بن إسحاق بن السليم . ونصّ ظهير ولايته :
بسم الله الرحمن الرحيم ! هذا كتابٌ أمر به أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله محمد بن إسحاق بن السليم ؛ ولأه به خطة القضاء ، واختاره للحكم بين جميع المسلمين ، ورفع له إلى أعلى المراتب عنده في تنفيذ الأحكام ، غير مطلق يده إلا بالحق ، ولسانه إلا بالعدل ! « ورسم له في كتابه رسوماً بدأ فيه بأمانة الله — عز وجل — إليه ، وجعل الله الشهيد بها عليه ؛ وأمره بتقوى الله العظيم الذي يعلم خائنة الأعين ، وما تخفي الصدور ؛ وأن يجعل كتاب الله أمامه ينظر فيه ، فنظر المتفكر المعتبر ؛ فإنه عهد الله الذي بعث به نبيه — صلى الله عليه وسلم — فأحلّ حلاله ، وحرّم حرامه ، وأمضى أحكامه ، وفارق الأئمة . على أنهم لن يضلّوا ما اتبعوه ؛ فهو العروة الوثقى ، والطريقة المشلى والنهج المنير ، ودين الله القويم .

وأمره أمير المؤمنين أن يقتدى بسنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — التي بها عملت الأئمة ، وعليها اتفقت الأئمة ، فالحق معروف ؛ والباطل مكشوف ؛ وبينهما مشبهات فيها يُحمد التوقف ، وعندها يُشكر التثبت ، ففي كتاب الله — تعالى اسمه — وسنة نبيه — صلى الله عليه وسلم — أصل الدين ، وفرعه ، ودليله ، وتأويله ، ومن يرد الله به خيراً يوفقه للاقتداء بهما ، والاقتباس منهما .

وأمره أن يصلح سريره فيها ، يصلح الله علانيته ؛ وأن يبرأ من الهوى ؛ فإنه مضلة عن طريق الحق ؛ وأن يجعل الناس في نفسه سواء ، إذا جلس لاسحك بينهم ، حتى لا يطمع فيه الشريف ، ولا يئأس منه الضعيف .

وأمره أن يعتبر أمره وما قلده ؛ فيعلم أنه راكب طريقاً متهاها إلى الجنة أرى النار :

ليس عن أحدهما مصرف ، ولا بينهما موقف ، فحق لمن أراد النجاة أن يستكثر من الحسنات ، ويمنع دينه ممن أراد أن يؤنسه في الشبهات ، ويعلم أنه حاكم في ظاهره ، محكوم عليه في باطنه ، تطوى كل يوم صحيفته على ما أودعها ، حتى ينظر فيها غداً بين يدي الله — عز وجله ! — يوم « تُؤْتَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ » ^(١) « ! » فمن حاسب نفسه في الدنيا ، كان أيسر حساباً في الآخرة .

وأمره أن يتحفظ في حين وقوع الشهادات عنده ؛ فلا يقضى بين المسلمين منها إلا بما أقامه به التحقيق على السنة العُدول ، ذوى القبول ، وإن استراب في شهادة أحدهم وقتاً ما ، أن يبحث عنها ، فإن ثبت أنه ارتشى ، أو شهد بالهوى ، فعليه أن يسقط شهادته ، ويحلّ عدالته ، تنكيلاً له ، وتشديداً لمن خلفه ، وأن يحمل على الناس معارضاً للكلام على الخصومات ، ويطرح أهل اللد الظاهر منهم ، ولا يحمل فضل حجاجهم ممن لا يقوم بهم .

وأمره أن يحترس بأموال اليتامى ، ولا يولى عليهم إلا أهل العفاف عنها وحسن النظر فيها ؛ وأن يجدد الكشف والامتحان عن أموال الناس والاحباس واليتامى ، يمنع من قبالتها إلا على وجوها مما لا بُدّ منه من التنفيذ فيها ، وطلب الزيادة عند ذوى الرغبة في قبالتها .

وأمره أن يختبر كاتبه وحاجبه وخدّمته ، ويتفقد عليهم أحوالهم إذا غابوا عن بصره .

وأمره أن لا يُعجّل في أحكامه ؛ فمع العجل ، لا يؤمن الزلل ؛ وأن يرفع إلى أمير المؤمنين ما أشكل عليه الفصل فيه ، ليصدر إليه من رأيه ما يعتمد عليه ، إن شاء الله ! والله يسأل أمير المؤمنين التوفيق بمنّته وفضله ! وكتب يوم الاثنين ، للنصف من شعبان ^(٢) سنة ٣٥٣ . «

ولما استمرت أيام ولاية أبي بكر بن السّليم ، عمدت الناس سيرته ، واطمأنوا إلى عدله ، ولم يعسبه منهم عائب ، إلا من طريق البطء بقضائه ، والتطويل في أحكامه . وكان كثيراً ما يفعل ذلك فيما يتلبس عليه ، ويحتذى طريق أحمد بن بقرى القاضي ؛ فكان ربما أفشى لومه

(١) سورة البقرة : ٢٨١ . — (٢) ق : المحرم .

بعض من لحقه ذلك ، ممن يخاصم عنده ؛ ثم ، لما مات ، أشفق الناس جميعاً من فقده ، واجتمعوا على ثنائه والدعاء بالخير له . وكانت وفاته عشى يوم السبت لسبع بقين لخمادى الاولى سنة ٣٦٧ .

نبذ من أنباء محمد بن يتي بن زرب

وهو أحدُ صدور الفقهاء في زمانه بالآندلس ؛ فقد كان إذ ذاك يسمّى في علمه وورعه ابن القاسم . وكان له حظٌ كبيرٌ من علم الأعراب والفقهاء ، يجمع ذلك الى العبادة ، وسرّد التلاوة للقرآن . وكان من أخطب الناس فوق منبر ، وأحسنهم ترتيباً لمنطقه ، وأظهرهم خشوعاً في موقفه الخطبة ، وأقرعهم لمن تقرّعه بوعظه ؛ لا يملك أحدٌ من البكاء عينيه ، عند سماعه . قال فيه ابن عفيف : يُحقّق قول الحسن البصريّ من أن الموعظة ، إذا خرجت من القلب ، وقعت في القلب ، وإذا خرجت من اللسان ، لم تجاوز الأذان . وكان في تعرفاته حازماً فطناً .

قال ابن حيّان : سمعتُ المشيخة يقولون إنّ له لماً ولى القضاء ، احتبس خواص أصحابه المشاورين ، وقد جاءوه مُهنّين ؛ فأمر غلامه : فكشف عن مال عظيم صامت في صندوق له ، وقال : « يا أصحابنا ، قد عرفتم ما نحن به من تولى القضاء قديماً من سوء الظنة ؛ وأخشى أن أطلق الناس على غرضي ؛ وهذا حاصل ، وفيه من العين كذا ؛ وفي مخازني ما بقي بقيته ، وحظي من التجارة ما علمتم ؛ فإن فشى من مالى ما يُناسب هذا ، فلا لوم ؛ وإن تباعد عن ذلك ، فقد وجب مقتى . وأسأل الله تخلصي مما تنشبت فيه ؛ فدعوا له . وكان ، مع سعة حاله وعلمه ، مُجتهداً ، ورعاً ، كثير الصلاة والتلاوة ، حتى قيل إنّ كان يختم القرآن كلّ ليلة .

ومن « المدارك » : رأيتُ ابن زرب بعد وفاته ؛ فسألته ؛ فقال : « ما وجدتُ أضرّ من الاختلاف إلى أبواب الملوك . وما وجدتُ شيئاً أنفع من تلاوة القرآن ! » ولما بنى المنصور بن أبى عامر مسجد الزاهرة ، واستشار الفقهاء في التجميع فيه ، أفتى القاضي بمنع ذلك . وقال بقوله ابنا ذكوان ، وابن المكوى ، وابن وليد . وسأده ابن العطار على التجميع ؛ فاستحي ابن زرب ، ولم يجمع فيه حتّى مات ؛ فجمع حينئذ . وقال

عنه ابن حارث : كان لا يحكم في شهر رمضان ، ويفرغ فيه نفسه للسَّعَلِ والعبادة ، لم يزل مواظباً على ذلك إلى أن مات — رحمه الله !

قال الحسن بن محمد : وكان أَحَقَّ قَظَ أَهْلَ زمانه للفقهِ على مذهب مالك وأصحابه ، حليماً ، محتملاً ، صبوراً ، زُفَاعاً لمن علق بحبله ، جميل المنظر ، سَهْلُ الخلق ، حسن الصورة ، طيب الرائحة ، نظيف الملبس والمركب والطعام والفاكهة ، سمحاً ، صليباً في ذات الله ، رفيقاً ، لم يحفظ عنه أنه قرع أحداً بسوطٍ مدَّةَ قضاائه ، لاتأخذه مع ذلك في الله لومة لائم . ولم يكن يخاطب الخليفة هشاماً ولا المنصورَ بن أبي عامر قِيَمَ دولته بغير التسديد على الرسم القديم ؛ قرأتُ مخاطبته لهما في كتاب ارتقاب الأهلَّة المرسوم للقضاة في شهر رمضان ، ونُفِخَ رَجَه على العادة المعروفة للأعلام فما يصحَّ لدينه من أمرها ؛ فكانت مخاطبته للأمير هشام : « أصلح الله أمير المؤمنين سيدي ، وأبقاه ، وأيده بطاعته ! » وكانت مخاطبته لحاجبه المنصور : « ياسيدي ، ومن وَفَّقَه الله لطاعته وعصمه بتقواه ! »

واعتنى القاضي ابن زَرْب بطلب أصحاب ابن مَسْرَّة ، والكشف عنهم ، واستتابة من علم أنه يعتقد مذهبهم ؛ وأظهر للناس كتاباً حسناً وضعه في الردِّ على ابن مَسْرَّة ، قرىء عليه وأُخِذَ عنه . وكان سنة ٣٥٠ . اتاب جملةً جرى بهم إليه من أتباع ابن مَسْرَّة ؛ ثم خرج إلى جانب المسجد الجامع الشرقي ، وقعد هناك ؛ فأحرق بين يده ما وُجِدَ عندهم من كتبه وأوضاعه ؛ وهم ينظرون إليه في سائر الحاضرين .

ووقف يوماً هذا القاضي بباب أبي بكر الرُّبَيْدِيِّ النحويِّ ، مُعَلِّم الخليفة هشام ؛ فلما أُوذِنَ به ، بادر بالخروج إليه حافياً ، مكشوف الرأس ، كما كان يجلس في بيته ، فوقف بين يديه ، قائماً على قدميه ، إجلالاً له ، وأبلغ في شكره على تعهده وفوافاه ابن زَرْب حقَّ تَكرُّمته أيَّاه ، وسأله الجلوس ؛ فأبى عليه وأنشده مُتَمَثِّلاً :

أَقُومُ وما بى أن أقومَ مَذِلَّةً عَلىَّ فإني للكرام مُذَلِّلُ
على أنها مَنى لغيرِكَ هُجْنَةٌ ولا كُنْها بَيْنِي وبَيْنَكَ تُجْهِلُ

قال الحسن بن محمد في كتابه المسمَّى بـ « الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال » : وأمتحن القاضي ابن زَرْب ، على فضله ، مع عوامِّ الناس بقرطبة ، في باب ابتطائهم للسقي ؛ فدعا بهم

في المَحْضِل الذي توالى عليهم بأعظم ما امتحن به قاضٍ قَبْلَهُ ، وذلك أَنَّهُ بُرِزَ بِهِمْ عَشْرَةَ
 مَرَّةً : حضر معهم المنصور محمد بن أبي عامر استسقاءً واحداً ، ولبؤسه ثيابٌ بيضٌ ، وعلى
 رأسه أَقْرَفٌ وَشْيٌ أَغْبَرٌ ، على شكل أهل المصايب بالأندلس قديماً ، قد أبدى
 الخشوع ، وهو بالكِ ، ودموعه تسيل على لحيته ؛ فتقدَّم إلى جناح المحراب عن يمين
 الإمام ، وقد كان كُفْرش له هناك حصيرٌ لِيُصَلِّيَ عليه ؛ فدفعه رِجْلُهُ ، وأمر بنزعه ،
 وجلس على الأرض ، وشهد الاستسقاء ؛ فلما تمَّ ، أمرَ القاضي بتفريق صَدَقَاتٍ كثيرة من
 مال أو طعام عن خليفته وعن نفسه . ولهجت العامةُ بِذَمِّ القاضي ، واستبطاء الرحمة
 بوسيلته ، وأطلقوا أَلْسِنَتَهُم بِالطَّعْنِ في دينه ، ووصفِهِ بالركون إلى ابن أبي عامر ،
 وعابوه بالقبول لهداياه ، والاستساعة لِعَطِيَّتِهِ ؛ فلما تُكْرِّرُ بالاستسقاء وإبطاء الغيث ،
 هاجت العامةُ في بعض بروزه إلى الرِّبْض ، وثارت ، فاجتمعوا إليه بعد إتمامه الصلاة ،
 يعططون ، وينكتونه بِعَمَابِهِ ، ويقولون له : « بئس الوسيلة أنت إلى الله تعالى والشفيع في
 إرسال الرحمة ، إذ أصبحت إمامَ الدين ، وقِيَمَ الشريعة ! ثم لا تتورَّع عن قبول
 ما يُرْسَلُ به إليك من الهدية التي لا تليق إلا بالجارية ! » وأبدوا في ذلك ، وأعادوا ،
 وهمشوا أَن يَبْسُطُوا إليه أيديهم ويمتنهوه ، حتى لاذ منهم بالثَّربَةِ ^(١) المنسوبة إلى السيِّدة
 مُرْجَان ، بمقبرة الرِّبْض بقرطبة ؛ وكانت حصينة الأبواب ، منيعة الأسوار ، فصار فيها ،
 وأغلق أبوابها عليه ، واحتصن بها منهم ؛ وأرسل إلى صاحب المدينة يستغيثه ، فأرسل
 الفُرسان والأشراف إلى ناحيته ؛ فكشفوا عنه من كان قد تلفَّ به من العامة ،
 وفرَّقوهم ، وانصرف إلى داره سالماً ؛ وقد لقي منهم أذى شديداً . فلما عاود البروز إلى
 الاستسقاء بعد ذلك ، أرسل المنصور إليه خيلاً كثيرةً من عنده ، أحاطت بأكناف
 المصَلَّى عند تكامل الناس فيه قبل الصلاة ، استظهر بهم على شعب العامة ؛ فلم يجسر أحدٌ
 من السُّقَّاه على النطق بكلمة شرِّ . وكان لا يجلس للحكومة حتى يأكل ؛ وكان موصوفاً
 بطيب الطعام : له منه ومن الحلواء والفاكهة وظيفةٌ معلومة . وكان يقول : « لا شَرَفَ في
 كَوْنِنِ ! » ورفع فيه — على ما حكاه عياض — حديثاً لبعض السَّلَف .

ثم قال : توفي — رحمه الله ! — في رمضان سنة ٣٨١ . ومولده في رمضان سنة ٣١٩ .

(١) ق : بالرتبة .

وتفاقدته الناس، وأثنوا عليه حسناً. وأظهر ابن أبي عامر لموته غمّاً شديداً، وكتب لورثته كتاب حفظ ورعاية أنتمفوا به؛ واستدعى ابنه عمداً، وهو طفل، ابن ثلاثة أعوام؛ فوصله بثلاثة آلاف دينار، وألطف، قيمتها ما يناله من العدد المسمى، وليس ذلك من أفعال المنصور بدع؛ فقد كان في حُسن معاملته للناس، والوفاء لهم، بمنزلة لا يقوم بوصفها كتاب، حتى يُقال إنه لا يأتي الزمان بمثله في فضله، ولا طفرت الأيدي بشكله.

ومن عجيب أخبار محمد بن عبد الله بن أبي عامر وحديثه — رحمه الله ! — ما وقع في كتاب الفقيه أبي جعفر أحمد بن سعيد بن أبي الفيّاض، عند ذكره أيام المنصور ودولته. ونقله غيره؛ ونصّه: قال: أخبرني بعض من روي عنه أنه كان بائناً ليلة، مع بعض إخوانه، في غرفة؛ فرقد رفيقه ودنيته؛ ولم يرقد هو قلقاً وسهراً؛ فقال له صاحبه: «يا هذا! قد أضرتني في هذه الليلة بهذا السهر؛ فدعني أرقد.» فقال: «إني مُفكّر مشغول البال!» فقال له صاحبه: «يا هذا! وانت أمير المؤمنين؟» فقال له: «هو ذلك!» فعجب منه وقال له: «بالله! لتأخذ معي في هذا الأمر، وساعدني فيه!» فقال له: «يصلح فلان، ويصلح فلان!» وسمي له جماعة، وهو لا يجوز من المذكورين أحداً، إلى أن قال له: «يصلح أبو بكر بن يتي بن زرب» فقال له ابن أبي عامر: «يا هذا! فرجت عني! ليس بالله يصلح لها أحد غيري!» ثم رقد. فمضت الأيام والليالي؛ وولى ابن أبي عامر الخطّط، إلى أن صار له ملك الأندلس كلّها بخلافة المؤيد بالله، واستولى على الأمر والنهي به؛ وذلك الرجل رفيقه وصاحبه يتوقع أن يتذكر المنصور لاحتقاره في تلك الليلة؛ فلما كان في بعض الليالي، مات القاضي ابن السليم ليلاً. وكانت لمحمد بن أبي عامر في أيامه عيون بالليل والنهار، لا يقع أمره من الأمور حتى يعلم به. فأخبر بموت ابن السليم ساعة موته في الليل؛ فبعث في ذلك الرجل رفيقه في تلك الساعة. فلما وصل إليه رسوله، تداخكه من الفرع غير هليل؛ فغشى على نفسه؛ فنهض إليه، وأكفأه معه؛ فلما وصل قال له: «يا هذا! قد مات القاضي ابن السليم!» قال: فزاد فرع الرجل، ثم قال له: «من ترى أن يولى القضاء؟» قال له: «الذي رأينا تلك الليلة!» محمد بن يتي بن زرب! فقال له المنصور: «فانهض إليه، واقراه سلامي، وبشره

بالقضاء ، وأخبره بكل ما دار بين معك في تلك الليلة ، حرفاً بحرف ، ولا تنقصه شيئاً ، ولا توجد له عذراً إن اعتذرا ! » وسكن روع الرجل ونهض الى ابن زرب ، فاعتذر له ، فلم يقبل له عذراً ، وحكى ما دار له مع المنصور قديماً ، فرضى القضاء ، وتقدم له .

ومن الكتاب المسمّى : إن المنصور كان كثيراً ما يترشح للإمارة ، ويترجح الملك الأندلس كلها ، ويكثر من التحدث بذلك في حدثان سنّه ، وإقبال أمره ، ويتمنى ذلك ، ويرصده ، ويعيد به أصحابه ، ويوليهم الخطط ، ويمسّهم بالولايات ، فيأتى ذلك كما يذكره ، وعلى ما كان يرسمه . ومنه قال : أخبرني الفقيه أبو محمد علي بن أحمد ، قال : أخبرني محمد بن موسى بن عزرون ، قال : أخبرني أبي ، قال : « اجتمعنا يوماً في مُنتزَمٍ لنا ، بجهة الناعورة بقرطبة ، مع المنصور بن أبي عامر ، وهو في حداثة سنّه ، وأوان طلبه ، وهو مُرجى مؤمِّل ، ومعنا ابن عمّه عمرو بن عبد الله بن عسقلانة ، والكاتب ابن المرعزي ، والحسن بن عبد الله بن الحسن الملقى . وكانت معنا سفرة فيها طعام ، فقال ابن أبي عامر ، من ذلك الكلام الذي كان يتكلّم به : « إني لا بدّ أن أملك الأندلس ، وأقود العساكر ، ويُنفذ حكمي في جميع الأندلس ! » ونحن نضحك معه ، ونتعجب من قوله ، فقال لنا : « تمنّوا عليّ ! » . فقال كل واحد منهم ، فقال عمرو بن عبد الله بن عمّه : « أتمنّى أن تولّيني على المدينة ! » فنضرب ظهور الجنّة ونفتحها مثل هذه الشاردة ! » وقال ابن المرعزي : « أشتى أن تولّيني أحكام السوق ! » وقال ابن الحسن : « أحبُّ أن تولّيني قضاء ريّة ! » قال موسى بن عزرون : « فقال لي : « تمكّن انت ! » فشقت لحيتي ، وقلت كلاماً سمجاً . فلما صار المنصور الى ما صار اليه من ملك الأندلس ، وليّ ابن عمّه المدينة ، وابن المرعزي السوق ، ووليّ ابن الحسن ريّة ، وبلغ كل واحد منهم الى ما تمّنى . وأغرمني مالاً عظيماً أحجف بي وأفقرني ، لقبّح ما كنت قد جئت به . »

وكان المنصور من أهل الذكاء والنبيل والبأس والحزم ، تصرّف ، بعد العلم والطلب ، أيام الخليفة الحكم ، في الأمانات والقضاء ، ثمّ ملك الأندلس بولاية الحجابة لهشام ، وذلك في النصف من شعبان سنة ٣٦٦ ، فاستولى على كثير من الأمصار ، وصار خبره أطيب الأخبار . ولم يزل على حالته من الظهور ، والعزّ المتّصل المشهور ، الى أن توفى بمدينة سالم ، سنة ٣٩٢ ، وهو منصرف من غزو بلاد الروم . وقد كان عهد الى ثقائه أن يدفنه

حيث يموت ، ولا يحملوه في تابوت ؛ فقبروه هناك . وعلى مشهده مكتوبٌ — رحمه الله وأرضاه ! — :

آثارُه تنبيك عن أخباره حتى كأنك بالعيان تراه
تالله ! ما يأتي الزمان بمثله أبداً ، ولا يحصى الثغور رسواه

ذكر الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي رية

وأما الحسن بن عبد الله الجذامي المالقي ، فهو أول قضاة الدولة العاصمية بكورة رية ، حسبما حكاه ابن أبي الفيّاض ونقله غيره . وكان — رحمه الله ! — فقيهاً ، نبياً ، فطناً ، متفتناً ، بصيراً بمذاهب العلماء ، نقّاعاً للفقهاء ، شديداً على أهل الأهواء ، رفيقاً بالضعفاء ، سكن بقرطبة مع أبيه ، إذ كان له بها مالٌ وإصهارٌ ، وتردّد إليها . وصحب فيها ، أيام قراءته ، محمد بن أبي عامر وغيره من أهلها ، وأخذ عن أشياخها . وأصله من رية ، من العرب الشأميين ، النازلين بها عند الفتح . واختصّ سلفه منهم بسكنى مالقة ، وهي إحدى مدائن الكورة ؛ وحدث عمالها في القديم ، من جهة الشرق ، الحمة ، حيث الماء السخن العجيب الغريب ؛ ومن ناحية الغرب ، حصن الورد ، المعروف الآن بمُنْت مَيُور ، القريب من مربلة ؛ ومن جهة الجوف ، وادي سنيل ، حيث حصن بني بشير ، والرتيسول ، ثم الأرض المعروفة بالخنوس ، إلى قرية بجليانة (١) القريبة من استبّة (٢) ، إلى حوز موزور . قال القاضي أبو عبد الله بن عسّكر ، صدر كتابه الذي وصف فيه مالقة : أما الاسم المنطلق على جميع الكورة قرية ؛ وأطلقها اسماً عجيباً . « والرّئي » عندهم المليك ونحوه ؛ وبهذا الاسم توجد في كتب الاعاجم . وكان ابن الحسن المتقدم الذكر من أصحاب المنصور ، الملازمين له في أسفاره ، لم يختلف عنه في غزواته إلى بلدي ، مدّة حياته ، معقوداً له على جُند بلده ، مُعظماً في قطره ، مرجوعاً إلى نظره ؛ وكان كثير البدار إلى ملاقة العدو بنفسه . وكان هجيراً عند القتال

(١) ق : جلياد . — (٢) ق : الرية .

قول رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « لا يجتمع كافرٌ وقاتله في النار أبداً »
 واستشهد — رحمه الله — في غزوة جَرَيِّرة المشهورة ، في جملة مَنْ استشهد من
 المسلمين ؛ وكانوا نحو ثمانمائة فارس : قُتل فيهم رؤساءُ العسكر ، مثل يحيى بن مُطَرِّف ،
 وقاسم بن منصور ، والكثير من وجوه الناس . ثم نصر الله جندَه وعسكرَه ؛ فحسن الظنَّ
 وحقق الرجاء ، ومنح عباده الظفر ، بعد اليأس منه . قال أحمد بن سعيد : وذلك برأى
 رَأاه المنصورُ بن أبي عامر . وهو أن عهدَ وشدَّد في نقل المحلَّة إلى ربوة مُشرفة ، أشرف
 منها على جميع النصارى ؛ فلما رأى الناس شخصه في أعلاها ، وعلموا مكانه ، رجحوا
 ظنونهم ، مع ما ألقى الله تعالى في قلوب الروم من الرعب ، وأنَّ المسلمين في قوَّة ، والمددُ
 يأتيهم ، والأجناد تتكافل عليهم ؛ فانهزموا وتفرَّقوا ؛ وتبعهم المسلمون نحو عشرة أميال ،
 واستولوا على محلَّتهم . وعند ذلك كتب المنصور كتابه المشهور إلى من فرَّ عنه من
 جنودٍ ، يؤيِّبهم .

ومن فُصوله ما نصَّه : « وكثيراً ما فرط من قولكم ، وسبق من عزمهم ، أنكم
 تجهلون قتال المعارك والحصون ، وتشتاقون مُلافاة الرجال على العَجول . فحين جاءكم
 شائِجُه بالامنيَّة ، وقاتلكم بالشرطيَّة ، وظهرت لكم ركلةُ الطائفة النصرانيَّة ، أنكرتُم
 ما عرفتُم ، ونفرتُم ما ألفتُم ، حتى فررتُم فرارَ اليعافير من أساد الغيل ، وأجفلتُم إجمال
 الرئال عن المقتنصين ! فألحقْتُم العار بأنفسكم ، بعد الاختيارى لكم ؛ وطرقتُم الشرَّ على
 أعناقكم ، وضيَّعتُم حرمانكم ، وأحضرْتُم ذمَّتكم ؛ فلا نِعمتى رَعِيتُم ، ولا تَزِينِي
 حفظتُم ، ولا وجوهكم أبقِيتُم ، ولا غضبَ الله ورسوله أتيقِيتُم ! فقد قال الله عزَّ وجلَّ :
 « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً ، فَانْثَبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً ؛ كَعَلَّكُمْ
 تُفْلِحُونَ » (١) وقال : « وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ ،
 أَوْ مُتَحِيزاً إِلَى فِئَةٍ ، فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ؛ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ
 الْمَصِيرُ » (٢) ! « فقيمَ ولمْ كان انحيازكم ، أشكاً في وَعْد ربِّكم ؟ أم خوراً في أصل
 طبعكم ؟ أم عجزاً عن دفع باطلهم بحقِّكم ؟ ما كان إلَّا لفسه أحلامكم وسوء نظركم في عاقبة
 أموركم ! يا أحلام الأبطال ، وأخلاق الرجال ! أنجوتم إلى دار الفناء ، التي لا تنقطع هوُمها

ولا ترتفع غمومها؟ وتركتم النزوع إلى دار البقاء ، التي لا ينصرم نعيمها ؟ لولا رجالٌ من الله صدقوا ، فرفضوا عنكم العار بجلادهم وحرّروا رقابكم من الذلّ بجهادهم ، وبذلّوا في الله ما بذّلوه بحكم القرآن ، والرعاية لِذِمَمِ الدين والسلطان ، لبرئت من جماعتكم ، وأوجبتُ المؤاخذة على كافّتكم ، وخرجتُ الإمام والأمة عن عهدتكم ، ونصحتُ المسلمين في الاستبدال منكم بغيركم ! ولن أعدم من الله العلي العظيم عاجلَ نصرٍ وحسنَ عقبي لعباده المخلصين ، وأولياؤه المتّقين ! فلا بدّ أن ينصر دينه بما شاء « لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ » (١) !

وخلف القاضي ابنُ الحَسَنِ بعد وفاته ، في مكان يتولاه ، أخوه أحمدُ بن عبد الله ابن الحَسَنِ . قال عياض ، وقد ذكره في « مدارك » ٤ : سمع من قاسم بن أَصْبَغ وغيره . واستقضى بكورة رية إلى أن توفى . وكان مشاوراً . وكُتِبَ عنه فيما قيل . توفى في آخر سنة ٣٩٢ .

ذكر القاضي ابن بَرِّطَال والقاضي أبي العباس بن ذَكْوَان

وتقدّم بقرطبة قاضياً ، بعد ابن زَرْب ، محمد بن يحيى بن زكرياء التيمي ، المعروف بابن بَرِّطَال (٢) ، خال المنصور محمد بن أبي عامر .

ثمّ تلاه أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذَكْوَان ، وتسمّى بقاضي القضاة . قال ابن غنيف : وكان من خَيْرِ القضاة نزاهةً ، وعلماً ، ومعرفةً ، ورزاقاً ، وعدلاً ، وحزامةً . وقال غيره : كان القاضي أحمد بن عبد الله في ولايته موقراً المجلس ، مهيباً الحضرة ؛ ما رأيتُ مجلسَ قاضٍ قطُّ أوقرَ من مجلسه . وكان إذا قعد للحكم في المجلس ، وهو غاصٌّ بأهله ، لم يتكلّم أحدٌ منهم بكلمة ، ولم ينطق بلفظةٍ غيره وغيرُ الخصمَيْنِ بين يديه ، وإنما كان كلامُ الناس بينهم ايماءً ورمزاً ، الى أن يقوم القاضي ؛ فصار حديثه في ذلك عجبا .

ولقد أتته ، في بعض مجالسه ، من الأديب أبي بَحر أنس بن أحمد الجيّاني ، داهية لم يبلغه بمثلها أحدٌ ، لفرط هيبته ؛ وذلك أنّه كلّم بين يديه خصماً له ، كلاماً استطال فيه عليه ، بفضل أدبه ، وطلاقة لسانه ؛ وفارق عادة المجلس في التوقير ، ورفع صوته ، وعزّ عطفه

(١) سورة التوبة : ٣٣ ، سورة الصف : ٩ . — (٢) ق : بطال .

وحسر عن ساعديه ، وأشار بيديه ، مادّاً لهما الى وجه خصمه ، واعياً على الأعوان تقديمه . فتاَوَّكَه القاضي بنفسه ، وأنكر عليه إكشاره ، وقال : « مَهْلًا ! عافاك الله ! اخفض صوتك واقبض يدك ! » فقال له أنس : « وَمَهْلًا يَا قَاضِي ! أَمِنَ الْمُحَدَّرَاتُ أَنَا ؟ فَأَخْفِضْ صَوْتِي ، وَأَسْتَرِ يَدِي ، وَأَعْطِي مَعْصَمِي لَدَيْكَ ! أَمْ مِنَ الْإِنِّيَاءِ أَنْتَ ؟ فَلَا أَجْهَرَ بِالْقَوْلِ عِنْدَكَ ! وَذَلِكَ شَيْءٌ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ » (١) . » ولست به ولا كرامة ! وقد ذكر الله تعالى أن النفوس تجادل عنده يوم القيامة في الموقف الذي لا تعدله مقامات الدنيا في الجلالة والهيبة . قال الله تعالى : « يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » (٢) . » لقد تعدّيت ، يا قاضي ! طورك ! وعلوت في منزلتك ! وإنما البيان ، بعبارة اللسان ، وبالمنطق ، يستبين الباطل من الحق ؛ وإِنَّمَا البوس ، مع النحوس ، ولا بدّ في الخصام ، من إفساح كلام ! » قال : فهبت القاضي بقوله ، وأغضى على تقيعه ، وجعل يقول : « الرَفَقُ أَوَّلُ مِنَ الْخُرْقِ ! » وانصرف أنس ، والناس يمجّبون من صبره له .

قال : وكان من أرفع خلال القاضي ابن ذكوان ، صحة رأيه ، وإمحاؤه النصيحة لمن شاوره . ولآه القضاء المنصور بن أبي عامر ؛ وكان من جلة أصحابه وخواصه ؛ ومَحَلُّه منه فوق محلّ الوزراء ، فيفاوضه في تدبير الملك وسائر شأنه .

قال عياض في « مدارك » : لم يتخلّف عنه في غزوة من غزواته ، ولا فارقه في ظعن ولا إقامة ؛ وكذلك كان حاله مع وكّديه المظفر والمأمون بعده : قد تيمّنتوا برأيه ، وعرفوا النجاح في مشورته . وكان له بداخل القصر بيت خاصّ به ، يأتيه آخر النهار ؛ فيجلس فيه إلى أن يخرج إليه ابن أبي عامر : فيفاوضه في جميع ما يحتاج إليه . وربما بات عنده بالزاهة وخفة الوطأة ، حتى قيل إنه ما سأله ، على مكائته منه ، حاجة لنفسه ولا لغيره بتصريح ، مع كثرة ما انقضت على يديه من حوائج الناس ؛ بل كان يعرض ما يحتاج إليه

عرضاً بالمنكر والمستحسن ، فيستطرد للبحث عنها . ولم يزل على هذا الى أن توفى المنصور ، وولى ابنه المظفر ، فزاد أثره ، إلى أن فسد ما بين القاضى وبين وزير الدولة عيسى بن سعيد ، بسبب فسخ شراء ضيعة اشتراها عيسى من وكلة ابن السليم السفية ؛ فقضى ابن ذكوان بردها إلى السفية ، وفسخ بيعه . فالتحمت بينهما العداوة ، وعمل عيسى فى طلب ابن ذكوان وجوه الحيلة ، إلى أن أوقع المظفر بخادمه ، الغالب على أمره ، طرفة ؛ فسعى به عيسى . وكانت لابن ذكوان من طرفة اللطف منزلة . ونسب عيسى طرفة وأصحابه إلى القدح فى الملك ؛ فقتل طرفة فاشتملت التهمة على ابن ذكوان خاصة ؛ فوجد عيسى السبيل . وصرف المظفر أبا العباس بن ذكوان عن القضاء والصلاة ، وصرف أخاه أبا حاتم عن المظالم ؛ وساء رأيه فيهما .

وولى القضاء والصلاة عبد الرحمن بن فطيس ؛ فلم يقم ، على استقامته واستقلاله ، مقام ابن ذكوان لتبريزه . فحن القضاء إليه ، وأسف الناس على فقدته . وحسن رأى عبد الملك عما قريب منه ؛ فصرف أبا العباس إلى خطته بعد تسعة أشهر من عزله ؛ فازداد رفعة إلى رفعتة ، وسكنت حاله عند المظفر ، لاسيما عند اتهامه وزيره عيسى عدو ابن ذكوان بالقدح فى دولته ، وبطش المظفر به وقتله إياه ؛ ففرغ مكانه لأبي العباس ، واستراح منه . فلم يكن يجرى شئ من أمور المملكة إلا عن مشورة ابن ذكوان ، إلى أن هلك عبد الملك المظفر ، وولى أخوه عبد الرحمن ، فرفع منزلته ، وولاه الوزارة بمجموعة إلى قضاء القضاء . وبقي ذلك إلى أن انقرضت دولة بنى طاهر ، بقيام المهدي بن عبد الجبار المروانى عليهم ، أول ملوك الفتنة ، وأحق الناس على ابن ذكوان لخاصته من العارمية ، ناقماً عليه أحكاماً أمضاها عليه فى قضائه ، فتوقف عنه لجلالته ، وأزال عنه اسم قاضى القضاء واقتصر به على قضاء الجماعة . وعلى إثر ذلك قتل المهدي ، وبايع الناس لهشام ، خلافته الثانية . وقام واضح الصقلبى بأمره وحجابه ؛ والبرابرة ، مع سليمان المستعين ، يأتون قرطبة ، ويرومون دخولها ؛ وكان ميل الناس وابن ذكوان إلى السلم وصلاح البرابرة ؛ فيقال إن ابن ذكوان نصح لهشام فى واضح ؛ فبلغته المناصحة ؛ فسعى على بنى ذكوان بعلّة التهمة فى الميل إلى البرابرة ، وأن الناس بيع لأشارتهم . فنفذ أمر هشام بإخراجهم عن الأندلس ، وتفيضهم إلى العدو ؛ فحملوا إلى المرية ، وأجيزوا لحينهم

البحر في حال شدّة ارتجاعه ؛ وُعْتَفَ بهم ، وسلبوا دوابهم وثيابهم . فكُتِبَتْ سلامتهم ، وخرجوا إلى وهران ؛ وقامت لتكبتهم بقرطبة القيامة . ثم قُتِلَ واضعٌ وحسن الرأي فيهم ، ووُجِّهَ عنهم ، وعادوا إلى وطنهم ، إلّا أنهم لم يتعاونوا العمل ، ولا تقلدوه ، مع تكرار الرغبة لهم .

وتمادى أبو العباس على حالته من السكون والانتقاض ، إلى أن توفّي سنة ٤١٣ . ثم تلاه أبو حاتم أخوه .

ورثي الأديب ابن الخطّاط^(١) الضريعُ أبا العباس بقصيدة فريدة ، أوّلها :

عفاء على الأيام بعد ابن ذكوان	وقبحاً لدنيا غيرت كل إحسان
سأبكي دماً بعد الدموع بـمـبرة	تغير إحساني وتعبر عن شاني
وإنّ حياتي اليوم بعد وفاته	دليل بأنّ العذر في كل إنسان
أحقّ سراج العلم أخذه الردي	وهدم ركن الدين من بعد شاني
وغودر في دار البلا علم الهدى	فزعزع أساس مضعع أركان
فشقت عليه المكرمات جيوبها	وألقت رؤوس المجد عنها محان

ذكر القاضي أبي المطرف بن فطيس

ومن القضاة بعد ابن ذكوان ، أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس . وقد كان تقلّد خُطّة المظالم بم عهد المنصور محمد بن أبي عامر ؛ فكانت أحكامه شداداً ، وعزائم نافذة ؛ وله على الظالمين سورةٌ مرهوبةٌ . وشارك الوزراء في الرأي ؛ إلى أن ارتقى إلى ولاية القضاء بقرطبة ، مجمّعاً إلى خُطّة الوزارة والصلاة ؛ وقلّ ما اجتمع ذلك لقاضٍ قبّله بالاندلس . ولقد بلغني أن عبد الرحمن بن بشر ، قاضي آل حمود ، خاطب ابن هشام ، قاضي القيروان ، في بعض ما يكتب له القضاة من أمر الحكومة ؛ وكان ابن بشر ممّن احتمل إلى خُطّة القضاء خُطّة الوزارة ، وأثبتتهما معاً في العقد

(١) ق و ر : الخطّاط .

الذى أدرجه في كتابه إلى ابن هشام ، مُقَدِّمًا ذَكَرَ الوزارة على القضاء ؛ وذلك كان رُسمُها عند ملوك بني مروان ؛ فلما قرأ العقد ، رمى بالكتاب وقال : « ما عهدنا وزراء القوم تُنفذُ أحكامهم ! » وترك النظر في تلك الحكومة . وتعجَّل منه قاضى الأندلس مخزاةً وهجنةً . وكان له بداره مجلسٌ عجيبُ الصنعة ، حسنُ الآلة ، ملبَّسٌ كُلُّه بالخضرة : جدرائهُ وأبوابهُ . وسقفهُ وفرشهُ وستورهُ ونمارقهُ ، وكلُّ ذلك متشاكل الصفات ، قد ملاءمٌ بدفاتر العلم ودواوين الكتب التى ينظر فيها ويُخرج منها ؛ وبهذا المجلس كان أنسُهُ وخلوته — رحمه الله !

ذكر القاضى يحيى بن وإفد اللخميّ

ومنهم يحيى بن عبد الرحمن بن وإفد اللخميّ . ولى القضاء سنة ٤٠١ ، فاستقبل به كثير استغلال ، على ما كان بذلك الزمان من فتن واعتلال . قال ابن حبان : كان آخرُ كملاء القضاة بالأندلس عِلْماً ، وهدياً ، ورجاحةً ، ودينياً ؛ جامعاً خلال الفضل . تقلد الشورى بعهد العاصرية ، فكان مبرّزاً في أهلها . وتقلد الصلاة بالزهراء مدّة ، إلى أن استعفاها ؛ ولما قامت فتنة البرابر ، كان ابن وإفد أحدَ الأشدّاء عليهم ، وأكبر الناس نفاراً منهم ؛ فتغلّبوا على قُرطُبة ، وخلصوا أميرها ؛ واشتدَّ طلبُهم على القاضى ، وقد استخفى ؛ فعُثر عليه عند امرأة ؛ فسيقَ راجلاً ، مكشوفَ الرأس ، نهراً ، يُقاد بعامتة في عنقه ، والمُنَادى يُنادى عليه : « هذا جزاءُ قاضى النصارى ، ومُسبِّبُ الفتنة ، وقائد الصلاة ! » وهو يقول مجاباً : « بل والله ! ولئى المؤمنين ، وعدوُّ المارقين ! أتم شرّ مكاناً ، والله أعلم بما تصِفون ! » والناس تنقَطع قلوبُهم لما نزل به ؛ فلقيَهُ في هذه الحالة بعضُ عداه ؛ فقال له : « كيف رأيتَ صنَعَ الله بك ؟ » فقال : « ما أتم قضاة ! كان ذلك فى الكتاب مسطوراً ! » ولقيه بعضُ أصحابه ، فقال : « نرى أن أبلغ أمرَكَ أبا العباس بن ذكوان ؟ فإنه مقبولُ القول عبد البرابرة » فقال : « لا حاجة لى بذلك ! » فأدخل على المُستَتمين سليمان بن الحَكَم فى تلك الحالة ؛ فأكثر توبيخه ؛ وأغرته به البرابرة ؛ فأمر بصلبه . فشرع فى ذلك . فوردت عليه شفاعات من الفقهاء والصالحين

الذين لا يرى ردهم ، يرغبون إليه في شدة ويقبّحون إليه ما أمر به فيه ؛ فرفع عنه الصلب والمثلة ، وأمر بضمه إلى المطبق ، وتثقيفه . وكان السلطان يُجِري وظيفة على من فيه ؛ فكان ابن واند لا يأكل منها . ولم يبعد — رحمه الله ! — أن اعتلّ في محبسه ؛ فأخرج ميتاً في نعش ، منتصف ذي الحجة سنة ٤٠٤ ؛ فوضعه الأعوان بالساقية ، موضع غسل المجاذم ^(١) . فاحتمله قوم إلى دار صهره ؛ فسدّ بابه في وجه النعش ، وتبرأ منه تقيّة . وسمع الزاهد حمّاد بن عمار بالقصة ؛ فبادر ، وصار بنعشه إلى منزله ؛ فقام بأمره .

قال صاحب « المدايرك » . وكان من عجيب الاتفاق أن ابن واند كان قد أودع عند هذا الصالح كنفه وحنوطه وقارورة من ماء زمزم لجهازه ، فتمّ ثمراده . وعدّت من كراماته . وجاء بنعشه وصلى عليه في طائفة من العامة عند باب الجامع . ثم ساروا به ؛ فواروه التراب — غفر الله لنا وله !

وعطل سليمان بن الحكم ، إمام البرّاية ، مخطّة القضاء بقرطبة طول ولايته ، زاعماً أنّه لم يرتض لها أحداً ، لما تابّ عليه وليه أحمد بن ذكوان من تقليدها ؛ فمطل اسم القضاء مدّة من ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر ، إلى أن هلك إمام البرّاية في محرّم سنة ٤٠٤ ، وولى على بن حمّود الفاطمي ، وأعاد رسم القضاء الذي كان قد عفا بقرطبة ، وأحياه بأن ولاه الفقيه المشاور عبد الرحمن بن بشر . وكان آخر قضاة الخلفاء — رحمهم الله تعالى ! — وذلك سنة ٤٠٧ ، أيام تغلب ابن حمّود المذكور على ملك بني مروان بالأندلس ، وظهوره على آخرهم سليمان بن الحكم صاحب البرّاية ، وملكه لدار مملكتهم قرطبة . ثمّ هلك على بن حمّود ، وولى مكانه القاسم أخوه ؛ فأمر القاضي عبد الرحمن بن بشر على ما كان يتولاه من القضاء لأخيه . وكذلك فعل المعتلى بالله يحيى بن عليّ لما ولى ، تبع رأى أبيه وعمّه في القاضي المذكور ؛ فأثبتته في مكانه ، وقدم محمد بن الحسن ، ولد عمته زينب شقيقة أبيه ، قاضياً بمالقة أيضاً ؛ وذلك سنة ٤٢٦ .

(١) روق : الحاويج (٢) .

ذكر محمد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة

ولندكر الآن في هذا الباب نبذاً من أنباء هذا القاضي ، وكيفية ولايته القضاء ، ومحنته . فنقول : هو محمد بن الحسن بن يحيى بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي . ولما عرض عليه الأمير يحيى الولاية ، تمتع ، وأظهر الإيابة وسأله المتاركة بالرحم الذي بينهما . واعتذر بأموار ، منها صغر سنه ، وأخبره أن بالمدينة من هو أقعد منه بالقضاء وأولى به ؛ فردّ اعتذاره ، وعزم عليه عزماً أخافه ؛ فإنه مدّ يده الى سيفه وقال : « إن شئت ، القضاء ؛ وإن شئت ، هذا ! » مثل ما فعل الأمير إبراهيم بن الاغلب مع ابن عمته القاضي عبد الله بن طالب ، حين اختاره للقضاء بإفريقية ، فأباه . وعند ما شاهد ابن الحسن من عزيم المعتلى ما شاهده ، قبل الولاية على شروط ، منها أن يستخلف عنه من يظهر له متى احتاج الى ذلك ، وإن كان مقيماً بقصره ؛ وأن ينفرد يومين من كل جمعة برسم تفقد أملاكه ، والنظر في مصالح نفسه الخاصة به ؛ وأن يكون له النظر على ولاية الكورة وسائر المشتغلين بها ، حتى لا يجرى حيف على أحد ، في ناحية من نواحيها ، ولا يقع فيها نصرّف لحاكم في أمرهم إلاّ عن إذنه . فأنفذ ذلك كلّه وأمضاه . وما كان قصده ، على ما قيل عنه ، إلاّ إبعاد الكلفة عن نفسه ، وطمعه ، عند الاشتراط في تركه .

وكان حازماً ، صارماً ، عدلاً في أحكامه ، جزلاً . وبقي على حالته إلى أن قُتل الأمير يحيى الملقّب بالمعتلى بظاھر قرْمونة ، وتولّى الأمر بعده ولده حسن ؛ وحاجبُه نجاة الصقلي^(١) ، ووزيره أبو محمد السّطّيفي ؛ فاستعفى ابن الحسن من القضاء ، وذهب إلى العدول عن طريق الحاجب والوزير ، لما رآه في الدولة من الاضطراب . وفي أثناء ذلك ، توفّي حسن الأمير ، وأراد نجاة بقاء الأمير باسم ابن صغير كان له ؛ فمات لحينه . ويقال إن نجاة قتله وأجمع على نحو أمر الحسينين وأن يضبط هو البلد لنفسه ؛ فدعا لذلك البربر ، وهم كانوا أكثر الاجناد ؛ فساعدوه في الظاهر ؛ وعظم ذلك عليهم . ثم إن الحاجب ترك السّطّيفي بمالقة ، وتوجّه إلى الجزيرة ليلكها ؛ فلم يتفق له مُلكها ؛ فرجع إلى مالقة .

(١) ق : يحيى الصقلي .

فلما كان بقرية فرت بعون ، قتل الجندُ نَجاءً ، وقطعوا رأسه ؛ وسبقُ منهمُ فرسان إلى مالقة ؛ فقالوا : « جئنا للوزير لنأخذ منه البشري بدخول نجاء الجزيرة . » فلما وصلوا إليه ، وضعوا فيه سيوفهم ، وقتلوه ، واستخرجوا إدريس بن يحيى من مَحْبَسِهِ ، إذ كان معتقلاً هنالك من قِبَلِ الحاجب والوزير . وبإيعه الناسُ ، وتسمّى بالعالى بالله ، الظاهر بأمر الله .

قال القاضي أبو عبد الله بن عسكر ، وقد ذكر في كتابه هذا الأمير : وكانت بيعته يومَ الثلاثاء لعشر خلون من جمادى الآخرة من سنة ٤٣٤ . وكان نبيه القدر ، رفيع الذكر ، رحيم القلب ، يتصدق كلَّ يوم جمعةً بخمسمائة دينار . وردَّ كلَّ مطرود عن وطنه إلى محله ، ولم يسمع بُغياً في أحد من رعيته . وكان أديب اللقاء ، حسن اللباس ، يقول من الشعر الأبيات الحسان . ثم قال ابن عسكر : قدَّم للأحكام بمالقة الفقيهَ أبا عبد الله بن الحسن . ووقفتُ على كتاب تقديمه بأيدي عقبه ، ابتدأه بعد البسملة : « هذا كتابُ أمر به ، وأنفذه ، وأمضاه من عهدِهِ ، وأحكمه الإمامُ أميرُ المسلمين ، عبدُ الله العالى بالله ، الظافرُ بحول الله ، إدريس بن المُعتلى بالله — أعلى الله أمره وأعزَّ نصره ! — للوزير القاضي أبي عبد الله محمد بن الحسن — وفقه الله ! — قلَّده به القضاء بين المسلمين بمدينة مالقة — حرسها الله ! — وأعمالها . » وهو كتابٌ كبيرٌ في رِقِّ ، وتأريخُهُ في إحدى عشرة ليلة من ربيع الأول سنة ٤٤٥ ؛ وعليه توقيعُ العالى بخطِّ يده ، نصُّه : « يُنفذ هذا ويُعمل عليه ! والله الموفق ! وهو المستعان ! »

قال ابن عسكر : وكان الحاجبُ المظفرُ أبو مسعود باديس بن حبُّوس بن ما كَسَن ابن زيرى بن مناد الصنهاجى ، صاحبُ غرناطة ، يدعو للعكويين الذين بمالقة ؛ فلما توفى إدريس بن يحيى العالى ، طمع في مالقة ، فنزلها بجيشه ؛ وكانت بها فتنة . ثم دخلها يوم الثلاثاء مُنسلخ ربيع الآخر سنة ٤٤٨ ، فلكها . وقدَّم القاضي ابن الحسن الجذائى ، المشتهر عقبه الآن ببنى الشباهي للقضاء والوزارة ، على ما كان في أيام العالى ، ثم إنَّ باديس خرج عن مُملك مالقة إلى ولده الملقَّب بسيف الدولة بُلْتُقَيْن ، ورشحه للولاية من بعده ، وحمله على مجاملة القاضي بها ، والمعاهدة له بسنَى إلفانه ؛ فعمل بحسب ذلك . ومن جملة مکتوباته له : « بسم الله الرحمن الرحيم ! هذا ما ألتزمه ، واعتقد العمل والوفاء

به ، بُلُقَيْن بن باديس ، للوزير القاضى أبى عبد الله محمد بن الحسن — سلمه الله ! — واعتقد به إقراره على خِطَّة القضاء والوزارة ، فى جميع كورة رَيَّة ، وأن يُجرى من الترفيع به ، والامِّ كرام له إلى أقصى غاية ، وأن يُجرى على الجزية فى جميع أملاكه بكورة رَيَّة حاضرتها وباديتها ، الموروثة منها ، والمكتسبة القديمة الاكتساب والحديثة ، وما ابتاع منها من العالى — رحمه الله ! — وغيره ، لا يلزمها وظيف بوجه ، ولا يكلف عنها كلفة على حال ، وأن يُجرى فى قرابته ، وخوِّله ، وحاشيته ، وطامرى ضياعه ، على المحافظة والبرِّ والحرية . وأقسم على ذلك كلُّ بُلُقَيْن بن باديس ، بالله العظيم ، وبالقرآن الحكيم . وأشهد الله على نفسه ، وعلى التزامه له ، وكفى بالله شهيداً ! وكُتِبَ بخطِّ يده فى مُسْتَرْهَل شهر رمضان سنة ٤٤٩ . والله المستعان ! »

واستمرت إمارة بُلُقَيْن بما لقة إلى عام ٤٥٦ ؛ فتوفى بها من وجع أصابه . وعادت المدينة إلى ما كانت عليه من ائالة المظفر والده ؛ فزاد ابن الحسن أثره إلى أثرته ، وعرض عليه قضاء حضرته ؛ ورام نقلته من عاداته فى ترك الجراية المتعارفة لأمثاله من القضاة ؛ فثبت على حالته ، ولم يأخذ على القضاء رزقاً من بيت المال مدة حياته . وكان عن التعامل بالمرتب فى غناء ، لكثرة ماله ، ولما تقدم من إرفاقه بتحرير أملاكه ؛ وكانت من الكثرة بحيث ناهز أملاكه صاحبه القاضى بإشبيلية ، إسماعيل بن محمد بن عباد ؛ وربما زاد خارججه ، ولا سيما فيما يرجع إلى النفقات والصدقات : فإنه كان يصنع الدعوات الواسعة ، ويحضرها شيوخ وقته من الفقهاء والأماثل : فيوليهم إكراماً ، ويوسعهم إطعاماً . وكان فى كل رمضان يحذو حذو صهره القاضى بقرطبة أحمد بن زياد ؛ فيدعو بدار له ، تجاور المسجد عشرة من الفقهاء ، فى طائفة من وجوه الناس ، يفترون كل ليلة عنده ، ويتدارسون كتاب الله بينهم ، ويتلونه . وكان يذهب مذهب العباس بن عيسى ، أحد أشياخ أبى محمد ابن أبى زيد ، أن ينوى الإنسان فى كل تطوُّع وصية يوصى بها ، وصدقة يردها التبعات المحصورة ، لأن ردّها أوجب من التطوُّع ؛ وكذلك فى الصكّوات : إذا أحب أن يتنقل ، صلى صلاة يوم ، ونوى بها الخمس تكون قضاء عمّا لا يدري أنه فرط فيه أو فسد عليه . وكان فى فضائه ماضياً ، مهيباً ، صليب القناة ، قليل الإدارة فى الحق ، لا يقضى على هناة ، ولا يخاف لومة لائم .

وجرت عليه بسبب ذلك عظام ، آخرها ما حكاه الأمير عبد الله بن بلقين بن باديس بن حبوس في كتابه المسمى : « التبتيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة » . فقال عن جده السلطان المظفر باديس إنه كان قد ولج الى القاضي ابي عبد الله ابن الحسن النباهي ، في أمور مألقة ، قليلها وكثيرها . وكان ابن السقاء صاحب قرطبة قد نُقِلَ اليه عنه أن المظفر أراد أن يوليّه قصبه مألقة ، لولا ما أشار القاضي بخلاف ذلك ؛ فحقد عليه ذلك . وكان بمألقة رجل غريب ، يُعرف بابن البرلياني ، طمع في تولية القضاء ، وقام في باله أنه ، لو فقد النباهي ، لم يوجد للقضاء غيره . وكان حسن صريح الدبوس أميناً للمظفر على الذخائر^(١) ، قد أشربت نفسه خوف القاضي ؛ فاتفق رأي جميعهم على قتله عند ابن الفاسي بقرطبة ؛ وكان المذكور يُريه الصداقة والتخديم لإرادته . وكانت للقاضي ضيعة بقرطبة ، كثيراً ما يتصرف اليها ؛ وابن الفاسي يتولى إصلاحها . فلما أتى قدره ، مضى على عادته لجهة قرطبة ، ونزل بقرتيته ؛ فهبط اليه ابن الفاسي ، يقول له : « شرّ فني ، يا سيدي ! بالطلوع إلى ، والقبول لضيافتي ! وما هي إلا من مالك ومتاعك في الحقيقة ! » فطلع هو ومن كان معه من الفقهاء ، منهم الأديب غانم ؛ فلما تم بالطعام ، أراد الانصراف ؛ وابن الفاسي قد هيباً له سوداناً ، متآخنين لأخذه ، فبادروا به ، وخنقوه ؛ وأطلق الآخرين . وعدد عليه قبل ذلك ما أفسده من توليته مألقة . ويحكى أن القاضي المذكور سمع صوتاً ، في بعض زوايا بيته ، نهاراً ؛ ولم يَرَ شخصاً قبل الذي حلّ به من هاتف ، يقول له بصوت ضعيف :

قل للوزير القاضي النباهي : هل تستطيع دفع أمر الله ؟

فزع لذلك جزعاً شديداً ، ولم يذر من أين يؤتى ؛ وتكرّر عليه الصوت ثلاث مرّات . ووافق بعد ذلك ابن الفاسي بقرطبة ، ومضى اليه المظفر بنفسه ، وعبأ أمواله ، وجمع عسكره ، ونزل عليها ؛ فأحس ابن الفاسي بميل الجند إلى الرئيس ، وخاف على نفسه ؛ فخرج من الحصن على غفلة ، ودخل في قطعة من البحر ، وفرّ بنفسه . وصار المعقل إلى الحاجب ، وثقفه بعد إنفاق كثير عليه ، وامتنحن قضية القاضي ؛ فأعلم بسعي صاحب الدبوس فيها ؛

فأمر بقتله وقتل ابنه ، أخذاً بثأر قاضيه ، إذ كان له ناصحاً ، وعلى دولته مشفقاً . هذا ما حكاه الأمير أبو محمد ؛ ومن خطّه المنسوب له نقلتُ .

قال غيره : وكان مقتلُ القاضي أبي عبد الله بن الحسن في عام ٤٦٣ . وذكر ابن عسكّر في مصنفه عنه ، عند ذكر ولده ، أنه استقضى بغرناطة أيضاً . والظاهر أن ذلك كان على إثر وفاة سيف الدولة . وقد مضى القاتل والمقتول ، وعند الله يجتمع الخوصوم !

ذكر القاضي إسماعيل بن عبّاد وابنه محمد

ومن القضاة إشبيلية ، أبو الوليد إسماعيل بن عبّاد اللخميّ الإشبيليّ . قال ابن حيّان : كان حسن المعرفة بقطّاع من الشعر ، صالح النظر في الفقه ، عالماً ، كاتباً ، حليماً ، أديباً ، حسيباً ، وإفرا النفقة ، (ذكروا أن أملاكه كانت ثلث كورته) ، قديم الجاه على سلطان الأندلس من العاصرية ، مُشتغلاً لهم بالأمور العظيمة . فولى قضاء بلده وعمله مدّة . ثم صرف عنه ، أيام المظفر عبد الملك ، عند ارتياده للقضاء أهل السلامة برأى ابن ذكّوان ؛ فاستقدم إلى قرطبة . وولى مكانه أبو عمر بن الباجي نحو سنة ؛ فلم يجدوه في أمورهم ، ولا قام لهم مقامه ؛ فاضطروا إليه وردّوه إلى عمله ، وصرفوا الآخر صرفاً جيلاً . ولزم ابن عبّاد عمله ؛ ثم قعد عند القضاء ، وتوفي سنة ٤١٠ .

وانتصب لرياسة مكانه ابنه أبو القاسم محمد ؛ وكان كجزلاً ، ذا أدب ومروءة ؛ ولأه القاسم بن حمّود القضاء مكان أبيه ؛ فبعد صيته . وكان ممّن اعتنى بالعلم ، إلى أن ثار ببلده بعد اضطراب بني حمّود ؛ فثار به ، وحاز رياسته ، وأورثها عقبه ؛ فجاءوا بعد من أجلّ الملوك بالأندلس ، إلى أن أخرجهم عنها المرابطون سنة ٤٨٤ .

قال ابن أبي الفياض : وكان سبب ثورة ابن عبّاد خلع أهل إشبيلية القاسم بن حمّود ؛ وذلك أنه ، لما خرج القاسم من قرطبة ، أرسل إلى إشبيلية إلى ابنه في إخلاء ألف وخمسمائة دار لوجوه البربر ، فعز ذلك على أهل إشبيلية ، فاجتمعوا على أن يضبطوا مدينتهم ، ويخلعوا طاعة القاسم .

ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجي

ومن القضاة ببلاد شرق الأندلس ، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي . قال عياض فيه : جال ببلاد المشرق نحو ثلاثة عشر عاماً ، وكان يصحب الرؤساء ، ويقبل جوائزهم ، فكثير القائلون فيه من أجل ذلك . ولي قضاء مواضع من الأندلس تصغر عن قدره ، فكان يبعث إليها خلفاء ، وربما قصدها بنفسه . ومن شعره :

إِذَا كُنْتُ أَعْلَمُ عِلْمًا يَقِينًا بَأَنَّ جَمِيعَ حَيَاتِي كِسَاعَةٌ
فَلِمَ لَا أَكُونُ ضَنِينًا بِهَا وَأَجْعَلُهَا فِي صَلَاحٍ وَطَاعَةٍ

والقاضي أبو الوليد هذا من القوم الذين سما ذكرهم بعد وفاتهم ، وانقضاء أمد حياتهم ؛ فبهرت ولايتهم ، واشتهرت في الآفاق درايتهم . ومنهم كان القاضي أبو بكر ابن عبد الله بن العرabi ، وأبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي ؛ فحرت عليهما محن ، وأصابتهما فتن ، ومات كل واحد منهما مغرباً عن أوطانه ، محملاً عليه من سلطانه . وقال بعضهم : سم ابن العرabi ، وخنق اليحصبي — تغمده الله الجميع رحمته ، وجعل أجورنا موفورة بمنته !

ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مغيث

ومنهم يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث ، يكنى أبا الوليد . قلده الخليفة هشام ابن محمد المرواني القضاء سنة ٤١٩ ، وهو شيخ قد زاد على الثمانين ؛ وهو ذو ذهن ثابت ، جزل الخطابة ، حاضر المذاكرة ؛ وله كتب حسان في الزهد والدقائق . قال ابن بشكوال ، وقد ذكره في « صلت » : قال صاحبه أبو عمر بن مهدي ، وقرأته بخطه : كان — نفع الله به ! — من أهل العلم بالفقه والحديث ، كثير الرواية ، وافر الحظ^(١) ،

(١) ر : وافر الحظ من علم الفقه والعريية .

قائلاً للشعر النفيس في معاني الزهد وما شابهه ، بليغاً في خطبته ، كثير الخشوع فيها ، لا يتمالك من سمعته من البكاء ، مع الخير والفضل ، والزهد في الدنيا ، والرضى منها باليسير ؛ ما رأيتُ فيمن لقيتُ من شيوخى ، من يُضاهيه في جميع أحواله . كنتُ ، إذا ذاكرته شيئاً من أمور الآخرة ، أرى وجهه يصفرُّ ويدافع البكاء ما استطاع ، وربما غلبه ؛ فلا يقدر أن يمسه . وكان الدمعُ قد أثر في عينيه وغيرهما ، لكثرة بكائه . وكان الثورُ بادياً على وجهه . وكان قد صحب الصالحين ، ولقيهم من حدثانه ؛ ما رأيتُ أحفظَ منه لأخبارهم وحكاياتهم . ومن تأليفه : « كتاب فضائل المنقطعين إلى الله » . توفى — رحمه الله ! — ليلتين بقيتا من رجب سنة ٤٢٩ .

ذكر القاضى أبى بكر محمد بن منظور

ومن القضاة بقُرطبة ، محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القينسى من أهل إشبيلية ، يكنى أبا بكر . روى ببلده عن الفقيه الزاهد أبى القاسم بن عُصفور الحضرمى ، وأبى بكر ابن عبد الرحمن العواد ، وغيرهما . واستقضاها المعتمدُ محمد بن عبَّاد بقُرطبة . وكان حسن السيرة في قضاائه ، عدلاً في أحكامه . ولم يزل متولياً القضاء بها إلى أن توفى ، في غرة جمادى الآخرة سنة ٤٦٤ . ذكره ابن بكشكوال .

ذكر القاضى أبى الأصبغ عيسى بن سهل

ومن القضاة بقرنطة ، أيام دولة الصنهاجة ، الشيخُ الفقيه أبو الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدى . ذكره ابن بكشكوال ، فقال فيه : سكن قُرطبة . وأهله من جيان ، من وادى عبد الله من نهمها . روى عن أبى محمد مكى بن أبى طالب ، وأبى عبد الله بن عتاب الفقيه — وتفقَّه معه ، وانتفع بصحبته — وعن أبى عمر بن القطان ، وأبى مروان بن مالك ، وأبى القاسم بن محمد بن حاتم ، وابن شماس ، وأبى زكرياء القلبيعى وغيرهم . وكان من جلة الفقهاء ، وكبار العلماء ، حافظاً للرأى ، ذا كراً للمسائل ، عارفاً

بالنوازل ، بصيراً بالأحكام ، متقدماً في معرفتها . وجمع فيها كتاباً حسناً مفيداً ، يُعَوَّلُ
الحاكمُ عليه . وكتب للقاضي أبي زيد الحشّاء بِطَلْسِيْطَةَ ؛ ثم للقاضي أبي بكر بن منظور
بِقُرْمُطَةَ . وتولّى الشورى بها مدّةً . ثم ولي القضاء بالعدوة . ثم استقضى بقرنطة .
وتوفى مَضْرُوفاً عن ذلك يوم الجمعة ، وُدفن في يوم السبت الخامس من المحرم سنة ٤٨٦ .
ومن الكتاب المسمّى « بالتَّبَيَّانِ » الحادثة الكائنة بدولة بني زيري
في قرنطة ، تصنيف أميرها عبد الله بن بُلْقَيْن بن باديس بن حبّوس ، وقد تكلم في أمر
المرابطين ؛ فقال ما معناه : إن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين ، لما استقرّ بسبته ،
بروم عبور البحر برسم الجهاد في الأندلس ، وتجه إليه الأمير عبد الله المتقدم الذكر
قاضيّه ابن سهل رسولاً ، في معرض الهناء له ، والتلقّي بالرحب ، والإعلام عن الأمير
الذي أرسله بالمرساة إلى ما يذهب إليه في جهاده ؛ فقابلته بالبرّة والكرامة ، وقال له :
« لست من يكلف أحداً فوق طاقته ! » دهاء منه وحذافاً . وحين ظهر لابن سهل ، على ما حكاه
الأمير في الكتاب ، ما تحقّقه من خلاف جُند مُرسَله ، واختلال أنفس أهل بلده ،
قدم بنفسه عند يوسف بن تاشفين ، وتقرّب إليه ، وأعلمه أن القطر ليس عليه فيه
مُخْتَلَفٌ . ولما كان من ظهور المسلمين على الروم ما كان ، وانتقل الأجناد بعد ذلك ،
ودانوا المرابط بالطاعة ، فتملّك عزّ ونعمة ، ورجوا أن يكونوا عنده في أعلى مرتبة ،
أَهْمَلَهُمْ ، وقطع ، وقال : « ما نصحوا مولاهم ربّ الإحسان عليهم ! فكيف يكون
حالمهم مع غيره ؟ » وعلى إثر ذلك أُخْرِجَ ابن سهل عن القضاء ، فالتزم داره إلى وفاته
— تجاوز الله عنا وعنّه ، وغفر لنا وله !

ذكر القاضي موسى بن حمّاد

ومن مُصدور القضاة ، وثقات الرواة ، الشيخُ الفقيهُ العَدْلُ الزَيُّهُ أبو عمران موسى
ابن حمّاد . ولي القضاء بمجهاث شتّى ، وُحْمِدَتْ سيرته ، وشكرت طريقته . وكان شديداً
على أهل الأهواء ، مترففاً بالضعفاء ، متقاضياً عن هنات الفقهاء ؛ وآخِرُ ولايته مدينةُ
قرنطة : استقضاه عليها أميرُ المسلمين عليّ بن يوسف بن تاشفين .

ومن المرسوم له عند ذلك ما نصّه : « وبعد ، فإننا قد فرغناك برهة من الدهر لشأنك ، وأرسلنا على جهة الترفيه زماماً عن عنائك ، وحين علمنا أنك قد أخذت لحظك من الإجماع ، ودار بتودّعك وراحتك دور الأيام ، خيرناك خطة القضاء ثانية بزمائك ، وأعدناك الى سيرتك الأولى من لزامك ، وقلدناك بعد استخارة القضاء بين أهل غرناطة وأعمالها — أمتهم الله وحرسها — للثقة المكيّنة بإيمانك ، والمعرفة الثاقبة بمكانك ، فتقبّلناك معاناً مسدداً ما قلدناك ، وانفضّ نهوض مستقل بما حملناك ، وتلق ذلك بالشرح من صدرك ، وانبساط من نفسك وفكرك ، وقم في الخطبة مقام مثلك بمن استخكت سنّه ورجح حلمه ، وكفّه عن التهاوت ورعّه وعلمه . وليس هذه بأول ولايتك لها ، فنبتدىء بوصيتك ونعيده ، ونأخذ بالقيام بحقّها العهد الموفق السديد ؛ بل ، قد سلفت فيها أيّامك ، وشكر فيها مقامك ، واستمرت على سنن الهدى أحكامك ؛ فذلك الشرط عليك مكتوب ، وأنت بمثله من إقامة الحقّ مطلوب . وإنّا على ما نعلمه من جميل نظرك ، واعتدال سيرك ، لم نر أن نقفل توصيتك بحكّام الأنظار القاصية عنك ، والقريبة منك ؛ فلا تنصرف فيها إلّا من كثر الثناء عليه ، وأشير بالثقة اليه . ولتكن رقيباً على أعمالهم ، وسائلاً عن أحوالهم ؛ فن بطى به سعيه ، وساء فيما تولاه نظره ورأيه ، أظهرت سخطته ، وأعلنت في الناس جرحته . فذلك يعدل جانب سواه ، ويشربه النصيحة فيما يتولاه . » وتأريخ هذا المكتوب أوائل شهر رمضان المعظم الذي من عام ٥٢٤ .

ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد

ومنهم محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد . ذكره ابن بكشكوال فقال : قاضي الجماعة بقصر طلبة ، وصاحب الصلاة بالمسجد الجامع بها ؛ يكنى أبا الوليد . روى عن أبي جعفر أحمد ابن رزق ، وتفقه معه ، وعن أبي مروان بن سراج ، وأبي عبد الله محمد بن خيرة ، وأبي عبد الله محمد بن كرج ، وأبي عليّ الغساني ؛ وأجاز له أبو العباس العذريّ ما رواه . وكان فقيهاً عالماً ، حافظاً للفقّه ، مقدّماً فيه على جميع أهل عصره ، عارفاً للفتوى على مذهب مالك وأصحابه ، بصيراً بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم ، نافذاً في علم الفرائض والأحوال ، من أهل

الرياسة في العلم والبراعة والفهم ، مع الدين والفضل والوفار والحلم ، والسمت الحسن ، والهدى الصالح . سمعتُ الفقيه أبا مروان عبد الحكم بن مسرة يقول : شهدتُ شيخنا القاضي أبا الوليد يصوم يوم الجمعة في الحضر والسفر . ومن تواليفه « كتاب المقدمات لأوائل كتاب المدونة » و « كتاب البيان والتحصيل ، لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل » ، واختصار « المبسوط » ، واختصار « مشكل الآثار » للعلاوي ، إلى غير ذلك من تواليفه ؛ سمعنا عليه بعضها ، وأجاز لنا سائرَها . وتقلد القضاء بقرطبة ، وسار فيه بأحسن سيرة ، وأقوم طريقة . ثم استعفى عنه ؛ فأعفى ، ونشر كتبه وتواليفه ، ومسائله وتصانيفه . وكان الناس يلجؤون إليه ، ويعولون في مهماتهم عليه . وكان حسن الخلق ، سهل اللقو ، كثير النفع لخاصته وأصحابه ، جميل العشرة لهم ، حافظاً لعهدهم ، كثير البر بهم . وتوفى — عفا الله عنه ! — ليلة الأحد الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٥٢٠ هـ ؛ ودُفن عشيَّ يوم الأحد بمقبرة العباس ، وصلى عليه ابنه أبو القاسم ، وشهده جمعٌ عظيم من الناس . وكان الثناء عليه حسناً جميلاً . ومولده في شوال سنة ٤٥٠ هـ .

وقد كان أيام حياته توجه إلى المغرب ، إثر الكائنة التي كانت بين المسلمين والنصارى بالموضع المعروف بالرئيسبول ، وذلك منتصف شهر صفر عام ٥٢٠ هـ . فاستخار القاضي أبو الوليد في النهوض إلى المغرب ؛ مُبَيِّناً على أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين بالجزيرة^(١) عليه . فوصل إليه ؛ فلقية أكرّم لقاء ، وبقي عنده أربّ بقاء ، حتى استوعب في مجالس عدة إيراد ما أزعجه إليه ، وتبيين ما أوفده عليه ، فاعتقد ما قدره لديه ، والفصل عنه ، وعاد إلى قرطبة ؛ فوصلها آخر جمادى الاولى من السنة المذكورة . وعلى إثر ذلك أصابته العيلة التي أضجعتُه ، إلى أن أفضت به إلى قضاء نجه ، ولقاء المرتقب من محتوم لقاء ربه . وتبارى الأدباء والشعراء في تأيينه^(٢) ، وحق لهم ذلك — رضى الله عنه وأرضاه !

(١) ق و ر : بالجزيرة .

(٢) ق : تأيينه . ر : تأيينه .

ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصاري المالقي

ومن القضاة ، أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبد الواحد الأنصاري ، من أهل مالقة ، وجدة علمائها . ولي القضاء ببلده مدة طويلة ؛ فسار فيه بأجل سيرة من العدالة والنزاهة ؛ وكان في مذهبه صلباً ، ورعاً ، زاهداً ، متقناً ، أديباً ؛ وله على كتاب « الموطأ » شرح كبير حسن فريد . روى عن القاضي أبي الوليد الباجي ، وابن عتاب ، وابن شحاح وغيرهم . ذكره ابن عسكركر في كتابه ؛ ثم قال : ومن شعره :

كَانَ الْإِيمَانُ وَكَانَ النَّاسُ أَشْبَهَهُ فَالْيَوْمَ فَوْضَى فَلَا دَهْرُ وَلَا نَاسُ .
أَسَافِلُ قَدْ عَلَتْ لَمْ تَعْلُ مِنْ كَرَمِ وَمُشْرِقَاتِ الْأَعَالِي مِنْهُ انْكَاسُ

ومعنى هذين البيتين ينظر إلى قول لبيد بن ربيعة في يثتنيه أيضاً :

ذَهَبَ الدِّينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ وَبَقِيَتْ فِي خَلْفِ كَجِلْدِ الْأَجْرَبِ
يَتَأْكُلُونَ مَذْمَةً وَخِيَانَةً وَيُمَاطُ قَاتِلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْغَبِ

وكان قعود القاضي أبي عبد الله المذكور ، لتنفيذ الأحكام ، بالمسجد المذكور له من داخل مالقة ، بإزاء قبر كان قد حفره بالزيادة هنالك ، وأعدّه لنفسه ؛ وفيه دُفن . وذلك صدرَ جمادى الأولى من سنة ٥٠٠ — رحمه الله وأرضاه ! — وذكره خلف بن عبد الملك ابن بكشكوال في « صلة » ؛ وأثنى عليه هو وغيره .

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حسن المالقي

ومنهم محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى المالقي ، يكنى أبا عبد الله . أخذ عن أهل بلده ، وألف كتاباً حسناً في الزهد ، سماه « المؤنس في الوحدة » والموقف من سنة الغفلة . ولي قضاء غرناطة بعد القاضي أبي سعيد ، وذلك سنة ٥١٥ وكان على المهمة ،

شريف النفس ، موفور الحظ من العلم ، عدلاً ، زهياً ، سريعاً ، فاضلاً ، جليلاً ،
بارع الادب . توفي سنة ٥١٩ . ذكره ابن عسكّر ، وأثنى على تأليفه المذكور .
وذكره ابن الزبير وابن عبد الملك .

ذكر القاضي أبي الفضل عياض اليحصبي

ومن القضاة بقرطبة ، في حدود ٥٣٠ ، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي
من أهل سبتة . وذكره في « صلته » خلف بن عبد الملك بن شككوال ؛ فقال فيه :
يكنى أبا الفضل . قدم الأندلس طالباً للعلم ؛ فأخذ بقرطبة عن القاضي أبي عبد الله محمد
ابن علي بن محمد بن ، وأبي الحسين سراج بن عبد الملك بن سراج ، وعن شيخنا أبي محمد
ابن عتّاب وغيرهم . وأجاز له أبو علي الغساني ما رواه . وأخذ بالشرق عن القاضي أبي علي
حسن بن محمد الصدفي كثيراً ، وعن غيره ؛ وعن بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم ؛ وجمع من
الحديث كثيراً . وله عناية كبيرة به ، واهتمام بجمعه وتقييده . وهو من أهل اليقين في العلم
والدكاء واليقظة والفهم . واستقضى ببلده مدة طويلة ؛ ثم خدمت سيرته فيها . ثم تولى
عنها إلى قضاء غرناطة ؛ فلم يطل أمده بها . وقدم علينا قرطبة في ربيع الآخر سنة
٥٣١ ، وأخذنا عنه بعض ما عنده . وسمعته يقول : سمعت القاضي أبا علي حسن بن محمد
الصدفي يقول : سمعت الإمام أبا محمد التميمي ببغداد يقول : « ما لكم تأخذون
العلم عنا وتستفيدونه منا ؟ ثم لا تترحمون علينا ! فرحم الله جميع من أخذنا عنه
من شيوخنا وغيرهم ! » ثم كتب إلى القاضي أبي الفضل بخطه يذكر أنه ولد في
منتصف شعبان من سنة ٤٧٦ . وتوفي — رحمه الله — بمراكش ، مغرباً عن وطنه ،
وسط سنة ٥٤٤ .

قلت : وسكن القاضي أبو الفضل بمالقة مدة ، وتوكل بها أملاكاً ، وأصله من
مدينة بسطة . ذكر ذلك حفيده في الجزء الذي صنّفه في التعريف به وبتأليفه
وبعض أخباره وخطبه — تغمّداً لله وأئباً برحمته !

[أي شرق الأندلس] *

ذكر عيسى بن الملقوم قاضي فاس

ومن القضاة ، عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي ، من أهل مدينة فاس ، وجلة أعيانها ، يكنى أبا موسى ، ويعرف بابن الملقوم . رحل إلى قرطبة عام ٤٧٥ هـ ؛ فأخذ بها عن أبي علي الغساني ، وأبي عبد الله بن فرج بن الطلاع ، وأبي بكر حازم . وكرّ راجعاً إلى بلده ؛ فولى القضاء به . وكان فقيهاً نزيهاً ، عدلاً ، جزلاً . وبقي قاضياً إلى أن توفي في شهر رجب عام ٥٤٣ هـ . ذكره ابن الزبير وابن عبد الملك .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن الحاج

ومنهم ، محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم الشجيب ، المعروف بابن الحاج ، قاضي الجماعة بقرطبة ؛ يكنى أبا عبد الله . روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه ، وتفقه عنده ؛ وقيّد الغريب واللغة والأدب عن أبي مروان عبد الملك بن سراج ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرج الفقيه ، ومن أبي علي الغساني وغيرهم . وكان من جلة الفقهاء ، وكبار العلماء ، معدوداً في المحدثين والأدباء ، بصيراً بالفتيا ، راسماً في الشورى ؛ وكانت الفتوى في وقته تدور عليه ، لمعرفة ، وثقته ، وديانته . وكان معنياً بالحديث والآثار ، جامعاً لها ، مقبلاً لما أشكل من معانيها ، ضابطاً لأسماء رجالها ورؤوسها ، ذا كراً للغريب والأنساب واللغة والإعراب ، عالماً بمعاني الأشعار والسير والأخبار . قال ابن بشكوال : قيّد العلم عمره كله ، وعنى به عناية كاملة : ما أعلم أحداً في وقته عنى كعنيته . قرأت عليه ، وسمعت ، وأجاز لي بخطه . وكان له مجلس بالجامع بقرطبة ، يسمع الناس فيه . وتقلد القضاء بقرطبة مرتين . وكان في ذاته ليناً ، صابراً ، طاهراً ، حليماً ، متواضعاً ، لم يخفَظ له جوراً في قضية ، ولا ميل بهواة ، ولا إصغاء إلى عناية . وكان كثير الخشوع والذكر لله تعالى . ولم يزل ، آخر عمره ، يتولى القضاء بقرطبة ، إلى أن قُتل ظمناً بالمسجد الجامع بقرطبة ، يوم الجمعة ، وهو ساجد لأربع بقين من صفر من سنة ٥٣٩ هـ . ومولده في صفر سنة ٤٥٨ هـ . وكتابه في نوازل الأحكام ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس ، من الدلائل على تقدمه في المعارف وبراعته — تعمدنا وإياه برحمته !

ذكر القاضي أبي القاسم بن حمدين

ومن مُصدور القضاة ، أحمد بن محمد بن عليّ بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين التغلبيّ ، قاضي الجماعة بقُرطبة . ذكره ابن بَشْكُوَال في كتابه ، فقال فيه : يكنى أبا القاسم . أخذ عن أبيه ، وتفقه عنده ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرّج ، وأبي عليّ الغسانيّ ، وأبي القاسم بن مَدْيَن المَقْرِيّ ، وغيرهم . وتقلّد القضاء بقُرطبة مرّتين . وكان نافذاً في أحكامه ، جزلاً في أفعاله ، وهو من بيت علم ، ودين ، وفضل ، وجمالة . ولم يزل يتولى القضاء بقُرطبة إلى أن توفي عشيّ يوم الأربعاء ، ودُفن يوم الخميس التاسع بقين من ربيع الآخر سنة ٥٢١ ، وصلى عليه ابنه أبو عبد الله .

ذكر القاضي حمدين بن حمدين

ومنهم حمدين بن محمد بن حمدين التغلبيّ . قال عنه صاحبُ « الذَّيْل » : ولي القضاء ببلده ، بعد أبي عبد الله بن الحاجّ الشهيد ، في شعبان سنة ٥٢٩ . وكان مقتلُ ابن الحاجّ في الركعة الأولى من صلاة الجمعة . ثم صرف ابن حمدين بأبي القاسم بن رُشد سنة ٥٣٢ . واستعفى ابن رُشد ، فأعفى ، وأعيدَ هو ثانية . ثم صرفت إليه الرياسة ، عند اختلال أمر المرابطين ، وقيام ابن رُقيسيّ عليهم بغرْب الأندلس ، وهو على قضاء قُرطبة . ودُعي له بالإمارة ، يوم الخميس الخامس من رمضان سنة ٥٣٩ ، وتسمّى بأمر المسلمين المنصور بالله . ويقال إن ولايته كانت أربعة عشر شهراً . وتعاونته الحُجْنُ . فخرج إلى العِدوة الغرّبيّة ، في قصص طويلة . وأقام هنالك وقتاً . ثم رحل إلى الأندلس ، فاستقرّ منها بمالقة . ومن أسباب انحياشه إليها ، المواصلّة القديمة التي كانت بين سلفه ، وبين بنى الحُسن من أهلها ، فأقام بها إلى أن توفي — عفا الله عنها وعنّه !

وذكره ابن الزُّبَيْر ، في باب « أحمد » من حرف الألف ، وقال فيه ما حارِصُه : روى

عن سلفه ، وأهل بلده ؛ وولى قضاء الجماعة . وكان ذا رواية ، ودراية ، وعناية بالعلم . وبويع له . فلما استقامت له حال ، ولا رضى منه ذلك الانتحال ، إلى أن استقر بمالقة تحت إيلة غيره ؛ فتوفى بها سنة ٥٤٧ . وبعد وفاته أخرج من قبره ، وصلب في اثني عشر رجلاً من أصحابه .

وسماه أبو عبد الله بن عسكر في تاريخه ، وذكر نبذاً من أخباره ، وأنه كان يحدث في صغره ، بما يؤول إليه أمره في كبره . ووصف كيفية إخراج من قبره ، وصلبه بمالقة ، إثر الاستيلاء على رئيسها أبي الحكم بن حشون وقتله ، وأنه لم يكن له عقب ، وبقي عقب أخيه . قال المؤلف — أبقى الله برأيه — : وعند الفتنة الأشقيسولية ، انتقل من بقي من بني حمدين من مالقة ، فاستقرؤا بمدينة سلا من العدة القرية — حاطها الله تعالى — وأعقابهم بها حتى الآن ، تحت عناية ورعاية . فسبحان ممدبر الأمور ، ومداول الأيام والشهور !

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوحيدى

ومنه ، الشيخ أبو محمد عبد الله بن عمر بن أحمد الوحيدى ، أحد أعلام زمانه جلالة ، وجزالة ، ونباهة ، ووجاهة ، ولى القضاء برية سنة ٥٣١ ، فقام بأعبائه أجل قيام ، فذهب إلى انتقاء الشهود ، والتسوية فى الأحكام بين الشريف والمشروف ، وأخذ فى تجديد ما كان قد درس من رسم الأحباس ، وتحفظ من جميع الناس . واستمرت ولايته مدة من نحو ثمانية عشر عاماً . ثم استشعر من نفسه قصور ملالة ، وفتور شاقة ؛ فآلى إلى الزهادة ، وقبض يده عن أخذ الجراية المتعادة لأمثاله من القضاة ، وأكثر من الإفصاح بالاستعفاء ، فترك لشأنه ، وسمع منه قوله يخاطب أحد طلبته :

مَنْ الْكِتَابَ وَلَا تَجْمَلُهُ مِنْدِيلًا وَلَا يَكُنْ صُونَهُ لِلدَّرْسِ تَعْطِيلًا
وَسَلِّ فَقِيهَكَ فِيمَا أَنْتَ جَاهِلُهُ قَرُبًا كُنْتَ بَعْدَ الْيَوْمِ مَسْئُولًا

وله ، راجع الخطيب ابن أبى العيش ، وقد تكلم معه فى خصومة أحد اللاتنين به :

« وَهَبَكَ اللهُ وَأَيَّاهُ مِنْ نِعْمَةِ السَّوَابِغِ الضَّوَافِي ! وَأَوْزَدَكَ مِنْ نَسَبِ الْعِزَابِ الصَّوَافِي !
وَلَا زِلْتَ بِصِيرَا بِمَكَايِدِ النَّاسِ ، خَيْرًا بِظَاءِ خُدَعِهِمْ ، وَلَوْ كُنْتُ فِي الْكَنَاسِ ! فَإِنَّهُمْ ،
كَمَا تَدْرِيهِمْ ، يُرِيشُهُمُ الْبَاطِلُ وَيُحْرِيمُهُمْ ، وَالْعَاقِلُ يَعِظُهُمْ وَلَا يَغْرِيمُهُمْ . وَمِثْلَكَ مِنْ
الْإِخْوَانِ ، تَمَنَّيْتُ عِلْمَ تِلْوُنِ الزَّمَانِ ، وَعَرَفَ سِيرَ الْعَجَمِ وَالْعَرَبِ ، وَلَمْ يَغِبْ عَنْهُ الْفَرْقُ
بَيْنَ السَّمْعِ وَالضَّرْبِ . لَا سَيِّئًا وَالْدُنْيَا الْآنَ قَدْ صَارَتْ مَكْشُوفَةً ، وَأَخْلَاقُ أَهْلِهَا مَفْصُوحَةٌ
مَعْرُوفَةٌ ، فَهَنَّاكَ وَجَبَّ نَ يُعَذِّرُ الْمَرْءَ أَخَاهُ ، وَيَنْصُرُ مَا قَصَدَهُ مِنْ وَهْيِهِ وَتَوَخَاهُ ، وَالْوَلِيَّ
تَكْفِيهِ الْإِشَارَةَ ، وَإِنْ قَصُرَتْ عَنِ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ الْعِبَارَةُ ، وَلَقَدْ أَقْسَمَ مَا رَفَعَ إِلَى ذَلِكَ
الْحُظْمِ شَاهِدًا بِدَعْوَاهُ ، وَلَا أَخَا ارْتَدَعَ عَنِ الْمَسَارَعَةِ إِلَى مَا قَادَهُ إِلَيْهِ هَوَاهُ . وَبِالْجَمْلَةِ فَإِنَّمَا
هُوَ دَهْرٌ مَلَامَاتٍ وَشُؤْمٌ وَابْتِدَاءُ عَوْرَةٍ وَلِدَوْدُ خُصُومٍ ، وَقَدْ رَفَعْتَ ، أَثِيهَا الْإِخْ
الْأَمْرَ ، إِلَى الَّذِي طَالَ فِي مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ الْعُمُرُ ، فَهُوَ سَبْحَانَهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ، وَيَمْضِي
حَكْمَهُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! وَالسَّلَامُ . »

وَأَكْثَرَ أَخَذَهُ عَنِ الْقَاضِيَيْنِ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ ، وَأَبِي الْمُنْطَرِفِ الشَّعْبِيِّ .
تَوَفَّى بَعْدَ انْقِطَاعِهِ لِلْعِبَادَةِ ، وَإِثَارِ الزَّهَادَةِ ، وَدُفِنَ بِمَسْجِدِ حُكْمِهِ ، الْمُنَسُوبِ لَهُ
إِلَى هَذَا الْعَهْدِ ، مِنْ دَاخِلِ سُورِ مَالِئَةِ . وَمَشَى أَمِيرُ وَطْنِهِ فِي جَنَازَتِهِ عَلَى رَجْلِهِ ،
وَذَلِكَ سَنَةِ ٥٤٢ .

ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَعَاْفَرِيَّ

وَمِنْ الْقُصَاةِ بِإِشْبِيلِيَّةِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَرَبِيِّ الْمَعَاْفَرِيَّ ،
الْمُسْكَنِيَّ بِأَبِي بَكْرٍ ، مِنْ أَهْلِهَا . رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ سَنَةَ ٤٨٥ ، فَدَخَلَ الشَّامَ ، وَلَقِيَ بِهَا
أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ الطُّرْطُوشِيَّ ، وَتَفَقَّهَ عِنْدَهُ . وَرَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ فِي مَوْسَمِ سَنَةِ ٤٨٩
وَدَخَلَ بَعْدَادَ مَرَّتَيْنِ ، وَصَحْبَ أَبَا بَكْرٍ الشَّاشِيَّ ، وَأَبَا حَامِدٍ الطُّوسِيَّ الْعَزَّائِيَّ ، وَغَيْرَهُمَا
مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَدْبَاءِ ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ . ثُمَّ صَدَرَ عَنْ بَعْدَادَ ، وَلَقِيَ بِمِصْرَ وَالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ جَمَاعَةً .
ثُمَّ حَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ سَنَةَ ٤٩٣ . وَكَانَ مِنْ أَهْلِ التَّفَقُّهِ فِي الْعُلُومِ ، مُتَقَدِّمًا فِي الْمَعَارِفِ كُلِّهَا ،
مُتَكَلِّمًا فِي أَنْوَاعِهَا ، حَرِيصًا عَلَى نَشْرِهَا . اسْتَقْضَى بِمَدِينَةِ إِشْبِيلِيَّةِ ، فَقَامَ بِهَا أَجَلَ قِيَامِ .

وكان من أهل السراية في الحق ، والشدة ، والقوة على الظالمين ، والرفق بالمساكين . ثم صرف عن القضاء وأقبل على نشر العلم وبثّه . قال المحدث أبو القاسم خلف بن عبد الملك : قرأت عليه بإشبيلية ؛ وسألته عن مولده ؛ فقال لي : وُلدت ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ٤٦٨ . وتوفى — رحمه الله ! — بالعِدوة . ودفن بمدينة فاس في ربيع الآخر سنة ٥٤٣ .

وفي « تكملة » المحدث أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأتبار ، عن أبي عبد الله بن مجاهد الاشبيلي الزاهد العابد ، أنه لازم القاضي أبا بكر بن العربي نحو ثلاثة أشهر ، ثم تخلف عنه . فقيل له في ذلك ؛ فقال : « كان يُدرّس ، وبغلته عند الباب ، يلتظر الركوب إلى السلطان . »

وذكره الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير في « رسلته » وقال فيه : رحل مع أبيه أبي محمد ، عند انقراض الدولة العبّادية ، إلى الحج سنة ٤٨٥ ؛ وسنه إذ ذاك نحو سبعة عشر عاماً . فلقى شيوخ مضر وعدّد لنا أناساً . ثم قال : وقيد الحديث ، وضبط ما روى ، واتسع في الرواية ، وتقن مسائل الخلاف والأصول والكلام على أئمة هذا الشأن . وعاد إلى بغداد بعد دخولها ، وانصرف إلى مضر ؛ فأقام بالإسكندرية ؛ فمات أبوه بها ، أول سنة ٤٩٣ . ثم انصرف إلى الأندلس ؛ فسكن بلده إشبيلية ؛ وشوّر فيه ، وسمع ، ودرس الفقه والأصول ، وجلس للوعظ والتفسير ، وصنّف في غير فنّ تصانيف مليحة ، حسنة ، مفيدة . وولى القضاء . مدّة ، أولها رجب من سنة ٥٣٨ ؛ فنفع الله لصرامته ، ونفوذ أحكامه . والتزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى أودى في ذلك بذهاب كتّبه وماله ؛ فأحسن الصبر على ذلك كلّهُ . ثم صرف من القضاء ، وأقبل على نشر العلم وبثّه . وكان فصيحاً ، حافظاً ، أديباً ، شاعراً ، كثير الملمح ، مليح المجلس . ثم قال : قال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى — وقد وصفه بما ذكرته — ثم قال : ولكثرة حديثه وأخباره ، وغريب حكاياته ورواياته ، أكثر الناس فيه الكلام ؛ وطعنوا في حديثه . وتوفى مُنْصَرَفَهُ من مرّاكش ، من الوجهة التي توجّه منها مع أهل بلده إلى الحضرة ؛ بعد دخول مدينة إشبيلية ؛ فخبسوه بمرّاكش نحو حارم ؛ ثم سرحوه ؛ فأدرّسته منيته بطريقه على مقربة من فاس بمرحلة ؛ ونحّل ميّتاً إلى مدينة

فاس . فدُفِنَ بها بباب الجيسة . قال : وروى عنه الجُمُّ الغفير ؛ فَمِنْ جَمَلَةٍ مِنْ رَوَى عَنْهُ ، من علماء المائة الخامسة ، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى ، وأبو جعفر بن الباذش ، وطائفةٌ . والصحيحُ في القاضي أبي بكر أنه إنما دُفِنَ خارجَ باب المحرِّق من فاس ؛ وما وقع من دفنه بباب الجيسة وهم من ابن الرُّبَيْرِ وغُلَطَّم . وقد زُرَّ نَاهُ وشَهِدْنَا قَبْرَهُ بِحَيْثُ ذَكَرْنَاهُ — أَرْضَاهُ اللَّهُ وَغَفِرْ لَنَا وَلَهُ !

ذكر القاضي أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي

ومنهـم الفقيه الحافظ أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالكى . ولى القضاء ببلده نيابةً ، ثم استقلاً . وكان عالماً ، مُتَفَنِّئاً ، بصيراً بالنوازل ، حافظاً للمسائل ؛ وعليه كانت الفتيا تدورُ بقطره ، أيامَ حياته ، وسجرتُ بينه وبين القاضي أبي بكر بن العَرَبِيِّ ، عند اجتيازه على مالقة ، مُناظرات في ضروب من العلوم . وكانت له في الأفضية مَذَاهِبٌ من الاجتهاد ، لم تكن لغيره من أهل طَبَقَتِهِ ، ولا سِجِّياً فيما يرجع إلى رواية أَشْهَبَ ؛ ونظره من ذلك أنه كان يقول في اللُصُوصِ المحاريين ، إذا أَخَذُوا ومَعَهُم أموالٌ ؛ فجاء قومٌ يدَّعون بِمِلْكِ الأموال ، وليست لهم يَتَنَّهُ ، إن القَوْلَ قَوْلُهُمْ في أن المال لهم بعد الاستيناء قليلاً . وُروِجَ في ذلك فقال : المروى عن مالك أنه قال : يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ على اللُصُوصِ ، ودعواهم بغير يَتَنَّهُ . وما أعطاهم مالِكُ ذلك ، إلا بسيئة الحال التى عليهم من أنفسهم بالفساد ؛ فكانت حالهم السيئة من السعى فى الأرض ، بغير الحق يَتَنَّهُ عليهم . وكذلك كان يقول فى الظالم المعروف بأخذ أموال الناس ، واستباحتها لغير حق ؛ ويُردُّ قول عمر بن عبد العزيز : مُتَحَدِّثٌ لِلنَّاسِ أَقْضِيَةٌ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ ، ولا فجور أعظم من الظلم والتسلُّط على أموال الناس وأبشارهم بغير الحق ؛ وقد جعل الله عليهم بذلك السبيل فقال : « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ، وَيَنْفَعُونَ فى الْأَرْضِ بِغَيْرِ آلِقٍ ^(١) » . فإذا كان للظلم سبيل ، فالقولُ قولُه وعلى المدعى عليه ؛ فإن البيتنة فى لسان العرب مُشْتَقَّةٌ من البيان ، فكيفما تبين الأمر ، فهو بيتنة كلُّه ،

فظلم الظالم بيّنة عليه . ألا ترى أن مدعى اللقطة إنما بيّنته الوصف للعِفَاص والوكاء ؟ وربّ رمية من غير رام ؟ وإرخاء الستور بيّنة ، يجب بها للمرأة أخذ صداقها ، وتصدّق في دعواها ؛ فقد صار الستر بيّنة لها ؛ فظلم الظالم يدعى عليه بعد عزله مقبول عليه من مدّعيه ، لأنّ ظلمه شاهد بما يدعى عليه ، كما كانت معرفة العِفَاص والوكاء شاهداً لوّصفها ، والستر شاهد للمرأة . وقد مرّ طرف من الكلام عند ذكر زياد بن عبد الرحمن من هذا الكتاب على الغاصب والمغصوب (١) .

وكان يحكم في الرجل يريد أن ينتقل عن الأندلس بعِياله ، إلى غيرها من عدوة البحر ، فتأبى زوجته الخروج معه ، لمكان البحر ، وشدّته على ركوبه ؛ بأن له أن يُخرجها ، ويسيرها حيث شاء ، إذا كان مأمونا في غيبته عليها . وكذلك كان يقول في الأب ، إذا أراد أن يرتحل إلى بلده ليسكن فيه ، فله أخذُ بنيه ، ولا يكلف بيّنة أنه قد استوطن وسكن مدّة ، لأنّه لو تمكّن أن يكلف الرجل ذلك فيهما قرب ، لم يتكلّف فيما بعد ؛ فقد يريد أن يرتحل من الأندلس إلى مكّة أو منصر أو خراسان ، وهذا ما لا يُستطاع إلاّ بذهاب المدد المتطاولة . وقد ذكر ابن الهندي في هذه المسألة وقال ما حارصه : فيجب على النظر أن يكون القولُ قوله في الانتقال للسكنى وفي الموضع الذي يريد أن يتخذ موطناً ، مع يمينه على ذلك . والذي عليه العمل طلب الحارِض ، أباً كان أو غيره ، ثبوت الانتقال بعِياله ، واستمرار استيطانه في البلد الذي ارتحل إليه . وذكر ابن مُغيث أن أقلّ مدّة الاستيطان ستّة أشهر ، وليس للأب فيما دونها أخذُ الولد .

ويُذكر عن الفقيه أبي المُطَرِّف أنه كان يستحضر كتابي « المُوطأ » و « المُدوّنة » عن ظهر قلب حرفاً حرفاً ونصّاً نصّاً . وله مجموعٌ نبيلٌ في نوازل الأحكام ، يقرب من « مُفيد » ابن هشام ، إلى جملة تقييد في مسائل . وتوفى في رجب سنة ٤٩٩ .

(١) راجع أعلاه ص ١٧ .

القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية — القاضي محمد بن سمالك العاملي

ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية

ومنهم القاضي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي ، من أهل غرناطة ، يكنى أبا محمد ، أحد القضاة بالبلاد الأندلسية ، وصدور رجالها . وبنيته بيت علم ، وفضل ، وكريم ، ونبل . وكان هذا القاضي — رحمه الله ! — فقيها ، نبيا ، حارفا بالأحكام والحديث والتفسير ، أديبا بارعا ، شاعرا ، لغويا ضابطا ، مقيدا . ولي القضاء بمدينة المرية في شهر المحرم عام ٥٢٩ . وألف كتابه المسمى بـ « الوجيز في التفسير » ، فجاء من أحسن تأليف وأبدع تصنيف . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير في كتابه ، وأثنى عليه ؛ ثم قال : مولده سنة ٤٨١ . وتوفي في الخامس والعشرين لرمضان سنة ٥٤١ بمدينة لورقة : قصد مرسية مولى ، قضاءها ؛ فصدد عن دخولها ، وصرف منها إلى لورقة ، اعتداء عليه ؛ فتوفي بها — رحمه الله !

ذكر القاضي محمد بن سمالك العاملي

ومنهم محمد بن عبد الله بن أحمد بن سمالك العاملي ، يكنى أبا عبد الله . أصل سلفه من مالقة ، من بيت نباهة وجلالة . وهو أول من ولي القضاء للموحدين بغرناطة . ذكره الملاحى ، وقال فيه ما حاصكه : إنه كان فقيها جليلا ، ذا كرا للعسائل ، حارفا بالأحكام ، مسددا الأغراض . وذكره ابن عسكرو ، وتكلم في المنازعة التي وقعت بينه وبين بنى حسون ، وأنه خرج بسببهم فارا إلى غرناطة ؛ ثم جاز إلى مراکش ، في أول أمر الموحدين ؛ فسكن بها . ومنها ولي قضاء غرناطة . وولى قضاء مالقة أيضا . ذكره الأستاذ ابن الزبير ، وأخبر عن أبيه أبى محمد أنه ولي قضاء غرناطة سنة ٥٣٧ .

ذكر القاضى عبد المنعم بن الفرس

ومن القضاة بمدينة غرناطة ، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي ، المعروف بابن الفرس . ولى القضاء بجزيرة شقّر ، وبمدينة وادي آش ؛ ثم بجيان ؛ ثم بغرناطة . ثم عزل عنها . ثم وليها الولاية التي كان من مضمّن ظهيره بها قول المنصور له : « أقول لك ما قاله موسى — عليه السلام ! — لأخيه هارون : اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين » (١) . « وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة وغير ذلك ، وقام بالجمع كلها أحسن قيام . وألف عدة تواليف ، منها « كتاب الأحكام » . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير وقال : مولده سنة ٥٢٤ . وتوفي عصر يوم الأحد الرابع من جمادى الأولى سنة ٥٩٧ . ودُفن في عصر يوم الاثنين بباب البيرة ؛ وازدحم الناس على نمشه حتى حملوه بالأكف — رحمه الله !

ذكر القاضى الحسن بن هانى اللخمي

ومنهم الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هانى اللخمي ، من أهل غرناطة ، وذوى بيوتها المعروفة بالعلم والفضل . قال فيه الملاحى ما حاصله ، إنه روى عن غالب بن عطية ، وأبى الحسن بن الباذش ، وأبى محمد بن عتاب ، وأبى الوليد بن رشد . وكان من أهل التقدم في النحو والأدب ، بإرع الخط . ولى القضاء ببلده سنة ٥٤١ . وتوفي في جمادى الأولى سنة ٥٩٢ . ذكره ابن الزبير وغيره .

ذكر القاضى أبى بكر محمد بن أبى زمنين

ومنهم محمد بن عبد الله بن محمد بن أبى زمنين المرسي الإلبيري ، يكنى أبا بكر . وهو من بيت محمد بن عبد الملك بن أبى زمنين الزاهد العابد ، المصنف في الفقه وغيره . ولى قضاء

مألفة في سنة ٥٩٢ هـ . وكان في قضائه عدلاً ، مهيباً ، جزلاً ؛ فاذا انفصل من مجلس الحكم ، صار من ألين الناس جارباً ، وأحسنهم خلقاً ، وأكثريهم تواضعاً ، وكان محدثاً جليلاً فاضلاً ؛ أخذ عن جماعة منهم أبو مروان بن قزمان ، وأبو علي بن سهل الخشني ، وابن محرز ، وابن النعمة ؛ ومن أهل المشرق عن السلفي ، والعماني ، وابن عوف ، وغيرهم . وقد كان ولي القضا قبل مألفة بجهات شتى من الأندلس ، منها برجة ؛ فكان ينشد ، إذا ذكرها أو شأهد أحداً من أهلها .

إذا جئتَ برجةً مُستَظليماً خطّ بها الرجل وأمس السّفَرُ
ولا تُبغِ منهاُ خروجاُ ولا دُخولاً إليها فذاك الحذرُ
فكلُّ مكانٍ بها جنةٌ وكلُّ طريقٍ إليها سقرُ

وتوفي القاضي أبو بكر — رحمه الله ! — بغرناطة إثر انفصاله من مألفة ، وذلك في عام ٦٠٢ هـ .

ذكر القاضي ابن رشد الحفيد

ومن القضاة بقربة ، محمد بن أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، يكنى أبا الوليد . وهو حفيد أبي الوليد قاضي الجماعة بقربة ، صاحب « كتاب البيان والتحصيل » . كان من أهل العلم والتفكير في المعارف . قال ابن الرُّبَيْر : أخذ الناس عنه ، واعتمدوا عليه ، إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة ، والركون إليها . ثم قال : فترك الناس الأخذ عنه ، وتكلموا ، وممن جاهدته بالمنافرة والمجاهرة ، القاضي أبو عامر يحيى بن أبي الحسن بن ربيع ، وبَنُوهُ . وامتنح بسبب ذلك . ومن الناس من تعامى عن حاله ، وتأول مرتكبته في انتحاله . وتوفي حدود سنة ٥٩٨ هـ . ومن تواليفه « كتاب البداية والنهاية » ، و« كتاب مناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملة » ، و« شرح الحمدانية » في الأصول ، و« الكليات » في الطب ، و« شرح رَجَز ابن سينا » ، و« كتاب فصل المقال ، فيما بين الفلسفة والشريعة من الاتصال » وغير ذلك .

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن حوط الله الأنصاري

ومن صدور القضاة ، وأعلام الفقهاء ، الحافظ أبو محمد عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن حوط الله الأنصاري المالقي . كان — رحمه الله ! — إماماً في العلوم ، عارفاً بالأحكام ، متقدماً في علم الحديث ، وما يتعلق به من التأريخ ، والأنساب ، وأسماء الرجال ، بصيراً بالأصول ، أديباً قاهراً ، معتزياً بالرواية ، زاهداً ، فاضلاً . ومن شعره :

أتدري أنّك الخطاءُ حقّاً وأنّك بالذي تأتّى رهين
وتفتابُ الوري فعلوا وقالوا وذاك الظنُّ والاثمُ المبين

ولى القضاء بكور كثيرة من الأندلس وغيرها ؛ فولى بإشبيلية ، وميورقة ، ومُرسية ، وقُرطبة ، وسبتة وسلا ؛ ثم عاد من سلا ، والياً قضاء مرسية ؛ فتوفي بمدينة غرناطة في شهر ربيع الأول سنة ٦١٢ . فدفن بها . ثم نُقِلَ إلى مالقة ؛ فدفن بجبّاتها . وأخذ عنه عالم كثير . ذكره ابن خيس ، وابن الرُّبَيْر ، وابن عبد الملك ، وغيرهم .

ذكر القاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النُّباهي

ومن القضاة بالأندلس ، أيام الأمير محمد بن يوسف بن هود ، أبو عبد الله محمد بن الحسن ابن محمد بن الحسن الجذامي النُّباهي . ذكره محمد بن خيس في « التكملة » ؛ فقال فيه إنه كان من عليّة الفقهاء ، ونهائهم ، ذكياً ، فطناً ، بارع الخط ، كاتباً ، بليغاً ، أديباً ، شاعراً مطبوعاً ، عالي الهمة ، سني التحل ، كثير الاتباع . ولى القضاء بمالقة في سنة ٦٢٦ نحواً من أربع سنين ، ثم إن أهل مالقة بغوا عليه ، وشنعوا عليه القيام على الأمير ابن هود ؛ فخرج عن مالقة قاصداً لابن هود إلى إشبيلية ، ليعرفه بذلك ، ويطلب منه

الإقالة؛ فلقى أبا عبد الله الرَّمِيمِيَّ، وزير ابن هود، فردّه عن الطريق إلى مألقة، ثم ذهب معه إلى غَرْناطة، فامسك بها في أحد أبراجها مدة، ثم سُرّج بعد ذلك، على شرط المقام هنالك. قال: وامتنح — رحمه الله — في حياته كثيراً. وانتقم الله له ممن ظلمه وبقي عليه؛ فكان في أمرهم عبرة للمعتبرين؛ فما منهم إلا من مات بالسيف والسوط، ورأواهم في أنفسهم، من البلاء والمحن، ما يقصر المعتبر عنه. فنسأل الله العافية! ومن شعره، أيام اعتقاله بغَرْناطة، يَصِفُ رَوْضَةً وَنَهْرًا:

ايا رَوْضَةٍ تَبْدِي نَجْوَمَ أَزَاهِرٍ وَتَحْتَالُ فِي ثَوْبٍ مِنَ الْحُسْنِ رَائِقِ
لَقَدْ سَالَ فِيكَ النَّهْرُ بِيضًا كَأَنَّهَا بِيَاضُ الشَّيْبِ فِي سَوَادِ الْمَفَارِقِ
إِذَا انْسَابَ مَا بَيْنَ الرَّبِيعِ تَحَالَهُ سَسَى الْبَدْرِ حُسْنًا أَوْ مِيزَ الْبَوَارِقِ
كَأَنَّ أَلِيلَ الْمَاءِ إِذْ يَخْصِمُ الْحَصَى مَدَامِعُ مَحْزُونٍ وَرَنَاتُ عَاشِقِ

وتوفي — رحمه الله — بغَرْناطة، وسيقَ منها مَيِّتًا إلى مألقة، ودُفنَ بجِبَّانَةِ جَبَل قَارُهُ؛ وذلك عام ٦٣١. وذكره القاضي أبو عبد الله بن عبد الملك المرّاكشي في «صَلْتِهِ».

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبَيْرِ عنه، إنه أخذ عن أهل بلده مألقة، وتفقّه بهم. وولى القضاء به. ثم إن أهل مألقة بغوا عليه، ونسبوا إليه ما أوجب خروجه عن مألقة. وتوفي بعد سنة ٦٣٠. وكان القاضي أبو عبد الله بن الحسن جَزَلًا في أحكامه، رَمَاءً في تصرفاته، غليظًا على ولاية الجور، شديدًا في ردع أهل الأهواء والآراء الفاسدة. ورأى ابن هود عند ما ولّاه قضاءً ببلده، أن يصرف إليه أمانة كُورِثَتِهَا، حسبما كانت قبْل ذلك، لنظر أبي علي القاضي، فتمنّع، واستعفى؛ فأعفاه من الأمانة. وتفرّد بالقضاء، والنظر في الأحباس؛ فصانها، واسترجع ما كان منها قد ضاع، أيام دُولِ المُوَحِّدِينَ، إلى الألقاب الخَزَنِيَّةِ؛ وقدّم لضَبْطِهَا، والشهادة فيها، ووَضْعِهَا في أماكنها، الفقيه المقرئ الورع أبا محمد عبد العظيم بن الشيخ، وأجراها على منهاج السداد. واستكتب أبا عبد الله بن علي، المُشْتَهَرُ بِابْنِ عَسْكَرٍ، مَرْلُوفَ الْكِتَابِ الْمُسَمَّى «بِالْمُشْرِعِ الرَّوِّي»، في الزيادة على كتاب الهَرَوِيِّ في غريب القرآن والحديث. ثم استنابه في بعض أعماله، ورُشِّحَ

من الفقهاء كابن الشيخ المذكور ، وابن دحمان ، وابن ربيع ، وابن ثُبَّ ، وأمثالهم .
وتثبتت في الحكم ، وتحفظ من شهود زمانه ، وتعفف عن قبول تحف أقاربه ، فضلاً
عن أجنبيه .

وكان قد انتهى هو وقومه ، برية ، من سعة الحال ، وكثرة المال ، وتعدّد الرجال ، الى
ما يشابه حالة آل حماد بن زيد بالعراق ، الذين منهم القاضي إسماعيل بن إسحاق ؛ وكانوا قد
بلغوا من تنوُّع الرباع ، وكثرة الضياع والآلة والماشية والحِرث ، إلى محل لا غاية لعمده من
الثروة بالنسبة لأمثالهم من أهل زمانهم ، حسباً نقلته الثقة عنهم . ولما استقل ابن الحسن
برئاسة بلده ، رشقته سهام حسدته ، وسلقته ألسنة تعديه ، ونسب اليه عداوته
ما كان بريئاً منه ، من القيام على ابن هود ؛ فاعتقل بغير ناطة ، على ما تقدّم ، واستخلصت
ملاكه ، وسُيرت للجانب السلطاني ؛ وعانت أيدي الوُلاة في سائر ماله ، وشملت
النكبة جملة ناسه . وأخّر أخوه عمّا كان يتولاه من القضاء بالجزيرة الخضراء ، وابن
عمه عن الجهة الغربية ؛ فاستقرّا معاً بمدينة سبتة . وتعدّت العيلة إلى الفقيه ابن
عسكر كاتبه ؛ فأزَلَّتْهُ عن محله من الشورى والنيابة ؛ وبقي رسم الأحكام
الشرعية معطّلاً مُجْهَلًا . وخلا لعبد الله بن زُثُون ، أحد البغاة ، عن عهد بن الحسن ،
الجوُّ منه ومن قومه .

قال ابن خيس في كتابه : وبقي ابن زُثُون يشتغل بالطائفة الأخرى التي كانت معه على ابن
الحسن ، إلى أن أفنّاهم واحداً بعد واحد ، بين النفي والقتل والسجن الطويل ؛ وبقي البلد في
حكمه ؛ فلم يكن ينقذ أمر من الأمور إلاّ بمشورته . وتماذى أمره إلى أن هلك ابن
هُود ؛ فضبط هو البلد ، ورام المقام به ؛ فلما خالفت البلاد ورجعت للأمير أبي عبد الله بن
نضر ، فرّ ابن زُثُون ؛ فذكر في الطريق ، وانتهبت دياره وديار قرابته ، وردّ إلى
مالقة ، ليُخرج منها مالا أثّهم أنّه كان عنده ؛ وما زال يُتعاقب عليه بالضرب ، حتى مات .
وقيل إنّّه تناول موسى كانت لديه ؛ فذبح بها نفسه . نسأل الله العافية !

قال المؤلف — أبق الله برَكَتَه ١ — : ورُبَّ قائل يقول ، إذا وقف على ما تضمّنه
هذا المجموع ، من ذكر بنى الحسن الملقين ، وتبذ أخبارهم ؛ ما لهذا المصنّف أطلق
في ميثدان القَومِ عِناثَه ، وأدرّ من سماء فكره عِناثَه ، وأدمج طي كلامه مدح

قَوْمِهِ ، وقطع في معرض الثناء عليهم سوادَ ليلته وبياضَ يَوْمِهِ ، حتَّى وقع في التشطيط ،
 وآتى بالغريب من التشطيط ؟ ولو أخذ بالإمساك عن ذلك كله ، لكانَ من الأجل بمثله !
 والجوابُ أنِّي ما رسمتُ من أسائهم ، إلَّا بعضَ ما علمتُ من أنبائهم ، وأثبتته الأئمةُ
 في مصَنَّفاتهم ، ودَفَترَ مَروياتهم ؛ ومن دَاخَله ريبٌ في مَحْصُوله ، فليحقِّقه ، إن
 شاء من أصوله ! وبالجملة ، فإذا كان ذكر الأموات بالخير من الأجانب ، فضلاً عن الأقارب ،
 قد تعيَّن شرعاً ، واستحسن طبعاً ، وتبيَّن أنه على الخير من أكْثَرِ الحقوق ، وأنَّ الإضراب
 عن إثباته في محله ضربٌ من العقوق ؛ فلا لوم على مثلي ، في الإخبار عن قومه ، بما يدعو
 إلى الترحُّم على أمواتهم ، ويبعث على الاعتبار في طوارق أوقاتهم ، والمَحَن التي أصيبوا بها
 أيام حياتهم . ولو ذهبتُ إلى التعريف بِجُسْلة من يرجع إلى عمود نَسَبِي في هذا الديوان ،
 وشرَّح ما حدث لهم من النوازل في ماضى الزمان ، كُثُرَتْ عَنُ الحَدِّ الذي قصدته من
 الاختصار ؛ فلذلك اقتصرتُ من القول على هذا المقدار — تجاوز الله عن الجميع ؛ وختم لنا
 بِخَيْرٍ ؛ وسار بنا في الطريق التي لا بدَّ من سلوكها أوطأ سَير ، بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ !

ذكر القاضي محمد بن حسن بن صاحب الصلاة

ومن القُضاة في المائة السابعة ، محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلاة الأنصاريُّ
 المالكِيُّ ، من أهل العلم ، والعدل ، والدين ، والفضل ؛ له رحلةٌ إلى المشرق ، روى فيها عن
 أعلام أهل العلم ؛ ثمَّ عاد إلى الأندلس ، فاستقضى بالحصون الغرَّبيَّة من بلده ؛ فخدمت
 سيرته ، وشكرت طريقته . ثمَّ ولي الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع داخلَ مآلقة ، عن
 رغبةٍ فيه ، واجتماعٍ عليه . وكان رجلاً صالحاً ، مزهداً ، كثير الحياء ؛ فأتفق له ، في أوَّل
 عيدٍ خطَّب فيه ، أن افتتح التحميد ؛ فلما رمق الناس ببصره ، غلب عليه الخجلُ ،
 وضَعُفت قواه ، وخانتَه رِجلاه ؛ فقعد ؛ وأقيم غيرُه . وكان فقيهاً حافظاً ، مقرئاً ،
 متفكِّناً . واستشهد في وقعة العقاب ، الكائنة على المسلمين في أيام محمد بن يعقوب من
 المؤخِّدين ؛ وذلك يوم الاثنين الخامس عشر من شهر صفر سنة ٦٠٩ . وذكُر عنه من
 الثبات ، والحُصَّ على حصول الشهادة ، والرغبة في المجاهدة ، ما دلَّ على حسن نيَّته ،

وصديق بغيته . وفي تلك الكائنة ، التي أفضت إلى خراب الأندلس ، واستيلاء الروم على كثير من بلادها ، فقيد الزاهد أبو عمر بن هارون بن أحمد الشاطبي ابن عات ، صاحب « كتاب الطرر على الوثائق المجموعة » ، مع طائفة كثيرة ، يطول تعدادهم ، من العلماء الفضلاء — تغمّدا الله وإياهم برحمته !

ذكر القاضي أبي الخطّاب أحمد بن واجب القيسي

ومن القضاة ، أبو الخطّاب أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن واجب القيسي . ذكره المحدث أبو عبد الله بن الأبار ، وقال : حامل راية الرواية بشرق الأندلس ، وآخر المحدثين المستندين . وعدد جملة وافرة من أشياخه . ثم قال : فصار لا يعدل به أحد من أهل وقته عدالة ، وجلالة ، وسعة أسمعة ، وعلو إسناد ، وصحة قول وضبط إلى تقلّب في العليا ، وتقلّل من الدنيا ، مع رسوخ في الدين والورع ، تخنقه العبرة للرقائق ، وتعلوه الخشية عند المواعظ . ولي القضاء ببلنسية وشاطبة حقبا عدة ، وأوقاتا مختلفة . فما نقت عليه سيرة ، ولا وقعت به استرابة ، سوى حدة متعارفة منه . وذكره ابن عسّكر ، وأخبر أنه أخذ عن أبي الحسن بن هذيل ، وأبي مروان بن قزمان ، والقاضي أبي بكر بن العربي ، وأبي الوليد بن الدبّاغ ، وغيرهم ؛ وقال إنه توفي بجزاكش في رحلة إليها ، سنة ٦١٤ . وذكره ابن الزبير فقال : كان — رحمه الله ! — على سنن المتّقين ، من فضلاء المحدثين ، وعدول القضاة ، وبقايا الشيوخ الجلّة ، من أهل العلم والفضل والدين ؛ وله جملة مصنفات . وكان بين وفاة القاضي أبي الخطّاب ، ودخول النصراني ببلنسية ، أحد وعشرون عاما .

ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصاري العرناطي

ومنهم إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري المشتهر بالعرناطي . ولي القضاء بجهات شتى ، آخرها ميورقة ، تقدم بها من قبل أميرها إسحاق بن محمد بن غانية

الْمُتُونِيَّ وَتَصَدَّرَ بِهَا لِلإِقْرَاءِ وَالإِسْمَاعِ ؛ فَأَخَذَ النَّاسُ عَنْهُ . وَكَانَ رَجُلًا فَاضِلًا ، عَابِدًا ، مُجْتَهِدًا ، زَاهِدًا . وَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ مَيُورَقَةِ إِلَى أَنْ تَغْلِبَ عَلَيْهَا الرُّومُ ، فَاسْتَشْهَدَ بِهَا ، وَذَلِكَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ ٦٢٧ . ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثَارِ وَقَالَ فِيهِ : كَانَ فَقِيهًا ، أَدِيبًا ، عَارِفًا بِالْفَقْهِ ، حَافِظًا لَهُ ، بَصِيرًا بِالْوَنَائِقِ الْمُخْتَصِرَةِ الْمُنْسُوبَةِ لَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

ذكر القاضي أحمد بن يزيد بن بقي الأموي

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَقِيٍّ بْنِ مَخْلَدِ الْأُمَوِيِّ ، قَاضِي الْقَضَاءِ بِالْمَغْرِبِ ؛ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبَةِ . ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَثَارِ فِي كِتَابِهِ ، فَقَالَ : يُكْنَى أَبُو الْقَاسِمِ . سَمِعَ أَبَاهُ أَبَا الْوَلِيدِ ، وَجَدَّهُ أَبَا الْحَسَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْخَزْرَجِيَّ ، وَابْنَ بَشْكُوَالِ ؛ وَسَمِعَ مِنَ السُّهَيْلِيِّ تَأْلِيْفَهُ « الرَّؤُوسَ الْأَنْفِ » ؛ وَأَجَازَ لَهُ شَرِيْحُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَهُوَ ابْنُ عَارِمٍ ، وَابْنَ قُرْطُمَانَ وَسَوَاهِمَا . ثُمَّ قَالَ : وَوَلَّى قَضَاءَ الْجَمَاعَةِ بِمَرْكَشَ ، إِلَى أَنْ تَقَلَّدَ قَضَاءَ بَلَدِهِ ؛ فَسَمِعَ مِنْهُ النَّاسُ وَتَنَافَسُوا فِي الْإِخْذِ عَنْهُ ؛ وَكَانَ أَهْلًا لَذَلِكَ . وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْ شَرِيْحِ . وَانْفَرَدَ بِرَوَايَةِ « الْمَوْطَأِ » عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ قِرَاءَةً ، وَعَنْ ابْنِ الطَّلَاحِ سَمَاعًا . قَالَ الْمُؤَلِّفُ — وَفَقَّهُ اللَّهُ ! — : وَقَدْ قَرَأْتُ بِمَدِينَةِ مَالِقَةَ بَعْضَ « كِتَابِ الْمَوْطَأِ » لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَسَمِعْتُ سَائِرَهُ عَلَى شَيْخِنَا الْمُقْرِي الْحَسَنِ الْفَاضِلِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَيُّوبَ ، وَحَدَّثَنَا بِهِ عَنْ الْخَطِيبِ الْمُحَدِّثِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ الْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ بَقِيٍّ الْمَذْكُورِ . قَالَ ابْنُ الْأَثَارِ : وَأَنْشَدَنَا الْخَطِيبُ الْيَعْمَرِيُّ قَالَ : أَنْشَدَنَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ بَقِيٍّ لِنَفْسِهِ :

أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا كِرَاحٍ عَتِيقَةٍ أَرَادَ مُدِيرُوهَا بِهَا جَلْبَ الْأَنْسِ
فَلَمَّا أَدَارُوهَا أَثَارَتْ حَتَمُودَهُمْ فَعَادَ الَّذِي رَامُوا مِنَ الْأَنْسِ بِالْعَكْسِ

وتوفي إثر صلاة الجمعة الخامسة عشر من رمضان سنة ٦٢٥ . ومن شعره أيضاً :

إِرْجَعَ إِلَى اللَّهِ وَدَعْ غَيْرَهُ فَكُلُّ شَيْءٍ غَيْرُهُ بَاطِلٌ
وَكُلُّ مَا بَطَلَانُهُ مُمَكِّنٌ فَلَيْسَ يَفْتَرُّ بِهِ عَاقِلٌ

قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ، وقد سمّاه في «صلة» : إنه كانت له إمامة في اللغة ، وعلم العربية ، وألّف كتاباً في الآيات المتشابهات ، قيل إنه من أحسن شيء في بابه ، وكان لا يفارقه في سفر ، ولا في حضر . وكان قاضي الخلافة المنصورية ، القديم الاختصاص بها ، والأثرة لديها . وكان كتابه إذا كتّب ، حسناً ، مختصراً ، سهل المساق ، محذوف الحشو . وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه ، مدّة ولايته . وعلى ذلك كان المنصور في مدّته . كان ابن بقي لا يرى الحكم بالتدمية ، ولا العمل عليها بوجه .

ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وأخّر القضاة بقرطبة — أعادها الله للإسلام ! — الشيخ الفقيه أبو سليمان ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري . ولي قضاءها بعد أبي القاسم بن بقي ، من قبّل الأمير محمد ابن هود . وقد كان استوطنها قبل ذلك ، وأخذ على أشياخها ، واكتسب هنالك مالاً وعقاراً . وأصله بنى ربيع ، على ما ذكره ابن عسّكر وغيره ، من صالحة ريّة ، من بيت نباهة ووجاهة . ولم يزل أبو سليمان قاضياً بقرطبة ، إلى أن استولت الرّوم عليها ، وذلك يوم الأحد الثالث والعشرين من شوال من عام ٦٣٣ . فتحول إلى إشبيلية ، وبها توفي إثر انتقاله إليها . ويقال إنه ما هاله عظيم الرّزء في مفارقة المال والوطن ، عند الحاجة إليه ، مع سنّ الشّاحة ، ولا بلغ لديه شيء من ذلك مبلغ الرّزء فيما تلف له من كتبه — رحمه الله ونفعه بمصابه ! — ذكره ابن الأبار وغيره .

ذكر القاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي

ومن القضاة بالبلاد الشرقية ؛ أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الحمدريُّ الكلاعيُّ ، من أهل بَلَنْسِيَّة . تقدَّم للقضاء بها ؛ فسار في أحكامه بأجل سيرة ، وأحمد طريقة من العدل ، والتثبت والفضل . وكان حسن الهيئة والركب والملبس والصورة ، كريم النفس ، يُطعم فقراء الطَّلَبَة ، وينشطهم ، ويتحمَّل مؤثمتهم . وكان قد تجوَّل في بلاد الأندلس والمغرب ؛ فأخذ عن أبي القاسم حَبِيش ، وأبي بكر بن الجُدَّة ، وابن زَرْقُون ، وأبي الوليد بن أبي القاسم ، وغيرهم .

قال صاحب « التكملة » : وكان حسن الخطِّ ، لا نظير له في الإتيان والضبط ، مع الاستبحار في الأدب ، والاشتهار بالبلاغة ، فرداً في إنشاء الرسائل ؛ خطيباً فصيحاً مفوهاً مدركاً ، مع الإشارة الانيقة ؛ والزمي الحسن . وكان هو المتكلم عن الملوك في مجالسهم ، والمُجِبِّين عنهم لما يريدونه على المنبر في المحافل . وولى الخطبة بالمسجد الجامع من بَلَنْسِيَّة في أوقات . وكان رئيساً في الحديث والكتابة . وله تصانيف وتواليف مفيدة شهيرة في فنون شتى ، منها « كتاب الاكتفاء بما تضمنته من مغازي الرسول — صلى الله عليه وسلم ! — ومغازي الثلاثة الخلفاء » في أربع مجلدات ؛ و « المسلسلات من الأحاديث والآثار والإنشاءات » و « كتاب نكتة الأمثال ، ونفثة السحر الحلال » ؛ إلى غير ذلك . ثمَّ قال : وإليه كانت الرحلة في عصره للأخذ عنه ، والسماع منه . وأنشدنا لنفسه :

إذا برمت نفسي بحال احلتها على أملٍ بادٍ فقررت به النفسُ
وانزل أرجاء الرجا ركبائي إذا رام إلماً بساحتي اليأسُ
وإن أوحشتني من أمانى نبوة فلي بالرضى بالله والقدر الأتسُ

مولده بخارج بلنسية ، أوَّل ليلة الثلاثاء مستهلَّ رمضان سنة ٥٦٥ هـ . وسبق إلى بلنسية ، وهو ابن عامين اثنين ؛ فنشأ بها ، إلى أن استشهد بكائنة أنيسة ، على ثلاثة قراسخ منها ، مُقبلاً ، غدير مُدير ، والراية بيده ، وهو يُنادي المنهزمين : « أعنَّ آجنته تفرُّون ؟ »

له مَنْطِقٌ سَهْلُ النَّوَارِحِ قَرِيبُهَا
وما الرُّوضُ حِلَاةٌ بِجَوْهَرِهِ النَّدَى
بَأَدْعٍ حُسْنًا مِنْ صَحَائِفِهِ الَّتِي
أَنَاهُ رَدَاهُ مُقْبِلًا غَيْرَ مُدِيرٍ
هَنِيئًا لَكَ الْحُسْنَى مِنْ اللَّهِ إِنَّهَا
تَبَوَّاتُ جَنَّاتِ النِّعَمِ وَلَمْ تَزَلْ
لِعَمْرِكَ مَا يَبْلَى بِلَاؤُكَ فِي الْعَدَى
وَبِاللَّهِ لَا يَنْتَسَى مَقَامُكَ فِي الْوَعَى
لَقِيتَ الرَّدَى فِي الرَّوْعِ جَذْلَانِ بِاسْمَا
وَرَجَّحْتَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ حَتَّى وَرَدْتَهُ
عَدَمْتُكَ مَوْجُودًا يَعْزُّ نَظِيرُهُ
وَرُمْتُكَ مَطْلُوبًا فَأَعْيَا مِنْ آلِهِ
فَابْكِي لَشَوْ بِالْعَرَاءِ كَمَا بَكَى
وَاعْبِرْ إِنْ يَمْتَازُ دُونِي عِبْرَةٌ

فَإِنْ رُمِّتَهُ أَلْفَيْتَ صَعْبَ الشَّكَاثِمِ
وَلَا الْبُرْدُ وَشَتَّتَهُ أَكْفَ الرُّوَاقِمِ
تَسَيَّرُهَا أَخْلَاقُهُ فِي الْأَقَالِمِ
لِيَحْظَى بِإِقْبَالٍ مِنَ اللَّهِ دَائِمِ
لِكُلِّ تَقِيٍّ خِيَمَهُ غَيْرَ خَائِمِ
تَزِيلُ الثَّرِيَّا قَبْلَهَا وَالنَّوَاعِمِ
وَقَدْ جَرَّتْ الْأَبْطَالُ ذِيلَ الْهَزَائِمِ
سَوَى جَاحِدٍ نَوْرَ الْغَزَالَةِ كَاتِمِ
فَسُورَكَتٍ مِنْ جَذْلَانِ فِي الرَّوْعِ بِاسْمِ
فَقُضَّتْ بِأَشْتَاتِ الْمَنَى فَوْزَ غَانِمِ
فَيَا عِزَّ مَعْدُومٍ وَيَا هُونَ حَادِمِ
وَكَيْفَ بَعَا أَعْيَا مِنْ آلِهِ لِرَائِمِ
زِيَادَةُ الْقَبْرِ بَيْنَ بَصْرَى وَجَائِمِ
بَعْلِيَاءَ فِي تَأْيِينَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمِ

وهذه القصيدة طويلة ، بحيث تزيد أبياتها في العدة على المائة . وقولته « اعبر » معناه
انف . وخاتمها :

وهاذي المراثي قد وفيت برسمها مسهمة جهد الوفي المساهم
فدء إليها رافعاً يده قابله وكب عليها حافظاً يده لائمه

ذكر القاضي أحمد بن الغمّاز

ومن القضاة بالعدوة الغربية والقبيلية ، الفقيه الجليل ، أبو العباس أحمد بن
محمد بن الغمّاز ، قاضي الجماعة بإفريقية تقدم على شروط : منها أن يكون على رأيه

في الدخول على الخليفة ؛ ومنها ، إذا أعرضت له مؤامرة السلطان في شيء من شؤونه ، أجابه عليها حينه بالمشافهة والمكاتبة ، وأن تكون خراجته وأعوانه من الأعيان الرومية . وكان من أهل العلم والعدل والفضل . توفي سادس شهر رمضان المعظم عام ٦٣٣ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر

وانقَرَضَتْ مدَّة ابن هُود ، وظهرت الدولة النُصْرِيَّة ، وهلك ابن زُثُون على الوجه الذي وقع التنبيه عليه . وتقدَّم أيضاً بمالقة قاضياً أبو عبد الله بن عسكر ، وهو محمد بن علي بن خضر بن هارون الغساني . وكان من أهل المعرفة بالاحكام ، والقيام على النوازل ، إلى الشعر الرائق ، والكتب الفائق . وله جملةٌ تواليف ، منها « المَشْرِعُ الرَوِيُّ » في الحديث ؛ و « التَّكْيِيلُ وَالْإِتِمَامُ » ، لكتاب التعريف والإعلام ، و « المختصر في السَّلام عن ذهاب البَصَر » ، وغير ذلك . ومن شعره :

ولمَّا انقَضَتْ إحدى وخمسون حِجَّةً كَأَنِّي مِنْهَا مَا تَذَكَّرْتُ احْلُمْ
تَرْقَيْتُ أَعْلَاهَا لِأَنْظُرَ فَوْقَهَا إِلَى الْخُتْفِ مَنَى عَلَنِي مِنْهَا اسْلُمْ
إِذَا هِيَ قَدْ أَدْنَتْهُ مَنَى كَأَنَّمَا تَرْقَيْتُ فِيهَا نَحْوَهُ وَهُوَ سُلْمٌ
وله ، وقد طرقه هم :

اصبر لما يعترك تفهم غنيمتي راحة وأجر
فإن همَّ الخطوبَ ليلٌ لا بدَّ يجلوه ضوءُ فجر

ومن مكثوباته في معرض العزاء ، مقامةٌ سَمَّاهَا : « رسالة ادُّخار الصَّبْرِ » ، وافتخار القَصْرِ والقَبْرِ ، وهي غريبةٌ في معناها . وبقي بمالقة قاضياً ، إلى أن توفي صدرَ جمادى الآخرة من عام ٦٣٦ ؛ ودُفِنَ منها بِسَفْحِ جَبَلِ قَارُء ، في رَوْضَةٍ مُسْتَكْبِتِيهِ القاضي أبي عبد الله بن الحسن — تجاوز الله عنهما ، وغفر لنا ولهما — ذكره ابن خنيس ، وابن عبد الملك ، وابن الزُّبَيْر .

ذكر القاضى يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعرى

وتقدّم بعده الفقيه أبو حامر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعرى ، شقيق القاضى بقرطبة أبي سليمان المتقدم الذكر . وكان أبو حامر هذا صدر علماء زمانه بالأندلس ، وقدوة رواته . أخذ عن أبي بكر بن الجدد ، وابن زرقون ، وابن بكشكوال ، وغيرهم . وله تأليف فى علم الكلام جلية ، نبيلة . واستمرت ولايته بها ، إلى أن نقله أمير المؤمنين الغالب بالله أبو عبد الله بن نصر — رحمه الله ! — الى قضاء الجماعة بحضرته من غرناطة . وكان من أعلم القضاة عدالة ، وصرامة ، ونبلاء ، وفصلاً . وقد تقدّمت الإشارة إلى ما وقع بينه وبين القاضى أبي الوليد بن أبي القاسم بن رشد ، من المنافرة والمهاجرة ، بسبب إنكاره الأخذ فى العلوم القديمة ، والركون إلى مذاهب الفلاسفة . وكان أبو حامر ممن قرأ الفقه وأصوله ، وعلم الكلام وغيره . أكثر عمره بقرطبة وإشبيلية ، ومالقة ، وغرناطة . وبقي متولياً خطة القضاء ، ومع الأمراء ، إلى أن أصابته الزمانة التى أقعدته عن ذلك ؛ فعاد إلى مالقة . فلزم بها منزله ، إلى أن توفى فى شهر ربيع الأول من عام ٦٣٩ . ذكره ابن الزبير .

ذكر القاضى محمد بن غالب الأنصارى

وتلاه محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب الأنصارى . وكان من الفضلاء الفضلاء ، وممن اجتمع له العلم ، والمال ، وحسن الخلق ، وتمام الخلق . وتوفى إثر ولايته .

ذكر القاضى محمد بن أنصحى الهمداني

وتقدّم بعده محمد بن أنصحى الهمداني ، من البيت الشهير بالأندلس . وكان عدلاً نزيهاً ، فقيهاً نبيلاً . ولم تطُل مدّة حياته ؛ فاحترمته المنية لحدنان ولايته . وهو من

القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري — القاضي أبو بكر محمد الأشعرون ١٢٥

ذُرِّيَّةُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَضْحَى ، مُؤَلِّفِ « كِتَابِ قُوتِ النُّفُوسِ » ، وَإِنْسِ الْجُلُوسِ » ، الْقَاضِي كَانَ فِي غَرْ نَاطِلَةً أَيْضاً فِي حَدُودِ ٦٤٠ . وَفِي كِتَابِ الرَّازِيِّ مِنَ الْإِشَارَةِ بِأَصَالَةِ يَتِيتُ بَنِي أَضْحَى مَا يُغْنِي عَنْ الْإِطَالَةِ . وَخَلَفَهُ فِيهَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ مِنَ الْحُكْمِ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْعَنْسِيِّ . وَبِيتُ بَنِي سَعِيدٍ أَيْضاً بِقَلْعَةِ يَحْصُوبٍ ، الْمُنْسُوبَةِ حَتَّى الْآنَ إِلَيْهِمْ ، بِكُورَةِ الْبِيرَةِ ؛ وَاتَّأَوُّمُ إِلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ الصَّحَابِيِّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١ — شَهِيرٌ ، إِلَى مَا نَجَّحَ مِنْهُمْ مِنَ الْأُمُتِ الْإِمَامِ ، وَأَرْبَابِ الرَّحْلِ إِلَى الْبِلَادِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَاضِي قَعَدَتْ بِهِ دِمَائُهُ أَخْلَاقُهُ ، وَلَيْنُ جَانِبُهُ ، عَنْ رَقَبَةٍ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ ؛ فَأَخَّرَ لِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَلَايَتِهِ

ذِكْرُ الْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَبِيعِ الْأَشْعَرِيِّ

وَتَقَدَّمَ بِذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَامِرٍ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَبِيعِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَلَدُ قَاضِي الْجَمَاعَةِ الْمُتَقَدِّمِ الذِّكْرِ . وَكَانَ عَلَى سَنَنِ سَلَفِهِ مِنَ التَّفَنُّنِ فِي الْمَعَارِفِ ، وَالِاسْتِدَادِ عَلَى أَهْلِ الْعَتُوِّ وَالْفَسَادِ ، كَاتِباً بَارِعاً ، شَاعِراً مُطْبُوعاً . كَتَبَ عَنْ سُلْطَانِهِ ، أَيَّامَ اسْتِدْوَائِهِ مِنَ الْمَغْرِبِ ، وَتَحْرِيكِ الْقَبَائِلِ إِلَى الْجِهَادِ ، غَيْرُ مَا كَتَبَ ، بِمَا يَشْجِدُ الْعَزَائِمُ ، وَيُوقِظُ النَّائِمُ . وَتِمَادَتْ وَلَايَتُهُ إِلَى أَنْ تَوُفِّيَ ، بَعْدَ مَضَى سَبْعَةِ أَعْوَامٍ مِنْ زَمَانِ تَقْدِيمِهِ .

ذِكْرُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرُونِ

وَخَلَفَهُ فِي خِطَّةِ الْقَضَاءِ صَاحِبُهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ فَتْحِ بْنِ أَحْمَدِ الْأَنْصَارِيِّ الْإِسْطَبَلِيِّ الْأَشْعَرُونِ ، بَعْدَ تَوَلِيَّتِهِ حِسْبَةَ السُّوقِ وَالشَّرْطَةِ مَعاً ، لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَضَاءِ وَالصَّرَامَةِ ، وَالْقُوَّةِ ، وَالْإِكْتِفَاءِ . وَلَبِثَ مُوَلِيّاً ذَلِكَ كُلَّهُ وَنَظَرّاً فِيهِ ، إِلَى وَفَاةِ السُّلْطَانِ الْغَالِبِ بِاللَّهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ؛ وَكَانَتْ وَفَاتُهُ — رَحِمَهُ اللَّهُ ١ — آخِرَ حِجَابِ الثَّانِيَةِ مِنْ عَامِ ٦٧١ ؛ وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى وَلَدِهِ السُّلْطَانِ الثَّانِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيْضاً ، الْمُدْعَوُ بِالْفَقِيهِ مُنْهَدِ الدَّوْلَةِ النَّصْرِيَّةِ ، وَبَدِيعِ مَآثِرِهَا ، وَمُتِمِّمِ رُسُومِ الْمُلْكَ فِيهَا فَأَفْرَدَ أَبَا بَكْرٍ

بالقضاء ، وقصر نظره على الأحكام الشرعيّة ؛ فذهب من الشدّة في استخلاص الحقوق كلّ مذهب . وكان مع ذلك حسن الأخلاق ، حلّو الشّائل ، باقياً على طبيعة بلده . ولم ينتقل على حالته ، الى أن توفّي ، وذلك في حدود عام ٦٩٨ . ذكره القاضي أبو عامر ابن محمد بن ربيع في كتابه ؛ فقال فيه : كان فقيهاً عارفاً بالشروط ، درياً بالأحكام . وكان يتولّى الخطبة بحمراء غرناطة ؛ لا أعلمه حدّث ، إذ لم يكن يشتغل بذلك .

ذكر القاضي غالب بن حسن بن سيّد بُونة

ومن القضاة الفقهاء الفضلاء ، غالب بن حسن بن أحمد بن سيّد بُونة . ذكره ابن الرُّبَيْر فقال : يكنى أبا تمام . روى عن أبيه ، وأبي عبد الله بن مُزَيْن ، وصحب قرينَه الشيخ الصالح أبا أحمد بن سيّد بُونة ، ولازمه ، وانتفع بصحبته . وكان يحدث بكثير من فضائله وكراماته . وكان أبو تمام شيخاً فاضلاً ، ومقرئاً مباركاً . ولى القضاء . وكانت وفاته سنة ٦٥١ ، بحضرة غرناطة . انتهى .

ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجُذَامِيّ

ومن القضاة برّيّة ، في منتصف المائة السابعة ، الفقيه أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجُذَامِيّ . ولى القضاء بالجانب الغربيّ من أعمالها ؛ فكان مشكوراً في قصد سيرته ، وحسن هديه ، فقيه البأس والبذل ، صريح رأي ونظر في المسائل ، بصيراً بالأحكام . صحبه القاضي أبو القاسم بن أحمد بن السكوت ، وانتفع به ، واقتدى بهديه في كثير من أنحائه . وكان لا يرى بالاختصار على الرواية : « وعليكم بالعمل ، وإياكم من الاخذ في الجدل » . كان يكثر من إنشاد هذين البيتين :

أرى الذى يروى ولا كنّه يجهل ما يروى وما يكتب
كسفرة تنبّع أمواها تسقى الأراضى وهى لا تشرب

ذكر القاضي أبي علي بن الناظر

ومن القضاة ، وصدور الرواة ، الشيخ أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القُرشيُّ الفهرِّيُّ ، من أهل غرناطة ، وأصله من بَلَنَسِيَّةٍ ، يُكنى أبا عليٍّ ، ويُعرف بابن الناظر . ارتحل عن غرناطة لِمَرْضٍ عَنْ لَهَبِهَا ، فلم يُقْضَ ، فأنف من ذلك ، فاستقرَّ بِمَالَقَةِ ، مقرِّبًا ومحدِّثًا ، واقتصر على الخطبة بِقَصَبَتِهَا ، بضعا وعشرين سنة . ثم خرج من مَالَقَةِ ، فارتأى إلى غرناطة ، لتغيير كَان سَبَبُهُ فِتْنَةَ الْخِلَافِ بِهَا ، ودساسَ الْفَزَارِيِّ ، المقتول بعدُ بغرناطة على كفره وتسرعُه لِإِضْلالِ غيره . فولى قضاء الْمَرْيَةِ ، ثم قضاء بَسْطَةَ ، ثم ولى قضاء مَالَقَةِ ، عند ذهاب الفتنة ، وخروج بني أَشْقِيلُولَةَ عنها . وكان من أهل المعرفة ، والدراية ، والرواية الواسعة ، والثقة ، والعدالة ؛ جال في البلاد ، وأكثر من لقاء الرجال ؛ فأخذ بغرناطة عن الأستاذ أبي محمد الْكَوَّابِ ، وبإشبيلية عن المقرئ أبي الحسن بن جابر الدَّيَّاجِ . ولازم في المريَّة والأدب الأستاذ أبا عليَّ الشُّلُوبِيْنَ : أخذ عنه أكثر كتاب سِيَبَوِيَّهِ . وروى عن الوزير سهل بن مالك الْأَزْدِيِّ ، وعن القاضي أبي القاسم بن بَكِّي ، وبَلَنَسِيَّةٍ عن أبي الربيع بن سالم ، وبمَرْسِيَّةٍ عن أبي العباس بن عِيَّاشٍ ، وبجزيرة شَقَرٍ عن الخطيب أبي بكر بن وَضَّاحٍ ، وبمَالَقَةِ عن الْحَاجِّ أبي محمد عطِيَّةٍ ، وعن أبي القاسم بن الطَّيَّاسَانِ ، وعن غير من مُتَمِّئِي . وكتب اليه بالإجازة آخرون . وروى عنه الْجَمُّ الْغَفِيرُ : منهم الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبَيْرِ الثَّقَفِيُّ ، والخطيب الأستاذ أبو محمد بن أبي السَّداد الْبَاهِلِيُّ ، وآخر من روى عنه بِالْأَنْدَلُسِ شيخُنَا المقرئ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أَيُّوبِ التَّجِيْبِيِّ . وله مصنَّفات في الحديث والقراءات . وتوفي القاضي أبو عليٍّ مُؤَخَّرًا عن قضاء مَالَقَةِ في الرابع عشر لجمادى الأولى سنة ٦٩٩ — غفر الله لنا وله !

ذكر القاضى الحسن بن الحسن الجذامى النباهى

وتقدم بعد قاضيا بمالقة من أهلها الحسن بن محمد بن الحسن الجذامى النباهى . وكان رجلاً صليبا في الحق ، متميزا بالله ، قويا في ذاته ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، رفيقا مع ذلك بالمساكين ، شفيقا على الضعفاء ، ومبغضا في أهل الأهواء . وأول يوم قعد فيه للحكم ، تقدم إليه رجلان في الطلب بدين ترتب لاحدهما قبل الآخر ؛ وأقر المطلوب ببقائه في ذمته ، وزعم أنه في الوقت غير قادر على أدائه ؛ ولم تُقَم له بيعة على صحة دعواه ، ولا حضره حميل به ؛ فتوجه عليه السجن . فحين شاهد أسباب ذلك ، قال يخاطب القاضى : « أصلحك الله ! أيجمل بك ، ويحسن عندك استفتاح عملك بسجن مثلى من الضعفاء ؟ ولى صبية أصغر لا كاسب لهم ، ولا كافل غيرى . فإن حبستنى عنهم ، لم يبعد تلفهم جوعا وعطشا ! فأرفق بساحتى ، وأنظر لحالى ! » فأمر القاضى بإحضار مقدار العدد المطلوب من مال نفسه ، وأذن في دفعه لمطالبه ، وخلى سبيل الغريم يمضى لشأنه . وكان قد أصاب الماشية بكورة رية من الغضب والنهب ، أيام فتنة الخلاف بها ، ما صار داعية لتغلب الحرام عليها ؛ فرد شهادة كل من ثبت فيه لديه أنه أكل من ذلك اللحم المغصوب ؛ وهو عالم بعينه ، سواء كان مشتريا له من الغاصب أو أكله دون عوض . ورد شهادة الولد إذا كانت مع والده ؛ فاشتد في أحواله . وفي أثناء ذلك ، سيق له رجل ، شهدت البيعة بأنه وجد في خربة بحذاء مقتول ؛ وقر به . وسأل الرجل حين اعذر له ؛ فذكر أنه كان مختارا عليها لمنزله ؛ فرام أولياء الدم الأخذ لهم بالقسامة في المسألة ، على ما رواه ابن الحكم في مثل النازلة ، ورواه ابن وهب عن مالك ؛ فأجرى النظر في القضية ، وتوقف عن الفصل ، وعقد النية على ترك الولاية ما بقى من مدة حياته ، واستعفى على الفور من الحكم بين الناس . وقد كان القلق وقع به من أولى الامر ، فأعفى على الأثر . فكانت مدة ولايته القضاء نحو شهر . وهو — أعظم الله أجره ! — ممن أصيب في ذاته وماله ، بسبب إنكاره على إبراهيم الفزارى ، ولى بنى أشقيلولة أيام ثورتهم يرية ، وامتناعه لما أظهره لهم من البدعة وادعاء النبوة ، وعند ذلك فر من مالقة

أبو جعفر بن الزُّبَيْر ، وأُتْبِعَ لِيُفْتَلَ ؛ فأُفْلِتَ ، ولاذ بأمر المسلمين ، السلطان ، المؤيد المنصور ، أبي عبد الله المدعو بالفقيه — رحمه الله وأرضاه ! — فحاول على الفزارى ، حتى تحصل في حكمه ، وأمر بقتله وصلبه ؛ فقتل بغرناطة على كفره ، هو وبعض أصحابه . وقد أشار إلى ما نَبَّهنا عليه الشيخ القاضي الراوية المحدث ، الوزير المشاور ، أبو عامر بن عبد الله بن قاضي الجماعة أبي عامر بن ربيع ، في كتابه المسمى بـ « تنظيم الدرر في ذكر علماء الدهر . »

والذي وقع في الكتاب المسمى بعد اسم أبي علي بن الحسن ، من أوَّله إلى آخره ، ما هو نصُّه : الحسن بن محمد الجذاميُّ من أهل مالقة ، من أعيانها وجلة بيوتها ، يُعرف بالنُّباهي ، ويكنى أبا علي . أخذ بمالقة عن شيوخها . وكان — رحمه الله ! — صالحاً ، فاضلاً ، ديناً ، صليباً في الحق ، فامتحن في الله تعالى ، وقيامه بالحق ، بالضرب والننى عن بلده — نفعه الله ! — واستقر بمدينة فاس ، تحت تكريمة ومبرة ، يتوالى عقد الوثائق ، ويحترف بها . وكان من جلة العُدول . ثم عاد إلى بلده مالقة ، عند خروج بني أشقر لولة منها ، وأقام بها بقية عمره ، يتعاش من فائد بقايا أملاكه بها . ودُعِيَ إلى الخطابة بجامعها الأعظم ، فأبى . وقضى أياماً يسيرة ، واستعفى . توفي — رحمه الله ! — في حدود سنة ٧٠٠ .

ذكر القاضي أبي جعفر المزدغني وبعض قضاة فاس بعده

ومن أهل المغرب ؛ الشيخ الفقيه أبو جعفر أحمد بن المزدغني . ولي القضاء بحضرة فاس ، بعد تمنع ، وإبابة ، وعزم عليه من الخليفة ؛ فسار فيه بأجل سيرة من العدل ، والفضل ، والاشتداد على أهل الجاه . وامتدت ولايته ، إلى أن توفي عام ٦٦٩ . فولى مكانه أبو عبد الله بن عمران ، ثم استعفى لزمان قريب . فتقدم بدله بفاس شيخ طلمبته إذ ذاك ، وخطيب خلافتها ، الفقيه أبو عبد الله محمد بن أبي الصبر أيوب ؛ وكان في زمانه واحد قطره عدالة ، وجلالة ، وصلاحاً ، وفضلاً ، وعقلاً ، وهو أيضاً ممن لم يأخذ على القضاء أجراً ، ونحاً فيما يختص به من الجراية منجى سجنون بن سعيد في وقته ، وطلب

أن يكون رزقُ وزعته من بيت المال ، لا من قِبَلِ أرباب الخصومات ، فأُضى ذلك كله . وكان معظماً عند سلطانه ، كبير الشأن في زمانه . قال عبد الرحمن بن محمد الزليجيُّ وقد ذكره في كتابه : توفّي عام ٦٨٧ .

ذكر القاضي محمد بن يعقوب المُرسيّ

ومن القضاة بتلك البلاد ، محمد بن يعقوب المُرسيّ ، نزيل تونس ، يُكنى أبا عبد الله . ولى قضاء الجماعة بها ، وقد كان ولى قبل ذلك قضاءً باجة . وكان عالماً ، زاهداً ، ورعاً ، فاضلاً ، محموداً ، مشكوراً . توفّي تقديرًا بعد ٦٩٠ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد الملك المراكشي

، ومنهم محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك الأنصاريّ الأوسى المراكشيّ ؛ يُكنى أبا سبده الله ، ويُعرف بابن عبد الملك . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير وقال فيه : روى عن الكاتب الجليل أبي الحسن بن محمد الزُّغبي ، وصحبه كثيراً . وروى عن غيره . ثمّ وصفه بأنّه كان نبيلَ الأغراض ، عارفاً بالتأريخ والأسانيد ، نقّاداً لها ، بعيد التصرف أدبياً بارعاً ، شارعاً مجيداً ، ذا معرفة بالعربيّة واللّغة والعروض . وألّف كتاباً جمع فيه بين كتابي ابن القُطّان وابن الموقّاع على « كتاب الأحكام » لعبد الحقّ ، مع زيادات نبيلة من قبَله ؛ وكتاباً آخر سمّاه « بالذيل والتكملة لكتاب الصلّة » وولى قضاء مراكش مدّة ؛ ثمّ آخر عنها ، لعارضٍ سببه ما كان في خلقه من حدةٍ أثمرت مُناقشةً موثورة وجد سيلاً ، فنال منه . توفّي بتلمسان الجديدة أواخر محرّم عام ٧٠٣ . ومن شعره :

وَحَبَّذا أَهْلُهَا السَّادَاتُ مِنْ سَكَنِ
أَنْسَوُهُ بِالْأَنْسِ عَنْ أَهْلِ وَعَنْ وَطَنِ
يَنْشَأُ التَّحَاسُدُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ

لِلَّهِ مَرَّاكُشُ الْغُرَاءِ مِنْ بَلَدٍ
إِنْ حَلَّهَا نَارُحُ الْإِطَانِ مُغْتَرِبٌ
عَنِ الْحَدِيثِ بِهَا أَوْ الْعِيَانِ لَهَا

اتتهى حاصل ما قاله ابن الزُّبَيْر في «صلة» . قال المؤلف — رضى الله عنه ١ — :
وأوقفنى ولده ، صاحبنا الفقيه أبو عبد الله ، على كثير من المكتوبات الصادرة عن أبيه
القاضي أبي عبد الله ، ما بين منظوم ومنثور . ومن ذلك قوله — رحمه الله ١ — :

يا عاذلى ! دَعِ المَلَامَةَ أَوْ سَلَا
كَيْفَ السَّلَا وَلِي بِحُكْمِ البَيْنِ فِي
هِيَهَات ! أَسَلُوا عَهْدَ حَلِّ لِي بِهَا
وَافِي إِلَيَّ عَلَى البِعَادِ كِتَابُهُ
أَوْرَدَتْ مِنْ مَرَاهُ رَوْضًا مُوَيْقًا
طَرَسُ كَنْحَرٍ مُعَذَّرٌ أَبَدَتْ بِهِ
أَحْبَبْتِي رُحْمَاكُمْ فِي مَوْقِفِ
أَحْبَبْتِي رُحْمَاكُمْ فِي تَارِجِ
أَحْلَلْتُمْ مَهْجَرِي وَخَلَلْتُمْ أُنْثَى
إِنْ أَعْلَنَ الشُّكْوَى مَا أَشْكُو سِوَى
حَسْبِي أَذْكَارُهُ قَدْ أَتَارَ صَبَابَتِي
وَلَوَاعِجِ طَى الظُّلُوعِ بِشَيْهَا
فَعَنْ أَدْمَعِي عَنْ زُفْرَتِي عَنْ كَوْعَتِي
مَنْ لِي بِتَيْسِيرِ الْمَسِيرِ إِلَيْكُمْ
وَأَصَارِمِ الْقُرْبَى وَأَهْجَرِ مَوْطِنَا
فَلَوْ الْقَضَاءُ اتَّاحَ مَا عُصِمْتُهُ
حَتَّى أُحْلَلَ مَثَابَةَ الْفَضْلِ الَّذِي
فَاكُونَ فِي رَأْيٍ كَذَائِنِ حَنْظَلٍ
أَوْ يُنْعِمَ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِرَجْعَةٍ

عن صادقٍ في الحُبِّ مِثْلِي هَلْ سَلَا؟
مَرًّا كُثْرَ جِسْمٍ وَقَلْبٍ فِي سَلَا
أَسَلَا ابْنَ حُجْرٍ عَهْدَ جَارَةٍ مَا سَلَا
فَبِمُتْهُجَتِي أَقْدَى كِتَابًا أُرْسَلَا
وَوَرَدَتْ مِنْ خُجْوَاهُ مَاءٌ سَلْسَلَا
صَدَّغَاهُ وَشَى الْحُسْنِ حِينَ تَسَلْسَلَا
أَلْقَى يَدَ اسْتِسْلَامِهِ وَاسْتَبَسَلَا؟
بِكُمْ إِلَيْكُمْ فِي الدُّنُوِّ تَوَسَّلَا؟
وَوَصَلَى الْحَرَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ بَسَلَا
بَيْنَ نَعِيمِ الْأَنْسِ جَوْرِ الْبُسَلَا
وَلَمَّا تَرَفَّرَقَ فِي التَّنَائِي أُرْسَلَا
دَمْعٌ تَتَابَعُ مَرَّةً وَاسْتَرْسَلَا
أُرْوَى الْحَدِيثَ مُعْنَعًا وَمُسَلْسَلَا
فَأَصْمَمَ الْعَزَمَ الَّذِي لَنْ يَكْسَلَا
وَأَجُوبَ حُومَاتِ أَنْعَمِي عَنْ سَلَا
مَا كُنْتُ مِمَّنْ فِي الْبِدَارِ تَرْسَلَا
لِسِوَاهُ قَلْبِي بَعْدَهُ مَا اسْتَرْسَلَا
كَرِهَ الْعَبِيرَ وَطَافَهُ فَاسْتَعْمَلَا
يُرْوَى بِهَا خَبَرُ السَّرُورِ مُسَلْسَلَا

وحكى عنه ولده المذكور أنه قصد أيام شببته عبور البحر ، برسم الجواز الى
الأندلس ؛ فبلغ منها الجزيرة الخضراء ، وحضر بها صلاة جمعة واحدة ، وأقام بها ثلاثة

أياماً ، جائلاً في نواحيها ، آخذاً عن أهلها ؛ ثم قال : « حصل لنا الغرض من مشاهدة بعد البلاد الأندلسية ، والكوّن بها ، والحمد لله على ذلك ! » وعاد قافلاً إلى أرضه . ولما توفى قافلاً جرى بعد ابنه المسمى تحامل في متروكه لتبعة تسلّطت على نشبه ، أدّته إلى الجلاء عن وطنه ، فاستقرّ بمالقة ، وأقام بها زماناً ، لا يمتدى لمكان فضله إلا من عثر عليه جزافاً . ولم ينتقل عن حالته من الخشنة ، والانتقباض ، والعكوف على النظر في العلوم ، إلى أن توفى في ذى القعدة من عام ٧٤٣ .

ذكر القاضي أبي العباس الغُبريّ

ومنهم الفقيه أبو العباس أحمد بن أحمد الغُبريّ . ولي القضاء بمواضع عدّة ، اخرها مدينة بجاية . فكان في حكمه شديداً ، مهيباً ذا معرفة بأصول الفقه ، وحفظ لفروعه ، وقيام على النوازل ، وتحقيق للمسائل . ولما ولي خطّة القضاء ، ترك حضور الولائم ، ودخول الحمام ، وسلك طريق اليأس من مداخل الناس . ومن أناشيده :

لا تُنكِحَنَّ سِرَّكَ المَكْنُونِ خَاطِبَهُ وأجعل لميَّته بين الحشا جدّاً
ولا تقل نفثة المصدورِ راحته كم نافثِ رُوْحِه من صِدْرِهِ كَفْثاً

وهذا القاضي ممّن ذكره عبد الرحمن الزليجّي في تأريخه ، وقال عنه : توفى عام ٧٠٤ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد المهيمن الحُضرميّ

ومنهم محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن عليّ بن محمد الحُضرميّ ؛ يُكنى أبا عبد الله ، ويُعرف بنسبته . وكان في قطره كبير القدر . ولي القضاء بسبّطة . لقربته من رؤسائها بني الغزفيّ ، وذلك عام ٦٨٣ ؛ فقام بالأحكام أجمل قيام ، مستعيناً بحسن النظر وفضل الجاه وعزّ النزاهة . فكان مجلسه ينعش بعلماء العلماء ، وهم كانوا على رؤوسهم الطير هيبة له ، وتأذّباً معه . وكان في باب القبول شديداً على الشهداء ؛ فيُذكر أنّ أحد الظلمة

عرض له كتاب رسم في قضية نزلت به ؛ فنقده القاضي ومطل في تخليصه ؛ فتحيل على أن كتب بحائط مجلس القاضي ما نصه :

بِسَبْتَةِ قَاضٍ حَضَرَمِيٍّ إِذَا انْتَسَبَ وَفِي حَضَرَمَوْتِ الشُّومِ وَاللُّومِ بِالنِّسْبِ
فَمِنْ شُومِهِ لَا يَثْبُتُ الْعَقْدُ عِنْدَهُ وَمِنْ لُومِهِ يَرَى أُولَى الْفَضْلِ بِالرَّيْبِ

فلما وقعت عين القاضي على المكتوب وتفهمه ، أمر بإزالته ، وأمسك عن عنائه ، وأخذ في إصلاح شأنه ، وترك البحث عن ناظم البديتين وكاتبهما بخط يده . واستمرت أيام ولايته الى أن تصير أمر بلده الى الإيالة النصرانية ، في أواخر عام ٧٠٥ ؛ فصرف إلى غرة ناطة مع سائر أقاربه بنى العزفي فوصلها ، وأقام بها وابنه الكاتب البار ، أبو محمد عبد المهيمين ؛ ثم أذن له في الانتقال الى وطنه ؛ فعاد اليه ، وقد أحدث منه السن ، وأقعد الكبر ؛ فلم يبرح بعد عنه إلى أن توفي غرة صفر من عام ٧١٢ .

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الغافقي

ومنه إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الاشبيلي ؛ يكنى أبا إسحاق ، ويعرف أيضاً بنسبته إلى غافق ؛ أستاذ الطلبة ، وإمام الحلبة . خرج عن بلده إشبيلية ، عند تغلب الروم عليها ، وذلك سنة ٦٤٦ ؛ ف لازم الشيخ أبا الحسن بن أبي الربيع ، وتصدر بعد وفاته للأمر في مكانه ، فأخذ عنه الكبير والصغير . ولما قضى بسببته نيابة ، ثم استقلالاً ؛ وكان واحد عصره ، وفريد قطره ، وعمدة طلبته الموثوقين بما استُفيد في مجلسه من فنون العلوم . أخذ علم العربية على صدر الدُّحاة ابن أبي الربيع المذكور ، والقراءات عن الأستاذ أبي الحسن بن الخطّار ؛ وروى عن المسند المسنّ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سليمان ، والأديب القرظي أبي الحكم مالك بن المرحل المالك ، والقاضي أبي عبد الله بن قاضي الجماعة أبي موسى عمران بن عمران ، إلى أمم من أهل المشرق والمغرب والأندلس . ودوّن في علم العربية وغيرها كتباً نافعة . وتوفي قاضياً — رحمه الله ! — آخر شهر ذي القعدة من عام ٧١٦ . وعليه اعتمد شيخنا الولي المقرئ أبو القاسم بن يحيى بن محمد

الوازِرَ وَالْيَ بْنَ دِرْهَمٍ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَالتَّلْفِظِ وَالْإِدَاءِ ، وَعَلَى الْخَطِيبِ الصَّوْفِيِّ
أَبِي جَعْفَرِ الزِّيَّاتِ ، مِنْ أَهْلِ بَلَشْ مَا لَقِيَ ، عَلَى كَثْرَةِ مَنْ لَقِيَهُ مِنْ حَمَلَةٍ (١) كَتَبَ اللَّهُ
وَقُرْآنَهُ (٢) بِالْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ . وَعَلَى الْفَافِيِّ أَيْضاً كَانَ فِي تَعْلُمِ الْعَرَبِيَّةِ اعْتِمَادُ شَيْخِ النُّحَاةِ
بِحَضْرَةِ غَرْنَاطَةَ ، الْأَسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْخَوْلَانِيَّ ، الْمَشْتَهَرَ بِقَيْرِي — رَحِمَ اللَّهُ
جَمِيعَهُمْ وَكَافَى صَنِيعَهُمْ !

ذِكْرُ الْقَاضِي مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ اللَّخْمِيِّ الْقُرْطُبِيِّ

وَمِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ اللَّخْمِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْقُرْطُبِيِّ ، مِنْ أَهْلِ سَبْتَةِ ، وَالْقَاضِي بِهَا . وَكَانَ
مِنْ جِلَّةِ الْحُكَّامِ الصَّدُورِ الْأَعْلَامِ ؛ خُطِبَ بِمَسْجِدِ بَلَدِهِ ، وَدَرَّسَ بِهِ الْفِقْهَ وَغَيْرَهُ . وَكَانَ
قَائِماً عَلَى الْمَذْهَبِ ، مَنْقَطِعُ الْقَرِينِ فِي حِفَاظِهِ . وَكَانَ مِنْ شَأْنِهِ ، إِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ لِلْحُكْمِ فِيهِ
بَيْنَ النَّاسِ ، يَتَرَكَّعُ وَيَتَضَرَّعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَيُلْحُظُ فِي الدَّعَاءِ ، وَيَسْأَلُهُ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى الْحَقِّ
وَيُعِينَهُ عَلَيْهِ ، وَيُرْشِدُهُ لِلصَّوَابِ ؛ وَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْحُكْمِ ، يَتَرَكَّعُ ، وَيَسْتَقْبِلُ اللَّهَ تَعَالَى ،
يَسْأَلُهُ الْعَفْوَ وَالْمَغْفِرَةَ عَمَّا عَسَى أَنْ يَكُونَ صَدَرَ عَنْهُ ، ثُمَّ تَلْحَقُهُ تَبَعَةٌ فِي الْآخِرَةِ . أَخَذَ عَنْ
الشُّيُوخِ الْجِلَّةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّيِّعِ ، وَابْنَ الْخَضَّارِ ، وَابْنَ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِمْ . وَتَوَفَّى
بِلَدِهِ قَاضِياً مَشْكُوراً ، وَهُوَ عَلَى سَنٍّ عَالِيَةٍ ؛ وَذَلِكَ صَدَرَ ربيع الآخر من عام ٧٢٣ .

ذِكْرُ الْقَاضِي مُحَمَّدَ بْنَ مَنْصُورِ التِّرْمِذِيِّ

وَمِنْ الْقُضَاةِ بِمَدِينَةِ تِرْمِذَانَ ، الشَّيْخُ الْفَقِيهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
هَدِيْمَةَ الْقُرَشِيِّ ، كَبِيرُ قَطْرِهِ فِي عَصْرِهِ نَبَاهَةٌ ، وَجَاهَةٌ ، وَقُوَّةٌ فِي الْحَقِّ ، وَصَرَامَةٌ . وَكَانَ
أَثِيراً لَدَى سُلْطَانِهِ ؛ فَلَمَّا دَعَاهُ مَعَ قُضَايَاهُ كِتَابَةً سَرَّهَ ، وَأَنْزَلَهُ مِنْ خَوَاصِّهِ فَوْقَ مَنْزِلَةِ وَزَرَاتِهِ ؛
فَصَارَ يَشَاوِرُهُ فِي تَدْيِيرِ مُلْكِهِ ؛ فَقَدَمَا كَانَ يَجْرِي شَيْئاً مِنْ أُمُورِ السُّلْطَانَةِ إِلَّا عَنِ مَشُورَتِهِ ،
وَبَعْدَ اسْتِطْلَاعِ نَظَرِهِ . وَكَانَ أَصِيلَ الرَّأْيِ ، مُصِيبَ الْعَقْلِ ، مَذْكُوراً لِسُلْطَانِهِ بِالْخَيْرِ ،

(١) ق و ر : جملة . — (٢) ق و ر : وقراءته .

معيناً عليه ، كاتباً بليغاً ينشئ الرسائل المطوّلة في المعاني الشاردة ، ذا حظٍّ وافٍ من علم العربيّة واللّغة والتّاريخ . شرح رسالة محمد بن عمر بن خميس الحجريّ التي استفتح أوّلها بقوله :

نَحْبَبُهَا أَيْذُوقُ طَعْمَ وَصَالِهَا مَنْ لَيْسَ يَأْمُلُ أَنْ يَمُرَّ بِبِئَالِهَا
وَأَنَا الْفَقِيدُ إِلَى تَعَلُّلِ سَاعَةٍ مِنْهَا وَتَمْنَعُنِي زَكَاةَ جَمَالِهَا

إلى آخر الرسالة . من نظم ونثر ، شرحاً حسناً ، أتى فيه بفنون العلم وضروب الأدب ، بما دلّ على براعته . وكان جميلَ الأخلاق ، جَمَّ المشاركة ، مفيدَ المجالسة ، مردّداً لقول الأستاذ أبي إسماعيل الطُّغْرائيّ في معرض النصيحة والتّنبية والتذكّرة :

لَا تَطْمَحَنَّ إِلَى الْمَرَاتِبِ قَبْلَ أَنْ تَتَكَمَّلَ الْأَدَوَاتُ وَالْأَسْبَابُ
إِنَّ الثَّمَارَ تَمَرُّ قَبْلَ بُدْوِغِهَا طَعْمًا وَهُنَّ إِذَا بَلَغْنَ عَذَابُ

وتوفى صدر سنة ٧٣٦ ، قبل هلاك سلطانه ، ودخول أهل فاس إلى بلده بأشهر —
تغمّداً لله وإياه برحمته !

ذكر القاضي محمد بن عليّ الجزوليّ ابن الحاجّ

ومن القُضاة بحضرة فاس ، محمد بن عليّ بن عبد الرزاق الجزوليّ ، المعروف بابن الحاجّ ؛ يُكنى أبا عبد الله . وهو أحد أعلام المَعْرَبِ تَفَنُّناً في المعارف ، وفضلاً ، وعقلاً . وكان محافظاً على الزّتّة ، مقيماً للأبّهة ، جميل الهيئّة ، حمولاً لمكاره السلطنة ، صبوراً على الرحلة ، خطيباً بليغاً مفليحاً ، كاتباً بارعاً مرسلأ ، رَيَّاناً من الادب ، سريع القلب ، منقاد البديهة ، مهتماً تناول القرطاس وكتب ، أتى على الفور بعجب . رحل الى المشرق ، ولقى أعلامها . ودخل الاندلس ، وأقام منها بما لقة زماناً ، وروى عن أسيّاخها . وصحب بها الخطيب المدرّس أبا عثمان بن عيسى الحُمَيْرِيّ . ثمّ عاد إلى وطنه ؛ فتولّى خطّة القضاء بفاس . وتقلّد أزمّتها مع الخطابة مدة طويلة ، إلى أن انتزعت منه ، وأضعف قواه الهرم ؛

فاستبدل بالفقيه المتفطن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ (بفتح الميم ، منسوب الى مقررة موضع من عملة إطرأ بلّس) ولزم هو منزله ، تحت عناية ورغد جناية ، إلى وفاته — رحمه الله وغفر لنا وله !

ذكر القاضى أبى إسحق إبراهيم التّسوّلى شارح « الرسالة »

ومنهم الشيخ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أبى يحيى التّسوّلى التّازى . تولى خطّة القضاء ، واستعمل فى السفارة ؛ فخدمت حالته ، وشكرت سيرته . وكان صدرَ فقهاء وقته مشاركة فى الفنون ، وقياماً على الفقه . شرح « كتاب الرسالة » لأبى محمد بن أبى زَيْد شرحاً مُمتعاً حسناً ؛ وقبّل على « المدوّنة » مجلس الشيخ أبى الحسن الصغير قاضى الجماعة بفاس ، وضمّ أجور بّته فى تَوَازله فى سفر . وكان مع ذلك فارساً شجاعاً ، جميل الصورة ، نبية المشاورة ، فارة المرّ كَب ، وجبهاً عند الملوك : صبيهم وحضر مجالسهم . وفلج بآخر عمره ، فالزم منزله بفاس ، يزوره السلطان ، فمنّ دونه . وتعرّفت أنّه نقل إلى داره من تازة بلده ؛ فتوفّى بها فى حدود ٧٤٩ — نفعا الله به وغفر لنا وله !

ذكر القاضى أبى تمام غالب بن سيد بونة الخزاعى

ومن الشيوخ السّراقة ، المذكورين بالأندلس فى القضاة ، أبو تمام غالب بن حسن بن غالب بن حسن بن أحمد بن يحيى بن سيد بونة الخزاعى . تقدّم ذكر جدّه ؛ ولنذكر الآن نبذة من التنبيه على سيره ، والتعريف بسلفه . فنقول : أوصلهم ، على ما تقرّر ، من بونة التى بإفريقية ، وهى المسماة ببلد المُناب . وانتقل جدّه الى الأندلس ؛ فاستوطن منها وادى آش من عمل دانية الى أن استولى العدو على تلك الجهات ؛ فخرج قومه من مدينة آش الى غرناطة ؛ فبنوا بخارجها الرّبض المعروف بالبّيازين ، ونشروا مذهبهم فى الإرادة ؛ وانضمّ اليهم من تبعهم من أهل المشرق . وتقدّم الفقيه أبو تمام شيخاً لهم ، وقاضياً فيهم ، وخطيباً بهم ؛ فقام بالاعباء ، سالكاً سنن الصالحين من الايثار والتسديد

بين قومه ، ممنكبا على العبادة والخفوق على الجهاد . وله رواية عن والده أبي علي ، وعن الخطيب أبي الحسن بن فضيلة وغيرها . وله تأليف في منع سماع الأيراعة المسماة بالشَّبَّابة وعلى ذلك درج جمهورهم . مولده في ذي القعدة من عام ٦٥٣ ؛ ووفاته في شوال من عام ٧٣٣ .

وأما الشيخ أبو أحمد ، الصوفي الكبير ، الولي الشهير ، فهو جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بُونة . قرأ ببسنسية وغيرها . قال ابن الأثير : وكان يحفظ نصف « المدونة » أو أكثر ، ويؤثر الحديث والفقه والتمييز على غيره من العلوم . ورحل إلى المشرق ؛ فأدَّى فريضة الحج ولقى جلة من الفضلاء ، أشهرهم وأكبرهم في باب الزهد والورع ؛ وسنى الأحوال ، ورفيع المقامات ، الشيخ الصالح أبو مدين شعيب بن الحسين مقيم بحماية ؛ فصحبه كثيراً ، وانتفع به ، وارتوى من ذلاله . توفى — رحمه الله وأرضاه ! — عن غير عقب من الذكور ، وذلك في شهر شوال سنة ٦٢٤ .

ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام

وتقدّم أيضاً بغير ناطة لتنفيذ الأحكام محمد بن محمد بن هشام ؛ استقضاه السلطان أبو عبد الله المدعو بالفقيه ، لقصة رفعت من شأنه ؛ وذلك أن هذا الرجل نشأ في الدَّجَن (١) ببلاد الرُّوم من شرَق الأندلس . ثم هاجر منها ؛ فاستقر بوادي آش ؛ فأقرأ العلم بها ، وصحح ما كان قد تحمَّله من فنون العلم . فلما توفى قاضي البلدة ، أتيَّام خلاف بني أشقيدولة بها ، عرض عليه قضاؤها ؛ فتمنَّع وأبى لمكان الفتنة ، إلا أن يكون التقديم من قبل أمير المسلمين الحق بالخلافة ، السلطان أبي عبد الله المذكور . فأعرض عنه ، وقدَّم غيره . فلم يرَضَ الناسُ به ؛ فدعَّت الرؤساء المذكورين الضرورة إلى طلب التقديم من حيث ذكر . فأنفذ لهم المطلوب . ولما ذهب الفتنة ، وتكلمك السلطان المدينة ، تحقَّق فضل ابن هشام وصلابته في الحق ؛ فنقله إلى مدينة المريَّة وعند وفاة أبي بكر الأشبرون ، استقدمه من هنالك ، وقبله القضاء بحضرته . فحسنت

(١) ق و ر : الرجز .

به الحال، واقتضيت الحقوق إلى آخر مدّة مُستَقْضِيهِ — رحمه الله ! — وكانت صدرَ شعبان من عام ٧٠١. وافضى الأمر إلى ولده أبى عبد الله محمد، ثالثِ الأسماء من بنى نصر، فجري على منهاج أبيه فى الاغتباط بقاضيه، فأقرّه على ما كان يتولّاه، وزاد فى التنويه. فظهرت الخطّة بواحدٍها وصدر رجالها، وبقي يتولّاه إلى أن توفى، وذلك عام ٧٠٤. ذكره القاضى أبو عامر يحيى بن ربيع فى « مزيد » هـ وقال فيه: كان فقيهاً عارفاً، أديباً، كاتباً بارعاً، فاضلاً، لّين الجانب، ممتحاً، درياً بالأحكام، عدلاً، نزيهاً، وتولّى الخطبة بجامع الحمراء.

قال المؤرّف — رضى الله عنه ! — : لله دُرٌّ محمد بن هشام فى إصراره على الإيابه من القضاء فى الفتنة الأشقيليويّة، فإنّه جرى فى تمنّعه على منهاج السداد، وأخذ لنفسه الواجب من الاحتياط. وقد تقدّم صدرَ هذا الكتاب أنّ الداعى إلى العمل، إذا كان غير عدل، لم يجزّ لأحد إعانتة على أموره، لأنّه مقعد فى فعله، فيجب عليه أن يصبر على المكروه، ولا يلى العمل معه؛ وإن كان عدلاً، جاز، وقد نُسْتَحَبُّ له الإيابة. والله الموفق للصواب!

ذكر القاضى أبى جعفر أحمد بن فرّكُون

ولى بعد ابن هشام قضاء الجماعة الشيخُ الفقيهُ أبو جعفر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد القرشيّ، المعروف بابن فرّكُون، أحدُ صدور الفقهاء بهذا القطر الأندلسيّ، اطلاعاً بالمسائل، وحفظاً للنوازل، وقوّة على حمل أعباء القضاء، وتفنّناً فى المعارف. وكان — رحمه الله ! — منشراح الصدر، مثلاً فى حسن العهد بمن عرفه ولو مرّة فى الدهر، مفيد المجالسة، رائق المحاضرة، مترفّعاً بالضعيف فى أقضيته، كثير الاحتياط عند الاشتباه، دقيق النظر، مهتدياً لاستخراج غريب النقه وغوامض نُكْتِ العلم، رائق الأبهة، موصوفاً بالتزاهة والعدالة، شديد الوقار، مشغلاً عند المواجهة والتجالة، مع التحلّى بالفضل، والخلق الرّحّب، والدّأبة^(١) الحلوة. طال يوماً بين يديه قعود رجل

(١) ر: والراية. — ق: والدعة.

اسمه أحمد بن معاوية ، دعا إليه في حقّ وقع الفصل فيه ؛ فاستأذنه في الذهاب ؛ فقال : « يا سيدي ! ينصرف أحمد ؟ » فقال : « لا ينصرف ! » فأقام ذلك الرجل وجلاً حتى نبه على أن القاضي إنما قصد التورية . قرأ على المدرّس المتفّين أبي الحسن الأبلّج ، وأكثر الأخذ عن المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الطائي المعروف بمستقور وغيرهم . وكان خطيباً . بليغاً ، كاتباً نازكاً ، بصيراً بعقود الشروط ، سابقاً في علم الفرائض . قضى بمواضع منها رُندة ، ومالقة ، والمريّة ، وسار فيها بسيرة عادلة سنيّة . واستمرّ قضاءه مع الخطابة بمحضرة غرناطة الى أوّل الدولة الإسماعيليّة ؛ فصُرف عن ذلك ، لما كان له في مشايعة المخلوع عن السلطنة من الأمور التي حقّت عليه الحمول ، بعد استقرار ذائلها الأمير أبي الوليد بالملك — رحمة الله عليه ! — ومولّد القاضي أبي جعفر المذكور في عام ٦٤٩ ، ووفاته في السادس عشر من ذي القعدة عام ٧٢٩ .

ذكر القاضي أبي بكر يحيى بن مسعود المحاربي وابنه أبي يحيى

وتقدّم بعده لقضاء الجماعة الوزير الفقيه أبو بكر يحيى بن مسعود بن عليّ بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مسعود المحاربي الغرناطيّ ، من أهل الأصالة والجلالة والجلالة . وكان — رحمه الله ! — ساعياً الهمة ، ماضياً العزيمة ، شديد الشكيمة ، ولي القضاء بجهات شتى ، منها مدينة الكمرية ، وصدرت عنه في مدّة حصار الروم لها جملة أقوال وأفعال لا تصدر إلاّ من حزماء الرجال . ثمّ نُقل الى قضاء الجماعة بالحضرة ؛ فاشتهر بالمضا والاشتداد على أهل الجاه ، وإقامة الحدود ، وإخافة الشهود . وكان لا يخطئ بعقد علامة بثبوتة عنده إلا بعد شهادة أربعة من العدول ؛ وقصر أصحابه ذلك وقالوا : ألا ترى ، لو أنّ رجلاً دفع إلى آخر حقّاً كان له عليه ، وطلبه أن يشهد به ، فأشهد عدلين ، وأبي أن يشهد غيرهما ، وأراد صاحبه الاستكثار من البيّنة ، فإنّه لا يلزمه أن يشهد له أكثر من شاهدين نعمدّين ، على ما قاله القاضي أبو الوليد بن رشد ، ورواه غيره لقوله تعالى : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ . » ^(١) قالوا : وإن كاذب فصد

القاضي من الإكثار من الشهادتِ التوثق لتحصل البراءة المتحققة له ولغيره ، فقد يجمع أربعة من الضعفاء في رسم واحد . فلزم إذاً مرتكب هذا النظر الإمساك عن خطاب مثل هذا الرسم ، إلى غير ذلك من المضار المتعلقة به فلم يثن الشيخ أبا بكر بن مسعود شياً من هذا كله من غرضه ، واستمر على ذلك مدة قضائه . وكان له من أخيه أبي الحسن ، وزير الدولة الإسماعيلية وصيد البلدة ، ردٌّ كثير على إنقاذ الأحكام ، ومصادمة أساطين الرجال . ونفر بعض أهل المدينة عند التخاصم عنده ، تقيّة من تعاطم شدته واتصال عبوسته ؛ وجرى له في ذلك مع القاضي برّكش البيّازين كلامٌ حاصله أن طلب منه الاقتصار بالنظر على جهته ، رفعاً للتشويش عن الخصوم . والمنصوص جواز قاضيين في بلد واحد وأكثر ، كلّ مستقلٍّ ومختصٌّ بناحيته ، وإلّما الممنوع شرط الاتفاق في كلّ حكم ، لاختلاف الأغراض ، وتعدُّر الاجتماع . وقد تقدّم الشبيه على ذلك عند التكلّم في شروط القضاء . ثمّ إذا تنازع الخصمان في الاختيار ، حيث قلنا بالجواز ، وازدحم متداعيان ، فالقرعة .

قرأ على الأستاذ أبي جعفر بن الزُّبَيْر ، وابن الطَّلَاح ، وابن أبي الأخوص ، واستعمل في الرسالة إلى مَلِك المغرب عام ٧٢٧ ، وأقام بظهر سلا ؛ ثمّ طرده المرض ، فتوفّي هنالك يوم الخميس سابع ذى قعدة من العام المذكور . ودُفن بالجبانة المعروفة بشلّة ، خارج رباط الفتح . ومولده لستّ خلت من شوّال عام ٦٥٣ .

وكان — رحمه الله — قد ترك نائباً عنه فيما كان يتولاه من القضاء بقرنطة ولده الفقيه أبي يحيى . حين بلغه أنّه توفّي بحيث ذُكر ، استقلّ بعده ولده بالولاية ، واستكمل له ألقابُ الخطّة ، وجرى على طريقة أبيه من الجزالة والصرامة ، في استخلاص الحقوق ، ونصر المظلوم ، وقهر الظلوم . وكان في نفسه شجاعاً ، فارساً ، مقدّماً ، جليل الهيئة ، نبيه الشارة ، رائق الأبهة ، يبرز عند القتال في مصافّ صدور الأبطال ؛ فيحسن دفاعه ، ويحمل عناده . ولما ضاقت الروم مدينة المريّة ، وكان أبوه الشيخ أبو بكر ممّناً شمله الحصار بها ، كما تقدّم ، شقّ أبو يحيى محلة العدو ليلاً ، وتحجّل حتّى وصل إلى سور البلد ، وأعلى حرسته باسمه ، فسرّ المسلمون بتخلّصه ، وانتفع هنالك أبوه . وبقي هذا القاضي متولّياً خطّة القضاء

نيابةً واستقلالاً نحواً من خمسة أعوام . ثم نقل قاضياً إلى مدينة المروية ، فأقام بها .
 وكان أيضاً نائباً الشيخ أبي بكر ، ومشاوره في أحكامه ونوازله ، شيخ
 الفقهاء بقطرته في وقته ، العابد الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن
 محمد بن قطبة الدؤسي . وكان — رحمه الله ! — لمكانه في المعرفة والمدالة أهلاً
 للاستقلال بأعباء الحكومة .

ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري

وخلفه في الأحكام بحضرة غرناطة الأستاذ محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكر
 ابن سعد الأشعري الملقب ، من ذرية بلج بن يحيى بن خالد بن عبد الرحمن بن يزيد بن
 أبي بردة (واسمه طاهر) بن أبي موسى (واسمه عبد الله) بن قيس صاحب رسول الله
 — صلى الله عليه وسلم ! — ذكره ابن حزم في جملة من دخل الأندلس من المغرب ؛ يكنى
 أبا عبد الله ، ويعرف بابن بكر . هذا نص ما وقع إثر اسمه عند ذكره في الكتاب المسمى
 بـ « عائد الصلة » وتحققنا من غيره صحة معناه . ولندكر الآن نبذاً من أنبائه وسيره في
 في قضائه .

فنقول أولاً : كان شيخنا هذا أبو عبد الله — رحمه الله وأرضاه ! — ممن جمع له بين
 الدراية والرواية ؛ لازم من قبل سنن التكليف صهره الشيخ الفقيه الوزير أبا القاسم بن محمد
 ابن الحسن ، وقرأ عليه بمنزله القرآن ، وتأدب معه ، واختص بالاستاذ الخطيب أبي محمد
 عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي الأموي ، وأخذ عن الرواية أبي عبد الله محمد بن عباس
 الخزرجي بن السكوت ، والخطيب الولي أبي الحسن بن فضيلة ، والاستاذ أبي الحسن
 ابن اللباد المدني . ورحل إلى مدينة سبته ؛ فأخذ بها عن عميد الشرفاء أبي علي بن أبي التقي
 طاهر بن ربيع ، وأبي فارس عبد العزيز الهواري ، وأبي إسحاق التلعسائي ، وأبي عبد الله
 ابن الخطار ، والمقرئ أبي القاسم بن عبد الرحيم ، والاستاذ أبي بكر بن عبيدة . وأجازه
 من أهل المشرق الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الديماطي (بالبدال المهملة) ،
 والرواية المحدث أبو المعالي أحمد بن إسحاق القوصي ، إلى جماعة من المصريين والشاميين

وغيرهم . وعاد إلى بلده مالقة ، وقد صار سَبَاقَ الحَلَبَاتِ معرفةً بالأصول ، والفروع ،
والعريّة ، واللّغة ، والتفسير ، والقراءات ، مبرزاً في علم الحديث تأريخاً ، وإسناداً ،
ونسخاً ، وتصحيحاً ، وضبطاً ، حافظاً للألقاب والأسماء والكُنَى ؛ فتصدّر في فنون العلم .
وكان كثير النصيحة ، حريصاً على الإفادة ؛ فنفع وأدّب ، وخرّج وهذّب ، حتّى صار
أصحابه على هيئة متميّزة من لباس واقتصاد ، وجدّ واجتهاد . وكثيراً ما كان يقول لفتيان
الطلّبة ما قاله الجُنَيْد بن محمد ، وهو : « يا معشر الشباب ! جدّوا قبل أن تبلغوا مبلغى !
فتضعفوا وتقصروا كما قصرتُ ! » وكان الجُنَيْد وقت الشاخة لا يلحقه الشباب في العبادة .
ومن تلك النسبة أيضاً كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر ؛ فأنّه لم يكن في الغالب يأكل إلا
عند حاجة ، ولا ينام إلا عن غلبته ، ولا يتكلّم بغير العلم إلا عن ضرورة . وبقي كذلك
زماناً ، يدرّس بالمسجد القريب من منزل سكناه احتساباً . ثمّ تقدّم بيلاده للوزارة ، ناظراً
في أمور العقد والحلّ ، ومصالح الكافّة . ثمّ ولى القضاء به ؛ فأظهر من الجزالة والشدة
ما ملأ به وجداً صدور الحسدة ، ونسبوا إليه أموراً حملت على إخراجهم من مالقة ، وإمكانه
بغرناطة ؛ فبقي بها يسيراً ، وتقدّم منها بالمسجد الجامع خطيباً . ثمّ ولى قضاء الجماعة ؛ فقام
بالوظائف ؛ وصدع بالحقّ ، وبهرج العدول ؛ فزيّف منهم ما ينيف على الثلاثين عدداً ،
استهدف بذلك الى محادة ومناسبة ومعادلة خاض ثبجها وصادم تيارها غير مبالٍ بقليل أو
قال ؛ فأصبح في عمله ، مع كتبة الوثائق بغرناطة ، أشبه القضاة بيحسني بن معتمر في
طلّبة قرطبة ، إذ بلغ من مناقشته أن سجّل في يوم واحد بالسخطة على تسعة عشر رجلاً
منهم . وجرّت لابن بكر في هذا الباب حكايات يطول ذكرها ، الى ان استمرت الحال على
ما أراده . وعزم عليه أميره في إلحاق بعض من أسخطه بالعدالة ؛ فلم يجد في قناته مغزاً ؛
فسلم له في نظره .

ولم يزل مع ذلك ملازماً أيّام قضائه للاقراء مع التعليم : درّس العريّة ، والأصول ،
والفقه ، وإقراء القرآن ، والحساب ، والفرائض ؛ وعقد مجالس الحديث شرحاً وسماعاً .
وربّما نحا في بعض أحكامه أنحاء مُصْعَب بن عمران أحد القضاة قديماً بقرطبة ؛ فكان
لا يقلّد مذهباً ، ويقضى بما يراه صواباً . وسيأتى بسط الكلام في هذه المسألة بعد ، بحول
الله . وإن قلنا عن القاضي ابن بكر إنّّه كان في شدائد أحكامه أشبه علماء وقته بسخّنون

ابن سعيد ، لم يكن في ذلك ببعيد ، فإنّه أدب الناس على الحلف بالإيمان اللازمة ، وأنكر سوء الحال في الملابس ، وفرّق مجتمعات أرباب البدع ، وشدّد أهل الأهواء بالسجن والأدب ، على سبيل في ذلك كلّهُ من اتّباع السنّة واطّراح الأهواء له ، وخفض الجناح لأهل الخير .

وكان في خطبه وصلاته كثير الخشوع ، لا يتمالك من سمع صوته في الغالب من إرسال الدموع ، يقرأ في الصبح بما فوق المُفَصَّل ؛ فيحسبه المُصَلِّي خلفه كأنما قرأ بأية واحدة ، لحسن قراءته ، وطيب نغمته ، وصدق نيّته ؛ وإذا ذكر شيء من أمور الآخرة ، ظهر على وجهه الاصفرار ؛ ثمّ يغلبه البكاء ، ويتمكّن منه الانفعال . فكان ، في معاملته لأصحابه ، على مذهب الفرّج بن كنانة ، لا يرى زلة لصديقه ، ولا يعدل في حاجته اليه عن طريقه ؛ وقلّما كان يتخلّف في يوم من أيّامه عن عيادة مريض ، أو شهود جنازة ، أو تفقّد محتاج ، أو زيارة منكوب . ومن ذلك ما حدثني به قريبنا وقريبه الشيخ الراوية المحدث الحاجّ أبو القاسم بن عبد الله ، وهو أنّه لما اعتقل بدار الإشراف من الحضرة ، على ما نسب اليه من المسامحة في إضاعة مال الجباية ، أيّام كانت أشغال السلطنة لنظره ، أن زاره القاضي أبو عبد الله يوماً في محبسه . قال : فذكرته بعادته من مشاركته لأصحابه ولاخوانه وله ابن عوانة . قال : فاستعبر ، واستغفر ، وأقام معي هنيئة ساكتاً مفكراً ؛ ثمّ تناول القرطاس ، وكتب يخاطب الأمير بما نصّه :

الحمد لله ! مولاي — أمّداك الله بتوفيقه ، وحملك من الرشاد على أوضح طريقه ! — أسلم عليك وأسائلكم ، حققت رجاء الآملين وسائلكم ، ولا خاب من قصد لديكم قاصدكم وسائلكم ! ما كان من حديثي الذي لم يزل ذا قَدَم صدق في خدمة الإيالة الإسماعيلية وبنيتها ، وخاّصتها وذويها ، وادّاء لا ودائها . نائياً عن متاربها ، يرفع لنصحها في كلّ ميدان خدمة لواء ، ويؤمّ أولياءها ثقة وأعداءها مقتاً ولواء ، ويجرّ في نصحها من حسن الطويّة رداء ، الى أن تحمل من عدوى الجوار داء ، وجعل لصاحب الجرعة ، من أخذ بالجريرة غير ناره ، وكوى لعجز جاره ، وتارة عدوّه ولم يقم له هو وليّ بئاره . فهل عثر البَحّاث البدعيّ في نواحي عمله وفي خفيّات سرّه ، على مقربة خبر . أو أتى البَحّاث السريع في هزّجه ورَميله بأثارة علم تكشف العمى وتضيء الطريق لأولى البصر ؟

حنانيك أعدت النظر فما هي إلا القيت يُقرّر بها فرقة زجاجة ، من قضاها لغيرك فيما
 اخبث حاجة . وإن كان وقع لما ألقاه في الأمر شيء من الباس ، وحضر لما زينه
 وأطاعه عليه قوم آخرون من الناس ، فما بنا من ظهور الحقّ لديك أياس ، وحاشاك
 أن يخفض للجوار بحضرة عهدك الكريم كبير أناس . فأعرض عما تسوله شياطين
 الانس وتحليه ، وتعدّه من الأباطيل وتمنيه ، وعدّه عما يُزخرفه كلُّ خف مرق القول
 منها فيستند كلُّ نقل روايته الى أصل غير ثابت ؛ فيربط قياس رؤيته بما اطمع
 خضراء الدمن نابت ، قد غمس في آل القاضي يمين طمعه ، وجزاء على غموس اليمين فرط
 هلمه . فما ينطق لسانه إلا بما يجعل في كفه من الصامت ، واعتمد مشورة ناصح لك
 بإلغاء نصحه حذر الوشاة فتخافت . وإذا حضرك الفاوون المستبغون ، وألقوا من حبال
 كيدهم وعصى مكرهم ما هم ملقون ؛ فتعوذ بالله من شرّ ما يشركون ، واستحضر من الحقّ
 كلمة تلقّف ما يافكون ، ومن يكسب خطيئة أو إنمّا ثمّ يرم به بريثاً فقد
 احتَمَلَ بُهْتَانًا وإِنَّمَا مُبِينًا ^(١) . ثمّ اسمع من لسان الحال ، وهو أفصح من لسان
 المقال ، حجّة من اعتاد سيلان الفضائل من يديك ، ومثله جاثيا للاحتكام لديك ، أليس
 من قواعد الحكم نظر حال المدعى وحال المدعى عليه ، ومن يليق به ما عزى له ومن
 لا يناط ^(٢) به ما نسب اليه ؟ هل يستويان مثلاً ، أو يتقاربان قولاً ، ويتقاربان عملاً ،
 أو يتباعدان بعد المشرقين ، ويتباينان فوق ما بين عطار دُين ؟ فن الذي يتلو الآيات
 ويردّد واعظها ، ويسرد الأحاديث ويسمع مواعظها ، يطرد في الاسحار الهجوع ، ويرسل
 في مجالس الخير الدموع ، ويتعبّد مع العابدين ، ويتقلّب مع الساجدين ؟ أم هو كذا وكذا
 وكيت وكيت مما يكثر عند التعداد ، ولا يحمل في مثله استعمال القلم والمداد ؟ فعلى من
 تحمّل اليمين والكذب ، أعلى من ألّفه الجدُّ أم على من غلب عليه اللعب ؟ فإنّ غير هذا
 أو غير هذا لا صرّماً وقيل هما في الثناء سيّان ، وعند النداء سيّان ، وقد ظهر للمدعى
 في صكوك الحساب رجحان ، وهذا ديوان العمل فيه شهادة فلان على خطّ المطلوب وفلان ،
 فأدرا هذه الشبهة المشوّهة والحجّة الداحضة المموّهة . فإن اضطراب المذهب في العمل
 بالكتاب ، وتفرّق أربابها على أشتات الطرق والشعاب ، فمنهم من أهمله جملة في كلّ الأمور ،

(١) سورة النساء : ١١٢ . — (٢) ق : يلتاظ .

ومنهم من أعمله في بعضها وهو القول المشهور يا للعجب إذا كانت شهادة العدول ترد بالاستبعاد ، بدعوى فيما يقدر على تحصيله بيسير العثرات والاحاد ! وعند التأمل بإِنْصاف ، وتجنُّب الميل والانحراف ، يبدو من أحوال هذه القضية قرائن توجب فض ذلك المكتوب ، وتؤذن ببراءة المحبوس من العدد المطلوب ، وإن كان من جد هذا القول ليس من أهل التعبير ، ولا مَن عرف بمجودة البيان وبلاغة التعبير ، فإنه ذو عسرة جادة بما وجد ، وحليفٌ وَجَدَ عَصْرَ بِلَالَةٍ طبعه شدة ما به من الكمد ، أبقاك الله وكتب لك سداد الرأي وسعادة الأبد ، وعزاً ونعياً لا يحصرها حد ، ولا ينتهيان الى أمد ! وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، صلاة دائمة ما دام ثناؤه في الألسن وثرأه في الخلد !

قال الشيخ أبو القاسم : وختم الكتاب بعد ما علقه لاجعاً له ودفعه لمن بلغه . فماتمَّ النهار إلاَّ والبشير قد وصلنى بالإعتاب ، ورفع التوجُّه من العتاب . والحمد لله على ما منح من ذلك !

قال المؤرَّف — أدام الله سعاده ! — وهذا المرسوم الفريد ، إن كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر قد أتى به على البديهة ، إنَّه لأغرب من الخطبة التي قام بها مُنذِر ابن سعيد بين يدي الخليفة الناصر ، حين أُرْتِجَ على محمد بن عبد البر وحيلَ بينه وبين ما رواه ، وانقطع القول بأمر الكلام أبى على القالى . وإن كان الشيخ قد جَدَّدَ قديمًا ما أظهره وأعدَّه ، قصدَ مناظرة أخيه ؛ فلقد أحسن في عمله ما شاء ، وأجاد الإبداع والإلشاء .

ويقرب من هذا النخط ما حدثنا به صاحبنا الخطيب ، أبو جعفر الشقورى عن القاضي أبى عبد الله المذكور ، أنَّه كان قاعدًا يوماً بين يديه ، في مجلس قضائه من حضرة غرناطة — مهَّدها الله تعالى ! — وإذا بامرأة قد رفعت له بطاقةً مضمَّنُها : يا سيِّدى — رضى الله عنكم ! — إنَّما محبَّتُها في الرجل الذى طلقها وهى تريد من يكلمه في ارتجاعه لها وردَّها اليه . قال : فتناول القلم ، وكتب على ظهر البطاقة أحرفاً ، ودفعها إلى ؛ فإذا هى : « الحمد لله ! من وقف على ما في القلوب فليُصْخِّرْ لسماعه إصاخةً مغيث ، وليشفع لتلك المرأة عند مفارقتها تأسيّاً بشفاعه رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — لبريرة في مغيث ! والله تعالى يسلم لنا العقل والدين ، ويسلك بنا سبيل المهتدين ! »

ومن نصائح لطَّيَّبته : « أوصيكم ، بعد تقوى الله العظيم ، بثلاث خصال : ألا تكتبوا

خطاً دقيقاً ؛ فإنه يضرُّ بأبصاركم ، ويقلُّ انتفاع الغير به بعدكم ؛ وإذا خَطَطْتُمْ أحداً ، فلا تَحْظُوا تخطيطه أن يكون الشخص المخطَّط غير خلى من المعنى الواقع في اسمه ، توخَّياً منكم للصدق ، وتحرّياً عن التجاوز المحض ؛ ولا يكن همُّكم بكتب الشيوخ لكم على ما قرأتم . وليكن همُّكم أن تكونوا من الديانة والدراية بمثابة من يُقبل قوله فيما يدعيه ولا يكذب فيه » إلى غير ذلك من خطبه ومواعظه وأدبه .

وكان في أقضيته لا يرى الحكم بمجرد التسمية ، إذا لم يقتزن بها لشيء من اللوث ، ويرخص للرجل في متابعتة لزوجه بالأدب ، ويوجهه على الصلاة ، بخلاف ما ذهب إليه ابن بى زيد في نوادره ، ويردّد ما ورد في الصحيح : ألا كلُّكم راعٍ ، وكلُّكم مسؤول عن رعيّته ! وكان لا يوسع للناس عن رأى الفرار بعد الدخول ويجبرها على الرجوع ، إلى أن أحدثت له بما لقة ، أيام قضاة بها ، مع رجل من أهلها يعرف بعبد الله الوردى ؛ فأمسك عن ذلك . وكان يأخذ بمذهب اللّيث بن سعد في كراء الأرض بالجزء مما تنبت ، ويحذر من الركون إلى مقالات محمد بن عمر الرازى المعروف بابن خطيب الراى في المباحث ، وينكر عليه ما قرّره آخر محمله من الآراء وقوله في الأربعين : أما الكافر ، فهو على قول الأكثر من الأمّة يبقى مغدلاً في النار ؛ وهذا القول من ابن الخطيب فيه ما فيه ؛ فإنّ المخالف في تخليد الكافر في النار هو من القلّة والشذوذ ، بحيث لا يلتفت إليه ، ولا يعد كلامه قولاً في المسألة . وكان يقول : « من لم يتمرّن في عقود الشروط ، ولا أخذ نفسه بالتفقد في كتب التوثيق ، لا ينبغي له أن يكون قاضياً ، وإن كان قوياً فائقاً في سائر العلوم ! » .

وإن ذهبنا إلى تقدير ما تلقيناه من شيخنا القاضى أبى عبد الله في مجالسه العلميّة من نكت النوازل وطرف المسائل ، طال بنا القول ، وأدرك فريضتنا العول ؛ وفيما ذكرناه العناية الكافية . وبالجملّة ، فما كان إلّا كما ذكر بى بن نخسك عن محمد بن بشير حيث قال : ما كان يقاس إلّا بمن تقدّم من صدور هذه الأمّة . ومن تلك الطبقة كان محمد بن بكر عند من عرفه واستمرّ على عمله من الاجتهاد ، والرغبة في الجهاد ، إلى أن فقِد — رحمه الله ! — في مصافّ المسلمين ، يوم المناجزة الكبرى بظاهر طريف ، شهيداً محرّضاً ، يشجّد البصائر ، ويدمن الابطال ، ويشير على الأمير أن يكتر من قول : « حسبنّا الله ونعم الوكيل ! »

وقد كتف دابّته التي كان عليها راكباً ، وهو رابط الجأش ، مجتمع القوى ، وأنشأ عليه بالركوب وقال له : « انصرف ! هذا يوم الفرح ! » يشير ، والله أعلم ، إلى قوله تعالى في الشهداء : « قَرِّحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ^(١) » ؛ وذلك ضحى الاثنين السابع من جمادى الأولى عام ٧٤١ ، عن غير عقب من الذكور . ومولده في أواخر شهر ذي الحجة من عام ٦٧٣ .

ذكر القاضي عثمان بن منظور

ومن القضاة بمالقة ، أيام ابن بكر بغرناطة ، شيخنا أبو عمر عثمان بن محمد بن يحيى بن محمد بن منظور الإشبيلي ، أحد بيوت النباهة بالاندلس . ذكره صاحب « كتاب العائد » فقال فيه : كان — رحمه الله ! — صدرأ في علماء بلده ، أستاذاً ممتعاً ، من أهل النظر والتحقيق ، ناقد الذهن ، أصيل البحث ، مضطلعاً بالمشكلات ، مشاركاً في الفقه والعريضة ، إلى أصول وقراءات وطبّ ومنطق . قرأ كثيراً ، ثمّ تلاحق بأصحابه . ثمّ غبر في وجوه السوابق . لازم الأستاذ أبا محمد الباهلي ، وانتفع به . وقرأ على الأستاذ أبي بكر بن الفخّار ، وتزوَّج زينب ابنة الفقيه المشاور أبي علي بن الحسن ، فاستقرّت عنده كُتُب والدها . فاستعان بها على العلم ، والتبحّر في المسائل . وقيّد بخطّه الكثير ، واجتهد ، وصنّف ، وقرأ ببلده محترفاً بضاعة التوثيق ؛ فعظم به الانتفاع . وولى القضاء بأش ، ومُلتَمَس ، وقارَش ، ثمّ ببلده مالقة . وتوفّي بها مصروفاً عن القضاء ، دون عقب ، في يوم الثلاثاء الخامس والعشرين لذي حجة عام ٧٣٥ ؛ ولم يخلف ببلده مثله في وقته مشاركة في الفنون ، وجودة نظر ، وثقوب ذهن . وخرج عليه طائفة من الطلّبة .

وولى بعده بقيد الحياة بمكانه من خطّة القضاء صاحبه ، المنتفع به قبل ذلك قراءة عليه وسكوناً إليه ، محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج ، المدعوّ بأبي البركات البَلَنَفِيّ ، حسباً يأتى الكلام عليه بعدُ بحول الله تعالى .

(١) سورة آل عمران : ١٧٠ .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عيَّاش

واستُقضى بعد ابن بكر ، من أصحابه الآخذين عنه ، الفقيه الزاهد أبو عبد الله محمد بن محمد بن عيَّاش الخزرجي ؛ استدعاه أمير المسلمين أبو الحجَّاج الحضرتي ، وقلَّده قضاء الجماعة بها ؛ فأقام الرسم ثلاثة أيام حسبةً ، كما تقدَّم في اسمه ، وأفصح رابع يومه بالاستعفاء ؛ فترك لشأنه .

ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن بُرطال

واستقدم على أثره من مالقة أيضاً أبو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن أحمد الأموي ، المعروف بابن بُرطال ، أحد المترددين للقاضي أبي عبد الله بن بكر أيام كونه ببلده . فولى قضاء الجماعة بغرناطة والخطبة . قال صاحب « حائد الصلة » : على قصور في المعارف ؛ ولذلك يقول الشيخ نسيج وحده أبو البركات :

إِنَّ تَقْدِيمَ ابْنِ بَرطَالٍ دَعَا طَالِبِي الْعِلْمِ إِلَى تَرْكِ الْبَلَدِ
حَسِبُوا الْأَشْيَاءَ عَنْ أَسْبَابِهَا فَإِذَا الْأَشْيَاءُ مِنْ غَيْرِ سَبَبِ

فأعنته الدربة وأنجده الخطة على تنفيذ الأحكام ؛ فلم يؤثر عنه فيها أحداثه ، واستظهر بجزالة أمضت حكمه وانقباض عافاه من الهوادة . فرضيت سيرته ، واستقامت طريقته . وصير إلى مالقة بعد ذلك . فتوفي بها أيام الطاعون الكبير ، وذلك في منتصف ليلة الجمعة خامس صفر من عام ٧٥٠ : خرجت جنازته في اليوم لليلة وفاته ، صحبه ركب من الأموات يزيد على الألف ، منهم شيخنا المقرئ الوليُّ أبو القاسم بن يحيى بن درهم ، والاستاذ الواعظ أبو عبد الله أحمد المعروف بالقطَّان — رحمة الله عليهم !

ذكر القاضي أبي القاسم الحضرمي بن أبي العافية

ومنهم الحضرمي بن أحمد بن أبي العافية الأنصاري، يكنى أبا القاسم ويعرف بابن أبي العافية، من أهل غرناطة. وكان — رحمه الله — من صدور القضاة، وجهابذة الشجاعة، وأهل النظر والعكوف على الطلب، حتى صار مضطرباً بنوازل الأحكام، مهتدياً لاستخراج غرائب النصوص. نسخ بيده الكثير، وقيّد من المسائل، فعرف فضله، وبهر نبه، واستشاره القضاة في المشكلات، واستظهروا بنظره عند المهمات. وكان بصيراً بعقد الشروط، ظريف الخط، بارع الأدب، مكثراً من النظم؛ ومن ذلك قوله:

لِي دَيْنٌ عَلَى اللَّيَالِي قَدِيمٌ ثَابِتُ الرِّسْمِ مُنْذُ خَمْسِينَ حِجَّةً
أَبْعَادُ وَبِالْحُكْمِ بُعْدُ عَلَيْهَا أَمْ لَهَا عَنْ تَقَادُمِ الْعَهْدِ حِجَّةً

وتوفي — رحمه الله — قاضياً ببرجة؛ وسيق إلى غرناطة. فدفن بباب البيرة عصر يوم الأربعاء آخر يوم من ربيع الأول عام ٧٤٥.

وقد أجابه على بيتيه المذكورين طائفة من الأفاضل بقطع من الشعر الائق. وإنهما لمن نعمت الظريف. ولقائل إن يقول: بل هما من الكلام الضعيف المنقود على مثل الفقيه، فإنه إن كان قد أراد بالدين الذي زعمه على الليالي، ما نواه من التوبة؛ وحدثنى بنحو هذا الغرض عنه بعض الأصحاب، وذكر لي أنه أخبره بذلك عن نفسه أيام حياته. فاللام إذا متوجه عليه لأجل تفريطه وانحلال عزمته. وبيان ذلك أن التوبة فرض بإجماع الأمة في كل وقت وعلى كل حال من كل ذنب أو تقصير، في كمال أو غفلة؛ وحالها حال الشيء الذي يُتاب منه. فإن كان الواقع حراماً، كانت التوبة على الفور إلى تمام المقامات فن آخرها زماناً، عصى بالتأخير فيحتاج إلى توبة من تأخير التوبة. وكذلك يلزم على تأخير كل ما يجب تقديمه. فعلى هذا التقدير، تأخير الشيخ التوبة مدة من خمسين سنة واصراره على الذنب ذنبان مضافان إلى الخطيئة. وإن كان إنما أراد الملحة والتورية بالديون التي تكلم عليها الفقهاء في باب المعاملات من غير التفات منه لغرض معين، فكان من حقه أن

يأتى بما يطابق أقوال العلماء ، ولم يقل أحد منهم بإلزام الغرامة لمدين بعد مرور خمسين سنة من تأريخ الرسم المطلوب بمضمّنه . ولذلك قلتُ في معرض الجواب منبّهاً على هذا الوجه :

قُلْ لِمَنْ أَلَزَمَ اللَّيَالِي دَيْنًا وَهُوَ فِي الْعُرْفِ قَدْ تَجَاوَزَ نَهْجَهُ
مُقْتَضَى الْفِقْهِ رَفُضُ مَا تَدَّعِيهِ فَاتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا تَتَوَجَّهْ

ولو أتى الناظم بعشرين بدل الخمسين ، لكان أقرب الى محلّ الخلاف . وإن كان الأصل بقاء الدّين في ذمّة المديان ؛ لكنّه قال يشهد العُرف للمدين فيكون القول قوله في الدفع . وهذا قد يتّضح العرف فيه فيتّفق عليه . وقد يختلف فيه لكون العرف لم يتّضح . وهذه المسألة تفتقر إلى بسط . ونحن نورد من الكلام عليها في هذا الموضع ما أمكن ، إذ هو وقت الاحتياج إلى البيان . فنقول — والله الموفق للصواب ! — : فن مثل ما اتّضح فيه العُرف ، ما ذكر في « المدوّنة » أنّ ما يُباع على النقد كالصرف ، وما يُباع في الأسواق كاللحم ، والفواكه ، والخضر ، والحنطة ^(١) ، والزيت ونحوه ، وقد انقلب به المبتاع ، فالقول قوله إنّّه قد دفع الثمن مع يمينه يصدق المشتري هنا في دفع الثمن لشهادة العادة له بصدقه . قال المازري : وهذا لم يُختلف فيه لاّ توضح العادة الدالة عليه . وهكذا ذكر ابن رشد أنّّه لا اختلاف في أنّ القول هنا قول المبتاع . قال أبو إسحاق التوئسي : ما كان من الأشياء عاديّاً أن تقبض قبل دفع السلعة أو معها معاً ؛ فإذا قبض المشتري السلعة ، كان القول قوله مع يمينه أنّّه دفع الثمن لدعواه للعادة . وقال ابن مُحَرَّر : إن لم ينقلب به ، وكان قائماً مع بائعها ، فقد اختلف في ذلك ؛ فروى أشهب عن مالك : القول قول ربّ الطعام مع يمينه . وقال ابن القاسم : القول قول المبتاع . قال ابن القاسم : وذلك إذا كانت عادة الناس في ذلك الشئ أخذ ثمنه قبل قبضه أو معه . قال ابن مُحَرَّر : فقد نبّه ابن القاسم — رحمه الله ! — على المعنى الذي ينبغي أن يعتمد عليه في هذا الأصل ، وهو العادة ؛ فن ادّعى المعتاد كان القول قوله مع يمينه في جميع الأشياء المشتراة على اختلافها من دُور ، ورقيق ، وبز ، وطعام ، وغير ذلك ؛ ومن مثل هذا أيضاً إذا باع سلعة ، وادّعى بعد طول أنّه لم يقبض ثمنها ، فإن القول قول المبتاع مع يمينه .

(١) ها هنا ينتهى ما في المخطوطة المشار إليها بحرف ق (نسخة جامع القرويين بفاس) -

لا كن اختلف في حدّ الطول ؛ فقال ابن حبيب : إنّما الرقيق ، والدواب ، والرّبع ،
والعقار ، فالبايع مصدّق وإن تفرّقا ما لم يطُل ، فإن مضى عامٌ أو عامان ، فالقول قولُ
المبتاع ، وليس يُباع مثل هذا على التقاضى . وإنّما البزُّ وشبهه من التجارات ، فما يُباع على
التقاضى والآجال ؛ فإن قام ما لم يطُل ، فزعم أنّه لم يقبض الثمن ، حلف وصدق ؛ وإن قام
بعد طول مثل عشر سنين ، فأقلّ منها ممّا لا يبتاع ذلك إلى مثله ، صدّق المبتاع ويحلف .
وساوى ابن القاسم بين البزّ وغيره ما عدا الحنطة والزيت ونحو ذلك ، وجعل القول في ذلك
قول البائع ، ولو بعد عشرين سنة ، حتّى يجاوز الحدّ الذى لا يجوز البيع اليه . قال
المازرى : والتحقيق أنّ هذا الطول غير محدود ، ولا مقدّر ، ألا بحسب ما تجرى به
العادة فى سائر الجهات ، وفى أجناس التجارات ؛ فلا معنى للرجوع إلى هذه الروايات ، لأنّها
مبنية على شهادة بمادة . ومن هذا أيضاً ما قالوا إنّ القول قولُ المكترى فى دفع الكراء
إذا طال الأمر بعد انقضاء أمد الكراء ، حتّى يجاوز الحدّ الذى جرى العرف بتأخير
الكراء اليه . ومن مثل هذا أيضاً ، دعوى الزوج دفع الصداق إلى الزوجة : فقد قال مالك
وابن القاسم : إن الزوج يُصدّق فى الدفع إذا اختلف فى ذلك بعد البناء . ومن مثل
هذا أيضاً ، ما قالوا فى أنّ ربّ الدّين ، إذا حضر على قسمة تركّة المديان ، ولم يقم بدينه ،
ولا عذر له بمنعه من القيام ، فلا شيء له . ومن مثل هذا أيضاً ما قال مالك فى الوصى :
يدعى دفع المال إلى اليتيم إنّّه لا يصدق إلّا إن يكون رجلاً ادّعى على وليّه أنّه لم يدفع
إليه ماله بعد زمان طويل ، قد خرج فيه عن حال الولاية ، حتّى إذا طال الزمان ، وهلك
الشهود ، قال : فلان وليّى ، ولم يدفع إلىّ مالى ؛ فليس هذا بالذى أريد ؛ قال ابن رُشد
هذا ، كما قال من أنّ وليّ اليتيم يصدّق مع يمينه فى دفع مال اليتيم إليه إذا انكر القبض
وقد طالّت المدّة ، لأنّ طول المدّة دليل على صدقه لأنّ العرف يشهد له ؛ فيكون
القول قوله ، كما يكون القول قول المكترى فى دفع الكراء إذا طال الأمر بعد انقضاء أمد
الكراء ، حتّى يجاوز الحدّ الذى جرى العرف بتأخير الكراء اليه . قال القاضي أبو بكر
ابن يمينى بن زُرْب : إذا قام على وصيّته بعد انطلاقه من الولاية بأعوام كثيرة كالعشرة
والثمان ، يدّعى أنّه لم يدفع إليه ماله ؛ فلا شيء له قبله يريد من المال ويحلف ، لقد دفع اليه .
قال : وإذا لم يكن فى حدّ ذلك سنة ، يرجع إليها فالذى يُوجبهُ النظر أن يكون القول قول

اليتم إنَّه ما قبض حتَّى يمضى من المدَّة ما يغلب على الظنَّ معها كذبه في أنَّه لم يقبض ويصدَّق وليَّه في أنَّه دفع . وهذه المسألة ، وإن لم تكن من الديون ، فإنَّها تشارك الديون في أنَّ الوصى لا يُصدق في الدفع إلى اليتيم مع الزمان القريب . والأصل في هذا كدَّه شهادة العُرف والعادة . فاذا شهد العُرف للمديان ورجح قوله ، صدَّق في الدفع مع يمينه ؛ وإن لم يشهد له العُرف ، فالقول قول ربِّ الدَّين في أنَّه لم يقبض ، وقيام ربِّ الدَّين بعد طه الزمان به ودعواه عدم القبض ممَّا يوهن دعواه ويكذبه ؛ فيكون القول قول المديان في الدفع مع يمينه لشهادة العُرف به . ومقدار الطول التحقيق فيه ما قاله الإمام أبو عبد الله المازريُّ إنَّه غير مقدَّر ، ولا محدود ، إلَّا بحسب ما تجرى به العادة في سائر الجهات وفي أجناس التجارات . والله أعلم ١ وفي هذا القدر كفاية .

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن يحيى الأنصارى

ومن القضاة ، عبد الله بن يحيى بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصارى الأوسى ، من أهل غرناطة ؛ وأصله من مُرسية ، من بيت جود وفضل يكنى أبا محمد . كان ممسِّن ولى القضاء رهو دون عشرين سنة ، وتصرَّف فيه بقيَّة عمره بالجهات الأندلسيَّة ؛ فأظهر نزاهة وعدالة ، وأكثر مع ذلك من القراءة والاجتهاد ، حتى صار من أهل القيام ، والإحكام ، والتقدُّم في عقد الشروط ، والإمامة في علم الفرائض والمعدَّد ، وما يرجع إليه ، عن الأستاذ أبي عبد الله بن الرِّقام . وروى عن أبي جعفر بن الوَّبير ، والقاضي أبي عبد الله بن هشام ، والخطيب أبي الحسن بن فضيلة . وكان في قضائه على طريقة حسنة من دماثة أخلاق ، وسلامة أغراض ، وثبَّت في المشكلات ، والأمور المشتبهات ؛ وكثيراً ما كان يطيل الجلوس في آخر النهار ، خشية أن يأتى محتاجٌ ضعيفٌ ، أو شاكٍ ملهوفٌ من مكان بعيد ؛ فلا يوجد . وإذا بان له وجه الحقِّ في الحكومة ، أنفذ دون استراب في شيء منه ، أخذ فيه بمذهب ابن مَخْلَد من الاستيناء ، حتَّى يصير الفريقان إلى التصالح ، احتياطاً لنفسه ولغيره . مولده منتصف شهر جمادى الآخر عام ٦٧٥ . وتوفَّى وهو قاضٍ ببسطة ، في التاسع عشر في شهر رمضان عام ٧٤٥ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين

ومنهم محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد الجذامي نزيل غرناطة ، وأصله من إشبيلية ، من حصن شلب من كورة باجة غربي صقعة ، يكنى أبا بكر ، ويُعرف بابن شبرين . وانتقل أبوه عن إشبيلية عند تغلب العدو عليها ، وذلك عام ٦٤٦ : فاحتل رُنْدَة ، ثم غرناطة ، ثم انتقل إلى سبتة ، وبها ولد ابنه أبو بكر هذا . ثم عاد عند الحادثة التي كانت بها في أواخر عام ٧٠٥ إلى غرناطة ، فارتسم بها في الكتابة السلطانية . ثم تولى القضاء بكثير من الجهات . وكان — رحمه الله ! — فريد دهره في حسن السمات ، وجمال الرواء ، وبراعة الخط ، وطيب المجالسة ، من أهل الدين والفضل والعدالة ، غاية في حسن العهد ومجاملة العشرة ، أشد الناس اقتداراً على نظم الشعر والكتب الرائقة . قرأ على جده لأثمه الأستاذ أبي بكر بن عبيدة الإشبيلي ، وعلى الأستاذ أبي إسحاق الغافقي . وكانت له رحلة إلى مدينة تونس ، لقي بها قاضي الجماعة الشيخ الإمام أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرقيق وغيره ، فأتسع بذلك نطاق روايته . ومن شعره :

إلى همة كلِّ ما حاولتُ أمسِكُهما على المذلَّةِ في أرجاء أراضيهما
قالت : ألم تك أرضُ الله واسعةً حتى يهاجر عبده مؤمنٌ فيها

وله في برود غرناطة :

دعى الله من غرناطة مُتَبَوِّهاً يسُرُّ كعبياً أو يُجِيرُ طريداً
تبرَّم منها صاحبي بئس ما رأى مسارحها بالبرد عُدنٌ جليداً
هي الشفر صان الله من أهلت به وما خيرُ كُفْرٍ لا يكون بروداً

توفي ، عن غير عقب من الذكور ، ثالث شعبان من عام ٧٤٧ .

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء

ومنهم أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى شقيق الفقيه القاضي محمد بن زكرياء المتقدم الذكر . وكان من سُراة القُضاة ، طرفاً في الخير والاقتصاد والتعزُّز والانتقباض ، بارعاً في الخطِّ ؛ أخذ بحظٍّ من النظم والنثر ، واستعمل في القضاء ؛ فسار فيه بأجمل سيرة وأحمد طريقة . قرأ على أبيه ؛ ثمَّ تحوَّل إلى الأستاذ أبي جعفر بن الرُّبَيْر ، وأخذ بسبته عن أبي إسحاق الغافقي ، وصحب صوفيَّة وقته كأبي عبد الله التونسي ، وأبي جعفر بن الزيات ، وأبي الطاهر بن صفَّوان . وكتب بالدار السلطانيَّة ؛ فكان زين آخذانه ، ومصدر إخوانه . مولده في الثالث والعشرين لشعبان من عام ٧٥١ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن عُبيد الله بن مُنْظُور القَيْسِيّ

ومن أعلام القُضاة ، الشيخ الفقيه أبو بكر محمد بن عُبيد الله بن محمد بن يوسف بن يحيى بن عُبيد الله بن مُنْظُور القَيْسِيّ المالقي ، وأصله من إشبيلية ، من البيت الأثيل المشهور ؛ ويكفي من التعريف بقدم إصالته الكتاب المسمَّى بـ « الرُّوضِ المنظور » ، في أوصاف بني منظور . وكان هذا القاضي — رحمه الله ! — جَمَّ التواضع ، كثير البرِّ ، مبذول البشر ، قوياً مع ذلك على الحكم ، بصيراً بعقد الشروط ، مترقفاً بالضعيف . ولى القضاء بجهات شتى من الأندلس ، فخدمت سيرته ، وشكرت طريقته ؛ ثمَّ تقدَّم ببلده مالقة قاضياً وخطيباً بقصصبتها . وكان سريع العبرة ، كثير الخشية ، جارياً على سُنن أسلافه من الفضل وإيثار البذل . قرأ على الأستاذ أبي محمد بن أبي السداد الباهلي ، ولازمه ، وانتفع به وسمع على غيره . وأجازته ابن الرُّبَيْر ، وابن عَقِيل الرُّنْدِي ، وأبو عمرو الطَّنْجِي ، وغيرهم . وله تأليف ، سمعتُ عليه بعضها ، وناولني سائرَها ؛ منها « نفحات النسوك » ، و« عيون التبر المسبوك » ، في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك ؛ و« كتاب السجيم الواكفة » ، والظلال الوارفة ، في الردِّ على ما تضمَّنه المظنون به من

اعتقادات الفلاسفة » ؛ و « كتاب البرهان والدليل ، في خواص سور التنزيل » .
وأشددني لنفسه من لفظه :

مَا لِلْعِطَاسِ وَلَا لِلْفَالِ مِنْ أَثَرٍ فَثِقْ بِدِينِكَ بِالرَّحْمَانِ وَاصْطَبِرْ
فَسَلِّمْ الْأَمْرَ فَالْأَحْكَامُ مَاضِيَةٌ تَجْرِي عَلَى السَّنَنِ الْمَرْبُوطِ بِالتَّقْدَرِ

وتوفي ببلده مالقة ؛ وقبر بها شهيداً بالطاعون ، وذلك منتصف شهر صفر من
عام ٧٥٠ . وعقبه مستعملٌ في خطة القضاء على الطريقة المثلثي من المبرة وكثرة
الحشمة — تولاها الله تعالى !

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي

ومنهم قريئنا وصاحبنا ، الخطيب أبو عبد الله محمد بن شيخنا الخطيب أبي جعفر أحمد
ابن شيخنا أيضاً الخطيب الولي الكبير الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الهاشمي
الطنجالي ، أحد أمثال قطره ، وذوي الاصلة والجلالة من أهله . تقدم قاضياً ببلده
مالقة ، وقد نجمت به بواكي الوباء الأكبر ، وذلك صدر عام ٧٥٠ ، بعد تمتع منه واباية .
فلم يوسعه الأصحاب عذراً في التوقف ، وشرطوا له عونهم آياه ، كالذي جرى للهارث بن
مسكين بمصر مع إخوانه في الله تعالى . وما كان إلا أن ولي الطنجالي وحمي وطيس
الطاعون الأعظم الذي حسبت ظهوره في زماننا هذا أنه من علامات نبوة نبينا محمد
— صلى الله عليه وسلم ! — فقد ثبت عنه في الحديث الصحيح أنه قال لعوف بن مالك
في غزوة تبوك : « اعدد سِتّاً بين يدي الساعة : موتي ؛ ثم فتح بيت المقدس ؛ ثم
موتان يأخذ فيكم كعقاص العنهم ؛ ثم استفاضة المال ؛ حتى يعطى الرجل مائة دينار ،
فيظل سائحاً ؛ ثم فتنة لا يبق بيت من العرب إلا دخلته ، ثم هدنة تكون بينكم
وبين بني الأصفر ، فيغدرون ، فيأتونكم تحت ثمانين غاية ، تحت كل غاية إثنا عشر ألفاً ! »
(ه نص) . والغاية هي الاية ؛ وبنو الأصفر هم الروم .

ولا يبعد أن تكون المهادنة المشار إليها هذه التي نحن فيها في الأندلس منذ اثنين وثلاثين

سنة ، أو لها هلاك ملك النصارى المسمى بالغنش بن هرأندة بن شانجيه ، وهو بظاهر جبل الفتح حاصراً له ، وذلك عاشر المحرم من عام ٧٥٠ والى هلم . وقتلما يعلم أنه جرى بين المملكتين مثلها في طول المدة واستصحاب المسألة . والله أعلم بالمراد من ذلك كله ، في الحديث الذى أوردناه ، هل هو ما ذكرناه ونبّهنا عليه ، أم غيره ! وعلى كل تقدير ، والله تعالى يلطف بالساکن في هذه الجزيرة المنعطفة من البحر الزاخر ، والعدو الكافر ، ويجعل عافية من بها إلى خير !

والعِقص المذكور في الحديث هو دائم يصيب الغنم ، فتموت بإذن الله . والطاعون مُسِيل عنه رسول الله — صَلَّى الله عليه وسلم ! — فقال : رجس أرسل على بنى إسرائيل ! وقيل إنه أول ما بدأ بهم في الأرض ، ومات به منهم عشرون ألفاً . وقيل : سبعون ألفاً في ساعة واحدة . وقيل إنهم عذبوا به . وفي الحديث أيضاً مُسِيل — عليه السلام ! — عن الطاعون ؛ فقال : غدة كغدة البعير ، تخرج في المراق والآباط . قال أبو عمر : قال غير واحد : وقد تخرج في الأيدي ، والأصابع ، وحيث ما شاء الله من البدن . وما أخبر به النبي — صَلَّى الله عليه وسلم ! — حق وإنه الغالب . وقال الخليل : الوباء الطاعون . وقال غيره : كل مرض يشتمل الكثير من الناس في جهة من الجهات ، فهو طاعون . وعن عياض : أصله القروح في الجسد ؛ والوباء عموم المرض : فسُمي لذلك طاعوناً ، تشبيهاً بالهلاك . وقيل فيه غير ما ذكر . وقد شاهدنا منه غرائب يقصر اللسان عن بيان جملة أجزائها . ومنها انتهت عدد الأموات في تلك الملحمة الوبائية بمالقة إلى ما يزيد في اليوم على الألف ، بقي بعد ذلك أشهراً حتى خلت الدُور ، وعمرت القبور ، وخرج أكثر الفقهاء والفضلاء والزعماء ، وذهب كل من كان قد شرط للقاضى أبي عبد الله إعانتته على ما تولاّه .

وكان من لطف الله تعالى بمن بقي حيّاً من الضعفاء بمالقة كون القاضى لهم بقيد الحياة ، إذ كان قبل ذلك ، على تباين طبقاتهم ، قد هرعوا إليه بأموالهم ، وقلّدهه تقريق صدقاتهم ؛ فاستقرّ لنظره من الذهب ، والفضّة ، والحلى ، والذخيرة ، وغير ذلك ، ما تضيق عنه بيوت أموال الملوك ؛ فأرقد جملة من الطلّبة وفقراء البلدة ، وتفقّد سائر الغربة ، وصار يعدّ كل يوم تهيئة مائة قبر حفرأ ، وأكفانهم برسم من يضطر إليها من الضعفاء فشمل النفع به الأحياء والأموات . بقي هو وغيره من أهل القطر على ذلك زماناً ،

مشاركةً بالأموال ومساهمةً في المصايب والنوازل ، إلى أن خفَّ الوباءُ ، وقلَّ عددُ
الذاهبين به والمُسالمين بسببه ؛ فأخذ بالجدِّ التامِّ في صرف الأوقاف إلى إمكانها ، ووضع
المهود في مسمياتها ؛ فانتشع بذلك الفلَّ ، وذهب على أكثرهم القلَّ . والله لطيفٌ بعباده .
وكان هذا الرجل المترجِّم به جلدًا ، قويًّا في نفسه ، بدنا ، طويلاً هاشميًّا خلقًا
وخلقًا ، نبيها ، زهيرًا ، خطيبًا ، مهيِّبًا ، أصيل الرأي ، رصين العقل ، قائمًا على عقد الشروط
وعلم الحساب والفرائض على طريقة جدِّه وسميَّه الوليَّ أبي عبد الله . ولما منَّ الله سبحانه
برفع ما كان نزل بالناحية المالقيَّة من الطاعون ، واستروح من بقي بها من الخلائق روح
الحياة ، وكادت النفوس أن ترجع إلى مألوفاتها ، وتقوم ببعض مُعتاداتها ، نهض بنفسه
القاضي أبو عبد الله إلى أمير المسلمين السلطان المؤيَّد أبي الحجاج — رحمه الله وأرضاه ! —
فورد عليه ، وهو بحضرته ، وطلب منه الإِنعام عليه بالإعفاء من القضاء ؛ فأنزله بمنزلة
التجَلَّة ، وراجعَه بعد ذلك بما حاصله : « حوائجك كلُّها مقضيةٌ لدينا ، إلَّا ما كان
الآن من الإعفاء ؛ فأرجع إلى بلدك ، واكتبْ إلينا إن شئتَ من هنالك بما يظهر لك ،
بعد تقديم الاستخارة . ولعلَّ العَمَل أن يقعَ بموافقة إرادتك ، إن شاء الله ! » فارتحل
عنه شاكرًا فعله ، وداعيًا بالخير له ، هو وكلُّ من بلغه عن السلطان ما قابل به مستغفيه .
هذا من التلقُّظ الجميل ، والفضل الجزيل . ثمَّ كتب من بلده مالقة ، يخبر باستمرار
عزيمته على ما نواه أوَّلاً من الخروج عن القضاء ، والاقتصار على الخطَّة . فوصله الجواب
بإسعاف غرضه .

وتقدَّم الشيخ أبو القاسم بن سَلْمون الكِنانيُّ قاضيًّا في مكانه . فأظهر السرور
بذلك كله . ولما قدم ابن سَلْمون على مالقة ، تلقَّاه ، وحيَّاه ، وحضر عن اختياره ، تخلُّقًا
منه وتواضعًا في جملة الفقهاء وعامة أهل المصر بالقبَّة الكُبرى من المسجد الجامع ، عند
قراءة رسوم الولاية ، على العادة المعتادة هنالك . ثمَّ انتقل القاضي الجديد ، إثر الفراغ من
الغرض المطلوب ، بالاجتماع إلى مجلس الحكومة ؛ فقال إليه الحاضرون ، وتبعوه بحملتهم ،
وتركوا صاِحِبهم القديم ، كأنَّ لم يشعروا به ، كالذي جرى ليحيى بن مَعْمَر بقرطبة مع
أصحابه ، إذ الناس ناسٌ والزمان زمانٌ . ولم يثبت إذ ذاك مع الطنجلاني أحدٌ من القوم
غيري ، وغير الخطيب أبي عبد الله بن حفيد الأمين . فتأمَّلتُ ، أثناء ما دار بيننا من الكلام

في الموطن ، وجه صاحبنا القاضي ؛ فإذا هو على هيئة المتخشع ، لمفارقته المألوف قبل من أئمة الخطّة ، وتكاتّف الحاشية ، وترادف الوزعة . فتذكرت عند ذلك الحكاية التي نقلها الحسن بن محمد بن أبي محمد بن أسد ، وقد أثبتتها ابنُ بشكوval أيضاً في « رصلت » هـ . وهي أن السلطان كان قد تَخَيَّرَه لقراءة الكُتُب الواردة عليه بالفتوح بالمسجد الجامع من قرطبة على الناس ، لفصاحته ، وجهارة صوته ؛ فتولّى له ذلك مدّة قوّته ونشاطه ؛ فلما بدن ، وتناقل ، استعفاه ؛ فأعفاه ، ونصب سواه . فكان يقول عند ذكره الولاية والعزل : « ما وليتُ لبني أُميّة ولاية قطّ غير قراءة كُتُب الفتوح على المنبر ! فكنتُ أنصب فيه ، واتحمل الكلفة دون رزق ولا صلة . ولقد كسبتُ منذ أُعفيت عنها ، وخامرني ذلُّ العزلة ! » ولم تكن نفس الخطيب أبي عبد الله المستعفى عن القضاء بتلك المنزلة الموحدة ؛ ولا كنّه ظهر لي إذ ذاك ، لأجل ما تَخَيَّلْتُ من انفعاله ، أن كتبتُ له ، عند حلوله بمنزله ، بالآيات المثبوتة بعدُ على جهة التسلية ، والتغبيط بالتخلية . والمنظوم هو ما نصّه :

نشرتُ باعلى راية راية الفخبر
فرويتها من عذب نائلك الغمبر
على حين لا بد يمين على بشر
على مثل تصميم المهندق السمير
وأمسّت بك الأحكام باسمه الثغر
وتحفظ ما يرضيك من سور الشكر
وتلك سبيلُ الصالحين كما تدري
تخيّرته فأبشّر بأمنك في الحشر
من العز لا تنفك عنها مدى العمر
وتسرى النجوم الزاهرات ولا تسر
ولم يرَ الدنيا الدنيّة من خطر
فقيرٌ نكيرٌ أن تواجه من نكر

لك الله يا بدّر السعادة والبشر
ولا سيما لنا وليت أمورها
ودارت قضاياها عليك بأمرها
فقمّت بها خير القيام مُصمّما
فسرّ بك الإسلام يا ابن حامية
تعيدُ عليك الحمد ألسنُ حالها
ولكنك استعفيت عنها تورعا
جرّيت على نهج السلامة في الذي
وحقّق بأن الدين ولاك خطّة
تزيدُ على مرّ الجديدين جدّة
ومن لاحظ الأحوال وآزن بينها
وأسمى لأنواع الولاية نابذا

فِيهِنِيكَ يَهْنِيكَ الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ مِنْ الزُّهْدِ فِيهَا وَالتَّوَقُّيْ مِنَ الْوِزْرِ
وَلَا تَكْثُرْ مِنْ تَارِكِيكَ فَإِنَّهُمْ حَصَى وَالْحَصَى لَا تَرْتَقِي مُرْتَقَى الْبَدْرِ
وَمَنْ كَامَلَ الْأَعْوَامَ بِاللَّهِ مُخْلِصًا لَهُ فِيهِمْ نَالَ الْجَزِيلَ مِنَ الْأَجْرِ
بَقِيَتْ لِرَبِّهِ الْفَضْلُ تُحْيِي رُسُومَهُ وَخَارَكَ الرَّتَمَانُ فِي كُلِّ مَا يَجْرِي

وكان شيخنا أبو عبد الله بن بكر يتوهم في أبي عبد الله الطنجالي السُّودَدَ وهو صبيٌّ . وسمعه يقول ، وقد دخل عليه في مجلس إقرائه بمالقة : « هذا هاشميٌّ ، أشعريٌّ ، إذ كانت والدته أمة العزيز بنت القاضي أبي عامر بن محمد بن ربيع الأشعري . » ورُبَّما قصد الشيخ بمقالته الوصف بالمذهب الأشعريِّ والثورية . والطنجاليُّون ينتسبون من أولاد هاشم بن عبد مناف إلى جعفر بن عَقِيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، وبنو هاشم آل رسول الله — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وما فوق غالب غير آل . وما بينهما قولان .

وكان من الأسباب الحاملة للقاضي أبي عبد الله على الاستغناء من الحكم ، تراؤف النوازل المشتبهات عليه ، بعد انصراف الطاعون ، واختلاف من عاش بعده من الفقهاء ، عند الأخذ معهم فيما يشكل عليه من المسائل . وكان يكره مخالفة من جملتهم ، ويحذر موافقة بعضهم . وطمع في الشيخ الصالح أبي عبد الله بن عِيَّاش بَقِيَّةُ أَنْ يَسْمَعَهُ بِحِظٍّ مِنْ لُظَرِهِ وَإِرْشَادِهِ ، فَنَفَرَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّ الْنفور ، وراجعهُ فيما قاله ابن فروخ لابن غانم . ونصه : « لم أقبلها أميراً ! أقبلها وزيراً ؟ » وأخبرني مع ذلك كله صاحبنا بأنه رأى في المنام ما يقتضي قرب وفاته من قراض مدَّة حياته ؛ فعَجَّلَ النظر لنفسه . فتوفِّي — رحمه الله ! — بعد استغائه ، واجتهاده في طلب التخلص من تبعات قضائه ، وذلك صَدَرَ عام ٧٥٣ ، عن غير عقب من الذكور . ووقع به والدُّهُ الخطيب أبو جعفر — نفعه الله وأعظم أجره !

وقولنا في الايات « فَأَبْشُرْ بِأَمْنِكَ فِي الْخَشَرِ » ، وهو بفتح الشين ، يُقال « بَشِرْتَ بِكَذَا ، أَبْشَرَ » بكسر الشين في الماضي ، وفتحها في المستقبل ، إذا سررت به واستبشرت . فالأمر منه « إِبْشِرْ » بكسر الهمزة وفتح الشين ، نحو الأمر من « عِلِمَ يَعْلَمُ » وهزته همزة وُصِلَ ، لَأنَّه « أَمَرَ » من « فَعَلَ » ثلاثي بعد حرف المضارعة منه ساكن ؛

فتجتلب له همزة الوصل ، لتعذر الابتداء بالساكن ، وتكون الهمزة مكسورة ، لأن ثالث المضارع مفتوح « كَأَعْلَمُ » و« اجْعَلْ » . فعلى هذا تقدير سقوط الهمزة من البيت الذى هو :

جَرَيْتَ عَلَى نَهْجِ السَّلَامَةِ فى الذِّى تَخَيَّرْتَهُ فَأَبَشَّرَ بِأَمْنِكَ فى الْحَشْرِ

جار على القياس فى سقوط همزة الوصل فى الدرج والاعتراض فى ذلك . ويكون معنى « فَأَبَشَّرَ بِأَمْنِكَ فى الْحَشْرِ » أى اشرُّر واستبشر . قال الجوهري — رحمه الله ! — : بشرت الرجل ابشره بالضم بشراً وبشوراً من البشرى وكذلك الإيشار والتبشير ثلاث لغات . والاسم البشارة ، والبشارة بالكسر والضم فى الباء . يقال بشرته بمولود فأبشَّر إبشاراً أى مُسراً . وتقول أبشِّر بخير بقطع الالف . ومنه قوله تعالى : « وَأَبشِّرُوا بِالْجَنَّةِ » (١) وبشرت بكذا أبشِّر أى استبشرت . قال الشاعر :

فَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِتِينَ إِلَى الْعَلَى مُغْبِراً أَكْثُهُمْ بِقَاعٍ مُعْجِلِ
فَأَعْنُهُمْ وَأَبَشِّرْ بِمَا بَشَّرُوا بِهِ وَإِذَا هُمْ تَزَلُّوا بِضَنْكِ فَاَنْزِلِ

وأثنى أمره بشرت به أى سررت به . وبشرنى فلان بوجه حسن أى لقينى وهو حسن البشر أى طلق الوجه . والبشارة المطلقة لا تكون إلا فى الخير ، وإنما تكون فى الشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى : « فبشرهم بعذاب أليم ! » (٢) وتبأشر القوم أى بشر بعضهم بعضاً . وتبأشير الأمر أوائله ، وكذلك أوائل كل شئ . والبشير المبشِّر . والمبشِّرات الرياح التى تبشِّر بالغيث . والبشر الحليل والمرأة بشرة هـ . وإذا بنينا على أنه يقال بشر بمولود أو خير بتخفيف الشين ، فأبشِّر إبشاراً أى مُسراً ، فالمضارع منه يبشِّر بضم الياء وكسر الشين . والأمر منه « أبشِّر » بقطع الألف كقوله تعالى : « أبشِّرُوا بِالْجَنَّةِ ! » فعلى هذا تكون همزته همزة قطع ؛ فسقوطها فى الدرج ممنوع فى النثر ، اتفاقاً ؛ وكذلك فى الشعر عند التحليل وجلَّ أهل البصرة ؛ وأمَّا أهل الكوفة فقالوا . بجوازه فى الشعر ، وإن كان فيه خروج من أصل إلى فرع ، ولأنَّ الشعر محلُّ الضرورة ، وشبههه بالمقصود ، وقالوا : والضرورات تبيح المحذورات .

(١) سورة فصلت : ٣٠ . — (٢) سورة التوبة : ٣٤ .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المنسْتِيرِي

ومن القضاة بحضرة تونس ، وصدور علمائها في زمانه ، الشيخ الفقيه المدرس ، أبو عبد الله محمد بن عبد السلام المنسْتِيرِي ، منسوبٌ لقربة بظاهرها . وهو ممن برع في المعقولات ، وقام على حفظ المنقولات ؛ وعلم ، وفهم ، وأدب ، وهذب ، وصنف كتباً ، منها شرُحه لمختصر أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحارِج الفقيهِ ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس . وكان — رحمه الله ! — في أقضيته على نحو ما وصف به . وكيع في كتابه للقاضي إسماعيل بن إسحاق ، حيث قال : « واما شدائده في القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فشئى لا شهرته تغني عن ذكره ، إلى ما عُرف به في قطره من القوة على أمر الناس ، والاستخفاف بسخطهم ، وملامتهم في حق الله ، وحفظ ما يرجع لر سوم القضاء . ومن ذلك عمله في العقد الذي شهد فيه جملة من أعلام المغرب ، أيام كونهم بتونس عند دخولها في الالة المرينية ؛ فردَّ شهادتهم وعوتب^(١) على ذلك ؛ فقال : « أو ليس قد فرُّوا من الزحف ، مع توفّر الأسباب المانعة لهم شرعاً عن الوقوع في معرّة الأدبار ! » ويشير إلى الكائنة الشنعاء التي كانت لهم بظاهر طريف مع الروم عام ٧٤١ .

ومن أخباره أنه ، لما تغلب الشيخ أبو محمد عبد الله بن تافّرَ جين على مدينة تونس دون قصبَتها ، عند خروج السلطان أبي الحسن أمير المسلمين عنها ، بقصد مدافعة وفود العرب العادية على أرضها ، فهزمت جيوشه ، واستقرَّ هو ومن بقى معه من جنده محصوراً بداخل القيروان . فجاء في أثناء ذلك يوم الجمعة ؛ فقال المتغلّب على الأمر للخطيب بالمسجد الجامع بتونس : « اخطبْ بدعوة الأمير أبي العبّاس بن أبي دُبوس من الموحّدين ! » وكان في المسجد القاضي ابنُ عبد السلام ؛ فقال : « والسلطان المريني ؟ » فراجعهُ الشيخ بأنّه في حكم الحصار داخل القيروان بحيث لا يستطيع الدفاع عن نفسه . قال : « فتلزم إذاً مناصرته ، والعمل على الوفاء بما شرط له عند مبايعته ! » فردَّ عليه بأنَّ

(١) ر : وعاتب .

تاريخ قضاة الاندلس

الأخبار تواترت بعد ذلك بتلفه ، وانتزاع ملكه . فقام الخطيب وقال على تقدير صحة هذا النقل : « الفرعُ زال بزوال الأصل . انظروا ما يصلح بكم لخطبتكم ! » وارتفعت الأصوات والمراجعات ؛ فقطع القاضي الكلام بمبادرته إلى الخروج ، وهو يقول : « لم يثبت لدينا ما يوجب العدول عن طاعة السلطان أبي الحسن ، واستصحاب الحال حجة لنا وعلينا ! » وكاد وقت صلاة الجمعة أن يفوت ؛ فوجه عند ذلك المتغلب على المدينة إلى القاضي ثقةً ، يخبره باستمرار الامر في الخطبة على ما كانت عليه ؛ فدعا الخطيب وتمت الصلاة على الرسم المتقدم ؛ وحصلت السلامة للقاضي بحسن نيته ، وعدّه مخالفةً لفقهاء مدينته — جزاه الله وإياهم خير جزائه ! — وحدثني بهذه الحكاية غير واحد من الثقات الأثبات ، منهم صاحبنا الفقيه المتفطن الأصيل أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدوذ ، الحضرى . وأخبرنى كذلك عن هذا القاضي — رحمه الله ! — بما حاصله : إن الأمير أبا يحيى استحضره مع الجملة من صدور الفقهاء للعبية بدار الخلافة ، والمثول بين يديه ، ليلة الميلاد الشريف النبوى ، إذ كان قد أراد إقامة رسمه على العادة العرفية ، من الاحتفال فى الأطرمة ، وتزيين المحل ، بحضور الأشراف ، وتأخير القوالين للأشعار المقرونة بالأصوات المفترية ؛ فحين كمل المقصود من المطلوب ، وقعد السلطان على أريكة ملكه ، ينظر فى ترتيبه ، والناس على منارهم ، بين قاعد وقائم ، هزّ المسمّع طرّه ، وأخذ يهنئهم بألحانه ؛ وتبعه صاحبُ راعةٍ بعادته من مساعدته ، تزحّزح القاضي أبو عبد الله عن مكانه ، وأشار بالسلام على الأمير ، وخرج من المجلس ؛ فتبعه الفقهاء بمجلتهم إلى مسجد القصر ؛ فناموا به . فظنّ السلطان أنهم خرجوا لقضاء حاجتهم ؛ فأمر أحد وزرائه بتفقدهم والقيام بخدمتهم ، إلى عودتهم وأعلم الوزير الموجه لما ذكر القاضي بالغرض المأمور به ؛ فقال له : « أصلحك الله ! هذه الليلة المباركة التى وجب شكر الله عليها ، وجمعنا السلطان — أبقاه الله ! — من أجلها ، لو شهدها نبينا المولود فيها — صلوات الله وسلامه عليه ! — لم يأذن لنا فى الاجتماع على ما نحن فيه ، من مسامحة بعضنا لبعض فى اللهو ، ورفع قناع الحياء بمحضر القاضي والفقهاء ! وقد وقع الاتفاق من العلماء على أن المجاهرة بالذنب محظورة ، إلا أن تمس إليها حاجة كالإقرار بما يوجب الحد أو الكفارة . فليسلم لنا الأمير — أصلحه الله ! — فى القعود بمسجده هذا إلى الصباح ! وإن كنا فى مطالبة آخر من تبعات رياء ،

ودسأ أن أنفس ، وضروب غرور ، لا كننا ، كما شاء الله ، في مقام الاقتداء — لطف الله بنا أنجمين بفضلته ! » فعاد عند ذلك الوزير المرسل للخدمة الموصوفة إلى الأمير أبي يحيى ، وأعلمه بالقصة ؛ فأقام يسيراً ، وقام من مجلسه ، وأرسل إلى القاضي من ناب عنه في شكره ، وشكر أصحابه ، ولم يمد إلى مثل ذلك العمل بعد . وصار في كل ليلة يأمر في صبيحة الليلة المباركة بتفريق طعام على الضعفاء ، وإرفاق الفقراء ، شكرًا لله .

وكان هذا القاضي — رحمه الله — مشغلاً بالعلم وتدريسه ، قلماً يفتر في كثرة أوقاته عن نظره واجتهاده . حضرت مجلس إقرائه بتونس عند وصولي إليها في الموكب الغربي ؛ فالفيتة يتكلم في الباب الثاني من « كتاب العالم » للفقهاء ابن الخطيب الداني ، إلى أن بلغ إلى مناهضة أبي الحسن الأشعري لأستاذه أبي علي الجبائي ، المنصوصة في الباب التاسع ، حيث سأله عن ثلاثة إخوة ، أحدهم كان مؤمناً والثاني كان كافراً ، والثالث كان صغيراً ، ماتوا كلهم ؛ فكيف حالهم ؟ فقال الجبائي : أمّا المؤمن ، ففي الدرجات ؛ وأمّا الكافر ففي الدرجات ؛ وأمّا الصغير فن أهل السلامة ! » فقال الأشعري : « إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات المؤمن ، هل يؤذن له فيها ؟ » فقال الجبائي : لا ، لأنه يقال له : إن أخاك المؤمن إنما وصل إلى تلك الدرجات بسبب طاعته الكثيرة ، وليس لك تلك الطاعة ! » فقال أبو الحسن : « فإن قال ذلك الصغير : التقصير ليس مني ، لأنك لا أبقيتنى ولا أقدرتنى على الطاعة ؟ » فقال الجبائي : « يقول الله تبارك وتعالى : « كُنْتُ أَعْلَمُ ... » (١) » أنك لو بقيت ورصرت مُسْتَحِقّاً للعقاب فرأيت مصلحتك . قال أبو الحسن : « فإن قال الكافر : يا إله العالمين كيف علمت حاله علمت حالي فلم رعيت مصلحته دوني ! » فانتقطع الجبائي . وهذه المناظرة دالة على أن الله سبحانه يخص برحمته من يشاء ، وأن أفعاله غير معللة بشيء من الأغراض انتهى ما تيسر من نبد أخبار القاضي أبي عبد الله بن عبد السلام ، سمي مالك ابن أنس وشبيهه نحلة وحمرة وشقرة — رضى الله عنهما ورحمهما ! توفى في أوائل الطاعون النازل ببلده قبل عام ٧٥٠ . واحتمله طلبته إلى قبره ، وهم حُساء ، مزدهون على نعشه — نفعهم الله وإياه بفضلته !

ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاجّ البَلْفَيقِ

ومن مشاهير القضاة الشيخ أبو البركات ، وهو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد ابن خَلَف السُّكْمِيّ ، من ذُرِّيَةِ العبَّاس بن مرْدَاس المعروف في بلده بابن الحاجّ ، وفي غيره بالبَلْفَيقِيّ . وَبَلْفَيق حَصْنٌ من عمل مدينة المرِّيَّة . وبيتُهُ بيتُ دين وفضل . ذكر ابن الأبار جدّه الأعلى أبا إسحاق ، وأُتِيب في الثناء عليه بالخير والصلاح . وكان هذا الشيخ المترجم عنه مُمَّنَّ نشأ على طهارة وعفاف ؛ واجتهد في طلب العلم صغيراً وكبيراً ، وعبر البحر إلى بَجَايَا ؛ فأدرك بها المدرّس المعمّر أبا علي منصور بن أحمد بن عبد الحقّ المشداليّ ، وحضر مجالسه العلميّة ، وأخذ عنه وعن غيره من أهلها ؛ ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى إلى مرّاكُش ، وتجوّل فيما بينها من البلاد . وأثار السُّكْمِيّ بسببته على طريقة جدّه إبراهيم الأقرب إليه ، إذ كان أيضاً قد استوطنها . ثُمَّ عاد إلى الاندلس ؛ فأقام منها بما لَقِيَ ، واختصّ بخطيبها الشيخ الوليّ أبي عبد الله الطَّنْجَالِيّ ، وروى عنه وعن غيره ، وقَيَّد الكثير نَحْطَهُ ، ودام في ابتداء طلبه التشبيه بالقاضي أبي بكر بن العَرَبِيّ ، في لقاء العلماء ، ومصاحبة الأدباء ، والأخذ في المعارف كلّها ، والتكلّم في أنواعها والإكثار من مُلَحِّح الحكايات ، وطُرف الأخبار ، وغرائب الآثار ، حتى صار حديثُهُ مَثَلًا في الأقطار ؛ وهو مع ذلك ، على شدّة انطباعه ، وكثرة ردعته ، سريعُ العبرة عند ذكر الآخرة ، قريبُ الدمعة . وكان كثير الضبط لحاله ، متّهماً بالنظر في تسمير ماله ، آخذاً في تفقته بقول سحنون بن سعيد : « ما أحبُّ أن يكون عيش الرجل إلّا على قدر ذات يده ؛ ولا يتكلّف أكثر ممّا في وسعه ! » وكان يميل إلى القول بتفضيل الغنى على الفقر ، ويبرهن على صحّة ذلك ، ويقول : « وبخصوص في البلاد الأندلسيّة ، لضيق حالها ، واتّساع نطاق مُدُنِها ، ولا سيّما في حقّ القضاة ؛ فقد شرط كثيرٌ من العلماء في القاضي أن يكون غنيّاً ، ليس بمديان ولا محتاج . » ومن كلامه — رحمه الله ! — : « من اقتصر على التعميش من مرافق الملوك ، ضاع هو ومن له ، وشمله القُلّ ، وخامرته الذلّ . اللّهم ! إلّا من كان من القوّة بالله قد بلغ من الزهد في الدنيا إلى الحدّ الذي يكسبه الراحة بالخروج عن متاعها ، وترك

شهوتها ، قليلها وكثيرها ، ما لها وجاها . بأمر آخر ! ومن لنا بالعون على تحصيل هذا المقام ، ولا سيما في هذا الزمان ، ولم نسمع ممن قاربه من الولاة المتقدمين بالاندلس إلا ما حكي عن إبراهيم بن أسلم ، وقد أراد الحكم المستنصر بالله رياسته ؛ فقطع عنه جراته ؛ فكتب اليه عند ذلك :

تَزِيدُ عَلَى الْإِفْلَاقِ نَفْسِي زَاهَةً وَتَأْنِسُ بِالْبَلَوَى وَتَقْوَى مَعَ الْفَقْرِ
فَمَنْ كَانَ يَخْشَى صَرْفَ دَهْرٍ فَإِنِّي أَمِنْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ مِنْ نُوبِ الدَّهْرِ

فلما قرأ الحكم يديته ، أمر برد الجراية ، وحملها اليه . فأعرض عنها ، وتمنع من قبولها ، وقال : « إني ، والحمد لله ! تحت جراية من إذا أعصيته ، لم يقطع عني جراته ! فليفعل الأمير ما أحب ! » فكان الحكم بعد ذلك يقول : « لقد أكسبنا ابن أسلم بمقالته مخزاة عظم منّا موقعها ، ولم تسهل علينا المقارضة بها ! »

وتولى الشيخ أبو البركات القضاء في بلاد عديدة ، منها مائقة : تقدّم بها بعد شيخنا أبي عمرو بن منطّور ، وذلك صدر عام ٧٣٥ ؛ ثمّ نقل إلى قضاء الجماعة بحضرة غرناطة والخطابة بها . وكان مستوفياً لشروط الخطبة وجوباً وكلاً من صورة وهيئة ، وطيب نعمة ، وكثرة خشوع ، وتوسط إنشاء . وشهر بالصرامة في أحكامه ، والنزاهة أيتام نظره . ثمّ تأخّر عن قضاء الحضرة ، وأقام بها مدّة ، إلى أن صير إلى مدينة المريّة ؛ ثمّ أعيد إلى قضاء الجماعة ، واستتمّ في السفارة بين الملوك ؛ فصحبه السداد ، ورافقه الإسعاد ، وكان في أطواره سريع التكوين ، طامعاً في الوصول إلى مقام التمكين ، كثير الانتقال من قطر إلى قطر ، ومن عمل إلى عمل ، من غير استقرار منزل أو محلّ واحد . ولذلك قال في أبياته التي أوّلها :

إِذَا تَقُولُ : فَكَدَتِكَ النَّفْسُ فِي حَالِي يَفْنَى زَمَانِي فِي رَحْلِ وَرْتَحَالِ

وكان التكلّم بالشعر من أسهل شيء عليه ، في كثير مُراجعاته ، وفنون مخاطباته . وله منه ديوان كبير ، يحتوي من ضروب الأدب على جدّ وهزل ، وسمين وجزل ، سماء . بـ « العذب والاحاج » ؛ وكتاب وسمه بـ « المؤتمن في أنباء من لقيه من أبناء الزمن » .

واستقر أخيراً بمدينة المريّة قاضياً وخطيباً ، إلى أن توفّي بها في شهر رمضان عام ٧٧٣ ،
 عن بنت من أمته ، لا غير من الأولاد ، وأربع زوجات ، وعاصب بعيد . وكان ، أيقام
 حياته ، ممّن اكتسب المال الجمّ ، وتمتّع من النساء بما لم يتأتّ في قطره لأمثاله من
 الفقهاء . وهو من أصحابنا القدماء ، الذين ورثنا ودهم ، وشكرنا عهدهم — رحمه الله
 وغفر له وأرضاه !

ومن شعره في المُجَبَّنات ، وهو النمط البديع :

وَمُضْفَرَّةِ الْخَدَّيْنِ مَطْوِيَّةِ الْحَشَا عَلَى الْجَبْنِ وَالْمُضْفَرُ يُؤْذَنُ بِالْخَوْفِ
 لها بهجة كالشمس عند طلوعها ولا كنهها في الحين تغرب في الجوف

وقوله :

إِذَا مَا كَتَمْتُ السَّرَّ عَمَّنْ أُوْدُهُ تَوَهُمُ أَنَّ الْوُدَّ غَيْرُ حَقِيقِ
 ولم أخف عنه السر من ضنة به ولا كنني أخشى صديق صديق

وقوله :

قَالُوا : تَغَرَّبْتَ عَنْ أَهْلٍ وَعَنْ وَطَنٍ فَلَقْتُ : لَمْ يَبْقَ لِي أَهْلٌ وَلَا وَطَنُ
 مضى الأحبة والأهلون كلهم وليس لي بعدهم سكنى ولا سكنُ
 أفرغت دمعى وحزنى بعدهم فأنا من بعد ذلك لا دمع ولا حزنُ

وقوله :

رَعَى اللَّهُ إِخْوَانَ الْخِيَانَةِ إِنَّهُمْ كَفَوْنَا مُؤْمَنَاتِ الْبَقَاءِ عَلَى الْمُهْدِ
 ولو قرأوا كنا أسارى مُحَقَّقِهِمْ نزاروح ما بين النسيئة والنقدِ

وقوله يعتذر لبعض الطلبة ، وقد استدبره لبعض حلق العلم بسبته :

إِنْ كُنْتُ أَبْصَرْتُكَ لَا أَبْصَرْتُ بِصِيرَتِي فِي الْحَقِّ بُرْهَانَهَا
 لَا غُرُوَ إِنِّي لَا أَشَاهِدُكُمْ قَالَمِينَ لَا تُبْصِرُ إِنْسَانَهَا

وقوله :

يلومونني بعد العذار على الهوى ومثلي في حبي له لا يُفندُ
يقولون: أمسك عنه قد ذهب الصبا وكيف أرى الإمساك والخيوط أسودُ

وقوله :

وإنني لخير من زماني وأهله على أنسني للشر أول سائق
لحى الله عصرًا قد تقدمت أهله فتلك لعنر الله إحدى البوائق

ذكر القاضي أبي القاسم بن سلمون

ومن الرواة القضاة، الشيخ الفقيه المحدث الفاضل أبو القاسم سلمون بن علي بن عبد الله بن علي بن سلمون الكيناني البيهقي الأصل، الغرناطي المولد والنشأة. ومن أهل بكنسية محمد بن أحمد بن سلمون، أحد أشياخ القاضي أبي العباس الغمّاز. وكان صاحبنا أبو القاسم هذا المذكور أولاً — رحمه الله ! — فقيهاً جليلاً، فاضلاً، أصيلاً، بصيراً بمقد الشروط والأحكام. وله فيها تقييدٌ مفيد. أخذ عن جملة من الشيوخ أولهم الأستاذ أبو جعفر بن الزبير. وأجازه من أهل المغرب والشرق والأندلس عددٌ كثيرٌ يزيد على المائة، حسبما تضمنته برنامجه روايته: منهم ابن الغمّاز البكنسي قاضي الجماعة بتونس بعد خروجه من الأندلس وهو أحمد بن محمد الخزرجي؛ والشيخ الراوية شرف الدين أبو محمد بن أحمد بن خلف الدمياطي^(١) صاحب دار الحديث بالبلاد المصرية في زمانه؛ ومنهم تاج الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الحسن الغرابي (وغراب الذي ينسب إليها بلدة في أرض واسط)؛ والشيخ الفقيه المعمر أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي، وقاضي القضاة بالديار المصرية زين الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم

(١) ر: الضياطي.

ابن جماعة الكرناني، وغيرهم. وكان هذا الشيخ أبو القاسم في قضاائه موصوفاً بالفضل والعدل، مترفقاً بالضعفاء، مُتَعَصِّباً عن زلات الفقهاء. تقدّم بجهات شتى من الأندلس؛ ثمّ ولي قضاء الجماعة بحضرة غرناطة؛ تُخِمِدَت سيرته، وشُكِرَت مداراته. وكان في نفسه هيئاً، ليئناً، آخِذاً بمقتضى قول عيسى بن مسكين، القاضي بالقيروان أيام أبي الأغلب، وهو: «قَارِبَ النَّاسِ فِي عَقُولِهِمْ، تَسْلَمُ مِنْ غَوَائِلِهِمْ! وَفِي تَقَلُّبِ الْأَحْوَالِ، عِلْمُ جَوَاهِرِ الرِّجَالِ!» توفّي — رحمه الله! — ليلة الإثنين الثالث عشر لجمادى الأولى عام ٧٦٧. وُوِلِدَ بغرناطة في صفر عام ٦٨٨. وعقبه لهذا العهد بحالة نباهة؛ من أولاده مَنْ هو مُسْتَمَوِّلٌ في خِطَّةِ الْقَضَاءِ — تَوَلَّاهُمْ اللهُ، وَخَارَ لَنَا وَلَهُمْ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ!

ذكر القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الجاني

وَمِنَ الْقُضَاةِ بِمَدِينَةِ مَلِيٍّ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، الشَّيْخُ الْفَقِيه أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ مُوسَى الْجَانِي، مَنْسُوبٌ لِبَطْنٍ مِنْ بَطُونِ السُّودَانِ. تَرَدَّدَ إِلَى أَرْضِ مِصْرَ؛ فَقَرَأَ بِهَا، وَأَخَذَ عَنْ أَشْيَاحِهَا. أَخْبَرَنِي الْفَقِيه أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّاحِلِيُّ الْغَرْنَاطِيُّ أَنَّهُ لَقِيَهُ بِبِلَدِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعَدْلِ، وَالْقِيَامِ عَلَى الْعِلْمِ، وَالصَّرَامَةِ فِي الْحُكْمِ. قَالَ السَّاحِلِيُّ: وَمِنْ ذَلِكَ نَازِلَةٌ حَدَّثَتْ لَهُ فِي أَحْكَامِ الدَّمَاءِ؛ فَتَحَرَّسَ فِيهَا الْحَقُّ الْمَخْلُصَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ. وَهِيَ أَنَّ أَحَدَ بَنِي عَمِّ سُلْطَانِهِ تَرْتَبَتْ رِقَبْلَهُ الْمَطَالِبَةُ بِدَمِّ قَتِيلٍ كَانَ قَدْ أَشْهَدَ الْعَدُولَ، وَهُوَ جَرِيحٌ، بِأَنَّهُ دَمُهُ عِنْدَهُ، وَتَوَقَّى إِثْرَ الشَّهَادَةِ عَنْ عَصَبَةٍ مِنْ وَلَدٍ وَإِخْوَةٍ؛ فَقَامُوا طَالِبِينَ مِنَ السُّلْطَانِ النَّظَرَ لَهُمْ فِي صَاحِبِهِمْ؛ فَاسْتَحْضَرَهُ عَنْ أَمْرِهِ بِمَجْلَسِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَأَعْذَرَ لَهُ فِيمَا اسْتَظْهَرَ بِهِ أَوْلِيَاءُ دَمِ الْقَتِيلِ. فَادَّعَى الدَّفْعَ فِي ذَلِكَ، وَتَأَجَّلَ أَجَالاً وَسِعَ فِيهَا عَلَيْهِ. وَانْقَضَتْ الْأَيَّامُ، وَقَهَرَتْهُ الْأَحْكَامُ؛ فَشَكِيَ بِالْقَاضِي لِسُلْطَانِهِ، وَسَأَلَ مِنْهُ الْإِخْذَ مَعَ الْفُقَهَاءِ فِي قَضَائِهِ؛ وَقَدْ كَانَ صَادِمَهُمْ بِجَهْدِهِ، وَاسْتَظْهَرَ بِإِثْبَاتِ عِدَاوَتِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ رَمَاهُ بِدَمِهِ. فَجَمَعَهُمُ الْإِمِيرُ بِحَضْرَتِهِ، وَأَخَذَ مَعَهُمْ فِي نَازِلَةِ ابْنِ عَمِّهِ؛ فَوَقَعَ الْإِتِّفَاقُ مِنْهُمْ عَلَى الْإِخْذِ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ لَا يَقْسَمُ بِمَجْرَدِ قَوْلِ الْمَصَابِ: «دَمِي عِنْدَ

فلان » . واستدلوا بالحديث الثابت في الصحيح الذي نصّه : لو يعطى الناسُ بدعواهم ،
لادّعى ناسٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم . قالوا : وبخصوص في هذه النازلة ، لما اقترن بها من
الأسباب المرجحة للانتقال عن المذهب ، وذكروا مسألة عبد الله بن سهل وأنَّ رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — وداه من عنده بأنّه ثقةٌ . فقال السلطان إلى موافقتهم ، وأن
تكون الغرامة من قبيله ؛ ولا كنّه قال لقاضيه : « ما عندك فيما اجتمع عليه أصحابك ؟ »
فقال له : « أمدّك الله بإرشاده ، وأراك الحقَّ حقًّا ، وأعانك على اتباعه ! انت مالكيُّ
المذهب ، وأهلُ بلادك كذلك ، والانتقال من مذهب إلى مذهب آخر لا يسوغ
إلاّ بعد شروط لم يحصل في نازلتها منها شرطٌ واحدٌ ! وحديث القسامة أصلٌ من أصول
الشرع ، وركنٌ من أركان مصالح العباد : وبه أخذ جلُّ الأئمّة والسلف من الصحابة
والتابعين ، وفقهاء الأمصار . والذي يجعل بك ، أيها الملك ، إمرارُ الحقِّ بوجهه ،
ولو كان على نفسك ، فضلاً عن ابن عمك ! » قال : فأخذ برأى قاضيه ، وأمر
بإبن عمّه ؛ فدفع بذمّته إلى أصحابه ؛ فقتلوه بالقسامة . قال المُخير : فحسب الناسُ
ما صدر في النازلة عن الأمير والقاضي من المناب الشريفة ، والمآثر الحميدة ، والأفعال
الدالة على تعظيم الشريعة .

ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني

وقد تقدّم الإمامُ بطرفٍ من التنبيه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد
المقرئ التلمساني ، أحد القضاة بحضرة فاس أيام خلافة أبي عنان — رحمه الله
ومهدّها ! — وكان هذا الفقيه — رحمه الله ! — في غزارة الحفظ ، وكثرة مادّة العلم ، عبرةً
من العبر ، وآيةً من آيات الله الكبر ؛ فلما تقع مسألةُ إلّاّ ويأتى بجميع ما للناس
فيها من الأقوال ويرّجح ويعلّل ، ويستدرك ويكتمل ؛ قاضياً ماضياً ، عدلاً جذاً ؛ قرأ
ببلده على المدرّس أبي موسى عمران المَشْداليّ صهر أبي عليّ ناصر الدين ، وعلى غيره ؛
وقام بوظائف القضاء أجمل قيام . ثمّ إنّه كره الحكم بين الناس ، وتبرّم من حمل
أمانته ، ورام الفرار عنه بنفسه ؛ فتنشّب في انتظامه ، وتوجّه عليه الإنكار من

سلطانه . ثمَّ أنه ترك ، بعد عناء شديد ، لشأنه . وقد سأله يوماً عن حالة يَبْثَى أبي
عمران بن عبد الرحمن ، وهما .

حَالِي مَعَ الدَّهْرِ فِي ثَقَلْبِهِ كَطَائِرٍ ضَمَّ رِجْلَهُ شَرَكُ
هَمَّتُهُ فِي فَكَاكِ مُهْجَتِهِ يَرُومُ تَخْلِيصَهَا فَتَشْتَبِكُ

وتوفى - رحمه الله ! - على إثر ذلك وهو محمودُ السيرة ، مشكورُ الطريقة .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد الفشتالي

وولي بعده الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الفشتالي . وبيتُ قومه
بفاس البيتُ المعمور بالجود والصلاح والخير . وكان هو - رحمه الله ! - أحدَ أعلام
قطره الغربي نبلاً ، وفضلاً ، وسكوناً ، وعقلاً . وحين بلغ إلى مراده من الخطّة ببلده
نحا في سيره منحى القاضي أبي عبد الله بن علي بن عبد الرزاق من المحافظة على الرتبة ،
 وإقامة رسوم الأئمة ، والصبر على مكاره السلطنة ، والميل إلى الأخذ بالترفق في
الحكومة . فسكن الناسُ إلى ولايته ، ووثقوا بحسن نظره ، ودانوا بإثرته . وقد كان ولي
قبيلَ تقدّمه بفاس القضاء أيضاً بإطرا بلّس ، وتجوّل في نواحي إفريقية . ثمَّ إنَّه ، عند
تجوّل البلاد ، أمّ قطره وقد صلب الدهر شطره ، فاستقضى به ، وتصدّر لإقراء العلم
وبشّه . وكان على شدة وقاره ، وتعاطم قاره ، كثيرَ النزول للطبّكة ، والحرص على الإفادة ،
والصبر عند المباحثة . وكان من عاداته تقديمُ دُولِ الفقه على التفسير . وذهب إلى عكس
هذا الترتيب الشيخُ الرَّحَالُ أبو إسحاق الحسناوي ، أحدُ جلساء القاضي عند إقراءه
في آخرين ؛ فجرت بين الطبّكة إذ ذاك بفاس في المسألة مُراجعات ومخاطبات
وقَفْتُ على بعضها ؛ فرأيت فيها من تخلّق القاضي وتجمله ما ليس بنكير على راحة
عقله ، وسعة صدره - تغمّدنا الله وإياهم برحمته ! - فقد أصبحوا جميعاً بعد الحياة ،
وعصارة العيش ، رباطاً !

ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الغرناطي

ومن أعلام القضاة بالأندلس ، وصدور النحاة ، الشيخ الفقيه الأستاذ المتفطن الشريف المعظم أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الحسني النسبة ، السبتي النشأة . وكان — رحمه الله ! — نسيج وحده براعة وجلالة ، وفريد عصره بلاغة وجزالة ؛ إلى الشيم السنية التي التزم إهداءها ، والسير الحسنة التي لا يتازع في شرف منهاها . ارتحل عن بلده سبته ، وقد تملأ من العلوم ، وبرع في طريقتي المنثور والمنظوم ؛ فطلع على الأندلس طلوع الصباح عقب السرى ، وخلص إليها خلوص الخيال مع سنة الكرى ؛ فانتظم في الحين في سلك كتبها ، وأمسى وهو صدر طلبة ؛ لما كان قد حصل له من الأخذ بأطراف الطلب ، والاستيلاء على غاية الأدب ؛ ورئيس الكتاب يومئذ الشيخ العلامة أبو الحسن بن الجيَّاب ، الشهير التشييع لاهل البيت الكريم ، الموسوم بالشيم الرضيّة ، والقلب السليم ؛ وكان — رحمه الله ! — مع أدوات كماله ، وما خص به في وقته من سنيّ أحواله ، وصالح أعماله ، ممّن شغف بالذاكرة في الفنون الأدبيّة ، وغوامض أسرار العربيّة ، والرسائل السلطانيّة ، والمسائل البيانيّة . فألقى من ذلك كله لدى الشريف ، الخلق بصنوف التشريف ، ما شاءه من معنى رفاق ، ولفظ رقرق ، وطبع بالمعارف دقاق . فجذبه الشيخ إليه ، وتلقاه براحيته ، وذهب الى مقارضته بالقريض ، ومساجلته في الطويل والعريض . فقلما كان بها رسم الكتابة إذ ذاك يفنّ عن أدب يعتبر ، وتنف طرف تبعثر ، وقسطاس يوزن به ما يقلّ من المقال ويكثر ؛ ثمّ صرف الى الاستعمال في الخطط القاضويّة صرّف الاستظهار ، وبعمارفه الباهرة الأنوار ، وأحكامه القاضية بتأمين الاوطان وتأميل الاوطار ؛ فتقدّم بذلك بجهات شتى ، منها ريّة ، وحلبة الطلبة بها سوابق غايات ، وخوافق رايات . وكانت ولايته عليهم حادثة نشرها الفضل من صوانها . ودرة أكثرها المعدل لأوانها . أنزل أمانتهم من رعايته منازل الإكرام ، واختصّ منهم بمصاحبة الزاهد أبي عبد الله بن عيّاش ، أحد العلماء الأعلام ؛ فتفقّه معه في أحكامه ، ونوازل أيامه ، وأخذ نفسه بالاشتداد في نصرة المظلوم ، والاضرب على يد الظلم ؛ وله في

هذا الباب أخبار مأثورة ، وحكايات مشهورة ؛ وعند ابتداء الفقهاء ، بالمسجد الجامع مجلس إقراء ، افتتحه أولاً بالتمهيد ، وختمه بعلم الخليل ، وحبره بالتوحيد والتعليل . وكان في إقراءه مريع الجواب ، متبحراً في علم الإعراب ، فصيح اللسان ، بارع البنان ؛ فظفرت أيدي الطلبة منه بالكثرة المذخور ، المروية جواهر معارفه بدور الشذور ؛ وحصل الناس بولايته على طريقة عادلة من الشرع ، واعتضد منها الأصل بالفرع . ولما جرى في ميدانها ملء عنانه ، وشاع في الآفاق ماشاع من سمواشائه وعدل قضاائه ، وفصل مضائه ، نُقِلَ من مالقة الى غرناطة حضرة الملك ، وواسطة السلك — أيد الله سلطانها ، ومهد بعزته أوطانها — فتقدم بها لتنفيذ الأحكام ، بعد أن ولي وادي آش بأيام . فهنيت منه الخطبة الشرعية بسيد مضطلع بأعباء القضاء ، قد شمع من عز الزاهة بأنف ، وأمد من نور العقل ببرهان غير خلف ؛ ثم إنَّ القدر جرى بتأخيرها عن الخطبة ؛ من غير موجب سخطة . فكان في حالته كالبدر خسف عند الاستقبال ، وأدركه السوار بعد تناهي الكمال :

إِذَا تَمَّ أَمْرُ دَنَا نَقْصُهُ تَوَقَّعَ زَوَالاً إِذَا قِيلَ تَمَّ

ولست عوارل التأخير والتقديم ، بمستكر دخولها على كلِّ والٍ في الحديث والقديم ؛ فقد عزل عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — زياد بن أبي سفيان دون باس ، وقال له : « كرهت أن أحمل فضل عقلك على الناس ! » وعزل أيضاً شريح بن حنبل بن حسنة ، فقال له : « أعن سخطة عزلتي ؟ » قال : « لا ! ولا كن وجدت من هو مثلك في الصلاح ، وأقوى منك على العمل ! » قال : « يا أمير المؤمنين ! إنَّ عزَّ لك عيبٌ ! فأخير الناس بعذري ! » ففعل عمر ذلك . وكان صرف الشريف أبي القاسم عن قضاء الحضرة ، والخطابة بها ، في شهر شعبان من ٧٤٧ ؛ فانقطع إلى تدريس العلم ، وإظهار عيونه ، والاشتغال بإقراء فنونه . وكان بينه وبين شيخنا إمام البلغاء أبي الحسين بن الجيب ما تقدمت الإشارة إليه ، من المصادقة ؛ فصدرت عنه في أثناء تلك المدة بدائع من الخطابات ، وضروب المفاكهات ، منها قول الشيخ يرقب خطبة القضاء التي كاتبتها تركت صاحبته ، وأهملت جانبته :

لَا مَرْجَاً بِالنَّاشِرِ الْفَارِكِ إِذْ جَهِلْتُ رِفْعَةَ مِقْدَارِكِ
 لَوْ أَنَّهَا قَدْ أُوتِيَتْ رُشْدَهَا مَا بَرَحْتُ تَعَشُّوْا إِلَى تَارِكِ
 أَقْسَمْتُ بِالنُّورِ الثَّمِينِ الَّذِي مِنْهُ بَدَتْ مِشْكَاةُ أَنْوَارِكِ
 وَمَنْظَرِ الْحُكْمِ الْحَكِيمِ الَّذِي يَتْلُو عَلَيْنَا طِيبَ أَخْبَارِكِ
 مَا أَرَلْتِ مِثْلَكَ كُفْرًا وَلَا أَوْتِ إِلَى أَكْرَمٍ مِنْ دَارِكِ

وهذه القطعة قد بلغت الغاية من البراعة ، وتمكّن البلاغة ، وإن كان في طي
 ما تضمنته من وصف الخطيئة الشرعية بالناشر الفارك ، وبأنها لم تثوت رشدًا
 ما فيه . ثم إنَّ الولاية حنّت إليه ، ووقفت مُمرّادها عليه ، فعاد إليها ، والعودُ أُنْجِدُ .
 واستمرّ قيامه بها ، إلى أن هلك السلطان أبو الحجاج مُستَقْضيه ، مأموماً به ،
 في الركعة الثانية من صلاة عيد الفطر عام ٧٥٥ — رحمه الله وأرضاه ! — : عدا عليه شقياً
 كأَنَّهُ وحشٍ ، فضربه بظهره ، وهو ساجدٌ لربّه . وولى الأمر بعدُ ولدُه الخليفة المؤيّد
 المنصور أبو عبد الله — أبقاه الله ووقاه ! — جَدِّدَ ولايته ، وأكّد رايته ؛ وقد كانت
 رحي الواقعة دارت على القاضي الخطيب ، وهو في محرابه حين الكائنة ؛ فعركته ، ولم
 تتركه ، إلّا وقد أشفى على التلف ؛ فعوجل بإخراج الدم ، وعند ذلك تنفّس عنه بعض
 ما وجده من الألم . وكان له في المجالس الملكية ، والمجتمعات الجمهوريّة ، من جلالة
 الألبهة وملازمة التّؤدة ، وإمساك النفس عن المسارعة عند المخالفة الى المراجعة ، ما لم
 يكن لغيره من أهل طبقته ؛ فإذا خلا بمنزله ، أدخل عليه في خاصّة أصحابه . رأيته ؛
 فكأنّه من تنزّله ، وتبذّله ، بمثابة أصاغر طَلَبْتِه . وكثيراً ما كان يباشر خدمة الواردين
 عليه بذاته ، دون وزعته ، اقتداءً بالأئمّة الماضين من قبله فن كلامهم : « ليس ينقص من
 الرجل الشريف أن يخدم ضيفه ، ولا أن يتصاغر لسلطانه ، وأن يتواضع لشيخه ! » ولقد
 بَتْنَا معه ليلةً بِحُشَّةٍ من خارج الحضرة ، في أناسٍ منهم الشريف أبو عبد الله بن راجح
 السوسى ، والاستاذ أبو عليّ الزواوى ، والوزير أبو عبد الله بن الخطيب اللّوسى ، قالت
 ذبالةُ الشمعة في أثناء الليل الى الذبول ؛ فذهب أحد الحاضرين ليقوّيها ؛ فأمسكه القاضي ،
 وبادر هو بنفسه لها ؛ فأذكى نارها ، وقوّى نورها ، وقال : « همّ السراجُ أن يخمّد ليلةً

عند صهر بن عبد العزيز — رحمه الله ! — فوثب اليه رجاء بن حيوة ليصلحه ، فاقسم عليه صهر بن عبد العزيز ، فجلس . فقام هو ؛ فأصلحه . فقال رجل : « أتقوم ، يا أمير المؤمنين ! » قال : « قتت ، وأنا صهر بن عبد العزيز ! ورجعت ، وأنا صهر بن عبد العزيز ! » ثم قال لنا : « واضطربت عمامة هشام بن عبد الملك . فأهوى الأبرش السكبي الى تعديلها . فقال له هشام : « مه ! فأنا لا نتخذ الإخواف خولاً ! » وجرى بين الاصحاب المذكورين في تلك الليلة من المحاورة بطرف العلم ، وقطع الشعر ، ما لا يرجع في الحسن الى حصر . ومن ذلك أنشد ابن راجح ، في أبيات السير لابن مامة :

الْأَرْبَ مَنْ يُدْعَى صَدِيقًا وَلَوْ تَرَى مَقَالَتَهُ بِالْغَيْبِ سَاءَ كَمَا يَفْهَرُ
مَقَالَتُهُ كَالشَّهْدِ مَا كَانَ شَاهِدًا وَبِالْغَيْبِ مَطْرُورًا عَلَى نُفْرَةِ النَّحْرِ
يَسْرُكُ بِأَدْيِهِ وَتَحْتَ أَدِيمِهِ نَهِيمَةُ غَشٍّ تُفْتَرِي عَقِبَ الظُّهْرِ

وذكر لنا عن صاحبه العلامة في زمانه بالمغرب ، الرئيس أبي محمد عبد المهيمن الحضرمي السبتي ، أنه سمعه ينشد بتونس ، وقد مر به قوم من أعيان جند فاس ، بعد إهماله لتخلفه عن سلطانه ، أيام تنشبه بالقَيْرَوَان وحصاره :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ سِيرُوا إِنَّ قَصْدَكُمْ أَنْ تَصْحَبُوا ذَاتَ يَوْمٍ لَا تَسِيرُونَ
حُشُوا الْمَطْيَ وَأَرْخُوا مِنْ أَرْمَتِهَا قَبْلَ أَلْمَاتٍ وَأَقْضُوا مَا تُقَضُّونَ
كُنَّا أَنْاسًا كَمَا كُنْتُمْ قَعِيرًا دَهْرُهُ فَأَنْتُمْ كَمَا كُنَّا تَكُونُونَ

وهذه الآيات أول شعر قيل في العَرَب على ما نقله ابن إسحاق . وذكر ابن هشام أنها وجدت مكتوبة في حجر باليمن ، وقالها من قالها لحكمة صريحة ، وموعظة صحيحة . وأنشدنا القاضي الشريف في تلك الليلة لنفسه ، يصف أقداس سانية حشته :

وَمُتَرَعَةٍ يَعْمَلُ الرُّوضُ مِنْهَا إِذَا عَلَّتْ مِنَ الْمَاءِ الْفُرَاتِ
بَدَا دَوْلَابُهَا فَلَكَا وَرَاحَتْ يَدَايِرُهُ كَوَاكِبِ سَائِرَاتِ
إِذَا مَا الرُّوضُ قَابِلُهُ كَانَتْ عَلَيْهِ بِكَلِّ سَعْدِ طَالِمَاتِ
تَرَاهَا إِنْ شُعَاعُ الشَّمْسِ لَأَقَى بِيَاضِ الْمَاءِ مُشْرِقَةَ الْآيَاتِ
أَوْعَجِبُ أَنَّهَا كَارَتْ بَنُوْءَ غَزِيرٍ وَهِيَ تَغْرُبُ خَاوِيَاتِ

النوء عند العرب سقوط نجم من نجوم المنازل الثمانية والعشرين ؛ وهو مغيبها بالمغرب مع طلوع الفجر وطلوع مقابله بالشرق . وعندهم أنه لا بد أن يكون مع أكثرها نوء من مطر ، أو رياح عواصف ، وشبهها ؛ ففهم من يجعله لذلك الساقط ، ومنهم من يجعله للطلع ، لأنه هو الذي ناء أى نقص ؛ فينسبون المطر إليه ؛ وجاء الشرع بالنهى عن اعتقاد ذلك ثم أنشدنا القاضي من نظمته :

يا أيُّها الراكبُ المُزجى ركبُهُ
ابْلُغْ بِسَبْتَةِ أَقْوَاماً ودونهمْ
ولُجَّ ذِي بُجَجٍ طَامَ كَأَنَّ بِهِ
أَلْوَكَةً مِنْ غَرِيبِ دَارِهِ قَدَمُ
إِنِّي بِأَنْدَلُسٍ آوَيْ إِلَى كَنْفِ
وَأَنَّ غَرْنَاطَةَ الْغَرَا حَلَلْتُ بِهَا
لَيْسَتْ لِأُخْرَى فَلَا رَيْعُ بِهَا وَجَبَا
وَأَنْكَرْتَنِي مَعَانِيهَا وَمَا عُرِفْتُ
كَوْلَا الْمُغَرَّبِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ بِهَا
وَفَتِيَّةٍ مِنْ بَنِي الزَّهْرَاءِ قَدْ كَرُمُوا
لَقَلْتُ لَا جَادَهَا صَوْبُ الْحَيَا أَبَدًا
لِيُسْفَحَنَّ عَلَيْهَا الدَّمْعُ مِنْ جَزَعٍ
مَا ضَرَّنِي أَنْ نَبَا بِي أَوْ بَنَا وَطَنِي
يَحْتَشُّهَا السَّيْرُ بَيْنَ الْقَارِ وَالْأَكْمِ
عَرْضُ الْفَلَا وَذَمِيلُ الْإِنْيَقِ الرَّسْمِ
أَعْلَامُ لَبْنَانَ أَوْ كُشْبَانَ ذِي سَكَمِ
مَرَمَاهُ لَا صَدَدُ مِنْهُمْ وَلَا أَمَمُ
لِلْمَجْدِ رَحْبٍ وَظِلٌّ لِلْعُكْلِ عَمَمِ
فِيصُرْتُ مِنْ رَيْبِ هَذَا الدَّهْرِ فِي حَرَمِ
رَهْطٍ وَاخْفَرُ مَا لِلْمَجْدِ مِنْ ذَمَمِ
إِلَّا بِقَوِيٍّ فِي أَيَّامِنَا الْقُدَمِ
وَهُنَّ مَا بَيْنَ مَنْ طَيْبٍ وَمَنْ كَرَمِ
لَهُمْ أَوَامِرُ مِنْ وَدِّ وَمَنْ رَحِمِ
إِلَّا بِسَاقِعِ سُمٍّ أَوْ عَيْبِطِ دَمِ
يَوْمًا وَلَا أَقَرَّ عَنْ السَّنِّ مَنْ نَدَمِ
مِنْهَا وَلِي شَرَفُ الْبَطْحَاءِ وَالْحَرَمِ

ومن الجزء المحتوى على طائفة من شعره ، الذي وسمه بـ « جهد المقل » ، قوله :

ظَفِرْتُ بِلَثْمِهَا قَبْدًا أَحْمَرَارَهُ
فَاغْرَاهَا بَنِي الْوَارِثِي فَظَلَّتْ
فَمَا كَانَتْ سِوَى قُبْلٍ فَفِيهَا
بِوَجْنَتَيْهَا يَزِيدُ الْقَلْبَ وَجْدًا
تَلُومُ وَلَمْ أَكُنْ مِمَّنْ تَعَدَّا
جَنِينَ أَقَا حَيًّا وَغَرَسْنَ وَرْدًا

وقوله :

مُهْنَفُ الْقَدِّ بَدِيعُ الْحَلَا يُعْطَى بِجِدِّ الرَّشَا الْخِلَافُ
رَمَى بِبَنْلِ الْحُظْرِ فِي مُهْجَةٍ غَادَرَهَا بِشُغْلٍ شَاغِلِ
وَانْعَطَفَ الصَّدْقَانِ فِي خُدِّهِ رَدُّ كَلَامَيْنِ عَلَى تَابِلِ

والبيت الأخير مبني على قسم امرئ القيس حيث قال : « نظمتمهم سلكي ومخلوجة » . ونظمه كله رائق المعنى ، صريح الدلالة ، صحيح المبني ، وليست المعارف ، وإن تعددت طُرُقُها وعزَّت ثمرتها ، متعذراً إدراكها ، ولا سيما على من جدَّ في طلبها ، وإنَّما الصعب العسير معالجة الاخلاق بترك عوائدها ، والتثني عن سفاسفها ، ومجموع الادوية المتخذة لإصلاح فاسدها يرجع إلى العقل الذي عليه مدار الاعمال كلها . ولذلك قال العلماء حسبما تقدَّم عند التكلُّم في خصال القضاة : اذا اجتمع منها في الرجل العقل والورع قدم . قال ابن حبيب : فإنَّه بالعقل يسأل ، وبالورع يقف ، وإذا طلب العلم وجده ، وإذا طلب العقل لم يجده . وكان قد حصل منه للشریف الموصوف زيادة لشرفه وفنون معارفه الحظُّ الوافر الكبير ، والقدرُ الذي يقصر عن نعت محاسنه التعبير ، بحيث صار المثل يضرب به في كظم الغيظ ، وترك حظوظ النفس ، وكثرة التقاضى عن النظر للمساوى ، الى غير ذلك من سيره السنية ، وشماله الحسنية . هذا ما تيسَّر بحسب الوضع من التنبيه على صفاته والتعريف ببعض كمالاته . وأما مشيخته ، فقرأ ببسلده سبَّته القرآن على والده المنقطع لإقراء كتاب الله ومدارسته ، أبى العباس — رحمه الله — وأكثر من ملازمة الاستاذ الشهيد أبى عبد الله ابن هانى والأخذ عنه ، فانتفع به وتأدَّب بأدبه ، وقرأ على القاضى الإمام أبى إسحاق الغافقُ وروى عن أبى عبد الله العُبَّارى وعن القاضى أبى عبد الله القرطبى وعن الخطيب بن رئيس وابن حُرَيْث وغيرهم . وله جملة تصانيف منها : « رفع الحجب المستورة ، عن محاسن المقصورة » شرح فيه « مقصورة » حازم بما لا غاية بعده في المحاسن . ومنها « رياضة الآن » في شرح قصيدة الخَزَرْجِيّ ، أبدع في ذلك غاية الإبداع . وقيل على « كتاب التسهيل » لابن مالك تقييداً مفيداً وبدائع جنة أثيرة .

وناب عنه في أقضيته ، أيام أسفاره في معرض الرسالة الى ملوك المغرب وفي غير ذلك ،

وليّه الشيخ الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن فرج بن جذام اللخميّ، أحدُ أمّاتيل بلده نباهةً قدّر، وسلامةً صدر، لم ينتقل عن ذلك إلى أن توفّي في آخر عام ٧٥٧. تخلفه في النيابة بمجلس الحكم الشرعيّ صاحبه الفقيه الأجلّ، القاضي الأنوي الأكل، أبو جعفر أحمد (ويُدعى بأبي بكر) بن شيخنا الأستاذ الحافظ الخطيب الشهير أبي القاسم محمد بن أحمد بن مُجَزَى الكلبيّ، ذو البيت الأصيل، والمجد الرفيع الأثيل؛ فنهض بأعباء القضاء. ثمّ إنّه اشتغل بعد وفاة القاضي الشريف بخطبته واستقرّت أزمته في يده؛ ثمّ صرف عنها إلى غيظها؛ وهو لهذا العهد بقيد الحياة — تولاّه الله!

ومولّد الشريف السّميّ بسبّئته سادس ربيع الأوّل المبارك الذي من عام ٦٩٧؛ ووفاته بغرناطة ضحى يوم الخميس الحادى والعشرين لشهر شعبان من عام ٧٦٠؛ وبنوه من بعده في الأندلس بحال نباهة واستعمال في القضاء والكتابة.

ومن الحديث الثابت في الصحيح عن أنس بن مالك أنّه قال: قبض رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو ابن ثلاث وستين سنة، وأبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة، وعمر وهو ابن ثلاث وستين سنة ووافق أن كانت وفاة الشريف أبي القاسم على حسب ولادته وهو ابن ثلاث وستين سنة؛ وتلك من جملة كراماته — تغمّدا الله وإياه برحمته!

وقد كل الغرض المقصود من هذا الباب. وقد ذكرت فيه من أعلام الرجال ما عوّلت عليه، وادّتنى المذاكرة إليه. وإلى الله تعالى أبرأ من الاحاطة فربّما أغفلت، أضعاف ما نقلت؛ وفيما جلبتّه من الأنباء، وأدرجتّه من الأخبار طيّ الأسماء، ما يحمل الناظر فيه على الاعتبار، وإيثار سير الفضلاء والأخيار، بحول الله! ولا اعتراض علينا من أهل الحقّ فيما أثبتناه من الحكايات، وضروب المقالات، إذ حارّصل مجموعها متناقب ومواعظ، يأخذ منها على قدر همّته السامع والواعظ، مع أنّه قد ثبت من الأئمّة المتكلمين في هذا الشأن أنّهم قالوا: ينبغي للقاضي أن يحفظ فضائل أهل العدل وما كرمهم، وينافسهم على ذلك، وأن يأخذ نفسه بسيرهم، وحفظ أحكامهم ورسائلهم ومواعظهم، مع علمه بالفقه والحديث؛ فإنّ ذلك قوّة له على ما قلّده الله. ومن المروى عن محمد بن الحسن أنّه كان يقول: سمعت جعفر الخلدی يقول: سئل الجنيد: «ما للثريدين في مجازات

الحكايات ؟ » فقال : « الحكايات مُجَنَّدَةٌ من جنود الله ، يقوَّى بها قلوب المريرين ! » قيل له : « فهل في ذلك شاهد ؟ » فقال : نعم ! قوله عزَّ وجلَّ : « وَكُلًّا تَقْصُ عَلَيْنِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ^(١) » . ومعنى تثبتت الفؤاد في الآية عند المفسرين لها أى تقوَّى نفسك فيما تلقاه ونجعل لك أسوةً بمن تقدَّمك . وتكلَّم أبو الفضل الرازى في كتابه على المسألة فأتى بنحو ما ذكرناه ؛ ثم قال : وذلك أن الإنسان إذا ابتلى ببليَّة ومحنة ، ورأى له مشاركاً ، خُفَّ ذلك على قلبه ، كما يُقال : « المصيبة ، إذا عمت ، خفت . » وفي « الوجيز » : قيل لمحمد بن سعيد : « ماذا التردد للقصص في القرآن ؟ » فقال : ليكون لمن قرأ ما تيسر منه حظٌّ في الاعتبار . « وعن إبراهيم بن عبد الله أنه قال : « سمعتُ محمد بن عبد الرحمن يقول : « العلم درايةٌ وروايةٌ ، وخبرٌ وحكاية . » ولما رجونا من الانتفاع بذلك كلُّه ، أشفعنا القول في هذا الباب ، وجلبنا من الأنباء ما فيه عبرةٌ لأولى الألباب — جعلنا الله من الذين يسمعون القول ، فيتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ؛ وصرف عنا رَفَتَنَ القضاةَ ومَحَنَهُ ، بمنَّه وفضله . والحمد لله ! لا حول ولا قوة إلا بالله !

وهذا في كتاب القضاة الى القضاة ، وصفة من بلغ منهم رتبة الاجتهاد ، وحكم القاصر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام ، وكيفية الاستخلاف ، وفيمن يجوز له التقليد ، ومن لا يجوز له من الناس : والكلام فيما ذكرناه يرجع على القريب الى فصول ، الأول منها في كُتُب القضاة ونُبذ من المسائل المتصلة بذلك .

والذى جرى أولاً به بالعمل ، إذا أتى القاضى كتابٌ من قاض آخر ، يسأل الذى جاءه بالكتاب إحضارَ صاحبه إن كان في عمالته ؛ ثم إذا حضره ، سأله البيئنة على كتاب القاضى أنه من قبلة . قال سحنون بن سعيد : ولينظر القاضى المكتوب اليه الكتاب . فإن كان القاضى الذى كتبه قد ثبت عنده أنه من أهل الاستحقاق للقضاء ، لفهمه ومعرفته بأحكام من مضى وآثارهم ، مع فهمه في دينه ، وورعه وانتباهه وفطنته ، غير مخدوع في عقله ، فإذا كان كذلك ، نظر في كتابه وعمل بما يجب فيه وإلا فلا . قال صاحب « الجواهر الثمينة » ، وقد أتى فيها من صفات القاضى العدل بنحو ما تقدَّم : فإن عرِفَ بأنه ليس من أهل ذلك ، لم يقبله . وفي سماع يحيى : وإن لم يكن قاضى الكورة موثقاً به ، وفي الكورة رجال يُوثق

بهم ، كتب اليهم سرّاً ليسألوا له عمن شهد عنده من أهل تلك الكورة ؛ فإن كتبوا له أنّه مشهور بالعدالة ، معروف بالصلاح ، أجاز شهادته ، وإلا تركها حتّى يعدل عنه من يرضى . وقال أشهب : إذا كتب إليه غير العدل : أنّ بينة فلان تثبت عندي ، فلا يقبل كتابه لأنّه ممّن لا تجوز شهادته وإن لم يعرف حاله ؛ فروى ابن حبيب عن أصبغ : إن جاءه بكتاب قاضٍ لا يعرفه بالعدالة ولا سخطه ، فإن كان من قضاة الأمصار الجامعة مثل المدينة ، ومكة ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والقبريوان ، والأندلس ، فلينفذه ؛ وإن لم يعرفه ، وليحمل مثل هؤلاء على الصحة . وأما قضاة الكور الصغار ، فلا ينفذه حتّى يسأل عنه المدول وعن حاله .

وإذا كتب قاضٍ إلى قاضٍ بكتاب فيه أمرٌ من الأقضية ، وفيه اختلاف بين الفقهاء والمكتوب اليه ، لا يرى ذلك الرأى . فإن كتب اليه أنّه قد ذكر بما في كتابه وأنفذه ، جاز له ذلك وأنفذه ؛ هذا وإن لم يكن قطع فيه بحكم وإنما كتب بما ثبت عنده ، فلا ينبغي أن يعمل فيه برأى الذى كتبه ، وليعمل فيه برأيه . قال سحنون : وإذا كتب بأمر ، فرأى هو خلافه ، فلا ينفذه ، لأنّ ذلك لم يفد شيئاً ؛ فلا ينفذ هذا ما ليس بصواب عنده . وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون مثله . وقال ابن القاسم وأشهب في الإمام البين العدالة يأمر رجلاً بإقامة حدٍّ في رجم ، أو حراية ، أو قتل ، أو قطع في سرقة ، ولا يعلم ذلك إلا بقول الإمام ؛ فعليه طاعته . قال أشهب : إن لم يعرف بالعدالة ، فلا يطيعه في ذلك إلا أن يرى أنّه قد قضى في ذلك بحقٍّ ؛ فعليه طاعته . وقال ابن القاسم : إذا اتضح أنّه حكم بحقٍّ وعلم ، وأنّه كشف عن البيئة وعدلوا . قال أشهب : وإذا لم يدر ما قضى به أبحقٍّ أم هو ، فلا يجيبه . قال ابن الماجشون (وهو عبد الملك بن عبد العزيز ، وابن الماجشون معناه بالفارسيّة الورد) : ولا تطع الجائر ولا تخدمه ولا تصدّقه . وقد تقدّم صدر كتابنا هذا ما رواه ابن وهب عن مالك في هذه المسألة . وما ذهب اليه في مثلها الأنهرى (والله المرشد للصواب !) فرعان : أحدهما : على القاضى الغائب أن يختار البيئة التى تحمل كتابه ، إذا كان ممّن يرى بذلك ؛ ويلزم القاضى المكتوب اليه قبوله ، ويقول الشاهد : « إنّ هذا كتابه إلينا مختوماً . » وقال أبو حنيفة ، والشافعى ، وأبو ثور : إذا لم يقرأه عليهما القاضى ، لم يجز ، ولا يعمل القاضى المكتوب

إليه بما فيه . وروى عن مالك مثله . قال الشيخ أبو الحسن بن خلف بن بطّال : وحجّتهم أنّه لا يجوز أن يشهد الشاهد إلّا بما يعلم ، لقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا (١) » . وحجّة من أجاز ذلك أنّ الحاكم ، إذا أقرّ أنّه كتابه ، فقد أقرّ بما فيه ، وليس الشاهدان على ما ثبت عند الحاكم فيه ، وإنّما الغرض منها أن يعلم القاضي المكتوب إليه أنّ هذا كتاب القاضي الكاتب له ، وقد يثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يحبّثون أن يعلمه كلّ أحد ، مثل الوصايا التي يتخوّف الناس فيها ، ويذكرون ما فرطوا فيه . ولهذا يجوز عند مالك أن يشهدوا على الوصية المختومة ، وعلى الكتاب المُدرّج ، ويقولوا للحاكم : « نشهد على إقراره بما في هذا الكتاب . » وقد كان رسول الله — صَلَّى الله عليه وسلّم ! — يكتب إلى عمّاله ، ولا يقرؤها على رسوله . وفيها الأحكام والسنن .

واختلفوا كذلك إذا انكسر ختم الكتاب . فقال أبو حنيفة : وزجر لا يقبله الحكم . وقال أبو يوسف : يقبله ، ويحكم به ، إذا شهدت البيّنة ؛ وهو قول الشافعي . واحتج الطحاوي لابن يوسف فقال : كتب رسول الله — صَلَّى الله عليه وسلّم ! — إلى الروم كتاباً ، وأراد أن يبعثه غير مختوم ، حتّى قيل : « إنهم لا يقرؤون إلّا أن يكون مختوماً » . فأتخذ الخاتم من أجل ذلك . فدلّ أنّ كتاب القاضي حجّة ، وإن لم يكن مختوماً . وخاتمته أيضاً حجّة ، والمنقول عن مالك أنّه لا يجوز كتاب قاضٍ إلى قاضٍ إلّا بشاهدين أشهدهما بما فيه . قال ابن القاسم : وإن لم يكن فيه خاتمته ، أو كان بطابع ، فانكسر . وقال ابن الماجشون : وإذا شهد العدلان أنّ هذا كتاب القاضي ، أمضاه . وقال أشهب : ليس قولهم وشهادتهم أنّ هذا كتاب قاضٍ بشيء ، حتّى يشهدوا أنّه أشهدهم . ولا يضرّ إن لم يختمه ، إذ لو شهدوا أنّ هذا خاتمته ، ولو شهدوا أنّ الكتاب كتابه إلى هذا القاضي ، لم ينتفع بذلك ، لأنّ الختم يستشعر ، فلا يعرف ، والكتاب يُعرف بعينه . ومن كتاب القاضي أبي عبد الله بن الحاج : ضرب عمر بن الخطّاب في التعزير معن بن زائدة مائة سوط حيث نقش على خاتمته ، وأخذ منه مالا وحبسه . ثمّ كلّّم في أمره فقال : « ذكرتنى الطعن ، وكنت ناسياً ! » ف ضرب مائة ثمّ حبس . ولذلك — والله أعلم ! — قال

مالك فيما روى عنه ابن نافع : كان من أمر الناس القديم إجازة الخواتم حتى أن القاضي ليكتب للرجل الكتاب فيما يزيد على ختمه ، فيجازه له . ثم اتهم الناس . فصار لا يقبل إلا بشاهدين . وقال ابن كنانة ، وعن مطرف وابن الماجشون : ولا ينفذ قاضي كتاب قاضٍ في الأحكام إلا بعد لئين ، ولا ينفذه بشهادتهما أنه خط القاضي ، كما لا تجوز الشهادة على الخط في الحدود . ولا بأس إذا كاتبه في شيء يسأله عنه من عدالة شاهد أو أمر يستخبره من أمر الخصوم أن يقبل كتابه بغير شهود ، إذا عرف خطه ، ما لم يكن في قضيه قاطعة ، أو كتاب هو ابتدأه به ، فلا ينفذه إلا بعد لئين .

وأما كتابه إلى قاضي الجماعة ، أو إلى فقيه يسأله ويسترشده ويخبره ، فهذا يقبله إذا عرف خطه ، أو أتى به رسوله أو من يثق به ، إلا أن يأتيه به الخصم الذي له المسألة ، فلا يقبله إلا بعد لئين . وإذا كان له من يكاتبه في نواحي عمله ، في أمور الناس وتنفيذ الأقضية وغير ذلك ، فلا يقبل الكتاب ، يأتيه منهم بالثقة يحمله ، وبالشاهد الواحد ، وبمعرفة الخاتم لقرب المسافة واستدراك ما يخشى فوته . وإذا افرق العمالان ، فلا بد من البيئنة ، وقاله أصبغ . ولسحنون نحوه في أمثاله بخلاف كتاب قضاته . وفي « الكتاب الملقح » : قال من أثق به : رأيت العمل عند القضاة أن يكتبوا إلى أمثالهم ، أو إلى من أحبوا أن يتعرفوا من قبلهم ، عدالة بشهود ووضع شهادات ، ليعلموا في صحتها من قبلهم ، إذا لم يكن المكتوب اليهم حكماً ، أن يبعثوا اليهم كتبهم مع الطالب بغير إشهاد عليها ، لا يقبلوها منهم إلا بعد لئين من الشهود . وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون : لا يجوز إشهاد الأمناء بما أمرهم القاضي بإفاده إلا أن يثبت إشهاد القاضي على أصل الحكم ، أو على أمره لأمثاله بإفاده ذلك ، وعلى أنهم أنفذوه ورفعوه إليه ، ويثبت ذلك كله بشهادة غير الأمناء . وذكر ابن عبدوس عن ابن القاسم : إذا شهد شاهدان على أن الأمناء أشهدوهم قبل عزل القاضي ، على ما أتاهم من القاضي بما ثبت عندهم من إنفاذ القاضي لمن أنفذه ، أنه يكون بمنزلة ما يشهد القاضي على ما يأتيه من القضاة ، وما يثبت عنده من إنفاذها . قال القاضي أبو الأصبغ بن سهل : رأيت قضاة تشرق الأندلس كتب بعضهم إلى بعض في الأحكام بالخاتم ، ومعرفة الخط ، وإن لم يكتب للقاضي منه بخط يده إلا العنوان لا غير ، وإن كان حامله هو المكتوب له في الكتاب ،

ويسلمونه اليه مختوماً ، وهو عندي ممّا لا يجوز العمل به ، ولا إنفاذه ، لاسيّما إذا كان حامله صريحاً الحكومة . وقد ذكر ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره : إذا كان حامل الكتاب صريحاً القضيّة ، لم يجز فيما هو أخفّ من هذا في تحمّله من عند الأمين ، أو من عند الفقيه وشبهه . فكيف في نفس الحكومة ومن قاضى بلده الى قاضى بلدة أخرى ؟ هذا ما لا يجوز عند أحد ، والقضاء به منسوخ ؛ والله أعلم ! وأما إذا تحمّل الكتاب شاهدان ، وشهدا به عند المكتوب اليه ، وأثنى عليهما بخير ، وأن لم تكن تعديلاً بيننا وزكى أحدهما ، ولم يذكّر الآخر ، أو توّهم فيهما الصلاح ، وكان الختم والخط مشهورين معروفين عند المكتوب اليه ؛ فأنا لا أستحسن إجازة مثل هذا أو إنفاذه له ، لتمتّع موافقة المدول عن الطالب ، ولما قد جرى به العمل في صدر السلف الصالح من إجازة الخاتم . والله أعلم بالصواب !

ومن هذا الأصل : إنّ محمد بن شُمّاخ ، قاضى غارق ، خاطب صاحب الأحكام بقرطبة محمد بن الليث بخطاب أدرج فيه إليه كتاب عيسى بن عتبة فقيه مكناسة ، وعقد استرعاء بملك بغل بعث فيه ثبت استحقاقه عند ابن عتبة فقيه مكناسة على عين البغل وعين مستحقّه ؛ وقال ابن شُمّاخ في كتابه إلى صاحب الأحكام : « ثبت عندي كتاب الفقيه ابن عتبة مستخلف قاضى الجوف ، المدرج في طي كتابي إليك . » ولم يُسمّ القاضى الذى استخلفه من هو ، ولا سمّى ابن عتبة ولا كناه ، ولا أنّه ثبوته كان عنده على عين البغل ومستحقّه ؛ وشاور صاحب الأحكام فى ذلك ؛ فأفتى ابن عتّاب وابن القمّطان وابن مالك أنّ إعمال خطاب ابن شُمّاخ هذا واجب ، وأنّ الحكم فيه نظر منه محمول على الإكّال ؛ وفى اتّفاقهم على الجواب عجب ، وفيه من الضعف ما فيه ؛ وقد كانوا يختلفون فيما هو أصحّ من هذا فى النظر ؛ وما جوابهم هذا إلاّ مسامحة . والله أعلم !

قلت : والذى استقرّ عليه العمل لهذا العهد ، بالأندلس والمغرب ، ما تعرّفناه عن كثير من بلاد المشرق من الاقتصار على معرفة الخطوط بالشهادة عليها ؛ فإذا أثبت عند الحاكم المكتوب إليه أنّ الخطاب هو بخط يد القاضى الذى خاطبه به ، وكتب اسمه فيه قبله ، إن كان عنده من أهل القبول ، وأمضاه ، وحكم بمقتضاه . وما استأهل المتأخرون الأخذ

بذلك على ما فيه ، ورأوا العدول عن إزام شهيدَيْن لكل ذي كتاب ، يروم الاستظهار به في غير مصره بأنَّ القاضي أشهدهما بما فيه ، وأنه كتابه ، والخطاب خطابه ، على ما نعدم تقريره ، إلاَّ لما يلحق في ذلك من المشاقَّ التي يتعمَّز مع وجودها التوصل في الغالب إلى الشيء المطلوب ؛ فليس كلُّ طالب يقدر على استصحاب عدكَيْن يتعمَّلان الشهادة له على القاضي بكتابه ، ويُلازمَانِه من البلد الذي هو به إلى البلد الذي يكون فيه مطلوبه ، ولا سيَّما عند تباعد الأقطار ، وما حدث في هذه الأزمنة من تكاثر القواطع ، وترادف الأعدار . فأجروا المسألة معجَري الشهادة على خُطِّ الشاهد الغائب أو الميت ، إذا لم يستنكر الناظر في المرسوم شيئاً . وكان قد تحقَّق عدالة الرجل المشهود على خُطِّه وقبول شهادته أيَّامَ وضعها في المكتوبات بيده ، وكأَنَّهُم لا حظوا استحسان الرجوع عند الضرورة إلى ما كان عليه أمر القضاة في القديم من إجازة الخواتم ، والخطِّ في التوثيق كالخاتم وأشدُّ منه عند التأمل . وفي كتاب الإمام محمد بن إسماعيل البخاري عن ابن عباس أنَّ النبيَّ — صلى الله عليه وسلم — بعث بكتابه رجلاً . قال الخطَّابيُّ عند شرحه فيه من الفقه أنَّ الرجل الواحد يُجْزَى حمله كتاب الحاكم إلى حاكم آخر ، إذا لم يشكَّ الحاكم في الكتاب ولا أنكره ، كما لم ينكر كسرى كتاب النبيَّ — صلى الله عليه وسلم — ولا شكَّ فيه وليس من شرطه أن يحمله شاهدان . قال القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج ، وقد ذكر المسألة : كما يصنع اليوم القضاة والحكَّام على شاهدَيْن في ذلك ، لإدخال الناس من الفساد ، واستعمال الخطوط ، ونقش الخواتم ؛ فاحتيط لتحصين الدماء والأموال . قال غيره : وأوَّلُ من طلب البيئنة على كتاب القاضي ابنُ أبي ليلى ، وسوار بن عبد الله ؛ وتعرَّفت عن الترتيب في مكاتبات القضاة بالبلاد المشرقيَّة أنَّه يجري على طريق المسامحة ، من غير ارتباط في هذه الأزمنة إلى عادة . والذي أخذتُ به لنفسى من ذلك أني ، مهما كتبتُ على عَقْدٍ بالثبوت لمن يروم السفر به ، سألتُ عن الرفقة المصاحبة له ؛ فإنَّ كان فيها أحدٌ من أهل الخير ، استدعيتهُ وأشهدتهُ على عين العقد المحتوم بالشهادة ، بما أرى فيه من الثبوت عندي ؛ فإنَّ الخطَّاب الذي فيه اسمي هو بخطُّ يدي ، استبلاغاً في الاحتياط ، وطمعاً في الخروج عن الخلاف ، وإذا تعدَّر ذلك سلكتُ من التسهيل للضرورة مسالكَ الجمهور .

وقد كنتُ أخذتُ في هذه المسألة مع شيخنا القاضي أبي عبد الله بن عيَّاش ؛ فقال إلى التسليم ، وأشار بإيثار التسديد ، وإن كان — رحمه الله ١ — يستضعف العمل بإجازة الشهادة على خطوط القضاة ، لما يؤدي إليه من الحكم بها في الحدود والانكحة ، وبغير ذلك من العمال ، وبخصوص إذا أتى بالمرسوم صاحب حكومة والمتكلم بالخصومة ؛ فكثيراً ما كان يتوقَّف على إمضاء الحكم ، ويذهب ما ذهب إليه في مثلها ابن سهل ، ومن تقدَّمه من الأئمة ، ويقول عن الشهادة على الخطِّ إنَّها غلَى الجملة من العظام ، واحدى المسائل التي حملته على الاستعفاء من القضاء ، إذا لم يقدر على إزالتها ، ولا سهل عليه في كلِّ النوازل تحمُّل عهدها . وقد وقع التعريف بهذا الرجل الفاضل عند وضع اسمه فيما تقدَّم من هذا المجموع (١) .

ومن أخبره إنى كنتُ قاعدًا يوماً معه بمجلس القضاء من مالقة ، زمان ولايته بها ؛ فأتاه أحد الفقهاء بعقد عليه خطاب قاضٍ معروف الخطِّ ، معلوم الولاية . فقال له : « أبقاكم الله ! يشهد عليكم بأعمال هذا الخطِّ ؟ » فقال : « يشهد بثبوت ذلك الرسم من وجه آخر » ذكَّره ؛ ثمَّ أشار إلى أنَّ القاضي ، الذي قد كان خاطبه به ، ليس هو عنده من أهل الاستحقاق للقضاء في عدالته ، وورعه ، وزاهته ؛ فظهر له أن يأخذ فيه بما رواه يحيى في مسألة قاضي الكورة ، إذا لم يكن موثقاً به . وقد تقدَّم الكلام في ذلك .

تنبيهٌ على جواز المسامحة في الخطاب ، إذا وقع فيه الغلط : قال هيد السلام بن سعيد الملقَّب بسَحْنُون : ولو كتب قاضٍ إلى قاضي البصرة ، وسمَّاه ، فأخطأ باسمه أو اسم أبيه ونسبه ، لنفذ ذلك ، إذا نسبته إلى المصر الذي هو عليه ، وشهدت البيئنة بذلك ، وليس كلُّ من كتب كتاباً يعنونه ؛ فإذا شهدت بيئته أنَّه كتبه قلبه ، ولم ينظر في اسمه ، وإذا كان الكتاب لرجلين ، فحضر أحدهما : فإني أقبل البيئنة والكتاب ، وأنفذ الحكم للحاضر ؛ فإذا حضر الغائب ، أتقذت له الحكم ، ولا أعيد البيئنة وإذا أمكن تعيين الخطاب ، فهو من الصواب ؛ والاطلاق سائغ ، لا سيما عند شذود الغريم . فقد سُئل مالك عن الرجل يثبت حقه عند القاضي ، أعطيه كتاباً إلى أيِّ الآفاق كان ، ولا يسمَّى فيه

أحداً ، لا قاضياً بعينه ، ولا بلداً بعينه . قال : « نعم ! أرى ذلك يجوز ، إذا ثبت عند القاضى الذى يرفع اليه الكتاب أنه كتاب القاضى الذى كتبه وبعث به مثل الرجل يطلب غريمه لا يدري بأى الآفاق هو ، أو أين يلقاه ، أو العبد الآبق ، وما يشبهه . » وقال ابن القاسم وأصْبَغ عنه . قال سحنون : وإذا جاء بكتاب قاضٍ الى قاضٍ ، وأنَّ فلاناً له من الدين على فلان كذا وكذا ، لم يُجْزَ ذلك ، حتى ينسبه إلى أبيه ، وإلى نَحْذِهِ الذى هو منها ، أو ينسبه إلى تجارة يُعرف بها مشهورة .

الفرع الثانى ، إذا كتب قاضٍ بما ثبت عنده ، ثمَّ مات الكاتب قبل أن يصل الكتاب إلى المكتوب اليه ، فإنَّه ينفذه ، ويبنى عليه إذا بلغه ، ويبنى عليه الحكم . قال أشهب فى « المجموعة » : قال مالك : وإن عزل الكاتب ، فلينفذ بهذا ، إن كان ممن تجوز كتابته لعدالته . ومثله عن ابن القاسم ، وسواء مات أحدهما ، أو عزلا ، أو أحدهما ، إذا كان الذى كتبه هو وال . وبه أقول ، ولا أعلم فيه خلافاً بين أهل العلم . ومثله فى كتاب ابن حبيب ، عن ابن الماجشون ، ومُطَرِّف ، وابن عبد الحكم ، وأصْبَغ . قال : وجميع أصحابنا . ومن كتاب ابن المَوَّاز : وإذا تظلم المحكوم عليه من كتاب الأول ، وسأل الثانى أن يستأنف النظر فيه أو فى بعضه ، فليس له ذلك إلاَّ بأمر بيِّن ؛ وكذلك لو ولى قاضٍ آخر مكان القاضى ، لكان مثل ما قيل فى المكتوب اليه . قال القاضى أبو الوليد بن رُشد : لما كان الأصل أنَّ القاضى ينفذ ما ثبت عنده من قضاء أحكام البلد ، وإن كانوا على كتاب الى قاضى مصر ، وقد حجَّ قاضى مصر ، وأمره بالخروج اليها ، لم يكن له أن يسمع من بيئته أحد فى دعوى على من بمصر ، حتى يصير اليها . قال القاضى أبو الأصْبَغ ، وقد نقل ما ذكرناه : ونزلت من هذا المعنى مسألة ، سألت عنها ابن عتَّاب شيخنا : « وكذلك القاضى يحلُّ بغير بلده ، وقد كان ثبت عنده ببلده حقُّ لرجل ، فنسأله الذى له الحقُّ أن يخاطب له من موضع احتلاله قاضى موضع مطلوبه ، بما كان ثبت عنده ببلده ؟ » فقال لى : « لا يجوز ذلك ! » قلتُ : « فإن فعل ؟ » قال : « يبطل ! » ثمَّ قال لى : « وليس يبعد أن ينفذ ذلك ! » قلتُ : « فإنَّ الحقَّ الثابت عنده ببلده على من هو بموضع احتلاله ، فأعلم قاضى ذلك الموضع مشافهةً بما ثبت عنده ، هل يكون كخاطبته أياه بذلك من بلده ؟ » فقال لى : « ليس مثله ! » . فقلتُ له : « وما الفرق ؟ » فقال لى : « هو فى إخباره هنا بما ثبت

عنده طالب فضول وما الذي يدعوه إلى ذلك . « قلت : » وما يمنع من إخباره له ويشهد عند المخبر بذلك ، وينفذه كما يشهد عنده بما يجري في مجلسه من إقرار وإنكار ، ويقضى به ؟ » فقال : « ليس مثله . ولا كن إن أشهد هذا القاضى المخبر بذلك شاهدَيْن في منزله ، وشهدا بذلك عند قاضى الموضع ، نفذ وجاز ! » .

قال ابن سهل : رأيتُ فقهاءً طَلَيْطُطَةً يُحِيزُونَ بِإِخْبَارِ الْقَاضِي الْمُحْتَلِّ بِذَلِكَ الْبَلَدِ قَاضِي الْبَلَدَةِ وَيَنْفِذُ ، وَيَرَوْنَهُ كَخَاطِبَتِهِ آيَاهُ . وَفِي ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْاضْطِرَابِ مَا لَا خِفَاءَ بِهِ . فِجَوَابِ أَصْبَغَ ، فِي إِجَازَتِهِ الْقَاضِي أَنْ يَسْمَعَ مِنَ الْبَيِّنَةِ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، يَخَالِفُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَقَرَّرَهُ صَاحِبُ « النُّوَادِر » مِنْ أَنَّ الْقَاضِي ، إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ بَيِّنَةٍ أَحَدٍ ، وَلَا يَشْهَدُ عَلَى كِتَابِهِ إِلَى قَاضِي بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا بِبَلَدِهِ .

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ خُطَابِ الْقَاضِي فِي غَيْرِ عَمَلَتِهِ ، وَإِنْهَاؤُهُ مَا ثَبَتَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَالصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَقُولُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَالٍ فِي غَيْرِ وِلَايَتِهِ ، وَالْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ يَصِلُ حُكْمُهُ بِحُكْمِ الْكَاتِبِ ، وَيُثَبَّتُ عَلَيْهِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ تُنْفِذُ فِيهِ أَحْكَامُهُ . وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِ وِلَايَتِهِ : « ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا » كَقَوْلِهِ بَعْدَ عَزْلِهِ : « ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا » . وَهُوَ وَالْعَدْلُ سِوَايَا . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَاسٍ : وَلَوْ شَاقَهُ الْقَاضِي قَاضِيًا آخَرَ ، لَمْ يَكْفِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَوِلَايَتِهِ ؛ فَلَا يَنْفَعُ سَمَاعُهُ أَوْ إِسْمَاعُهُ ، إِلَّا إِذَا كَانَ قَاضِيَيْنِ لِبَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ التَّقْيَا مِنْ طَرَفِي وَوِلَايَتِهِ . فَذَلِكَ أَقْوَى مِنَ الشَّهَادَةِ . فَيَعْتَمِدُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَسْمُوعُ فِي مَحَلٍّ وَوِلَايَتِهِ دُونَ السَّامِعِ ، وَرَجَعَ السَّامِعُ إِلَى مَحَلٍّ وَوِلَايَتِهِ ؛ فَذَلِكَ كَشَهَادَةِ سَمِعَها فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَوِلَايَتِهِ ؛ فَلَا يَحْكُمُ بِهَا إِذْ لَا يَحْكُمُ بِمَجَرَّدِ عِلْمِهِ .

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى فِي قَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَهُوَ فِي الْقَاضِي يَشْهَدُ عَلَى قَضَائِهِ ، وَهُوَ مَعزُولٌ أَوْ غَيْرُ مَعزُولٍ : فِي كِتَابِ الْقَضَاةِ الْمُخْتَصَرِ مِنْ « الْعُتَيْبَةِ » : قَالَ أَصْبَغُ : قَالَ لِي ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْقَاضِي يَشْهَدُ عَلَى قَضَائِهِ قَضَى بِهِ ، وَهُوَ مَعزُولٌ أَوْ غَيْرُ مَعزُولٍ ، وَيَرْفَعُهُ إِلَى إِمَامٍ غَيْرِهِ ، إِنَّ شَهَادَتَهُ لَا تَقْبَلُ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْقَضَاءُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَلَيْهِ غَيْرِهِ أَنَّهُ قَضَى بِهِ . قَالَ أَصْبَغُ . قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي « بَيَانِهِ » : هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَقَعَتْ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ ؛ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ صَحِيحَةٌ ، وَفِيهَا مَعْنَى خَفِيٌّ . وَهِيَ أَنَّ قَوْلَ الْقَاضِي ، وَهُوَ عَلَى قَضَائِهِ : « حَكَمْتُ »

لفلان بكذا» لا يصدق إذا كان قوله بمعنى الشهادة ، بمثل أن يتخاصم الرجلان عند القاضى ، فيكون من حجته أن يقول : « قد حكم قاضى بلد كذا أو كذا ، وقد ثبت لى عند قاضى بلد كذا أو كذا ! » فيسأله البيّنة على ذلك فيذهب اليه فيأتيه من عنده بكتابه : « إننى قد حكمت لفلان على فلان بكذا وكذا ، وإننى قد ثبت عندى لفلان على فلان كذا وكذا ! » فهذا لا يجوز من أجل أنّه على هذا الوجه شاهد . ولو أتى الرجل ابتداء الى القاضى قال له : « خاطب لى قاضى بلد كذا بما ثبت لى عندك على فلان بما حكمت لى به عليه ! » نخطب به بذلك ، لجاز من أجل أنّه مخبر وليس بشاهد كما يجوز وقوله : وينفذ فيما يسجّل به على نفسه ، ويشهد من الأحكام ما دام على قضائه . وقد وقع لابن الماجشون ، ومطرف ، وأصبغ فى الأفضية من « الواضحة » ما يُعارض رواية أصبغ هذه . ومن الكتاب المذكور : وسأله عن القاضى يقرّ عنده الرجل ؛ فيكتب إقراره ؛ ثمّ ينكر الرجل أن يكون أقرّ عنده بشيء ؛ هل يقضى عليه بإقراره ، أو هل هل يختلف إن قال القاضى : « أقرّ عندى من قبل أن استقضى . » قال ابن القاسم : رأيى والذى آخذ به فى ذلك وهو الذى سمعت أنّه لا يقضى عليه حتى يشهد على إقراره عنده شاهدان عدلان سوى القاضى ، وإلاّ لم يقض عليه بشيء ؛ وأنما هو بمنزلة ما اطلع عليه فيه من الحدود يعلمها ، فهو لا يقيمها عليه ، إلاّ أن يكون معه شاهدان عدلان سواء . فإن لم يكن قد ماتوا ، أو عزلوا ، كما ينفذ ما ثبت عنده من قضاء الحاكم ببلده الميّت أو المعزول ، وجب أن ينفذ كتبهم ، وإن كانوا قد ماتوا أو عزلوا ، كما ينفذ ما ثبت عنده أنّه مضى من عمل الحكم قبله الميّت أو المعزول ، فيصل حكمه بحكمه أو بينه عليه ، ولا يأمر الخصمّين باستئناف الخصام عنده ، إن كان الشهود قد شهدوا عند الميّت أو المعزول ، فأشهد على ذلك أو كتب به إلى حاكم بلد آخر ، ثمّ مات أو عزل ، ولم يأمر بإعادة الشهادة عنده ، وإن كانوا قد شهدوا عنده ، فقبلهم اعتذاراً الى المشهود عليه فيما شهدوا به دون أن ينظر فى عدالتهم ، وإن كان قد أعذر فى شهادتهم إلى المشهود عليه ، فعجز عن الدفع فيما مضى الحكم بها دون أن يستأنف الاعتذار اليه مرّة أخرى وإذا مات الإمام الذى تؤدى اليه الطاعة ، وقد قدّم حكماً وقضاة ، وولى الامر غيره ، وقضى الحكماء الذين قدّمهم الإمام الميّت والقاضى يقضى بين موت الإمام الأوّل وقيام الثانى

أو بعد قيامه ، وقبل أن ينفذ لهم الولاية ، فما قضاوا به في الفترة وحكموا به نافذاً .
وما سجلوا به قاضٍ لا يحتاجون فيه إلى إمضاء القاضي الذي يلي بعده .

ومن « المدونة » : « سُئِلَ عن القاضي يقضى لرجل أظنّه فلا يجوز المقضى له ما قضى به له حتى يموت القاضي أو يُعزل ، هل يستأنف الخصومة في ذلك الأمر ، أم ينفعه ما كان قضى له ، ثم أقام يعصى القضاء الذي قضى به القاضي الأوّل ، ولا ينظر فيه القاضي الثاني إلا أن يكون جوراً بيناً ، فينقضه ؟ قال ابن رشد : هذا كما قال من أن حكم القاضي لا يفتقر إلى حيازة ، وهو ممّا لا اختلاف فيه . وإذا عُزل القاضي ، ثمّ ولى بعد ما عُزل ، قال القاضي محمد بن يُسْبِكُ بن زَرْب : فهو كالمحدث لا يقبل شهادة من شهد عنده قبل أن يعزل ، فيما لم يتمّ الحكم فيه ، حتى يشهدوا به عنده . قال ابن لُبَّابة : والتعليم على الشهادة في الوثائق من سنة الحكم ، ولا يكتب بسماعه للشهادة دون التعليم ، لانه يتذكر به ما شهد عنده فيه . وكتاب الحاكم جائز إلا في الحدود والآنكحة على خلافه . ومن كتاب ابن خَلْف ، وقد كتب عمر إلى عامله في الجارود ، وكتب عمر بن عبد العزيز في سنّة كسرت . وقال إبراهيم : كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والخاتم . وكان الشعبي يميز الكتاب المختوم بما فيه من القضاء ، وروى عن ابن عمر مثله . وقد تقدّم قول مالك في الوصيّة المختومة . وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي : شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة ، وأياس بن معاوية ، والحسن ، وتامة بن عبد الله بن أنس ، وبلال بن أبي بردة ، وعبد الله بن بريدة الأسلمي ، وطامر بن عبدة ، وعبداد بن منصور ، ويميزون كُتُبَ القضاة بغير محضر من الشهود ؛ فإن قال الذي جرى عليه بالكتاب إنه زور ، قيل له : اذهب ! فالتمس الخرج من غير ذلك ! »

ومن كتاب « منهاج القضاة » لابن حبيب : وسألت أُنْبَغ بن الفَرَج عن القاضي يبعثه الإمام إلى بعض الأمصار في شيء منابه من أمر العامة ، فيأتيه رجل في ذلك المصر يذكر أن له حقاً قبل رجل من أهل عمله ، وهو عائب بعمله ، ويذكر أن شهوده بهذا المصر ، ويسأله أن يسمع منه ؛ أيحييه إلى ذلك ؟ ولا ترى به بأساً ؟ قال : نعم ! يسمع من ذي بينة ، ويوقع شهادتهم ، ويسأله تعديلهم ، وإن شاء ، سأل قاضي ذلك المصر عنهم ؛ فإن أخبره عنهم بعد التهم ، اجتريء بذلك ، لأنهم من أهل عمله ؛ ولو اجتمع الخصمان عنده

بذلك المصر ، فأرادوا المحاصمة عنده ، والشئ الذي يختصمان فيه في بلاد ذلك القاضي الغائب عن عمله ، الا أن يتراضيا عليه ، كتراضيهما بعد أن يحكم بينهما ، ويلزمهما أن قضى بالحق . وكُل من تعلّق برجل في مطلب ، فإنما يخاصمه حيث تعلّق به ، إن كان ممّ قاضٍ أو أميره ، كان المطلوب بذلك البلد أو غائباً عنه ، كان إقرارهما بذلك البلد أو لم يكن ، لا تكن الخصومة إلا حيث ترافعا . ومن كتاب « أدب القضاة » لمحمد بن عبد الله ابن عبد الحكم فإذا حجّ القاضي ، فنزل بمصر أو غيرها ، فأتاه قوم من أهل عمله يسألونه أن يسمع من بيّنتهم على رجل في عمله ، وكان قد شهد عنده شهود في عمله ، فأرادوا منه أن يكتب الى والى العراق ، أو يشهد على كتبه بذلك الى والى مكة ، أو يحكم لهم بحكم من شهد عنده عليه قبل ذلك ، فليس له ذلك ، لأنّه ليس والى ذلك البلد ؛ فليس له أن يسمع من بيّنته ، أو يشهد على كتاب قاضٍ الى قاضٍ بلد آخر ، أو يشهد كذلك رفعه الى من هو فوقه وكان هو شاهداً .

قال ابن رشد : حكم القاضي على الرجل ، بما أقرّ به عنده دون بيّنة تشهد عليه بإقراره عنده ، ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أحدهما أن يقرّ عنده قبل أن يستقضى ؛ والثاني أن يقرّ عنده في غير مجلس الحكم بعد أن يستقضى ؛ والثالث أن يقرّ بين يديه لخصمه في مجلس حكمه . فأمّا إذا أقرّ عنده قبل أن يستقضى ، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم في أنّه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار ؛ فإن فعل ، ردّ ذلك الحكم وفسخه هو ومن بعده من القضاة والحكّام ؛ وأمّا ما أقرّ به عنده بعد أن يستقضى في غير مجلس القضاء ، فلا اختلاف في المذهب في أنّه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار دون بيّنة تشهد به عليه . وأهل العراق يقولون إنّهُ يقضى عليه بذلك الإقرار دون بيّنة بخلاف الحدود ، على ما قال في « المدوّنة » . وقد حكي عنهم أنّه يقضى بعلمه في الحدود وهو بعيد ؛ فإن قضى عليه بذلك الإقرار ، نقض حكمه بذلك ما لم يحكم على المشهور في المذهب ، ولم يردّه من بعده من القضاة والحكّام ، مراعاة لقول أهل العراق . وأمّا ما أقرّ به عنده أحد الخصمين في مجلس قضاة ، ثمّ ججده ولا بيّنة عليه ، فلا اختلاف فيه موجود في المذهب ، وإن كان ابن الموّاز قد ذكر أنّه لا اختلاف في ذلك بين أصحاب مالك .

قال ابن المارّجشون : والذي عليه قضائنا بالمدينة ، وقاله علماؤنا ، ولا أعلم مالكا

— رحمه الله ! — قال غيره ، أنه يقضى عليه بما سمع منه وأقر به عنده . وإليه ذهب مطرّف ، وأصبغ ، وسجّنون . قال القاضي أبو الوليد : وهو دليل قول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — في « الصحيح » : « إنما أنا بشرٌ وإنكم تختصمون إلي ! » الحديث ، إلى قوله : « فأقضى له على نحو ما أسمع منه » لأنّه قال : « على نحو ما أسمع » ولم يقل « على ما ثبت عندي من قوله » . والمشهور في المذهب أنّه لا يقضى عليه إذا جحد ، وهو قوله في هذه الرواية ، إلا أن يشهد عليه عنده من حضر مجاسه ؛ فيحكم عليه بالشهادة دون إغذار . ومن « عقد الجواهر » : فإن لم ينكر حتى حكم ، ثم أنكر بعد الحكم ، وقال : « ما كنت أقرتُ بشيءٍ » لم ينظر إلى إنكاره . قال اللخمي : وهذا هو المشهور من المذهب . وقد تقدّم لنا طرف من الكلام صدرَ هذا الكتاب على تفسير الحديث المسمّى ^(١) ؛ وذكرنا أن عياضاً نقل عن الشافعي وأبي ثور ومن تبعهما أن للقاضي أن يقضى بعلمه في كلّ شيء من الأموال والحدود وغير ذلك ، ممّا سمعه ، أو رآه قبل قضاؤه وبعده ، وبمصره وغيره .

وأنضيف الآن إلى ذلك من الأقوال في المسألة ما يأتي بعدُ على التقريب ، وإن كان قد مرَّ حاصلُ مجموعته . فنقول ، تبرُّكاً بإعادة الكلام في الحديث النبويّ : ثبت في كتاب البخاريّ باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمور الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة كما قال — عليه السلام ! — هُذَيْد : « تُخَذَى ما بكفّيكِ وولَدكِ بالمعروف ! » قال ابن خَلْف في شرحه ما نصّه : اختلف العلماء في القاضي يقضى بعلمه . قال الشافعيّ وأبو ثور : جائزٌ له أن يقضى بعلمه في حقوق الله وحقوق الناس سواء ، عِلِمَ ذلك قبل القضاء أو بعده . وقال الكوفيّون : ما شاهده الحاكم من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء أو بعده فإنّه يحكم فيه بعلمه إلا القذف ، وما علمه قبل القضاء من حقوق الناس لم يحكم فيه بعلمه في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومجد : يحكم فيما عِلِمَ قبل القضاء . وقال طائفة : لا يقضى بعلمه أصلاً في حقوق الله تعالى وحقوق الأديّين ، وسواء عِلِمَ ذلك قبل القضاء أو بعده ، أو في مجلسه . هذا قولُ شَرِيحٍ والشعبيّ ؛ وهو قول مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عُبَيْد . وقال الأوزاعيّ : ما أقرّ به الخصمان عنده ، أخذها به ، وأنفذه عليهما ،

إلا الحدود . واحتج الشافعي بحديث هند وأبى النبي — صلى الله عليه وسلم — قضي لها ولولدها على أبي سفيان بنفقتها ، ولم يسألها عن ذلك بيّنة ، لعلمه بوجوب ذلك عليه . وأيضاً فإنه متيقن بصحة ما يقضى به ، إذا علمه على يقين . وليست كذلك الشهادة ، لأنها قد تكون كاذبة أو واهمة . وقد أجمعوا على أن له أن يعدل ، ويسقط العدول بعلمه ، إذا علم أن ما شهدوا به على غير ما شهدوا به . وينفذ في ذلك ولا يقضى بشهادتهم . ومثال ذلك أن يعلم بنت الرجل تولدت على فراشه : فإن أقام شاهدين على أنها مملوكته ، فلا يجوز أن يقبل شهادتهما ، ويبيح له فرجاً حراماً . وكذلك لو رأى أن رجلاً قتل آخر ، ثم جىء بغير القاتل ، وشهد أنه القاتل ، فلا يجوز أن يقبل الشهادة ؛ وكذلك لو سمع رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً ، ثم ادّعت عليه المرأة الطلاق ، وأنكر الزوج ذلك : فإن جعل القول قوله ، فقد أقامه على فرج حرام ، فيفسق به ، فلم يكن له بدٌّ من أن لا يقبل قوله ويحكم بعلمه . واحتج أصحاب أبي حنيفة بأن ما علمه الحاكم قبل القضاء إنما حصل في الابتداء على طريق الشهادة ؛ فلم يُجْزَ أن يجعله حاكماً ، لأنه ، لو حكم به ، لكان قد حكم بشهادة نفسه ، وكان متهماً ، وصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره . وأيضاً ، فإن علمه لما تعلق به الحكم على وجه الشهادة ، فإذا مضى به ، صار كالقاضي بشاهد واحد . قالوا : والدليل على جواز حكمه بما علمه في حال القضاء وفي مجلسه قوله — عليه السلام — : « أنا أقضي على نحو ما اسمع » ولم يعرف بين سماعه من الشهود أو المدعى عليه . فيجب أن يحكم بما يسمعه من المدعى عليه ، كما يحكم بما يسمعه من الشهود .

واحتج بعض أصحاب مالك ؛ فقالوا : الحاكم غير معصوم ، ويجوز أن تلحقه المظنة في أن يحكم لوليّه وعلى عدوّه . خسمت المادة في ذلك بأن لا يحكم بعلمه لأنه ينفرد به ، ولا يشركه غيره فيه . فظهر ، على ما تقرّر في المسألة من مذهب الشافعي ومن تبعه ، أن قول ابن رشد نحو الرجل إذا أقّر عند القاضي قبل أن يستقضى ، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم ، في أنه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الاقرار ليس بصحيح ؛ بل الخلاف في المسألة موجود اللهم إلا إن أراد بقوله ما يرجع إلى المشهور في المذهب أو قصد الأعم والأغلب . فقد يوجد نحو هذا لابن الموّاز وابن حبيب في غير ما موضع . والاختلاف فيه حاصل . قال القاضي أبو عبد الله بن الحاج في « نوازل » هـ ، عند تكلمه في مثل هذه المسألة :

وقد سبق إلى ذلك الأئمة كمالك ومن تقدمه ؛ يقولون : أجمع الناس والاختلاف موجوده إذ لا يعبا بالشذوذ . وكذلك قول ابن رُشد في القسم الثاني من أقسامه الثلاثة . فإن قضي عليه بذلك الإقرار ، نقض حكمه بذلك ما لم يُعزل ؛ ولم يردّه من بعده من الحكماء مراعاة لقول أهل العراق . فيلزمه أيضاً على قياسه عدم بعض أحكام من أخذ بمذهب الشافعي أيضاً في جواز حكم القاضي بما علمه قبل قضائه .

وعلى كل تقدير ، فطريق الاحتياط هو العمل فيما أمكن على الإشهاد . ولذلك عدّ العلماء في أدب القضاء أن يكون الحكم بمحضر عدول ، ليحفظوا إقرار الخصوم خشية رجوع بعضهم عن مقالتهم . ولو كان القاضي ممن يقضي بعلمه ، لكان أخذه بما لا خلاف فيه أحسن لمثله ، وليكون حكمه بشهادتهم لا بعلمه . وقد روى عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه ! — أنه لم يكن ينقض الأحكام في الغالب إلا بمجمع من الصحابة وحضورهم ومشورتهم مع علمه وفضله وفقهه ، وحسن بصيرته بما أخذ الأحكام وطرق القياس ومعرفة الآثار . ونقل عن عثمان بن عفّان — رضى الله عنه ! — أنه كان ، إذا جلس ، أحضر أربعة من الصحابة ، ثم استشارهم ؛ فإذا رأوا ما رآه ، أمضاه . قال محمد بن عبد الحكم : وليس ينبغي لأحد أن يترك المشاورة ، ولا ينبغي له أن يثق برأى نفسه ؛ ولا يدخل على الإمام من فعل ذلك استكباراً : فإن سلف هذه الأمة وخيار الصحابة — رضى الله عنهم أجمعين ! — كانوا يسألون عما ينزل بهم ، ويتفاوضون في أمورهم ، ويلاحظون في أحكامهم قول الله العظيم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ! كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ، شُهَدَاءَ لِلَّهِ ، وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا » (١) . يا أهل الإيمان ! اقيموا العدل بالإقرار على أنفسكم وبالشهادة على غيركم ، من غير مبالاة في قول الحق والقيام به بقرابة ولا بغنى ولا بفقر . يقول : لا تداهنوا في الحق حُباً للنفس ولا حمية لل قريب ولا رعاية للأغني ، ولا شفقة على الفقير : فالله أولى بالجميع ! فقد أخبر الله سبحانه في هذه الآية جميع المؤمنين من الحكماء وغيرهم بالقيام بالقسط . وذلك في النوازل متوجه على المشاورين والمفتين ، إذا وقعت النازلة عليهم ، وعلى الأئمة والقضاة ، إذا تأدّت القضية اليهم . فإذا تبين الناظر في النازلة

الحق المحض الذي لا مرية فيه ، وكلت له مآثره ، وأنفذه وأفضاه ثبته من أحبه ، أو كرهه من كرهه .

وممن قام به من القضاة بقراطية ، نصر بن ظريف . ومنه علمه مع حبيب القرشي في الضيعة التي قيم فيها عليه بدعوى الاغتصاب ، ونهاه الأمير عند شكواه عن العجلة عليه ، فخرج من فوره وعمل بضد ما أريد منه ، وأمضى الحكم على وجهه وسجل به ، وقد مر ذكر ذلك في اسمه (١) .

ومن كلام سحنون ، حين سئل عن القاضي يثبت عنده الحق للرجل ، فيريد أن يسجل له كتاباً بما ثبت عنده ، فيحضر خروج الإمام غازياً ، فيأمر القاضي بأن لا ينظر إلى أحده إلى النصارى ، فيكون من رأى القاضي الإلهاد والتسجيل لصاحب الحق ، فيفعل بعد تقدم الإمام إليه ، ذلك لازم أو لا ؟ أتري حكمه ما ضياً ؟ قال : « نعم ! أراه لازماً ما ضياً . » قال ابن رشد : هذا بين على ما قال ، لأنه لم يعزله ، وإنما نهاه عن الحكم ؛ والتسجيل ليس بحكم . فله أن يسجل بما قد تقدم حكمه به قبل أن يأمره بالتوقف عن الحكم .

وفي « الواضحة » : إن الإمام ، إذا أمر القاضي أن يدع الحكم في أمر قد شرع فيه عنده ، فله أن يدع ذلك إذا لم يتبين له حق أحدهما ، فلا يدع ذلك إلا بعزل . وهو قول سحنون . هذا ، وبالله التوفيق ! وقد مر الكلام أيضاً في اسم المصعب بن عمران ، عند قصة العباس بن عبد الملك أيام خلافة هشام بن عبد الرحمن بن معاوية . وحاصلها أن الأمير أرسل إليه مع خليفة له من أكابر فتيانه بعزمة منه ، يقول له : « لا بد أن تكف عن النظر في هذه القصة ، لا كون أنا الناظر فيها . » فلما جاءه وأبلغه عزمته ، أمره بالعود ، ثم أخذ قرطاساً ، فسواه وعقد فيه حكمه وأنفذه لوقته بالإشهاد عليه ؛ ثم قال للرسول : « اذهب إلى الأمير — أصلحه الله ! — فأعلمه أنني قد أنفدت ما لزم من الحق خوف الحادثة على نفسي ورهبة من السؤال عنه . إن شاء تنقصه ، فذلك له ! فليتق الله منه ما أحب ! » (٢) « فوافق هذا العمل الجزل من المصعب — رحمه الله ! — نص » « الواضحة » ، وجري في ميدانه على الطريقة الحميدة .

(١) راجع أعلاه ص ٤٤ . — (٢) راجع أعلاه ص ٤٦ .

وُسُمِيَتْ فُصُولُ الْمَقَالَاتِ الْمُنْعَقِدَةِ عِنْدَ الْقُضَاةِ قَبْلَ التَّسْجِيلَاتِ (وهي التي تستفتح بها الخصومات) محاضر، على ما حكاه محمد بن حارث؛ واحداً لها محاضرة ليلزمها من هذا الاسم عند العلماء المتقدمين؛ وهو مأخوذ من «حضور» المخصصين بين يدي القاضي. واختلف في اللفظ التي تفتتح به تلك الفصول، فكتب بعضهم: «حضرني فلان»، لأن تلك الصحيفة عنده وفي ديوانه، فكأنه مخاطب لنفسه، ومذكر لها بما كان بين يديه. وكتب بعضهم: «قال القاضي فلان بن فلان، ببلد كذا: حضرني فلان، وكان بعضهم يكتب: «قال القاضي: حضرني». قال عيسى: وهذا كله عندي إذا كتب بخط يده؛ وأما إن كتب عنده كاتب، فلا يكتب: «حضرني»، لأنه يقع في الظاهر كناية عن الكاتب. قال ابن حارث: والذي جرى به رسم قضاة الجماعة بقرطبة أن يكتب الكاتب: «قال القاضي فلان بن فلان، قاضي الجماعة بكذا: فلان بن فلان قام عليه خصمه فلان، فادعى عليه بكذا. فقال فلان إنه لا يعرف شيئاً من ذلك، ولا يقر به.»

تلبسه: ويجب على القاضي، إذا حضر الخصمان، أن يسأل المدعى عن دعواه، ويفهمها عنه. فإن كانت دعوى لا يجب بها على المدعى عليه حق، أعلمه بذلك، ولم يسأل المدعى عليه عن شيء، وأمرها بالخروج عنه. وإن نقصه من دعواه ما فيه بيان مطلبه ومعزاه، أقره بتمامه. وإن أتى بإشكال، أمره كذلك ببيانه؛ فإذا صححت الدعوى، سأل المطلوب عنها؛ فإن أقر أو أنكر، نظر في ذلك بما يجب؛ وإن أبهم جوابه، أمره بتفسيره، حتى يرتفع الإشكال عنه، وقيّد ذلك كله عنهما في كتاب، ويشهد عليهما به من حضر. وقد سطر المؤثّقون في ذلك ما فيه مقنع ومفتاح الطلب والإعراب عن المذهب، وفيه رفع الشغب، فلا يدع الحكم أخذ المخصوم به. والله الموفق للصواب! فإذا انعقد في مجلس القاضي مقال بإقرار أو إنكار، وشهد به عنده على القائل شهود المجلس، على ما ذكرناه، أنفذ القاضي تلك المقالة على قائلها، ولم يعذر إليه في شهادة شهودها، لكونها بين يديه، وعلمه بها، وقطع به بحقيقتها. قال أبو إبراهيم: وسقوط الإعذار في هذا إجماع من المتقدمين والمتأخرين. وكذلك ذكر ابن العطّار في «وئائق»ه. وأنكره عليه محمد بن صمر بن الفخّار الحافظ وقال: هذا اختلاط؛ وكيف يجوز أن يقضى بشهادتهما، من غير

أن يعذر فيها إلى المشهود عليه ، وقد ينكشف عند الإعذار فيهما أنهما غير عدلين ، إذ قد يأتي المشهود عليه بما يوجب ردّ شهادتهما من عداوة ، أو تفسيق ، وإنّما لم يقسّ القاضى بعلمه دون بيّنة ، لأنّ فيه تعريض نفسه للتهم .

وقد حكى حاصل ذلك كلّهُ ابن سَهْل في كتابه ، ونصّه غيرهُ من نظرائه . ويؤيّد ما قال أبو إبراهيم وابن المطّار ما في سماع أشهب وابن نافع عن مالك في القوم يشهدون عند القاضى . ويعدلون . قيل لمالك : « هل يقول القاضى للذى شهد عليه دوّنك مخرّج ؟ » فقال : « إنّ فيها لتوهيناً للشهادة ، ولا أرى إذا كان عدلاً أو عدل عنده أن يفعل . » فهذا مالك قد أسقط الإعذار ها هنا فيما عدل عنه ، فكيف به فيمن هو عنده عدل ، وشهد لديه بما سمعه في مجلسه ، واستوى فيه علم الشهود وعلمه ؟

ومن الفقهاء من قال : إن كتب الشهود في مجلس القاضى شهادتهم على مقالٍ مقرّر أو منكرٍ فيه ، ولم يشهدوا بها عند القاضى في ذلك المجلس ، ثمّ أدّوها بعد ذلك عنده ، إذا احتُيج إليها ، فإنّه يعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه بخلاف إذا أدّوها في المجلس نفسه الذى كان فيه المقال .

والإعذار للمبالغة في طلب إظهار العذر . ومنه : قد أعذر من أنذر ، أى بالغ في العذر من تقدّم اليك فأندرك . ومنه أيضاً : إعذار القاضى إلى من ثبت عليه حقٌّ يؤخذ في المشهود بذلك . ومن أعذر اليه ، فادّعى مدفعاً أجّل في إثباته في الديون وشبهها ثمانية أيّام سوى اليوم المسكوب فيه الأجل ، ثمّ ستّة أيّام ، ثمّ أربعة أيّام ، ثمّ يتلوّم عليه ثلاثة أيّام . وقيل : الأصل في الإعذار قوله تعالى حكايةً عن سليمان — عليه السلام — في الهدى : « لاَ عَذْبَةَ عَذَابٍ أَشَدُّ أَوْ لَذْبَحْنُهُ أَوْ كَيْتَاتِيَّتِي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ » ^(١) . وقيل في التلوّم أصله قوله تعالى : « تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ » ^(٢) .

وضربُ الآجال مصروفٌ إلى اجتهد القضاء والحكّام ، وليس فيها حدٌّ محدودٌ لا يتجاوز ، إنّما هو الاجتهاد ، وبحسب ما يطميه الحال . فإذا كان الأجل المضروب في الأصول أجل المعذور إليه من طالب أو مطلوب خمسة عشر يوماً ، ثمّ ثمانية أيّام ، ثمّ

أربعة أيام ، ثم تلوم له أربعة ، تيمنة ثلاثين يوماً في الجميع . ذكر ذلك ابن العطار ومحمد بن عبد الله .

والغالب لهذا العهد في كتب المقالات الجارية بين الخصوم بقواعد البلد هو أن تكون في غير مجالس القضاة . وفي تلك الطريقة توسعة على الكاتب والمكتوب له أو عليه . ولا إغذار عندنا فيما تقيّد من ذلك بشهادة أهل التبريز في العدالة ، وسواء كان بمحضر القاضي أو فقيه ، لما تقدّم من تعليله .

مسألة . وإذا سكت المطلوب وأبى أن يتكلّم ، أو تكلم وقال : « لا أخاصمه إليك » قال له القاضي : « إمّا أن تخاصم ؛ وإلاّ ، أحلفت هذا المدعى على الذي ادعى قبلك ، وحكمت له به عليك ! » فإن تكلم ، نظر في كلامه وفي حجته ؛ وإن لم يتكلّم ، أحلف الآخر وقضى له بحقه إن كان ممّا يستحقّ مع نكول المطلوب عن اليمين . قاله ابن حبيب . وقال محمد بن الموّاز في كتابه . إن لم يرجع فيقرّ أو ينكر ، حكمت عليه للمدعى بلا يمين . وقال أبو محمد بن أبي زيد : قال ابن سحنون عن أبيه : إن قال الخصم ما أقرّ ولا أنكر ، أو قال : « ماله عندي حق ! » والآخر يدعى دعوى مفسّرة ، ويقول : « أسلفته ، أو بعته ، أو أودعته » فقال : « لا » ، يقبل قول المدعى عليه : « ماله عندي شيء » حتى يقرّ بالدعوى بعينها أو ينكرها ، فيقول : « ما باعني ، ولا أسلفني ، ولا أودعني ! » فإن تمادى على الردّ ، سجنه . وقال ابن الموّاز فيمن ادعى عليه سبّين ديناراً ، فيقرّ بخمسين ، ويأبى في العشرة أن يقرّ أو ينكر ، أنّه يُجبر بالحبس حتى يقرّ أو ينكر ذلك ، إذا طلب ذلك المدعى . هكذا قال مالك . وأنا استحسن ، إذا تمادى على شكّه ، وقال : « لا أحلف على ما لا يقين لي فيه ! » إنّي أحلفه أنّه ما وقف عن الإقرار والابتكار إلاّ أنّه على غير يقين ! » فإذا حلف على هذا أدّى العشرة أو يحسن فيها بالحكم ؛ فلا يمين على المدعى لأنّ كلّ مدعى عليه لا يدفع الدعوى ؛ فإنّه يحكم عليه بلا يمين . وقال أشهب مثله .

وإذا تشعبت المقالات المكتتبة من المتشاجرين في الخصومات ، وأشكل حديثها ، طرح جميعها ، ولا حرج في ذلك ؛ فقد نقل عن قاضي كان في أيام أبان بن عثمان أنّه رفعت إليه كتب قد تقدم في أمرها والتبس البيان فيها ؛ فأخذها وأخرقها بالنار . فقيل لمالك :

« أَيْحَسَنَ ذَلِكَ ؟ » قَالَ : « نَعَمْ ! إِنِّي لَا رَأَاهُ حَسَنًا . » قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي بَيَانِهِ مَعْنَى هَذِهِ الْكُتُبِ إِنَّهَا كُتِبَتْ فِي خُصُومَاتٍ طَالَتْ الْمُحَاضِرُ فِيهَا وَالِدَعَاوَى ، وَطَالَتْ الْخُصُومَاتُ حَتَّى التَّبَسُّ أَمْرَهَا عَلَى الْحُكَّامِ . فَإِذَا أُحْزِرَتْ ، قِيلَ لَهُمْ : « يَبْتَئُونَ الْآنَ مَا تَدْعُونَ ، وَدَعَا مَا تَلْبَسُونَ بِهِ مِنْ طُولِ خُصَامِكُمْ ! » وَهُوَ حَسَنُ الْحُكْمِ عَلَى مَا اسْتَحْسَنَهُ مَالِكٌ . وَمِنْ كِتَابِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْجَلَّابِ : إِذَا ذَكَرَ الْحَاكِمُ أَنَّهُ حَكَمَ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ ، وَأَنْكَرَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَ الْحَاكِمِ إِلَّا بَيِّنَةً . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ اللَّخْمِيُّ : وَهُوَ أَشْبَهُ فِي قِضَاةِ الْيَوْمِ لَضَعْفِ عَدَالَتِهِمْ . وَقَالَ أَيْضًا : وَلَا أَرَى أَنْ يَبَاحَ هَذَا الْيَوْمَ لِأَحَدٍ مِنَ الْقُضَاةِ ؛ وَلَا اخْتِلَافٌ فِي اعْتِمَادِ الْقَاضِي عَلَى عِلْمِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ؛ فَأَمَّا الْخَطُّ ، فَلَا يَعْتَمِدُهُ إِذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ ، لِأَمَّا كَانَ التَّزْوِيرُ عَلَيْهِ .

وَمِنْ : « عَقْدُ الْجَوَاهِرِ » : قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَمْرٍو : وَإِذَا وَجَدَ فِي دِيْوَانِهِ حُكْمًا بِخَطِّهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَكَمَ بِهِ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ بِهِ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ . وَإِذَا نَسِيَ الْقَاضِي حُكْمًا حَكَمَ بِهِ ، فَشَهِدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ أَنَّهُ قَضَى ، نَفَذَ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ ، كَمَا ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو عَمْرٍو . وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو رَوَايَتَهُ أَنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى الْبَيِّنَةِ بِذَلِكَ ، وَلَا يَحْكُمُ بِهَا وَلَوْ شَهِدَ الشَّاهِدَانِ عَلَى قَضَائِهِ عِنْدَ غَيْرِهِ لِحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمَا وَنَفَذَ قَضَائِهِ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَأَخْبَرَنِي أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، فِي الْقَاضِي يَقْضِي بِقَضَاءٍ ، ثُمَّ يَنْكُرُهُ ، فَشَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ : فَلْيَنْفِذْ ذَلِكَ ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ الَّذِي قَضَى بِهِ مَعْزُولًا كَانَ أَوْغَيْرَ مَعْزُولٍ عَنِ الْقَضَاءِ . وَمِنْ كِتَابِ « الْمَقْنَعِ » لِأَبِي أَيُّوبَ : قَالَ أَصْبَغُ عَنْ أَشْهَبَ ، عَنْ مَالِكٍ ، فِي الْقَاضِي يَكْتُبُ شَهَادَةَ الْقَوْمِ فِي الْكِتَابِ أَوْ الْأَمْرِ يَرِيدُهُ مِنْ أَمْرِ الْخُصَمَيْنِ ، ثُمَّ يَخْتَمُ الْكِتَابَ وَيُدْفَعُهُ إِلَى صَاحِبِهِ ، ثُمَّ يَوْتِي بِذَلِكَ الْكِتَابِ ، فَيَعْرِفُهُ بِخَاتَمِهِ ، أَيْجِزُ مَا فِيهِ لَغَيْرِ بَيِّنَةٍ أَنَّهُ خَاتَمَهُ . وَالْخَوَاتِمُ رُبَّمَا عَمِلَ عَلَيْهَا : قَالَ مَالِكٌ : هُوَ أَعْلَمُ وَأَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ عِنْدَهُ . وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْقَضَاةِ لَا يَلِي كِتَابَهُ إِلَّا هُوَ بِنَفْسِهِ . قَالَ أَصْبَغُ : وَأَرَى أَنْ يَجِزُ مَا فِي الْكِتَابِ إِذَا عَرَفَهُ وَعَرَفَ خَاتَمَهُ .

وَلَنُخْتِمَ هَذَا الْفَصْلَ بِنَبْذَةِ مِنَ الْكَلَامِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا يَضِيقُ فِيهِ . فَنَقُولُ : الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ تُرْجَعُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهُمَا : الشَّهَادَةُ عَلَى خَطِّ

القاضي في خطاب أو حكم؛ الثاني : الشهادة على خطأ المقر على نفسه بحق من مال ، أو طلاق أو عتاق ، أو وصية ، وشبهها ؛ الثالث : شهادة الشاهد على خطأ يده في شهادته وهو لا يذكرها ؛ الرابع : الشهادة على خطوط الشهود في الرسوم ، وهي التي يكثر دَوْرانها والاحتياج إليها . أمّا الشهادة على خطأ القاضي ، فقد تقدّم عليها من الكلام ما فيه الكفاية إن شاء الله . وأمّا الشهادة على خطأ المقر على نفسه ، فقال ابن المَوَّاز : لم يختلف فيها قول مالك يريد في إصمائها على المقر ؛ وفي « المُسْتَخْرَج » عن ابن القاسم في المرأة يكتب اليها زوجها بطلاقها مع من لا شهادة له ؛ فوجدت المرأة من يشهد أن هذا خطأ زوجها أنّها ، إن وجدت من يشهد على ذلك ، نفعتها ؛ وفي سماع يحيى عن ابن القاسم : وإن شهد رجل على كتاب ذكر الحق أنّه كتاب الذي عليه الحق بيده ، حلف صاحب الحق مع ذلك ؛ وإن شهد عليه اثنان جاز ، وسقطت اليمين عنه . وكذلك قال مالك . وفي « المجالس » : إن كتب الوثيقة بخط يده وشهادته ، نفذت ، لأنّه قليل ما يضرب على جميع ذلك ؛ وإن لم تكن شهادته فيها ، لم تنفذ لأنّه كتب . ثم لم يتمّ الأمر . وإن قال لفلان : « عندى أو قبلى بخط يده » ، قضى عليه لأنّه خرج مخرج الإقرار بالحقوق . وإن كتب لفلان على فلان إلى آخر الوثيقة وشهادته فيها ، لم تجز إلاّ ببيّنة سواء ، لأنّه أخرجهما مخرج الوثائق ، وجرت مجرى الحقوق . ولم تجز الشهادة فيها على خطّه . قال أبو عمر بن هارون ، وقد ذكر هذا التفصيل : هو تفسير جيّد وفيها اختلاف . قال المحتجّ والخطّ عنده شخص قائم ومثاله مائل ، تقع العين عليه وتميّز كما تميّز سائر الأشخاص والصوّر . فالشهادة على الخطّ جائزة . وكذلك حكى ابن سحنون في كتابه عن مالك وغيره من أصحابه أنّ الخطّ شخص تميزه العقول فكما يجوز في الأشخاص مع جواز الاشتباه فيها فكذلك يجوز في الخطّ من « كتاب الاستعناء » المصنّف في أدب القضاة والحكّام خلف بن مسلمة بن عبد الغفور ؛ ومنه قال الأبهري : كما تجوز الشهادة على الصوّر وإن كانت يشبه بعضها بعضاً ، إذ الاختلاف فيها ليس بغالب . وفي باب الشهادة على الخطّ من « الكتاب المنع » عن مالك أنّها جائزة مثل أن يشهد على خطأ الرجل في شيء أقرّ به وقال إنّ كالأقرار صراحاً . وعن أبي القاسم فيه : ومعرفة الشهود له كمعرفة الشهود للثياب والدواب وسائر ذلك . ومن نوع الشهادة على الخطّ الشهادة أيضاً في الصوت ؛ ولذلك جازت شهادة الأعمى على معرفة الصوت .

ورد صاحب « الجواهر » الشهادة على الخط إلى ثلاثة أوجه ؛ فقال : الأول : الشهادة على خط المقر ، وهو أقواها في جواز الشهادة ؛ يليه الوجه الثاني ، وهو الشهادة على خط الشاهد الميِّت أو الغائب ؛ يليه الوجه الثالث ، وهو شهادة الشاهد على خط نفسه ، وهو أضعفها في إجازة الشهادة .

مسألة . قيل للقاضي محمد بن يبي بن زرب : « ما تقول في رجل كتب وصيته وأشهد عليها ، ثم كتب في أسفلها بخط يده : « هذه الوصية قد أبطلتها إلا كذا وكذا منها . فيخرج عني ا » وشهدت بيته أنه خطه . فقيل : « لا ترد بهذا وصيته التي أشهد عليها وهو كمن كتب وصيته بخط يده ، ولم يشهد عليها حتى مات وشهد على خطه فيها ، فلا تنفذ .

ومن « نوازل » القاضي أبي الأصبع بن سهل : وقع في الكتاب الثاني من أحكام محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم : وإذا كان لرجل على رجل آخر حق ، فكتب له الى رجل له عنده مال من دين أو ودیعة ، أن يدفع اليه ماله ؛ فدفع الكتاب الى الذي عنده المال ؛ فقال : « اما الكتاب ، فإذا عرفه وهو خطه ، ولا كسني لا أدفع اليك شيئاً ا » فذلك له ، ولا يحكم عليه القاضي بدفعه ، ولا يبرئه دفعه إن جاء صاحب الحق فأنكر الكتاب . وكذلك لو قال : « قد أسرني أن أدفع اليك ، ولا كن لا أفعل ا » فذلك له ، لأنه لا يبرئه ذلك ، إن أنكر الذي له المال أو مات .

ومن « نوازل » القاضي أبي عبد الله بن أحمد بن الحاج : إذا قال رجل أو وجد بخطه بعد وفاته « لفلان قبلي كذا » وثبت إقراره أو خطه ، فلفظة « قبلي » محتملة أن يكون أوجب له قبله هبة مائة دينار أو صدقة بها ، فوته أو قلّسه قبل قبضها يبطلها . ومن « عقد الجواهر » : ولو كتب وصيته بخطه ، فوجدت في تركته ، وعرف أنها خطه بشهادة عدلين ، فلا يثبت شيء منها حتى يشهد عليها . وقد يكتب ولا يقدم . رواه ابن القاسم في « المجموعة » و « العتبية » . قال محمد بن أشهب : ولو أقرأها ، ولم يأمرهم بالشهادة ، فليس بشيء حتى يقول : « إنها وصيتي ، وإن ما فيها حق » .

ويقرب من هذا الباب مسألة من وجد بخطه هجو أحد من الناس أو قذفه ، وثبت بالبيّنة العادلة أنها خطه ، وأنكر هو ذلك ، وأعذر اليه ؛ فلم يكن عنده مدفع . وقع فيها

للقاضي أبي الوليد كلامٌ حكاهُ عنه ابن جرير في « نوازل » ، مضمَّنُهُ الفتيا بأنَّ يحلف المشهود على خطئه أنَّه ما كتب ، ولا قذف ، ولا سبَّ ؛ فإن حلف ، برىء ، وإن لم يحلف ، حبس حتى يحلف ؛ فإن طال ذلك ولم يحلف ، أطلق بأدب فيمن كان من أهل السفه ودونه في غيره . وبني فتياه هذه على أنَّ الخطأ غير معمول عليه ، إلا في كونه شبهة كالشاهد الواحد . وأحال في فتياه على ما في سماع ابن القاسم من كتاب الحدود في القذف ، وعلى ما قاله أصبغ في سماعه من ذلك الكتاب . والذي وقع له في كلامه على رواية ابن القاسم ، في الكتاب الذي ذكر من كتابه المسمَّى بـ « البيان » ، أن في المسألة ثلاثة أقوال : أحدها أنَّه يُحلف ؛ فإن نكل ، سُجن حتى يحلف ؛ فإن طال سجنه ولم يحلف ، خلى سبيله ولم يؤدَّب . وقال أصبغ : يؤدَّب إن كان معروفاً بالأيذاء ؛ وإن كان مبرءاً في ذلك ، اى مبرزاً فيه ، خلد في السجن . والثاني أنَّه ، إن كان معروفاً بالسفه والأيذاء ، عُذِر ولم يستحلف ؛ وإن كان غير معروف بذلك ، استحلف ؛ وهو قول مالك في سماع أشهب . والثالث أنَّه يحلف مع شاهده ، ويحدُّه . روى ذلك عن مطرف . قال : وهو شذوذٌ في المذهب أن يحدَّ في القذف باليمين مع الشاهد . وإذا ثبت القذف لأحد من الناس ، مات قبل أخذه ، فله قربة الطلبُ به . قال مالك : ويقوم بحق الميِّت ولده ، وولدُ ولده ، وأبوه ، وجسدهُ لأبيه ، من قام منهم أخذ الحدَّ ، وإن كان ثمَّ من هو أقرب منه ، لأنَّ هذا عيبٌ يلزمه . وقد استند في جعل الخطأ والقذف شبهة . وإنَّه ليس كالنطق ، إلى ما في « الواضحة » أن الشهادة على الخطأ لا تجوز في طلاق ، ولا عتاق ، ولا نكاح ، ولا حدٍّ من الحدود ، ولا تجوز إلا فيما كان مالا من الأموال خاصة . وذكر تأويل الشيوخ لقول مالك في سماع أشهب من « العتية » في المرأة تدعى طلاق زوجها وتستظهر بخطه ، وهو منكر . قال : إن كان لها من يشهد على خطئه ، نعمها . قال : ومعناه أنَّ ذلك لها شبهة كالشاهد الواحد توجب لها اليمين عليه . قال في « البيان » : والذي أقول به إنَّ معنى ما في كتاب ابن حبيب إنَّما هو أنَّ الشهادة لا تجوز على خطأ الشاهد في طلاق ، ولا عتاق ، ولا نكاح ، ولا حدٍّ ، وتجاوز على خطأ الرجل أنَّه طلق ، أو أعتق ، أو نكح ، كما لا تجوز في إقراره بالمال . قال : فالصواب أن يحمل قوله في الرواية نفسها على ظاهر كلامه في البيان ، حيث خصَّ المنع بالشهادة على خطأ الشاهد خاصة

تكون الإنشادات كلها الخطيئة واللفظية على سنن واحد في الحكم بها عند الشهادة عليها في الأموال وغيرها .

ولما ذكر ابن خيرة طريقة شيخه ابن رشد في الجمع بين ما في « الواضحة » وما في سماع أشهب ، في مسألة دعوى الطلاق على الزوج ، قال : إنَّه جمعٌ حسنٌ إلا أنَّ نصَّ ما في « الواضحة » خلافه ؛ فالأصوب أنَّهما قولان . وقد قال ابن المَوَّاز : الذي نأخذ به بأن لا يجوز من الخطُّ شيءٌ إلاَّ من كتب خطَّه على نفسه ؛ فإنَّه كالأقرار على نفسه . قال : وهو قول مالك . وهذا هو القول المخالف لما في « الواضحة » أنَّه أطلق القول في لزوم ما التزمه الإنسان بخطِّه ، ولم يخصَّ مالا من غيره ووجه الفرق بين خطِّ الشاهد وخطِّه الالتزامات . وما ترتَّب من الحقوق الواجبات ، ما ذكره ابن حارث في « كتاب الاتفاق والاختلاف » له ؛ وذلك أنَّه ضعف الشهادة على خطِّ الشاهد . قال : لأنَّه قد يكتب شهادته من لا يؤدي ، ومن إذا سئِلَ الأداء ، استراب ، ومن لا يعرف من أشهده إلاَّ على عينه ؛ وهذا كلُّه توهينٌ للعمل على خطِّ الشاهد ، بخلاف إقرار الإنسان على نفسه أو كتبه ما يُعلن عليه حقًّا لغيره .

مسألة أخرى . وهي : مَنْ وجد بخطِّه شيءٌ من المذاهب الفلسفية المخالفة للشريعة ، أو ما بمنزلتها في هذا المعنى ، حكمها أن ينظر في المكتوب ؛ فإنَّ كان فيه تصريحٌ أنَّ كاتبه يقول به ويرتضيه ، وهو بلسانه ينكره وينفيه ، فيجوز حكمه على ما سبق ذكره في الخطِّ ، إذا ثبت من تعليق يمين به ، أو سجن إن لم يحلف على نفيه ، أو إنفاذ ما يوجبه الخطُّ على من أقرَّ بمضمونه ، بحسب ما يقتضيه ؛ وإن كان الخطُّ بتلك المذاهب نقلاً مرسلًا غير مضافٍ قولاً لكاتبه ، ولا مرتضى له مذهباً من قبله ، فبئس من كتب بيده ، ممَّا هو عرضة للإخلال ، وهو رصدٌ للطعن على الدين بسببه ؛ وهو حقيقٌ بالتحريق والزجر عن مثله . وقد قال تعالى في قوم أضلُّوا غيرهم بمكتوبهم : « فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ » (١) . وقد تقدَّم في اسم محمد بن يَسْقِي بن زَرْب ما كان من عمله سنة ٣٥٠ جملةً من أتباع ابن مسرَّة الجبلي ، وأنَّه استتابهم ، وأحرق ما وجد من كتبهم وأوضاعه عندهم (٢) .

(١) سورة البقرة : ٧٩ . — (٢) راجع أعلاه ص ٧٨ .

وجرى مثل ذلك أيضاً بمحضرة غرناطة ، منتصف عام ٧٧٣ ، في كُتُب ألفيت بها من تواليف محمد بن الخطيب ، فيما يرجع إلى العقائد والأخلاق ؛ فأحرقت بمحضرة من الفقهاء ، والمدرسين من العلماء ، وأمائل الفقهاء ، لما تضمنته الكُتُب المذكورة من المقالات التي أوجبت ذلك عندهم ، وحقَّقَتْه لديهم .

ومن الكلام الذي استعظم بالأندلس في حق القاضي أبي الوليد الباجي ، الذي أفصح به قوله عن النبي — صلى الله عليه وسلم — إنه كتب بيده ؛ وكان أصل ذلك أنه قرئ عليه بمدينة دانية في كتاب البخاري حديث المقاضاة ؛ فتكلم عليه ، وأشار إلى تصويب من قال بظاهره . ف قيل له : « وعلى من يعود ضمير قوله « كتب » ؟ » قال : « نعم ! : « على النبي » — صلى الله عليه وسلم — ف قيل له : « وكتب بيده ؟ » قال : « نعم ! : ألا ترونه يقول في الحديث : « فأخذ رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الكتاب ، وليس يحسن الكتاب ؛ فكتب : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله . » قال ابن العربي في « سراج » : « فأصلها ونسبوا كل تكذيب وتعطيل إليه . ركان من قوله إنه النبي الأمي » يجوز أن يكتب بعد أميته ؛ فيكون ذلك من معجزاته .

وكتب أمير وطنه في المسألة إلى إفريقية وصقلية ، برغبة الباجي في ذلك . فجاءت الأجوبة من هنالك بتصديقه وتصويب مقالته . فسلم فيها قوم ؛ وصدرت من بعض الفقهاء بالأندلس ، في معرض الرد لها وإبطال مضمونها ، أوضاع ، منها جزوه للزاهد أبي محمد ابن مفوِّز . قال صاحب « الأكمال » : فطال كلام كل فرقة في هذا الباب ، وشنت كل واحدة على صاحبتها . « وَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا » (١) .

ونرجع ما كننا بسبيله من الكلام . فنقول : وأما شهادة الشاهد على خط يده في شهادته وهو لا يذكرها ، ففي سماع أشهب : قيل لمالك ، في الرجل يوثق بخط يده على شهادة لا يذكر منها شيئاً ؛ قال : أرى أن يرفع شهادته على وجهها ، يقول : « أرى كتاباً يشبه كتابي ، وأظنه آتيه ؛ ولست أذكر شهادتي ، ولا متى كتبتُها » قيل له : فإن كان جلدًا أبيض لا تحوُّ فيه ولا شيء ، وعرف خط يده ، فقال : ربما ضرب على الخط وعلى الكتاب ؛ فأرى أن يرفع شهادته على وجهها . وقال ابن نافع :

لا يشهد . وقال : قد أتيت غير مرة بخط يدي ، ولم أثبت على الشهادة ؛ فلم أشهد . قاله ابن القاسم وأصنع . وقال ابن حبيب : وهو الاحوط .

وفي « المُسْتَخْرِجَة » : قيل لَسَحْنُون : « أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْرِفُ خَطَّهُ فِي الْكِتَابِ ، لَا يَشْكُ فِي ذَلِكَ ، وَلَا يَذْكُرُ كُلَّ مَا فِيهِ ؟ » فقال : « قد اختلف فيه أصحابنا ؛ والذي أقول به ، إذا لم يَرِ فِي الْكِتَابِ مَحْوً وَلَا لِحْقًا وَلَا شَيْئًا يَسْتَذْكُرُ ، وَرَأَى الْكِتَابَ كُلَّهُ خَطًّا وَاحِدًا ، فَأَرَى أَنَّهُ يَشْهَدُ ، وَأَنْ يَقُولَ : « أَشْهَدُ بِمَا فِيهِ . » وَهَذَا الْأَمْرُ لَا يَجِدُ النَّاسُ مِنْهُ بُدْءًا ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَذْكُرَ جَمِيعَ مَا فِي الْكِتَابِ . قِيلَ لَهُ : « فَلَوْ أَنَّهُ عَرَفَ الْكِتَابَ كُلَّهُ وَعَرَفَ خَطَّهُ فِي الْكِتَابِ كُلِّهِ ، وَفِيهِ شَهَادَتُهُ ، وَلَمْ يَرِ شَيْئًا يَسْتَذْكُرُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهُ شَيْئًا ؟ » فقال : « أَرَى أَنَّهُ يَشْهَدُ بِهِ ؛ وَلَوْ أَنَّهُ أَعْلَمَ بِذَلِكَ الْقَاضِي ، رَأَيْتَ لِلْقَاضِي أَنْ يَجِيزَ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً إِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ خَطُّ الْكِتَابِ ، وَكُتِبَ شَهَادَتُهُ بِيَدِهِ ، وَلَمْ يَرِ فِيهِ مَحْوً ، وَلَا يَشْكُونُ أَنَّهَا جَائِزَةٌ .

وَقَالَ سَحْنُونُ : قَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ : إِذَا أَتَى الرَّجُلَ بِالْكِتَابِ فِيهِ شَهَادَتُهُ ، فَيَعْرِفُ خَطَّهُ يَدَهُ وَلَا يَذْكُرُ شَهَادَتَهُ وَلَا شَيْئًا مِنْهَا ، فَيَقُولُ بَعْضُ الشُّهُودِ الَّذِينَ فِي الْكِتَابِ مَعَهُ : « نَشْهَدُ أَنَّهُ كِتَابُ يَدِكَ وَأَنَّكَ كَتَبْتَهُ مَعَنَا » ، وَلَا يَذْكُرُ هُوَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ قَالَ : إِنْ كَانَ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ كِتَابُهُ وَخَطُّ يَدِهِ ، وَيَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُشَبِّهُهُ ، فَيَشْهَدُ عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ بِخَبَرٍ غَيْرِهِ ، وَقَوْلُهُمْ لَهُ ، فَلَا أَرَى أَنَّهُ يَشْهَدُ عَلَيْهِ . وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ : مَنْ عَرَفَ خَطَّ يَدِهِ فِي شَهَادَتِهِ فِي ذِكْرِ حَقٍّ ، وَلَمْ يَثْبُتْ عِدَّةُ الْمَالِ ، إِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ خَطُّ يَدِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتْ عِدَّةٌ ، فَلْيَشْهَدْ عَلَيْهِ . وَيَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِهِ إِذَا أَشْهَدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ خَطُّ يَدِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَهُ عَلَى عِدَّةِ الْمَالِ .

وَمَنْ شَرَحَ خَلْفَ بَنٍ بَطَّالٌ : اتَّفَقَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الشَّاهِدَةَ عَلَى الْخَطِّ لَا تَجُوزُ ، إِذَا لَمْ يَذْكُرِ الشَّاهِدَةَ وَلَا يَحْفَظْهَا . قَالَ الشَّعْبِيُّ : وَلَا يَشْهَدُ أَبَدًا إِلَّا عَلَى شَيْءٍ يَذْكُرُ : فَإِنَّهُ مِنْ شَاءٍ ، انْتَقَشَ خَاتَمًا ، وَمِنْ شَاءٍ ، كُتِبَ كِتَابًا . وَمَعْنَى رَأَى أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ عَلَى الْخَطِّ ، وَإِنْ عَرَفَهُ ، حَتَّى يَذْكُرَ الشَّاهِدَةَ ، الْكُوفِيُّونَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا فِي أَيَّامِ عُثْمَانَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ! — صَنَعُوا مِثْلَ خَاتَمِهِ ، وَكُتِبُوا مِثْلَ كِتَابِهِ ، فِي قِصَّةٍ مَذْكُورَةٍ فِي مَقْتَلِ عُثْمَانَ .

وأما الشهادة على خطأ الشهود ، وهى التى يكثر فى الغالب الاضطراب إليها ، لم يحصل المذهب فيها يرجع إلى قولين : أحدهما الجواز ، وهو الذى رواه مطرف عن مالك فى « الواضحة » أن الشهادة جائزة على خطأ الميت والغائب إذا لم يستذكر الشاهد شيئاً . حكاه ابن وهب أيضاً عنه . وقاله أصبغ . وهو قول ابن القاسم ، واختلاف فى حد المغيب الذى تجوز فيه الشهادة على خطأ الغائب ؛ فقال ابن الماجشون فى « دوان » ما تقتصر فيه الصلاة ؛ ونحوه عنه فى « المجموعة » . وقال ابن سحنون عن أبيه : الغيبة البعيدة من غير تحديد . وقال بن مزين فى كتبه الخمسة عن أصبغ : مثل إفريقية ومصر أو مكة من العراق . القول الثانى أن شهادة الشهود على خطأ الشاهد بما علمت من حكم به وهما لو سمعا الشاهد ينص شهادته ، لم يجز أن ينقلها حتى يقول لهما : « اشهدا بذلك » قال : والذى أخذ به ألا تجوز الشهادة على الخطأ إلا خطأ من كتب شهادته على نفسه ؛ فهو كالإقرار . وقاله ابن القاسم أيضاً ، رواه عن مالك . وقال محمد بن حاتم : لا أرى أن يقضى فى دهرنا بالشهادة على الخطأ ، لما أحدث الناس من الفجور والضرب على الخطوط . وقد كان فيما مضى يجوزون الشهادة على طابع القاضى ؛ ورأى مالك ألا يجوز . وقال ابن الماجشون فى غير « الواضحة » : الشهادة على الخطأ باطل . وما قتل عثمان بن عفان — رضى الله عنهما — وهو خير هذه الأمة بعد نبيها محمد — صلى الله عليه وسلم — وبعد أبى بكر وعمر — رضى الله عنهما — إلا على الخطأ وما هبى به منه وكتب عليه . قال : فلا أرى أن يشهد على الخطأ ولا أن يشهد الرجل إلا بما يعرف على من يعرف ويعلمه فيمن يعلم . أما سمعت الله تعالى يقول : « وما شهدنا إلا بما علمنا »^(١) وقال : « الا آمن شهد بالحق وهم يعلمون »^(٢) . وقال مطرف مثله . وقال الطحاوى : خالف مالك جميع العلماء فى الشهادة على معرفة الخطأ ، وعدوا قوله شذوذاً ؛ إذ الخطأ قد يشبه الخطأ ، وليست شهادة على قول منه ولا معاينة فعل . وقال محمد بن حارث : الشهادة على الخطأ خطأ . ولقد قلت لبعض الفقهاء : « أتجوز شهادة الموتى ؟ » فقال : « ما هذا الذى تقول ؟ » قلت : « إنكم تجوزون شهادة الرجل بعد موته ، إذا وجدتم خطئه فى وثيقة » . فسكت . ومن « الكتاب المنقح » : كان محمد بن صمر

(١) سورة يوسف : ٨١ . — (٢) سورة الزخرف : ٨٦ .

ابن لُبابة (١) لا يجوز الشهادة على الخط في شيء من الأشياء ، استمر على ذلك إلى أن مات . وهو أخو طُحُوالة الزمان وفساد أهله . وشهادة الأحياء ربما دخلتها الدواخل ؛ فكيف بشهادة الموتى ؟

وفي كتاب القاضي أبي الأصْبَغ بن سَهْل ، وقد قدَّر مسائل من هذا النوع ، قال : من ضعف أمر الخط وضعف الشهادة ، أن رجلاً ، لوقال ، وهو قائمٌ صحيحٌ ، « هذا خطي ! ولست أذكر القصة ولا أحفظ المعنى الذي كتبت خطي فيه ! » لما كانت شهادة ولا جازت جواز العلم والقبول ، فكيف يأتي رجل إلى خط غيره ، ويشهد عليه ، ويقطع أنه كتابه وعمله ؛ فيمضي ذلك وينفذ . وهذا هو الصحيح عندي : لا أقول بغيره ، ولا أعتقد سواه ؛ وهو دليل « المدونة » وغيرها . ثم قال : لا كتني أذهب إلى جواز ذلك في الإحباس خاصة ، على ما اتفق عليه شيوخنا — رحمهم الله ! — اتباعاً لهم ، واقتداء بهم ، واستحساناً لما درجت عليه جماعتهم ، وقضى به قضائهم ، والعمدات به سجلاًتهم . وحسب المجتهد منّا اتباع السلف ؛ فقد أجازوا غير ما شيء على الاستحسان وأخذوا به بالتخفيف ؛ وما أجمعوا على ذلك في الإحباس إلا حيلةً عليها ، وتحصيناً أن تحال عن أحوالها ، وتغير عن سبيلها ، واتباعاً لما لك وأصحابه في المنع من بيعها ، والمناقلة بها ، والمعاوضة فيها ، وإن خربت ، وذهب الانتفاع بها . واحتج ببقائها بالمدينة خراباً ، لا تحال عن وجوهها التي اثبتت فيها ؛ فظاهر اختيارهم هذا ، على ما ذكره ابن سَهْل ، يمنع من تجويز الشهادة على الخط في التقية وشبهها ، مما فيه توهينها ونقضها ؛ فلا يجوز إذا العمل به ، ولا يسوغ القول بذلك ، إلا لمن اعتقد جواز الشهادة على الخط مطلقاً ، ولم يخص شيئاً من شيء ، لا حبساً ولا غيره ، وخالف ما اتفق عليه الشيوخ ، وجرى به العمل . وأما من ذهب مذهبهم بتخصيص الإحباس بها ، فلا يصح له القول بذلك في التقية ، ولا في غيرها . والله المستعان !

وقد شافهت في ذلك بعض من لقيت من العلماء ؛ فأخبرني أن اختياره إبطال التقية ، وأنه شاهد القضاء بذلك . ومن « أحكام » ابن جرير : قال ابن زَرُب : الشهادة على الخط جائزة في مذهب مالك — رحمه الله ! — في جميع الأشياء . والذي جرى به العمل ،

أنه تجوز الشهادة على الخطئ في الإحباس المعقبة الموقفة المسبلة . وقال ابن حارث : لم أسمع ، ولا علمت أن الذين رأوا إجازة الشهادة على خطأ الشاهد فرّقوا بين الإحباس وسواها من الأموال ، فضلاً عن أن يفرّق بين الحبس الذي يكون مرجعه الى المساكين ، ويرجع متمكناً .

هذا ما وسع الوقت من الكلام على كتب القضاة إلا القضاة ، وفي الشهادة على الخطوط ، وبعض ما يرجع اليها ويتعلّق بها من المسائل . وفيه الغنية الكاملة للمتأمل ، بفضل الله .

الفصل الثاني في صفات من بلغ من القضاة رتبة الاجتهاد وحكم القاهر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام ؛ وضبط معاني هذه الترجمة يفتقر الى إطالة ، وغرضنا إشاره الاختصار . فنقول على جهة التقريب — والله الموفق للصواب ! :

أما الصفات التي ينبغي أن يكون عليها كُملاء القضاة ، فهي العِلْمُ بالكتاب والسنة وما وقع عليه إجماع الأمة ؛ والاجتهاد المتكلم به عند الفقهاء هو استقراء الوضع في المطلوب لغة ، واستقراء الوضع بالنظر فيما يلحق فيه لوم شرعي اصطلاحاً . هذا هو المعبر عنه بالاجتهاد . وأما هل سجن النبي — صلى الله عليه وسلم — وأبو بكر — رضى الله عنه — أحداً أم لا ، فذكر بعضهم أنه لم يكن لهما سجن ولا سجن أحداً . وذكر بعضهم أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سجن بالمدينة في تهمة دم : رواه عبد الرزاق والنسائي وأبو داود . وفي « أحكام » ابن زياد عن أيوب بن سليمان : أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سجن رجلاً أعتق شريكاً له في عبدي ، فوجب عليه استئمان عتقه . قال في الحديث : متى باع له . وفي كتاب ابن شعبان عن الاوزاعي : أن رجلاً قتل عبده معتمداً ؛ فجلده النبي — صلى الله عليه وسلم — مائة جلدة ، ونفاه سنة ، ولم يقره ؛ وأمره أن يعتق رقبة . قال ابن شعبان : وقد رويت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه حكم بالضرب والسجن . ومن غير كتاب ابن شعبان عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — أنه كان له سجن ، وأنه سجن الخطيئة على الهجو ، وسجن آخر على سؤاله عن الذاريات والمرسلات والنازعات ويس ، وضربه مرة بعد مرة ، ونفاه

إلى العراق . وقد تقدّم أنّه ضرب في التعزير مُعْن بن زائدة مائة سوط حيث نقش خاتمه وحبسه . وسجن عثمان ابن عفّان — رضى الله عنه ! — ضارب بن الحارث ، وكان من الصومس بنى تميم وفُتّاكهم ، حتى مات في السجن . وسجن على بن أبي طالب — رضى الله عنه ! — بالكوفة .

واحتج بعض العلماء ممّن يرى السجن فيكمّ وَهْنٌ بقول الله تعالى : « في الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ^(١) » ، ويقول النبيّ — عليه السلام ! — في الذي أمسك رجلاً آخرَ حتى قتله : « اقتلوا القاتل واصبروا الصابر ! » قال أبو عبيد : قوله « اصبروا الصابر » يعنى « احبسوا الذى حبسه للموت حتى يموت » . وكذلك ذكره عبد الرزّاق في مصنّفه عن على بن أبى طالب — رضى الله عنه ! — : « يحبس المسك في السجن حتى يموت » . ومن كتاب ابن سهيل ، في اتّخاذ الحميل على من أقرّ بمال أو ثبت قبّله : قال أبو صالح : من وجب عليه حميل ، فلم يقدر عليه ، فالحبسُ حميلُهُ . وأهل المشرق يقولون بالملزمة ولا يبارحه . وهذا القول قد رواه عهد بن سحنون عن أبيه وقال به . وقال عهد بن غالب : الذى نراه أن يتخذ عليه حميل بالمال ، توقّعاً من الشح والهرب ؛ فيذهب حقّ ذى الحقّ . فإن لم يقم حميلاً ، حبس له . وقال عهد بن الوليد بمثله . وقال ابن المطّار في كتاب السجّلات من « وثائق » : إذا لم يأت المطلوب بحميل بما يثبت عليه ، سُجِن للطالب ، إن طلب ذلك ؛ ولا يُسجن ، إذا لم يقم حميلاً بالخصومة في أوّل الطلب ؛ ويقال للطالب : « لا زِمَهُ إِنْ أُحْبِبْتَ ، وَكُنْ مَعَهُ حَيْثُ انْصَرَفَ ! » وفي « وثائق » ابن الهنديّ ، هذا الوجه أنّه يُسجن إن لم يقم حميلاً بوجهه .

وسئل القاضي أبو الوليد ممّن كان له على رجلٍ دينٌ حالٌّ ، وللغيريم سلعةٌ يمكن بيعها مسرعاً ؛ فطلب صاحب الدين بيع السلعة ، وطلب المديان أن لا يفوت عليه سلعته ، وأن يضع السلعة رهنًا ، ويؤجّل أيّاماً ينظر فيها في الدين هل له ذلك أم لصاحب الدين بيع السلعة ؟ فأجاب فيها : إن من حقّه أن يجعل السلعة رهنًا ، ويؤجّل في إحضار المال بقدر قلّته وكثرتها ، وما لا يكون فيه ضررٌ على واحد

منهما ، على ما يؤدي إليه اجتهادُ الحاكم في ذلك . فهذا هو الذي جرى به
القضاء ، ومضى عليه العمل ؛ وهو الذي تدلُّ عليه الروايات عن مالك وأصحابه
وبالله التوفيق !

نجز وتمّ - والحمد لله على ما خصّ من
نعمه ونعم ! - كتابُ المُرْقِبَةِ
المُتْلِيَا ، فيمن يستحقُّ
القضاءَ والفتيا ، تأليفُ
الشيخ الإمام أبي الحسن
ابن الفقيه أبي محمد
عبد الله النُّبَاهِيّ -
رحمه الله
تمالى ورضى
عنه .

الفهارس

- ١ — فهرس الأبواب والبيصول والتراجم .
- ٢ — فهرس الأعلام .
- ٣ — فهرس القبائل والطوائف .
- ٤ — فهرس البلدان والأماكن .
- ٥ — فهرس الكتب المذكورة .
- ٦ — فهرس القوافي .

فهرس الأبواب والفصول والتراجم

الباب الأول

صفحة

٢	في القضاء وما ضارعه
٢	فصل في معنى القضاء
٣	فصل في فضل العدل
٤	فصل في الخصال المعتبرة في القضاة
٦	فصل فيما يصدر من الحكام في العقوبات
٩	فصل في التحذير من الحكم بالباطل أو الجهل
١٠	فصل في طلب الولاية والامتناع منها
١٧	فصل في إخراج ما يدعيه الطالب من يد المظلوم الموسوم بالظلم
٢١	إضافة لفظ القضاء إلى الجماعة

الباب الثاني

٢٢	في سير بعض القضاة الماضين وقرر من أنباء الأئمة المتقدمين
٢٦	فصل في حكم القيام للرجال
٢٨	ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب بسحنون قاضي إفريقية
٣٠	ذكر القاضي عيسى بن مسكين
٣٢	ذكر القاضي ابن سمالك الهمداني
٣٦	ذكر القاضي اسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي
٣٢	ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف
٣٧	ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني
٤٠	ذكر القاضي عبد الوهاب

صفحة

٤٢	ذكر القاضي مهدي بن مسلم
٤٢	ذكر القاضي عنتر بن فلاح
٤٣	ذكر القاضي يحيى بن زيد
٤٣	ذكر القاضي معاوية بن صالح الحضرمي
٤٤	ذكر القاضي نصر بن ظريف اليعصبى
٤٤	ذكر القاضي يحيى بن معمر
٤٥	ذكر القاضي المصعب بن عمران
٤٧	نبذ من أخبار محمد بن بشير المعافى وبعض سيره
٥٣	ذكر القاضي الفرج بن كنانة
٥٤	ذكر القاضي سعيد بن سليمان الغافقى
٥٥	ذكر القاضي معاذ بن عثمان الشعبانى
٥٥	ذكر القاضي محمد بن زياد اللخمي
٥٦	نبذ من أخبار سليمان بن الأسود الغافقى
٥٩	ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى
٦٣	ذكر القاضي أسلم بن عبد العزيز
٦٣	ذكر القاضي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب
٦٣	ذكر القاضي أحمد بن بقر بن مخلد
٦٦	ذكر منذر بن سعيد ونبذ من أخباره
٧٥	ذكر القاضي محمد بن السليم
٧٧	نبذ من أنباء محمد بن أبيبى بن زرب
٨٣	ذكر الحسن بن عبد الله الجذامى قاضى رية
٨٤	ذكر القاضي ابن برطال والقاضى أبي العباس بن ذكوان
٨٧	ذكر القاضي أبي المطرف بن قُطيس
٨٨	ذكر القاضي يحيى بن واند اللخمي
٩٠	ذكر محمد بن الحسن الجذامى الشباهى قاضى مالقة
٩٤	ذكر القاضي إسماعيل بن عباد وابنه محمد
٩٥	ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجى

صفحة

٩٥	ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مغيث
٩٦	ذكر القاضي أبي بكر بن منظور
٩٦	ذكر القاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل
٩٧	ذكر القاضي موسى بن حماد
٩٨	ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد
١٠٠	ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصاري المالقي
١٠٠	ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حسن المالقي
١٠١	ذكر القاضي أبي الفضل عياض اليحصبي
١٠٢	ذكر عيسى بن الملقوم قاضي ناس
١٠٢	ذكر القاضي عبد الله محمد بن الحاج
١٠٣	ذكر القاضي أبي القاسم بن حمدين
١٠٣	ذكر القاضي حمدين بن حمدين
١٠٤	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوحيددي
١٠٥	ذكر القاضي أبي بكر بن العربي المعافري
١٠٧	ذكر القاضي أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي
١٠٩	ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية
١٠٩	ذكر القاضي محمد بن سمالك العاملي
١١٠	ذكر القاضي عبد المنعم بن الفرس
١١٠	ذكر القاضي الحسن بن هانيء اللخمي
١١٠	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أبي زمنين
١١١	ذكر القاضي ابن رشد الحفيد
١١٢	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن حوط الله الأنصاري
١١٢	ذكر القاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الثباهي
١١٥	ذكر القاضي محمد بن حسن بن صاحب الصلاة
١١٦	ذكر القاضي أبي الخطاب أحمد بن واجب القيسي
١١٦	ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي
١١٧	ذكر القاضي أحمد بن يزيد بن بقي الأموي

صفحة

١١٨	ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١١٩	ذكر القاضي أبي الريح سليمان الكلاعي
١٢٢	ذكر القاضي أحمد بن الغماز
١٢٣	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر
١٢٤	ذكر القاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١٢٤	ذكر القاضي محمد بن غالب الأنصاري
١٢٤	ذكر القاضي محمد بن أضحى الهمداني
١٢٥	ذكر القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١٢٥	ذكر القاضي أبي بكر محمد الأشبرون
١٣٦	ذكر القاضي غالب بن حسن بن سييد بونة
١٢٦	ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجذامي
١٢٧	ذكر القاضي أبي علي بن الناظر
١٢٨	ذكر القاضي الحسن بن الحسن الجذامي الشباهي
١٢٩	ذكر القاضي أبي جعفر المزدغني وبعض قضاة فاس بعده
١٣٠	ذكر القاضي محمد بن يعقوب المرسى
١٣٠	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد الملك المراكشي
١٣٢	ذكر القاضي أبي العباس الغبريني
١٣٢	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد المهيم الحضرمي
١٣٣	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الغافقي
١٣٤	ذكر القاضي محمد بن محمد النخعي القرطبي
١٣٤	ذكر القاضي محمد بن منصور التلمساني
١٣٥	ذكر القاضي محمد بن علي الجزولي بن الحاج
١٣٦	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم التسولي شارح « الرسالة »
١٣٦	ذكر القاضي أبي تمام غالب بن سييد بونة الخزاعي
١٣٧	ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام
١٣٨	ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن فركون
١٣٩	ذكر القاضي أبي بكر عيسى بن مسعود الحاربي وابنه أبي محمد

صفحة

١٤١	ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري
١٤٧	ذكر القاضي عثمان بن منظور
١٤٨	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عياش
١٤٨	ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن برطال
١٤٩	ذكر القاضي أبي القاسم الخضر بن أبي العافية
١٥٢	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن يحيى الألبصري
١٥٣	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين
١٥٤	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء
١٥٤	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن هبید الله بن منظور القيسي
١٥٥	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي
١٦١	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المنستيري
١٦٤	ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاج البلنقي
١٦٧	ذكر القاضي أبي القاسم بن مسلمون
١٦٨	ذكر القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الجاني
١٦٩	ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني
١٧٠	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد اللشتماني
١٧١	ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الغرناطي
١٧٧	خاتمة
١٧٨	(باب في كتب القضاة إلى القضاة)
١٩٧	(باب في الشهادة على الخطوط)
٢٠٦	فصل في صفات كلام القضاة

فهرس الأعلام

(١)

الأبرى ١٤ ، ١٧٩ .
 أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفى أبو جعفر
 ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
 / ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
 ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ،
 ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٥٢ ،
 . ١٥٤ ، ١٦٧ .
 أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحلى ١٦٨ .
 أحمد بن أحمد الثبرى أبو العباس ١٣٢ .
 أحمد بن إدريس شهاب الدين ٢٦ .
 أحمد بن إسحاق القوصى أبو المعالى ١٤١ .
 أحمد بن بقی بن محمد بن ٦٣ - ٦٥ ، ٧٦ .
 أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجذامى
 أبو العباس ١٢٦ .
 أحمد بن خالد ٤٨ .
 أحمد بن أبى داود ٥٢ .
 أحمد بن رزق ١٠٢ .
 أحمد بن زياد ٩٢ .
 أحمد بن سعيد بن أبى الفياض أبو جعفر
 . ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .
 أحمد بن عبد الله بن الحسن الجذامى ٨٤ .
 أحمد بن عبد الله بن ذكوان الأموى ٢١ ،
 . ٧٧ ، ٨٤ - ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ .

ابن الأبار = محمد بن عبد الله .
 أبان بن عثمان ١٩٦ .
 أبان بن عيسى بن دينار ١٣ - ١٣ ،
 . ٥٥ ، ٥٦ .
 إبراهيم بن أحمد بن الأغلب (أمير إفريقية)
 . ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٩٠ .
 إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن الفرناطى
 . ١١٦ - ١١٧ .
 إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقى أبو أحمد
 . ١٣٣ - ١٣٤ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٦ .
 إبراهيم بن أسلم ١٦٥ .
 إبراهيم بن العباس القرشى ١٥ .
 إبراهيم بن عبد الله ١٧٨ .
 إبراهيم بن عبد الرقيق أبو إسحاق ١٥٣ .
 إبراهيم بن محمد بن بار ١٢٢ .
 إبراهيم بن محمد بن خلف البلقى ١٦٤ .
 إبراهيم بن أبى يحيى التمسولى ١٣٦ .
 إبراهيم بن يزيد ٥٨ ، ٥٩ .
 أبو إبراهيم (من فقهاء قرطبة) ٧ ، ٨ ، ٧٣ .
 الأبرش الكلبى ١٧٤ .
 الأبلج أبو الحسن ١٣٩ .

- أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصمعي . ٦٣
 أحمد بن عبد الله الأشبيلي أبو عيسى ١٣
 أحمد بن محمد ١٣
 أحمد بن محمد بن أحمد بن جُرى الكلبي
 أبو بكر ١٧٧
 أحمد بن محمد بن أحمد الطنجالي أبو جعفر
 ١٥٥ ، ١٥٩
 أحمد بن محمد بن أحمد بن لُركون أبو جعفر
 ١٣٨ - ١٣٩
 أحمد بن محمد بن هلى بن بَرمال أبو جعفر ١٤٨
 أحمد بن محمد بن هلى بن محمد بن أبو القاسم
 ١٠٣
 أحمد بن محمد بن عمر بن واجب القيسي
 أبو الخطاب ١١٩
 أحمد بن محمد بن الفماز الخزرجي أبو العباس
 ١٢٢ - ١٢٣ ، ١٢٧
 أحمد بن مطرف ٧٠
 أحمد بن معاوية ١٣٩
 أحمد بن نزار أبو سيبرة ١٩
 أحمد بن الهيثم ٢٨
 أحمد بن يزيد بن عبدة الرحمن بن بقر
 أبو القاسم ١١٧ - ١١٨
 ابن أبي الأحوص القرشي أبو هلى ١١٧
 ١٤٠
 إدريس بن يحيى بن على بن حمود العالى
 بالله الظاهر بأمر الله ٩١ ، ٩٢
 إسحاق بن محمد بن غانية اللمتوفى ١١٦
 أبو إسحاق النلمساني ١٤١
 ابن إسحاق ١٧٤
 أسد بن الفُرات بن سنان ٥٤
 أسلم بن عبد العزيز ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣
 إسماعيل بن إسحاق ٦٣ ، ١٦١
 إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد
 ابن زيد الأزدي ٣٢ ، ٣٦ ، ١١٤
 إسماعيل العيذى ١٦
 إسماعيل بن القاسم البغدادى القالى أبو على
 ٦٦ ، ١٤٥
 إسماعيل بن محمد بن عباد أبو الوليد ٩٢ ، ٩٤
 إسماعيل بن نصر ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣
 الأشبرون = محمد بن فتح بن أحمد
 أشهب ١٠٧ ، ١٥٠ ، ١٧٩
 أشهب بن عبد العزيز ٤٤
 أصبغ ٢٠ ، ١٧٩
 أصبغ بن خليل ٥٥ ، ٥٦
 أصبغ بن عيسى ٦٤
 أصبغ بن الفُرج ٤٥ ، ٥٠ ، ١٨٨
 ابن أصبغ الهمدانى ٦٩
 ابن أضحى = محمد بن أضحى ؛ أبو على بن
 أضحى
 ابن الأفلح = أبو القاسم بن إبراهيم
 ابن أكم ٢٤
 امرؤ القيس ١٧٦
 أمة العزيز بنت أبي عامر بن ربيع ووالدة
 أبي عبيد الله الطنجالي ١٥٩
 ابن الأنبارى ٣٤

بقى بن مخلد ١٨٨، ١٩، ٥١، ٦٥، ١٤٦، ١٥٢ .

أبو بكر الصديق ٢، ٢٢، ١٧٧، ٢٠٤ .
أبو بكر البصرى ٤١ .

أبو بكر الخطيب ٣٧، ٤١ .

أبو بكر بن داوود الأصبهاني ٣٤ .

أبو بكر بن عبيدة ١٤١ .

أبو بكر بن يتي بن زرب = محمد بن يتي .

بلال بن أبي بردة ١٨٨ .

بلج بن يحيى بن خالد ١٤١ .

بلقين بن باديس بن حبوس سيف الدولة

٩١، ٩٢، ٩٤ .

(ت)

تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين

الرابطى ١٦ .

ابن تافراجين أبو محمد عبد الله ١٦١ .

التسولى = إبراهيم بن أبي يحيى .

تمامة بن عبد الله بن أنس ١٨٨ .

التميمى أبو محمد ١٠١ .

التونسى أبو إسحاق ١٥٠ .

التونسى أبو عبد الله ١٥٤ .

(ث)

أبو ثور ٧، ١٧٩ .

الثورى ٦١ .

أنس بن أحمد الجياني أبو بجر ٨٤، ٨٥ .

أنس بن مالك ١٧٧ .

الأوزاعى ٧، ٤٧، ٥١، ٦١، ١٩٠ .

ابن أبي أويس ٥٥ .

أياس بن معاوية ٢٣، ١٨٨ .

ابن أيوب أبو محمد ١١٧ .

(ب)

الباجى أبو الوليد ٣٣، ١٠٠، ١٠٥ .

٢٠٢ .

باديس بن حبوس بن ماكسن بن زيرى

الصنهاجى ٩١، ٩٢، ٩٣ .

ابن الباذش أبو جعفر ١٠٧ .

الباذش أبو الحسن ١١٠ .

الباز الأشهب أبو العباس ٣٤، ٣٥ .

الباقلانى = محمد بن الطيب .

الباهلى أبو محمد ١٤٧ .

بدرون الصقلبى ٥٧، ٥٨ .

ابن بطلال = أحمد بن محمد بن على ؛ محمد بن

يحيى بن زكرياء .

أبو البركات = محمد بن محمد بن إبراهيم .

ابن البزليانى ٩٣ .

ابن بشكوال ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٢ .

١٠٣ .

ابن بشير = سعيد بن محمد ؛ محمد .

ابن بطلال = أبو الحسن بن خلف ؛ خلف ؛

سليمان بن محمد .

(ج)

- أبو حازم الحنفى ٣٣ .
 حبيب القرشى ١٩٣ .
 ابن حبيب — عبد الملك بن حبيب .
 ابن مُحَيْشِش أبو القاسم ١١٩ .
 ابن مُحْرِث ١٧٦ .
 ابن حزم ١٤١ .
 حسان الفتى ٥٦ .
 حسن بن أحمد بن سيد بونة ١٢٦ .
 حسن صاحب الدبوس ٩٣ ، ٩٤ .
 حسن بن محمد الصّديّ أبو على ١٠١ .
 حسن بن يحيى بن على بن حمود ٩٠ .
 الحسن البصرى ٧٧ .
 الحسن بن عبد الله بن الحسن الجذامى النباهى
 ٨١ ، ٨٢ — ٨٤ .
 الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هاف
 الخنى ١١٠ .
 الحسن بن على ٢٢ .
 الحسن بن محمد صاحب « كتاب الاحتفال »
 ١٢ ، ٢١ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٨ .
 الحسن بن محمد بن الحسن الجذامى النباهى
 ٢٠ ، ١٢٨ — ١٢٩ .
 الحسن بن محمد بن أبى محمد بن أسد ١٥٨ .
 أبو الحسن الأشعرى ١٦٣ .
 أبو الحسن بن خلف بن بطلال ١٨٠ .
 أبو الحسن السلطان الرينى ١٦١ ، ١٦٢ .
 ابن الحسن النباهى = الحسن بن محمد بن
 الحسن ؛ محمد بن الحسن بن محمد .
 الحسنوى أبو إسحاق ١٧٠ .

(ح)

- الحبائى أبو على ١٦٣ .
 ابن الجّد أبو بكر ١١٩ ، ١٢٤ .
 ابن مُجَزَى = أحمد بن محمد بن أحمد .
 جعفر الخلدى ١٧٧ .
 جعفر بن الحسن بن الحسن الأمدى
 ١٦ — ١٧ .
 جعفر الصقلبي ٧٢ ، ٧٣ .
 جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بونة أبو محمد
 ١٢٦ ، ١٣٧ .
 جعفر بن عقيل بن أبى طالب ١٥٩ .
 جعفر المتوكل أبو الفضل ٢٤ .
 ابن الجلاب أبو القاسم ٤١ ، ١٩٧ .
 الحنيد بن محمد ١٤٢ ، ١٧٧ .
 الحننى ٢٧ .
 ابن أبى الجواد ٢٨ .
 ابن الحبيّاب ١٧١ ، ١٧٢ .
 أبو حاتم بن عبد الله بن ذكوان ٨٦ ، ٨٧ .
 ابن الحاج = محمد بن أحمد بن خلف ؛ محمد بن
 على بن عبد الرزاق .
 ابن الحاجب = عثمان بن عمر .
 ابن حارث = محمد بن حارث العُشنى .
 الحارث بن مسكين ٢٤ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ١٥٥ .
 حازم أبو بكر ١٠٢ .

(خ)

- خالد بن الوليد ٥٢ .
 خديجة بنت مكنون ٢٨ .
 الخشني = محمد بن حارث .
 ابن الخضار أبو الحسن ١٣٣ ، ١٣٤ .
 ابن الخضار أبو عبد الله ١٤١ .
 الخضر بن أحمد بن أبي العافية أبو إبراهيم
 ١٤٩ .
 ابن الخطيب = محمد بن عبد الله .
 ابن الخطيب الراي = محمد بن عمر الرازي .
 ابن الخطيب الداني ١٦٣ .
 ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد .
 خلف بن بطلال ٢٠٣ .
 خلف بن عبد الملك بن بشكوال ٢٠ ، ١٠٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٥٨ ،
 وانظر: ابن بشكوال .
 خلف بن مسلمة بن عبد الغفور ٦ ، ١٤٧ ،
 ١٩٨ .
 الخليل ٧٤ ، ١٥٦ ، ١٦٠ .
 ابن خميس محمد ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٣ .
 أبي خيرة محمد أبو عبد الله ٩٨ .

(د)

- الداني أبو عمرو ٣٣ .
 داود النبي ٢٢ .
 أبو داود ٢٣ .

- ابن حسون أبو الحكم ١٠٤ .
 الحسين بن عبد العزيز بن الناظر أبو علي
 ١٢٧ .
 الحشاش أبو زيد ٩٧ .
 الخطيئة ٢٠٦ .
 الحكم بن عبد الرحمن المستنصر بالله ٦٥ ،
 ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
 ٧٦ ، ٨١ ، ١٦٥ .
 الحكم بن هشام بن عبد الرحمن أمير
 الأندلس ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
 ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ .
 ابن الحكم ١٢٨ .
 الحلاج ٣٦ .
 حماد بن عبد الرحمن ١٧٨ .
 حماد بن عمار الزاهد ٨٩ .
 حماس بن مروان بن سبأ الحمداني ٣٢ .
 حمديس بن عمر القطف ٣١ .
 حمدين بن محمد بن حمدين ١٠٣ —
 ١٠٤ .
 ابن حمدين = أحمد بن محمد بن علي ؛ حمدين
 ابن محمد .
 حميد الطويل ٢٢ .
 الحنيسري أبو عثمان بن عيسى ١٣٥ .
 ابن الحنات الضرير ٨٧ .
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٤ ، ٦ ، ١١ ،
 ١٥ ، ٢٤ — ٦١ ، ١٧٩ .
 ابن حوط الله = عبد الله بن سليمان .
 ابن حيان ٤٠ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٤ .

ابن ربيع = ربيع بن عبد الرحمن ؛ يحيى بن
عبد الله بن يحيى ؛ يحيى بن عبد الرحمن ؛
يحيى بن علي ؛ عبد الرحمن بن يحيى .
ابن أبي الربيع أبو الحسن ١٣٣ ، ١٣٤ .
رجاء بن حيوة ١٧٤ .
ابن رزق أبو جعفر أحمد ٩٨ .
ابن رشد = محمد بن أحمد بن أحمد ؛ محمد بن
أحمد بن محمد .
ابن رشد أبو القاسم ١٠٣ .
ابن الرقام أبو عبد الله ١٥٢ .
الريمي أبو عبد الله الوزير ١١٣ .
روح بن حاتم ١٥ ، ١٦ .
ابن رئيس ١٧٦ .

(ز)

الزبيدي ٧٨ .
ابن الزبير = أحمد بن إبراهيم .
ابن زرب = محمد بن يتي .
ابن زرعة ٤٢ .
ابن زرقون ١١٩ ، ١٢٤ .
الزغبى أبو الحسن بن محمد ١٣٠ .
الزليجى عبد الرحمن بن محمد ١٣٠ .
ابن أبي زمين = محمد بن عبد الله ؛ محمد بن
عبد الملك .
أبو الزباد ٥٠ .
ابن زنون = عبد الله بن زنون .
الزهري ٢٣ ، ٦١ .

داوود بن علي ٣٥ .
داوود بن علي الأصهباني ٧٤ .
الدباج أبو الحسن بن جابر ١٢٧ .
ابن الدبّاغ أبو الوليد ١١٦ .
ابن دحمان ١١٤ .
دحيم بن اليتيم ٥٤ .
أبو الدرداء ٩ ، ١٠ ، ٢٣ .
ابن درهم = أبو القاسم بن يحيى .
الدمياطى شرف الدين أبو محمد بن أحمد بن
خلف ١٦٧ .

(ذ)

أبو ذر ١٠ .
أبي ذكوان = أحمد بن عبد الله ؛ أبو حاتم
ابن عبد الله .
ابن أبي ذؤيب ٩ .
ابن أبي ذئب ٢٤ .

(ر)

ابن راجح السوسى أبو عبد الله ١٧٣ ، ١٧٤ .
الرازي ١٢٥ .
الرازي أبو الفضل ١٧٨ .
الراضى (الخليفة العباسى) ٣٦ .
الربيع ٥١ ، ٥٢ .
ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعرى
أبوسليمان ١١٨ ، ١٢٤ .

سفيان الثوري ٤٣ .
 ابن السقاء ٩٣ .
 سكن بن إبراهيم ١٩ .
 ابن السكوت = أبو القاسم بن أحمد ؛ محمد
 ابن عباس .
 السلفي ١١١ .
 سلمان الفارسي ١٠٩ .
 سلمون بن علي بن عبد الله بن سلمون
 أبو القاسم ١٥٧ ، ١٦٧ - ١٦٨ .
 ابن سلمون = سلمون بن علي ؛ محمد بن أحمد
 سلمة بن قيس ٥٥ .
 ابن السليم = محمد بن إسحاق .
 سليمان النبي ٢٢ ، ١٩٥ .
 سليمان بن الأسود الغافقي ٥٦ ، ٥٩ .
 سليمان بن بلال ٥٥ .
 سليمان بن الحكم المستعين بالله ٨٦ ، ٨٨ ،
 ٨٩ .
 سليمان بن خلف الباجي أبو الوليد ٩٥ .
 سليمان بن فارس ٥٤ .
 سليمان بن محمد بن بطال ٩ .
 سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي أبو الربيع
 ١١٩ - ١٢٢ ، ١٢٧ .
 ابن سمالك = حماس بن مروان ؛ عبد الله
 ابن أحمد ؛ محمد بن عبد الله بن أحمد .
 سهل بن مالك الأزدي ١٢٧ .
 ابن سهل = أبو علي ؛ عيسى بن سهل .
 الشهيلي ١١٧ .
 سوار بن عبد الله ١٨٣ .

الزواوي أبو علي ١٧٣ .
 ابن زونان ٦٠ .
 ابن الزيات أبو جعفر ١٣٤ ، ١٥٤ .
 زياد بن أبي سفيان ١٧٢ .
 زياد بن عبد الرحمن ١٢ ، ١٧ ، ١٠٨ .
 ابن زياد أبو الحسن ٢ .
 ابن أبي زياد ٥٠ .
 زيادة الله الأمير ٥٤ .
 زيد بن ثابت ٢٣ .
 زيد بن الحباب ٤٣ .
 أبو زيد بن إبراهيم ٥٥ ، ٥٦ .
 ابن أبي زيد أبو محمد ٣٣ ، ٩٢ ، ١٣٦ .
 زينب بنت حمود ، أم محمد بن الحسن ٨٩ .
 زينب بنت أبي علي بن الحسن ، زوجة عثمان
 ابن منظور ١٤٧ .

(س)

ابن أبي السداد = عبد الواحد .
 سراج بن عبد الملك بن سراج أبو الحسين
 ١٠١ .
 ابن سراج أبو مروان ٩٨ .
 السطيفي أبو محمد ٩٠ .
 سعيد بن زيد الأزدي ٣٢ .
 سعيد بن سليمان الغافقي أبو خالد ٥٤ .
 سعيد بن محمد بن بشير ٢١ .
 سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن الأموي
 ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

سيوييه ١٣٧ .

ابن سيد بونة = جعفر بن عبد الله ؛ حسن
ابن أحمد ؛ غالب بن حسن بن أحمد ؛
غالب بن حسن بن غالب .

ابن سيدة ٩ .

ابن سينا ١١١ .

الشياني ٥١ .

الشيرازي ٤٠ ، ٤١ .

(ص)

ابن صاحب الصلاة = محمد بن حسن بن محمد
صعصعة بن سلام ٤٧ .

الصغير أبو الحسن ١٣٦ .

ابن الصوفي ٣٧ ، ٣٨ .

الصنيري ٣٧ .

(ش)

الشاشي أبو بكر ١٠٥ .

الشافعي الامام = محمد بن إدريس .

شائجه (الملك الرومي) ٨٣ .

ابن شبرين = محمد بن أحمد بن محمد .

شرخبيل بن حسنة ١٧٢ .

شريح (قاضي الكوفة) ٢٢ ، ٥٠ .

شريح بن محمد ١١٧ .

ابن شريح أبو العباس ٢٤ .

الشريف الغرناطي = محمد بن أحمد

ابن محمد .

الشعباني ١٤ .

الشعبي ١٠ ، ١٠٥ . والظر عبد الرحمن

ابن قاسم .

شعيب بن الحسين أبو مند بن ١٣٧ .

الشقوري أبو جعفر ١٤٥ .

الشلوين أبو علي ١٢٧ .

ابن شماخ الغافقي = محمد بن شماخ .

ابن شماخ ٩٦ ، ١٠٠ .

ابن شهاب ٣ .

(ض)

ضابي بن الحارث ٢٠٧ .

ضرار ٢٣ .

(ط)

أبو طالب المكي ٣٥ .

أبو الطاهر بن صفوان ١٥٤ .

ابن طاهر (والي مصر) ٢٤ ، ٢٥ .

الطحاوي ٩٩ ، ١٨٠ .

الطوطوشي = محمد بن الوليد .

طرقة القتي ٨٦ .

الطغرائي ١٣٥ .

ابن الطلاع أبو عبد الله بن فريج ١٠٢ ،

١١٧ ، ١٤٠ .

طلحة بن عبيد الله ٢٦ .

- الطنجالي = أحمد بن محمد بن أحمد ؛ محمد بن أحمد بن محمد .
 الطنجي أبو عمرو ١٥٤ .
 ابن الطيّب ١٣٤ .
 ابن الطيب المؤدّب ٣٣ .
 ابن الطيّلسان أبو القاسم ١٢٧ .
- (ع)
- ابن عات أبو عمر بن هارون الشاطبي ١١٦ .
 ابن أبي العافية = الحضرمي أحمد .
 عامر بن عبدة ١٨٨ .
 عامر بن معاوية بن زياد ١٩ .
 عائشة أم المؤمنين ٢٨ .
 عبّاد بن منصور ١٨٨ .
 عبادة بن الصامت ٢٣ .
 العباس بن عبد الملك المرواني ٤٦ ، ٤٧ ، ١٩٣ .
 العباس بن عيسى ٩٢ .
 العباس بن مرداس ١٦٤ .
 أبو العباس بن أبي دُبُوس ١٦١ .
 ابن عباس ٥٥ .
 عبد بن مسلمة بن قُعثب التيمي ٢٧ ، ٢٨ .
 عبد الله بن أحمد بن الحسن النباهي ١٩ ، ٢٠ .
 عبد الله بن أحمد بن سمالك العاسلي ١٠٩ .
 عبد الله بن بريدة الأسلمي ١٨٨ .
 عبد الله بن بُلَيق بن باديس بن حبوس .
 أبو محمد (أمير غرناطة) ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ .
- عبد الله بن أبي جعفر ٢٩ .
 عبد الله بن زَنُون ١١٤ ، ١٢٣ .
 عبد الله بن سليمان بن سَحوط الله الأنصاري .
 ١١٢ .
 عبد الله بن سليمان بن وهب (وزير المعتضد) .
 ٣٢ ، ٣٣ .
 عبد الله بن سهل ١٦٩ .
 عبد الله بن شاش ١٨٦ .
 عبد الله بن طالب ٩٠ .
 عبد الله بن عبد الحكم ٢٥ .
 عبد الله بن عمر بن الخطاب ١١ ، ٢٢ .
 عبد الله بن عمر بن غانم ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ .
 ٢٨ ، ١٥٩ .
 عبد الله بن عمر الوحيدى ١٠٤ - ١٠٥ .
 عبد الله بن فروخ الفارسي ١٥ ، ١٦ .
 ٢٥ ، ٢٦ ، ١٥٩ .
 عبد الله بن محمد (أمير الأندلس) ١٩ ، ٢١ .
 عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب التجيبي .
 ١٢٧ .
 عبد الله بن محمد بن العربي المعافري ١٠٦ .
 عبد الله بن محمد بن مفرج ٣١ .
 عبد الله الوردى ١٤٦ .
 عبد الله بن وهب ٤٨ .
 عبد الله بن يحيى بن محمد الأنصاري ١٥٢ .
 عبد الأعلى بن وهب ٥٥ ، ٥٦ .
 ابن عبد البر أبو عمر ٢٢ ، ٤٤ ، ٥٤ .
 ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ .
 عبد الجبار بن خالد ٣٠ .

- عبد الحق بن غالب بن عطية الحاربي
أبو محمد ١٠٩ ، ١٢٧ .
- عبد الحكم بن مسرة أبو مروان ٩٩ .
- عبد الرحمن بن أحمد بن بقي ٦٥ ،
١١٧ .
- عبد الرحمن بن بشر ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ .
- عبد الرحمن بن الحكم (أمير الأندلس)
١٤ ، ١٥ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .
- عبد الرحمن الزاهد ٢٩ .
- عبد الرحمن بن القاسم ٤٨ ، ٥٣ .
- عبد الرحمن بن قاسم الشعبي ١٠٧ - ١٠٨ .
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي .
١٦٢ .
- عبد الرحمن بن محمد الزليجي ١٣٠ ، ١٣٣ .
- عبد الرحمن بن محمد بن أبي عامر ٨٦ .
- عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن قطيس
٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .
- عبد الرحمن بن محمد الناصر لدين الله الخليفة
٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ .
- ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ١٤٥ .
- عبد الرحمن بن معاوية الداخل (أمير
الأندلس) ١٣٠ ، ٢١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ،
٤٧ .
- عبد الرحمن بن موسى ٤٧ .
- عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الرحمن بن
ربيع الأشعري ١٢٥ .
- عبد الرؤوف بن الفرّج بن كينانة أبو غالب
١٩ .
- عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي
ابن سحنون بن سعيد .
- عبد العزيز بن عبد السلام الشكمي أبو محمد
عز الدين ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ .
- عبد العزيز الهواري ١٤١ .
- عبد العظيم بن الشيخ ١١٣ ، ١١٤ .
- ابن عبد الغفور أبو أيوب ٦ ، ٧ .
- عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث ٥٤ .
- عبد الملك بن حبيب ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٥ ،
٥٥ ، ٥٦ ، ١٥١ ، ١٧٩ ، ١٨٨ .
- عبد الملك بن الحسن ٤٧ .
- عبد الملك بن الزياد ٥٢ .
- عبد الملك بن سراج ١٠٢ .
- عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون ١٧٩ .
- عبد الملك بن محمد بن أبي عامر = المظفر .
- عبد الملك بن يعلى ١٨٨ .
- ابن عبد الملك المراكشي = محمد بن محمد بن سعيد
عبد النعم بن محمد بن الفرس ١١٠ .
- عبد المهيم بن محمد بن عبد المهيم الحضرمي
أبو محمد ١٣٣ ، ١٧٤ .
- عبد المؤمن بن خاف الديباني ١٤١ .
- عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي أبو محمد
١٢٧ ، ١٤١ ، ١٥٤ .
- عبد الوهاب بن نصر بن أحمد القاضي ٣٧ ،
٤٠ - ٤٣ .
- ابن عبدوس ١٨١ .
- ابن أبي عبدة الوزير ١٩ .
- عبيد الله بن يحيى ٤٨ ، ٥٠ ، ٧٤ .

على بن أحمد بن عبد الحسن الغرامى ١٦٧ .
 على بن أحمد الفقيه ٨١ .
 على بن حمود الفاطمى الأمير ٨٩ .
 على بن أبى الشوارب ٣٣ .
 على بن أبى طالب ٢٣ ، ٥٠ ، ٢٠٧ .
 على بن القاسم الكوفى ٢٤ .
 على بن مسعود بن على المحاربى ١٤٠ .
 على بن يحيى ٥ .
 على بن يوسف بن تاشفين الأمير المرابطى
 ٩٧ ، ٩٩ .
 أبو على بن أضحى ١٢٥ .
 أبو على بن الحسن ١٤٧ .
 أبو على بن سهل الخشنى ١١١ .
 أبو على بن ظاهر بن ربيع ١٤١ .
 أبو على الفارسى ٣٣ .
 عمار بن ياسر الصباحى ١٢٥ .
 عمر بن الحسين ١٠ .
 عمر بن الخطاب ٧ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٢ ،
 ٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ،
 ٢٠٤ ، ٢٠٦ .
 عمر بن عبد العزيز ٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٧ ،
 ٥٠ ، ١٠٧ ، ١٧٤ ، ١٨٨ .
 عمر بن هبيرة ١١ .
 أبو عمر بن ليلى ٧٢ .
 أبو عمر بن مهدى ٩٥ .
 ابن عمر ٢٥ .
 عمران المشد الى أبو موسى ١٦٩ .
 ابن عمران أبو عبد الله ١٢٩ .

ابن عبيدة أبو بكر ١٥٣ .
 عتّاب بن عتاب ٥٣ .
 عتاب أبو عبد الله ٩٦ ، ١٠٠ .
 عتب أبو محمد ١٠١ ، ١١٠ .
 عثمان بن سعيد الزاهد ٤٥ .
 عثمان بن عفان ١١ ، ٢٢ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ،
 ٢٠٤ ، ٢٠٧ .
 عثمان بن عمر بن الحاجب أبو عمرو ١٦١ .
 عثمان بن محمد بن منظور أبو عمرو ١٤٧ ، ١٦٥ .
 عثمان بن موسى الجانى أبو عمرو ١٦٨ ، ١٦٩ .
 العثانى ١١١ .
 عجب (حظية الأمير الحكيم بن هشام) ٥٥ .
 ابن أخى عجب ٥٥ ، ٥٦ .
 العذرى أبو العباس ٩٨ .
 أبو العرب (محمد بن أحمد بن تميم) ٢٨ .
 ابن العربى = محمد بن عبد الله .
 عز الدين = عبد العزيز بن عبد السلام .
 ابن عسقلجة = عمرو بن عبد الله .
 ابن عسكر = محمد بن على .
 ابن عصفور الحضرمى أبو القاسم ٩٦ .
 ابن العطار ١٩٤ .
 عضد الدولة ٣٧ ، ٤٠ .
 ابن العطار ٧٧ .
 ابن عطية = عبد الحق بن غالب ؛ غالب
 ابن عفيف ٦٦ ، ٧٧ ، ٨٤ .
 عقبة بن الحجاج ٤٢ .
 ابن عقيل الرئدى ١٥٤ .
 عكرمة بن أبى جهل ٢٦ .

ابن أبي العيش ١٠٤ .
ابن أبي مَعِينَةَ ٤٣ .

(غ)

الغازي بن قيس ٤٧ .
الغافقي = إبراهيم بن أحمد بن عيسى .
غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة
أبو تمام ١٢٦ .
غالب بن حسن بن غالب بن سيد بونة
أبو تمام ١٣٦ - ١٣٧ .
غالب بن عطية ١١٠ .
ابن غالب = محمد بن إبراهيم بن محمد .
الغالب بالله (محمد بن نصر الأمير) ١٢٤ ، ١٢٥ .
غانم الأديب ٩٣ .
الغُبَريني = أحمد بن أحمد .
الغزالي أبو حامد ١٠٥ .
الغُسَّاني أبو علي ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
القُمَارِي أبو عبد الله ١٧٦ .
ابن الغَمَّاز = أحمد بن محمد .

(ف)

ابن الفاسي ٩٣ .
فاطمة ٢٨ .
ابن الفَخَّار محمد بن عمر أبو بكر ١٤٧ ، ١٩٤ .
الفرج بن كنانة الكِنَافِي ٢٥ ، ٥٣ - ٥٤ ، ١٤٣ .

عمرو بن دينار ٥٠ .
عمرو بن عبد الله بن عَسْقَلَاة ٨١ .
أبو عنان (السلطان الريني) ١٦٩ .
العنبري عبد الله ٤ .
عنتر بن فلاح ٤٢ .
العَوَّاذ أبو بكر بن عبد الرحمن ٩٦ .
عوف بن مالك ١٥٥ .
ابن عوف ١١١ .
ابن عِيَّاش أبو العباس ١٢٧ ؛ والنظر محمد
ابن محمد .

عياض بن موسى بن عياض اليحصبي
أبو الفضل ٤٤ ، ٧٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
٣٢ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٧٩ ، ٨٤ ،
٨٥ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .
١٩٠ .

عيسى النبي ٣٩ .
عيسى بن سعيد الوزير ٨٦ .
عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي
أبو الأصم ٥ ، ٨ ، ٥٠ ، ٩٦ ، ٩٧ ،
١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ .

عيسى بن عتبة ١٨٤ .
عيسى بن مسكين بن منصور ٢٩ ، ٣٠ ،
٣٢ ، ١٦٨ .

عيسى بن المتكدر ٢٤ ، ٢٥ .
عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي أبو موسى
المعروف بابن المجوم ١٠٢ .
ابن أبي عيسى = محمد بن عبد الله بن أبي
عيسى .

- أبو القاسم بن أحمد بن السكوت ١٢٦ .
 أبو القاسم بن عبد الله ١٤٣ .
 أبو القاسم بن عبد الرحيم ١٤١ .
 أبو القاسم بن محمد بن أحمد بن رُشد ٩٩ .
 أبو القاسم بن محمد بن حاتم ٩٦ .
 أبو القاسم بن يحيى بن محمد الوزروالى المعروف
 بابن درهم ١٤٣ ، ١٤٨ .
 ابن قاسم ١٨ .
 ابن القاسم ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٧٩ .
 قالون ٣٣ .
 القالى أبو على = إسماعيل بن القاسم .
 ابن قُزمان أبو مروان ١١١ ، ١١٦ ،
 ١١٧ .
 ابن قسّى ١٠٣ .
 ابن القصار أبو الحسن ٤١ .
 القطان أبو عبد الله أحمد ١٤٨ .
 ابن القطان أبو عمر ٩٦ ، ١٣٠ .
 القعنبي = عبد بن مسلمة .
 القُليعى أبو زكرياء ٩٦ .

- ابن فرج محمد ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
 ابن الفرّس = عبد المنعم بن محمد .
 ابن الفرّض أبو الوليد ٢٠ ، ٥٩ .
 الفرغانى ٣٢ .
 ابن فرّكون = أحمد بن محمد بن أحمد .
 ابن فروخ = عبد الله بن فروخ .
 ابن فريد ٢٠ .
 الفزارى إبراهيم ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .
 السفشّالى = محمد بن أحمد بن عبد الله .
 أبو الفضل الدمشقى ٤١ .
 أبو الفضل بن موسى = عياض بن موسى .
 ابن فضيلة أبو الحسن ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٥٢ .
 ابن قُطيس = عبد الرحمن بن محمد بن عيسى
 الفقيه محمد بن محمد بن نصر (أمير غرناطة)
 ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .
 السفشّ بن هراًئذه بن شانجه (الملك الروى)
 ١٥٦ .
 ابن أبي الفيّاض = محمد بن سعيد .

(ق)

(ك)

- قاسم بن أصبغ ٨٤ .
 قاسم بن ثابت الفهرى الضرير ١٣ .
 قاسم بن منصور ٨٣ .
 القاسم بن حمود الأمير ٨٩ ، ٩٤ .
 القاسم بن محمد ٦١ .
 أبو القاسم بن إبراهيم بن محمد الزهرى الافليلى
 ١٩ .

- كعب بن سور ٢٢ ، ٢٣ .
 كعب بن مالك ٢٦ .
 الكلاعى = سليمان بن موسى .
 ابن كنانة = الفرّج بن كنانة .
 الكندى أبو عمر ٢٤ .
 الكواب أبو محمد ١٢٧ .

(ل)

- أبو المثاب ٣٣ .
 مجاهد الموق (أمير دانية) ٤٢ .
 ابن مجاهد الأشبيلي أبو عبد الله ١٠٦ .
 الحاملي ٣٣ .
 ابن مَحْرِز ١١١ ، ١٥٠ .
 محمد رسول الله ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١١ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ١٥٥ ،
 ١٧٧ .
 محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني ١٦٧ .
 محمد بن إبراهيم الطائي المعروف بمشهور ١٣٩ .
 محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب الأنصاري
 ١٢٤ .
 محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد
 ١٧ ، ٢٧ ، ٩٨ — ٩٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
 ١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ .
 محمد بن أحمد بن أحمد بن قطبة الدوسي ١٤١ .
 محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي
 المعروف بابن الحاج ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٨٣ .
 محمد بن أحمد بن سلمون ١٦٧ .
 محمد بن أحمد بن عبد الله الفشتالي ١٧٠ .
 محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور ٩٦ ، ٩٧ .
 محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد
 ١١١ .
 محمد بن أحمد بن محمد بن شبرين الجذامي ١٥٣ .
 محمد بن أحمد بن محمد الشريف الغرناطي ١٧١ ،
 ١٧٧ .
 محمد بن أحمد بن محمد الطنجالي ١٥٥ — ١٦٠ ،
 ١٦٤ .
- ابن لُباب ١١٤ .
 ابن لُباب = محمد بن عمر .
 ابن اللباد أبو الحسن ١٤١ .
 لبيد بن ربيعة ١٠٠ .
 اللؤلؤي ٧٣ .
 الليث بن سعد ١١ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ،
 ١٤٦ .
 ابن أبي ليلى ١٨٣ .
- (م)
- ابن الماجشون ٨ ، ٢٠ ، ١٧٩ ، ١٨٩ .
 المازري أبو عبد الله ٤١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ .
 مالك بن أنس ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١٤ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ،
 ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٢ ،
 ٧٥ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ،
 ١٦٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .
 مالك بن القاسم ٦٥ .
 مالك بن المرحل أبو الحكم ١٣٣ .
 الماسون العباسي ٤٧ .
 ابن مامة ١٧٤ .
 المبرد أبو العباس ٣٤ .
 المتنبي ٢٠ .
 المتوكل بن المعتصم العباسي ٢٤ ، ٣٤ .

- محمد بن إدريس الشافعي الإمام ٤٠٤ ، ٦٠ ، ١٥٠ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٢ .
- محمد بن إسحاق بن السليم ٧٥ - ٧٧ ، ٨٠ .
- محمد بن إسماعيل بن محمد بن عباد أبو القاسم ٩٤ .
- محمد بن أضحى الهمداني ١٢٤ - ١٢٥ .
- محمد بن الأغلب الأمير ٣٠ .
- محمد بن أيمن ٦٠ .
- محمد بن أيوب ١٢٩ - ١٣٠ .
- محمد بن بشير المعافري ٣١ ، ٤٧ - ٥٣ ، ١٤٦ .
- محمد بن حارث الحنثلي ١٢ ، ١٤ ، ٢١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١٩٤ ، ٢٠٤ .
- محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلاة ١١٥ - ١١٦ .
- محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الثبائي ١١٢ - ١٢٣ .
- محمد بن الحسن بن يحيى الثبائي ٢٠ ، ٨٩ ، ٩٠ - ٩٤ .
- محمد بن حسين الزبيدي ٧٤ .
- محمد بن زياد اللخمي ٥٥ - ٥٦ .
- محمد بن زيد الأزدي ٣٢ .
- محمد بن سعيد ١٥ ، ١٧٨ .
- محمد بن سعيد العنسي ١٢٥ .
- محمد بن السليم الحاجب ٥٥ ، ٥٦ .
- محمد بن سليمان ٢٠ .
- محمد بن سليمان بن خليفة ١٠٠ .
- محمد بن شتياخ الغافقي ٤١ ، ١٨٢ .
- محمد بن الطيب الباقلاني أبو بكر ٣٧ - ٤٠ .
- محمد بن عباس بن السكوت ١٤١ .
- محمد بن عبد الله بن الأتبار ١٧ ، ١٠٦ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٣٧ ، ١٦٤ .
- محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى ١٠٠ - ١٠١ .
- محمد بن عبد الله بن أحمد بن سمالك العاملي ١٠٩ .
- محمد بن عبد الله بن الخطيب ١٧٣ ، ٢٠٢ .
- محمد بن عبد الله بن سليمان ١٣٣ .
- محمد بن عبد الله بن أبي عاصر = المنصور .
- محمد بن عبد الله بن العربي المعافري أبو بكر ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٥٧ ، ١١٦ ، ١٦٤ .
- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٨٩ ، ١٩٩ .
- محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ٥٩ - ٦١ .
- محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي زمين المري أبو بكر ١١٠ - ١١١ .
- محمد بن عبد البر الكسنياني ٦٦ ، ١٤٥ .
- محمد بن عبد الحق الخزرجي ١١٧ .
- محمد بن عبد الحكم ١٩٢ .
- محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس) ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
- محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الرحمن الناصر المستكفي بالله ١٩ .
- محمد بن عبد السلام الحنثلي ١٣ ، ١٤ .
- محمد بن عبد السلام المنستيري ١٦١ ، ١٦٣ .
- محمد بن عبد الملك بن أبي زمين ١١٠ .

- محمد بن عبد المهيمن الحضرمي ١٣٢ - ١٣٣
 محمد بن عبد الوارث ٢٤ .
 محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي ١٥٤ -
 ١٥٥ .
 محمد بن العطار ٨٧ .
 محمد بن علي بن حمد بن ١٠١ .
 محمد بن علي بن خضر بن عسكر ٨٢ ، ٩١ ،
 ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
 ١١٨ ، ١٢٣ .
 محمد بن علي الخولاني المشتهر بقيري ١٣٤ .
 محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي المعروف
 بابن الحاج ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٧٠ ، ١٨٠ .
 محمد بن عمر بن خميس الحجري ١٣٥ .
 محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الراي ١٤٦ .
 محمد بن عمر بن لبابة ٥٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
 محمد بن عمران ٥١ ، ٥٢ .
 محمد بن عمران بن عمران ١٣٣ .
 محمد بن فتح بن أحمد الأشبرون ١٢٥ - ١٢٦ .
 محمد بن فرج بن جذام اللخمي ١٧٧ .
 محمد بن الليث ١٨٣ .
 محمد المخلوع ٤٧ .
 محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج البليقي
 أبو البركات ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٦٧ .
 محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ١٣٦ ،
 ١٦٩ - ١٧٠ .
 محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك المراكشي
 ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٣ ،
 ١٣٠ - ١٣٢ .
 محمد بن محمد بن عياش الخزرجي ٢٠ - ٢١ ،
 ٧٣ ، ١٤٨ ، ١٧١ ، ١٨٤ .
 محمد بن محمد القرطبي ١٣٤ .
 محمد بن محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي
 ١٣١ ، ١٣٢ .
 محمد بن محمد بن نصر ١٣٨ .
 محمد بن محمد بن هشام ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٥٢ .
 محمد بن محمد بن يتي بن زرب ٨٠ .
 محمد بن منصور بن علي التلمساني ١٣٤ -
 ١٣٥ .
 محمد بن المواز ٣٠ .
 محمد بن موسى بن عزرون ٨٠ .
 محمد النيسابوري ٧٤ .
 محمد بن وصاح ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٤ .
 محمد بن الوليد الطرطوشي ١٠٥ .
 محمد بن يتي بن زرب أبو بكر ١٣ ، ٧٧ ،
 ٨٢ ، ١٥١ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ .
 محمد بن يحيى بن بكر الأشعري ١٤١ - ١٤٧ ،
 ١٤٨ ، ١٥٩ .
 محمد بن يحيى بن زكرياء التميمي المعروف بابن
 برطال ٨٤ .
 محمد بن يعقوب المرسى ١٣٠ .
 محمد بن يعقوب الموحدي الأبير ١٥ .
 محمد بن يوسف أبو عمر ٣٤ ، ٣٦ .
 محمد بن يوسف بن هود (أمير الأندلس)
 ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٣ .
 أبو محمد القرشي ٤٧ .
 ابن مدين أبو القاسم ١٠٣ .

- مُرْجَان ٧٩ .
ابن المرْعَزَى ٨١ .
مروان بن عبد العزيز (أمير بلنسية) ١٦ ،
١٧ .
أبو مروان بن مالك ٩٦ .
المزْدَغِي أحمد أبو جعفر ١٢٩ .
ابن مُزَيْن أبو عبد الله ١٢٦ .
المستعين = سليمان بن الحكم .
مستقور = محمد بن إبراهيم .
ابن مسرة ٧٨ ، ٢٠١ .
ابن مسعود ٢ .
مسلمة بن زرعة ١١ .
المصعب بن عمران أبو محمد ١٢ ، ٤٥ - ٤٧ ،
١٤٢ ، ١٩٣ .
مطرف ٨ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١٧٩ .
المظفر عبد الملك بن محمد بن أبي عامر ٨٥ ،
٨٦ ، ٩٤ .
معاذ بن عثمان الشيباني ٥٥ .
معاوية بن أبي سفيان ٢٢ ، ٢٣ .
معاوية بن صالح الحضرمي ٤٣ ، ٥٥ .
معاوية بن صخر ٢٤ .
معاوية بن عبد الكريم الثقفي ١٨٨ .
المعتضد العباسي ٣٢ ، ٣٣ .
المعتمد بن عباد ٩٦ .
معن بن زائدة ١٨٠ ، ٢٠٧ .
ابن مغيث ٨ ، ١٠٨ .
ابن مغيث الحاجب ١٢ .
المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ١٥ .
ابن مفرّج ٦٠ .
ابن مقوّز ٢٠٢ .
المقّري = محمد بن محمد بن أحمد .
ابن المكوي ٧٧ .
مكي بن أبي طالب أبو محمد ٩٦ .
الملاحى ١٠٩ ، ١١٠ .
ابن الملحوم = عيسى بن يوسف .
منذر بن سعيد بن عبد الله النفزي البلوطي
٦٦ - ٧٥ ، ١٤٥ .
المنذر بن محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس)
١٨ ، ١٩ .
منصور بن أحمد بن عبيد الحق المشدالي
أبو علي ١٦٤ ، ١٦٧ .
المنصور الخليفة العباسي ٥١ ، ٥٢ .
المنصور الخليفة الموحدي ١١٠ ، ١١٨ .
المنصور محمد بن أبي عامر ١٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،
٧٩ ، ٨٠ - ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
٨٦ ، ٨٧ .
ابن منظور = عثمان بن محمد ؛ محمد بن عبيد الله
مهاجر بن نوفل القرشي ١١ ، ١٢ ،
٤٣ .
المهدي الخليفة العباسي ٣٣ .
المهدي محمد بن عبد الجبار الأموي ٨٦ .
مهدى بن مسلم ٤٢ .
مهدى بن يوسف ٤١ .
ابن المواز ٣ ، ٩ ، ١٨٥ .
ابن المواق ١٣٠ .
موسى النبي ٣٩ ، ١١٠ .

ابن هاني = الحسن بن عبد الرحمن .
 ابن هذيل أبو الحسن ١١٦ .
 الهروي ٩ ، ٤٧ .
 هشام بن الحكم المؤيد بالله الخليفة الأموي
 ١٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٦ .
 هشام بن عبد الرحمن بن معاوية الأمير
 الأموي ١٢ ، ١٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
 ٤٧ ، ١٩٣ .
 هشام بن عبد الملك ١٧٤ .
 هشام بن محمد الرواني ٩٥ .
 ابن هشام (قاضي القيروان) ٨٧ ، ٨٨ ،
 ١٠٨ ، ١٧٤ .
 ابن هشام = أحمد بن محمد هند ١٩٠ ، ١٩١ .
 ابن الهندي ١٠٨ .
 ابن هود = محمد بن يوسف .

(و)

الوائقي (الخليفة العباسي) ٥٢ .
 ابن واجب = أحمد بن محمد بن عمر .
 واضح الصقلي ٨٦ ، ٨٧ .
 ابن واند = يحيى بن عبد الرحمن .
 الوحيد = عبد الله بن عمر .
 ابن أبي الورد أبو الحسن ٣٥ .
 ابن وضاح أبو بكر ١٢٧ .
 وكيع ٣٤ ، ١٦١ .
 ابن ولاد أبو العباس ٧٤ .
 الوليد بن يزيد الخليفة الأموي ٧٤ .

موسى بن إسحاق بن حماد الأزدي ٣٣ .
 موسى بن حماد أبو عمران ٩٧ - ٩٨ .
 موسى بن عبد الرحمن القاسي أبو عمران
 ٣٧ ، ١٦٩ .
 موسى بن عزرون ٨١ .
 موسى بن محمد بن زياد ٢١ .

(ن)

الناصر لدين الله = عبد الرحمن بن محمد .
 ابن الناضر = الحسين بن عبد العزيز .
 نافع ٢٥ .
 نجاء الصقلي ٩٠ ، ٩١ .
 ابن النحاس أبو جعفر ٧٤ .
 نصر بن طريف اليحصبي ٤٤ ، ١٩٣ .
 ابن نصر أبو عبد الله (أمير غرناطة) ١١٤ .
 النعمان بن ثابت أبو حنيفة الامام ١١ .
 ابن النعمة ١١١ .
 النوى أبو الحسن ٣٥ .

(هـ)

هارون ١١٠ .
 هارون الرشيد ١٥ ، ٢٥ .
 هارون الفقيه ٥١ .
 هاشم بن عبد العزيز أبو خالد الوزير ١٢ ،
 ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
 هاشم بن عبد مناف ١٥٩ .

يحيى بن يحيى الليثى ١٤، ١٥، ١٧، ١٨،

٥٦، ٥٥، ٤٥

يحيى بن يزيد اللخمي ٢١.

أبو يحيى (الأمير الحفصي) ١٦٢، ١٦٣.

أبو يحيى بن يحيى بن مسعود الحاربي ١٤٠ -

١٤١.

يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي

أبو الوليد ١١٧.

يزيد بن عبد الملك (الخليفة الأموي) ٢٤.

ابن يزيد بن سعيد ٣٢.

اليعمري ١١٧.

يقتوليه ٣٤.

يوسف ١٠.

يوسف بن إسماعيل بن نصر أبو الحجاج

(أمير غرناطة) ٢١، ١٤٨، ١٥٧،

١٧٣.

يوسف بن تاشفين (الأمين المرباطي) ٩٧.

يوسف بن يعقوب ٣٣.

يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث أبو الوليد

٢٤، ٩٥ - ٩٦.

يوسف بن يزيد ٥٥.

ابن يونس ٥٣.

ابن وليد ٧٧.

ابن وهب ١٤، ٢٩، ٥٠، ١٢٨، ١٧٩.

(ى)

يحيى بن إسحاق ١٧.

يحيى بن زيد التجيبي ٤٣.

يحيى بن سعيد ٩، ١٠، ٤٣.

يحيى بن عبد الله بن يحيى بن ربيع أبو عامر

١٢٩.

يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع أبو عامر ١٢٤،

١٢٦، ١٣٨، ١٥٩.

يحيى بن عبد الرحمن بن وafd اللخمي ٢١،

٨٨ - ٨٩.

يحيى بن على بن حمود المعتلى بالله (أمير

الأندلس) ٨٩، ٩٠.

يحيى بن على بن ربيع ١١١، ١١٤.

يحيى بن مسعود بن على الحاربي أبو بكر

١٣٩ - ١٤٠، ١٤١.

يحيى بن مطرف ٨٣.

يحيى بن معمر ٤٤ - ٤٥، ١٤٢، ١٥٧.

يحيى بن مَعْن ١٤ - ١٥.

فهرس القبائل والطوائف

بنو عباد ١٠٦ .	الأنصار ٢٧ .
بنو العباس ٢٤ .	البراهمة ٣٨ .
بنو العزّاف ١٣٣ ، ١٣٢ .	البربر والبرابر والبرابرة ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
الحبشة ١٦٨ .	٩٠ ، ٩٤ .
الروم ٣٧ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١١٦	بنو إسرائيل ١٥٦ .
١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .	بنو أشقيلولة ١٠٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
١٥٥ ، ١٦١ .	١٣٧ ، ١٣٨ .
الشابيون ٤٢ ، ٨٢ .	بنو الأصفر ١٥٥ .
قريش ٥٣ .	بنو أضحى ١٢٥ .
المجوس ٣٨ .	بنو أمية ١٢ ، ١٩ .
الرايطون ٩٤ ، ٩٧ .	بنو تميم ٢٠٧ .
المصريون ٤٢ .	بنو حماد بن زيد ٣٢ ، ٣٣ ، ١١٤ .
الموحدون ١٠٩ ، ١٦١ .	بنو حمدين ١٠٤ .
اليهود ٣٨ .	بنو حمود ٨٧ ، ٩٤ .
اليونان ٣٨ .	بنو سعيد ١٢٥ .

فهرس البلدان والأماكن

(١)

- برجة (Berja) . ١٤٩ ، ١١١
 بسطة (Baza) . ١٥٣ ، ١٢٨ ، ١٠١
 البصرة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٥ ،
 . ١٦٠ ، ١٨٤ ، ١٨٨
 بغداد ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ١٠١ ،
 . ١٠٥ ، ١٠٦
 بلش مالقة (Velez Malaga) . ١٣٤
 بلفيق (Velefique) . ١٦٤
 بلنسية (Valence) ١٦ ، ١١٦ ، ١١٩ ،
 . ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٦٧
 بونة (Bône) . ١٣٦
 البيازين (ريش) بغرناطة (Albaicin)
 . ١٣٦ ، ١٤٠
 بيت المقدس ١٥٥ .

(ت)

- تادريا ٣٣ .
 تازة (Taza) . ١٣٦
 تبوك ١٥٥ .
 تلمسان (Tlemcen) . ١٣٠ ، ١٣٤
 تونس (Tunis) . ١٣٠ ، ١٥٣ ، ١٦١ ،
 . ١٦٣ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٧٤

استبة (Estepa) . ٨٢

الأسكندرية (Alexandrie) . ٢٤ ، ١٠٥

. ١٠٦

آش ١٤٧ .

إشبيلية (Séville) ٤٣ ، ٤٥ ، ٩٢ ، ٩٤ ،

٩٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٨ ،

١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .

إطرا بلش (Tripoli) . ١٣٦ ، ١٧٠

إفريقية ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ،

٤٥ ، ٩٠ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٧٠ ، ٢٠٢ .

إلسيرة (Elvira) . ٦٠ ، ٦١ ، ١٢٥ .

الأندلس ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ،

٤٥ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ الخ .

أنيسة ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ،

(ب)

باجة إفريقية (Beja) . ١٣٠

باجة الأندلس (Beja) . ١٥٣

بجانة (Pechina) . ٥٩

بجاية (Bougie) . ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٦٤

(خ)

غُراسان ١٠٨ .
الخنوس ٨٢ .

(د)

دائبة (Denia) ١٣٩ ، ٤٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
الدينور ٤٠ .

(ر)

رباط الفتح (Rabat) ١٤٠ .
الرَّيْض (بقرطبة) ٧٩ ، ٧٠ ، ٥٣ .
رُنْدَة (Ronda) ١٥٣ ، ١٣٩ .
الرَّيْسُول (Arnisol) ٩٩ ، ٨٢ .
رَيْتَة ٩٢ ، ٨٤ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٢٠ ، ١٩ .
١٢٨ ، ١٢٦ ، ١١٨ ، ١١٤ ، ١٠٤ .
١٧١ .

(س)

الساحل (من كور إفريقيا) ٣١ .
سَبْتَة (Ceuta) ١١٤ ، ١١٢ ، ١٠١ ، ٩٧ .
١٥٣ ، ١٤١ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ .
١٧٥ ، ١٧١ ، ١٦٦ ، ١٦٤ ، ١٥٤ .
١٧٧ ، ١٧٦ .
سَرَّاسْطَة (Saragosse) ١٣ .

(ث)

الثغر الأعلى (بالأندلس) ٥٤ .

(ج)

جبل فاره (Gibralfaro) ١٢٣ ، ١١٣ .
جبل الفتح (Gibraltar) ١٥٦ .
سجريرة (Cervera) ٨٣ .
الجزيرة الخضراء (Algeciras) ٩٠ ، ١٩ ، ٩١ ، ١١٤ ، ١٣١ .
جزيرة شقش (Alcira) ١٢٧ ، ١١٠ .
جليانة (Jilena) ٨٢ .
جليقية (Galice) ٥٦ ، ٥٤ .
جيان (Jaen) ٥٦ ، ٤٦ ، ١٣ ، ١٢ .
١١٠ ، ٩٦ ، ٦٥ .

(ح)

الحجاز ١٠٥ .
حصن بنى بشير ٨٢ .
حصن الوزد ٨٢ .
سحرموت ١٣٣ .
الحمراء (Alhambra) ١٢٦ ، ٢١ .
١٣٨ .
الحمسة (Alhama) ٨٢ .

العراق ٢٤، ٣٢، ١١٤، ١٧٩، ١٨٩،
٢٠٤، ٢٠٧.
العقاب (Las Navas de Tolosa) ١١٥،
١١٦.
العناب (بلد) ١٣٦، ١٣٧.

(غ)

غافق (Belacazar) ١٨٢، ١٣٣.
غراب ١٦٧.
غرب الأندلس (Algarve) ١٠٣، ١١٤.
غرناطة (Grenade) ٢٠، ٢١، ٩١، ٩٤،
٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٩،
١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤،
١٢٤، ١٢٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٢٩،
١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠،
١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩،
١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٨،
١٧٢، ١٧٧، ٢٠٢.

(ف)

فاس (Fès) ٥١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧،
١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٩، ١٧٠،
١٧٤.
فرت بعون ٩١.

(ق)

قرطبة (Cordoue) ٥، ٧، ١٢، ١٣،

سرقوسة (Syracuse) ٥٤.
سلا (Salé) ١٠٤، ١١٢، ١٣١.
السودان ١٦٨.
سوسة (Sousse) ٥٤.

(ش)

شاطبية (Jativa) ١١٦.
الشام ٢٢، ٤٣، ٥٤، ١٠٥، ١٧٩.
شذونة (Sidona) ٥٤.
شرق الأندلس (Levante) ٩٥، ١٠١،
١١٦، ١٣٧، ١٨١.
الشرقية ٣٣.
شلب (Silves) ١٥٣.
شكة (Chella) ١٤٠.

(ص)

صاحبة (Zalia) ١١٨.
صقلية (Sicile) ٥٤، ٢٠٢.

(ط)

طريف (Tarifa) ١٤٦، ١٦١.
طنجة (Tolède) ٥٩، ٩٧، ١٨٦.

(ع)

العيدوة ٨٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦،

١٣٢ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٤
 ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٢ ، ١٣٩ ، ١٣٥
 ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٤٨
 ١٨٤ ، ١٧٢ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٥٩
 المدينة. ١. ١٨٩ ، ١٧٩ ، ٥١ ، ١٥ ، ١٠
 ٢٠٦ .

مدينة سالم (Medinaceli) ٨١ .

المدينة الزاهرة ٧٧ .

مدينة الزهراء ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٨ .

مدينة النصور ٣٣ .

مراكش (Marrakech) ١٠٦ ، ١٠١ .

١٦٤ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١١٧ ، ١١٦ .

سربلة (Marbella) ٨٢ .

سرسية (Murcia) ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٥٢ .

الرية (Almeria) ١٣٩ ، ١٣٧ ، ١٢٧ ، ٨٦ .

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الشرق ٤٤ ، ٥٣ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٥ .

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٨٢ .

مصر ٤٢ ، ٤١ ، ٣٠ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٦ .

١٠٦ ، ١٠٥ ، ٧٤ ، ٥٤ ، ٤٨ ، ٤٥ .

١٧٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٥٥ ، ١٠٨ .

٢٠٤ ، ١٨٥ .

المغرب ١١٩ ، ١١٧ ، ٩٩ ، ٤٢ ، ٣٧ .

١٨٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٥ ، ١٢٥ .

مقبرة ١٣٦ .

مكناسة (Meknès) ١٨٢ .

مكة ١٧٩ ، ١٠٨ ، ٧٤ ، ٢٨ ، ١٧ .

٢٠٤ ، ١٨٩ .

٥٣ ، ٤٨ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٢١ .

٦٦ ، ٦٣ ، ٦٠ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٤ .

٨٢ ، ٨١ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٥ ، ٧٠ .

٩٣ ، ٩٢ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ .

١٠١ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٤ .

١١٧ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١٠٣ ، ١٠٢ .

١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٤٢ ، ١٢٤ ، ١١٨ .

١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٨٢ .

قرمونة (Carmona) ٩٠ .

القسطنطينية ٦٦ ، ٣٨ .

قلعة يحنصب (Alcala la Real) ١٢٥ .

قمارش (Comares) ١٤٧ .

القشيران (Cairouan) ٤٢ ، ٣٠ ، ١٥ .

١٧٤ ، ١٦٨ ، ١٦١ ، ٨٧ ، ٥٤ .

١٧٩ .

(ك)

الكوفة ٢٠٧ ، ١٦٠ ، ٤٣ ، ٢٢ ، ١٠ .

(ل)

لورقة (Lorca) ١٠٩ .

ماردة (Mérida) ٥٧ ، ٥٦ .

مالقة (Malaga) ٨٩ ، ٨٢ ، ٤٣ ، ٢٠ .

١٠٣ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٩٠ .

١١١ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ١٠٥ ، ١٠٤ .

١٢٣ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ١١٣ ، ١١٢ .

(و)	ملتاس (Bentomiz) ١٤٧ .
وادی آش (Guadix) ١١٠ ، ١٣٧ ،	ملتى ١٦٨ .
١٧٣ .	مُنت كمور ٨٢ .
وادی شَنِيل (Genil) ٨٢ .	المنستير (Monastir) ١٦١ .
وادی عبد الله ٩٦ .	مُورور (Moron) ٨٢ .
واسط ١٦٧ .	ميورقة (Majorque) ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
وهران (Oran) ٨٧ .	
(ى)	(ن)
الين ٢٣ ، ٢٦ ، ١٧٤	الناعورة (بقرطبة) ٨١ .

فهرس الكتب المذكورة

(١)

- الاتفاق والاختلاف (لابن حارث) ٢٠١ .
 الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال
 (للحسن بن محمد) ٧٨ .
 الأحكام (لابن أبي زياد) ٥٠ .
 الأحكام (لابن سهل) ٩٧ .
 الأحكام (لعبد الحق) ١٣٠ .
 الأحكام (لعبد المنعم بن الفرس) ١١٠ .
 أدب القضاة (لمحمد بن عبد الله بن الحكم)
 ١٨٩ .
 الاستغناء (لخلف بن مسلمة بن عبد الغفور)
 في أدب القضاة والأحكام ٦ ، ١٤٧ ، ١٩٨ .
 الاستيعاب ٢٨ .
 الاشراف (لمحمد النيسابوري) ٧٤ .
 الاشراف على نكت مسائل الخلاف (للقاضي
 عبد الوهاب) ٤١ .
 الاعلام بنوازل الأحكام ٦ .
 الافادة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
 الاكتفاء في المغازي (لأبي الربيع الكلاعي)
 ١٦٩ .
 الاكمال (لعياض بن موسى) ٤ ، ٦ ،
 ٢٠٦ ، ٦١ .
 تاريخ قضاة الاندلس

إكمال العلم ١٠ .

أوائل الأبدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء
 الملة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

(ب)

- البداية والنهاية (لابن رشد الحفيد) ١١١ .
 البرهان والدليل ، في خواص سور التنزيل
 (لأبي بكر بن منظور) ١٥٥ .
 البيان والتحصيل ، فيما في المستخرجة من
 التوجيه والتعليل (لأبي الوليد بن رشد)
 ٢٦ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ .

(ت)

- التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري
 في غرناطة (للأخير عبد الله بن بلقين)
 ابن زيري (٩٣ ، ٩٧ .
 التذكرة (لأبي علي الفارسي) ٣٣ .
 ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك (لعياض
 ابن موسى) ١٥ ، ٢٧ .
 التسهيل (لابن مالك) ١٧٦ .
 التعريف (للشيرازي) ٤٠ .

(د)

- رسالة ادخار الصبر ، وافتخار القصر والقبر
(لأبي عبد الله بن عسكر) ١٢٣ .
الرعاية ٣ .
رفع الحجب المستورة ، عن محاسن المقصورة
(لأبي القاسم الشريف الغرناطي) ١٧٦ .
الروض الأنف (للسهيلى) ١١٧ .
الروض المنظور ، فى أوصاف بنى منظور ١٥٤
رياضة الآن ، فى شرح قصيدة الخزرجى
١٧٦ .

- تقريب المسالك ، بمعرفة أعلام مذهب مالك
٣٢ ، ٢٤ .
التكملة (لابن الأبار) ١٧ ، ١٠٦ ،
١١٩ .
التكملة (لابن خميس) ١١٢ .
التكميل والاتمام ، لكتابي التعريف والاعلام
(لأبي عبد الله بن عسكر) ١٢٣ .
التلقين (للقاضى عبد الوهاب) ٤١ .
التنبيهات ٨ .
تنظيم الدرر ، فى ذكر علماء الدهر (لأبي
عامر بن ربيع) ١٢٧ .

(س)

- السجم الواكفة ، والظلال الوارفة ، فى الرد
على ما تضمنه المظنون به من اعتقادات
الفلاسفة (لأبي بكر بن منظور) ١٥٤ .
السراج (لابن العربى) ٢٠٢ .

(ج)

- جهد المقل (لأبي القاسم الشريف الغرناطي)
١٧٥ .
الجواهر الثمينة ١٧٨ .

(د)

- الدلائل فى شرح غريب الحديث (لقاسم
ابن ثابت بن عبد العزيز الفهرى)
١٣ .

(ش)

- شرح التلقين (للقاضى عبد الوهاب) ٤١ .
شرح الحمدانية فى الأصول (لابن رشد
الحفيد) ١١١ .
شرح رجز ابن سينا (لابن رشد الحفيد) ١١١
شرح رسالة ابن خميس (لمحمد بن منصور
التلمسانى) ١٣٥ .
شرح رسالة ابن أبي زيد (للتسولى) ١٣٦ .

(ذ)

- الذيل والتكملة ، لكتاب الصلة (لابن
عبد الملك المراكشى) ١٣٠ .

عقد الجواهر ١٩٠، ١٩٧، ١٩٩ .
العين (للخليل) ٧٤ .

(غ)

الغريبين (كتاب) للهروي ٩ .

(ف)

فصل المقال فيما بين الفلسفة والشريعة من
الاتصال (لابن رشد الحفيد) ١١١ .
فضائل النقطعين إلى الله (ليونس بن
مغيث) ٩٦ .

(ق)

قوت النفوس ، وإنس الجلوس (لأبي الحسن
ابن أضحى) ١٢٥ .

(ك)

الكليات في الطب (لابن رشد الحفيد)
١١١ .

(م)

المجموعة (لابن الماجشون) ٨ .
المختصر ، في السلو عن ذهاب البصر
(لابن عسكر) ١٢٣ .

شرح الرسالة والنصرة لمذهب دار الهجرة
(للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

شرح شعر المتنبي (لابن الانليلي) ٢٠ .
شرح مختصر ابن الحاجب الفقهي (لابن
عبد الله المنستيري) ١٦١ .

شرح الموطأ (لمحمد بن سليمان الأنصاري)
١٠٠ .

(ص)

الصلة (لابن بشكوال) ٢٠، ٩٥، ١٠٠،
١٠١، ١٠٨ .
صلة الصلة (لابن الزبير) ١٠٦، ١١٨ .

(ط)

طبقات القراء (لأبي عمرو الداني) ٣٣ .
طبقات قضاة مصر (لأبي عمر الكندي)
٣٤ .

طبقات النحويين واللغويين (لمحمد بن
خميس الزبيدي) ٧٤ .

الطُّرُق في الوثائق المجموعة (لابن عات) ١١٦ .

(ع)

عائد الصلة ١٤١، ١٤٧، ١٤٨ .
العُتْبِيَّة ١٧، ١٨٦ .
العذب والاجاج (لأبي البركات ابن الحاج
البلفيقي) ١٦٥ .

- مختصر المبسوط (لأبي الوليد بن رشد) ٩٩ .
 المدارك (للقاضي عياض) ٣٠ ، ٣٧ ،
 ٤٥ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ .
 المدونة ٨ ، ١٠٨ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ١٨٨ .
 الزيد (لأبي عامر بن ربيع) ١٣٨ .
 المستخرجة ١٩٨ ، ٢٠٣ .

(د)

- نفحات النسوك ، وعيون التبر المسبوك ،
 في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك (لأبي
 بكر بن منظور) ١٥٤ .
 نكتة الأمثال ، ونفثة السحر الحلال (لأبي
 الربيع الكلاعي) ١١٩ .
 النوادر ١٨٦ .
 نوازل أبي عيد الله بن الحاج ١٩١ ، ١٩٩ .
 نوازل الأحكام (لأبي المطرف الشعبي) ١٠٨ .

(و)

- الواضحة ١٩٣ .
 وثائق ابن العطار ١٩٤ .
 وثائق ابن الهندي ٢٠٧ .
 الوجيز ١٧٨ .
 الوجيز في التفسير (لعبد الحق بن عطية)
 ١٠٩ .
 المختصر المبسوط (لأبي الوليد بن رشد) ٩٩ .
 المدارك (للقاضي عياض) ٣٠ ، ٣٧ ،
 ٤٥ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ .
 المدونة ٨ ، ١٠٨ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ١٨٨ .
 الزيد (لأبي عامر بن ربيع) ١٣٨ .
 المستخرجة ١٩٨ ، ٢٠٣ .
 السلسلات من الأحاديث والآثار (لأبي
 الربيع الكلاعي) ١١٦ .
 المشروع الروي ، في الزيادة على كتاب
 الهروي ، في غريب القرآن والحديث (لابن
 عسكر) ١١٣ ، ١٢٣ .
 مشكل الآثار (للطحاوي) ومختصره لأبي
 الوليد بن رشد ٩٩ .
 المعالم (لابن الخطيب الداني) ١٦٣ .
 المعونة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
 المفيد (لابن هشام) ١٠٨ .
 المقدمات لأوائل كتاب المدونة (لأبي الوليد
 ابن رشد) ٩٩ .
 المقصد الحمود ١٠ .
 المقصورة (لحازم) ١٧٦ .
 المنهج ٦ ، ١٨١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
 مناهج الأدلة ، في الكشف عن عقائد الملة
 (لابن رشد الحفيد) ١١١ .
 المنتخب (لابن مغيث) ٨ .
 منهاج القضاة (لابن حبيب) ١٨٨ .

فهرس القوافى

(د)	(ب)
١٦٧ يَفَنَّدُ (ابن الحاج)	١٣٥ والأسبابُ (الطغرائى)
١٧٥ وَجَدَا (الشريف الغرناطى)	١٢٦ يَكْتَبُ (النباهى)
٦١ فَرِيدَا	١٠٠ الْأَجْرَبِ (لييد)
١٥٣ طَرِيدَا (ابن شبرين)	٣٤ عَاتِبُ (الأزدي)
١٦٦ العهد (ابن الحاج)	١٣٣ بالنَّسَبِ
	١٤٨ الْمُطْلَبُ (ابن الحاج)
(ر)	(ت)
١٥٥ واصطبر (ابن منظور)	
١٣٣ وأجر (ابن عسكر)	
١٥٨ الْفَخْرُ (النباهى)	١٧٤ الْفَرَاتِ (الشريف الغرناطى)
١٧٤ يَفْهَرُ (ابن مامة)	
١٦٥ الْقَفَرِ (ابن أسلم)	
٦٠ آثَارُ	
١١١ السَّقَرِ (ابن أبى زنين)	
	(ث)
	١٣٢ سَجْدَتَا (الغبرينى)
(س)	(ج)
١٠٠ ولاناسُ (الأنصارى)	
١١٩ النفسُ (السكلاعى)	١٤٩ حِجَّةُ (ابن أبى العافية)
١١٧ الأنسِ (ابن بقی)	١٥٠ نَهْجُهُ (النباهى)

(م)

- أحلم (ابن عسكر) ١٢٣
القياما (المبرّد) ٣٤
والصوارم (ابن الأبار) ١٢٠-١٢٢
والأكمر (الشريف الغرناطي) ١٧٥
تم ١٧٢

(ن)

- وطني (ابن الحاج) ١٦٦
تسيرون ١٧٤
إحسان (ابن الحنّاط) ٨٧
سكن (ابن عبد الملك) ١٣٠
رهين (ابن حوط الله) ١١٢

(هـ)

- نراه ٨٢
أعدته ٤٧
برهانها (ابن الحاج) ١٦٦
يفتديده (الأزدي) ٣٦
بها (ابن خميس) ١٣٥
أراضيها (ابن شبرين) ١٥٣
أمر الله ٩٣
كساعه (الباجي) ٩٥

(ي)

- جوابيا (عبد الوهاب) ٤١

(ف)

- المضاغف (عبد الوهاب) ٤١
بالخوف (ابن الحاج) ١٦٦

(ق)

- ضيقة (أبو عمر بن يوسف) ٣٦
رائق (الثباهي) ١١٣
سائق (ابن الحاج) ١٦٧
سحقيق (ابن الحاج) ١٦٦

(ك)

- شرك (أبو عمران) ١٧٠
مقدار (الشريف الغرناطي) ١٧٣

(ل)

- مذلل ٧٨
قليل (ابن غانم) ٢٥
تعطيل (الوحيد) ١٠٤
سلا (ابن عبد الملك) ١٣١
وترحال (ابن الحاج) ١٦٥
وقال ٥٣
ممعجل ١٦٠
الخاذل (الشريف الغرناطي) ١٧٦
والخؤل (ابن أسود) ٥٨
باطل (ابن بقي) ١١٨

INTRODUCTION

de mon *Histoire de l'Espagne musulmane* actuellement en préparation. Il n'est donc pas utile que je m'étende ici sur la question. Je voudrais simplement signaler d'un mot l'intérêt des notices de la *Markaba*, qui apportent un complément de première importance à notre source essentielle sur la vie judiciaire à Cordoue jusqu'au Xème siècle, le *Ta'rikh kudat Kurtuba* de Muhammad ibn al-Harith al-Khushani.

Parmi les documents, malheureusement trop rares, qui nous renseignent sur l'histoire sociale d'al-Andalus à l'époque de l'émirat, puis du califat umaiyade, on sait en effet la place de choix qu'il faut accorder au livre d'al-Khushani qui, né à Cairouan, la capitale de l'Ifrikiya, émigra à Cordoue, où il ne cessa de résider jusqu'à sa mort survenue en 981 (871). Ce fut à la demande du calife al-Hakam II al-Mustansir qu'il rédigea sa monographie, dont Julian Ribera a donné en 1914, d'après l'*unicum* d'Oxford, une édition accompagnée d'une traduction en espagnol et d'une substantielle étude liminaire. L'histoire d'al-Khushani n'avait qu'un défaut : celui de s'arrêter au Xème siècle (IVème siècle). C'est le mérite d'al-Nubahi que d'être essayé à compléter cette histoire jusqu'à sa propre époque.

C'est pourquoi je n'ai pas hésité, pour répondre au désir de mon éminent collègue et ami, le Dr. Taha Bey Husain, à confier l'édition de cet ouvrage aux presses du « Scribe Égyptien ». Je remercie la direction de cette société du zèle et du soin apportés à la composition et à la présentation de l'ouvrage. J'exprime aussi ma gratitude à mon élève, le Dr. Kamil Isma'il, qui, du Caire même, a bien voulu m'assister dans la revision des épreuves.

INTRODUCTION

paraît pas avoir été conservée, fut écrite par le littérateur grenadin pour fustiger le cadi de Grenade; elle s'intitulait *Khal' al-rasan fi wasf al-kadi Ibn al-Hasan*.

Ce n'est pas ici le lieu de chercher à préciser les raisons du différend qui mit aux prises Ibn al-Khatib et Ibn al-Hasan al-Nubahi. Mais ce dernier ne fut certainement pas étranger à la campagne d'intrigues, de dénonciations et d'accusations de lèse-foi (voir ainsi p. 202 de la présente édition), qui finit par aboutir à la disgrâce de Lisan al-din et entraîna celui-ci dans les pires tribulations, jusqu'au moment où, condamné à Grenade pour hérésie, il fut arrêté à Fès, où il avait cherché asile, et étranglé dans sa prison en 1374 (776). Après la fin tragique d'Ibn al-Khatib, nous ne savons plus rien de précis sur la carrière du cadi Ibn al-Hasan al-Nubahi. L'auteur du *Nail al-ibtihadj* note simplement qu'il fut envoyé à deux reprises en mission diplomatique de Grenade à Fès, en 859 (760), puis en 1386 (788), et qu'il était encore vivant en 1390 (792); mais il ajoute qu'il n'a pas retrouvé la date de sa mort, qui dut vraisemblablement survenir avant la fin du XIV^e siècle. Il cite enfin deux de ses ouvrages : une « enquête » qui semble aujourd'hui perdue, sur la question de l'invocation après la prière canonique, destinée à réfuter l'opinion de l'imam andalou Abu Ishak al-Shatibi, et l'ouvrage sur la judicature qui fait l'objet de la présente publication.

Une troisième œuvre d'al-Nubahi, non signalée par Ahmad Baba, nous est toutefois parvenue. C'est le commentaire d'une « séance » du même auteur, intitulée *al-Makama al-nakhlīya* (dialogue entre un palmier et un figuier), qui, avec maintes digressions d'ordre littéraire, constitue une histoire de la dynastie nasride de Grenade. Elle s'intitule : *Nuzhat al-basa'ir wa-l-absar*. Un exemplaire manuscrit s'en trouve à la Bibliothèque de l'Escorial sous le No. 1653 (voir E. Lévi-Provençal, *Les manuscrits arabes de l'Escorial*, t. III, Paris, 1928, p. 186-187), et des extraits en ont été publiés par M. J. Müller dans ses *Beiträge zur Geschichte der westlichen Araber* (t. I, Munich, 1866, pp. 101-106).

* * *

« L'HISTOIRE DES JUGES » D'AL-NUBAHL. — Dans la notice du *Nail al-ibtihadj*, « l'histoire des juges » d'Ibn al-Hasan al-Nubahi, qui est mentionnée sous le titre *al-Mirkat al-'ulya fi masa'il al-kada'*, est donnée comme comprenant deux tomes. L'auteur semble bien n'en avoir écrit qu'un seul. Il annonce dans son introduction que son ouvrage comprendra quatre grands chapitres (*bab*). En fait, dans le manuscrit, nous n'en trouvons que deux, d'étendue d'ailleurs fort inégale. Le premier, qui occupe un peu moins du tiers de l'ensemble, a trait à la judicature en général et aux questions qui s'y rapportent; l'autre, au contraire, constitue un ensemble de biographies des juges occidentaux, andalous pour la plupart, qui donne tout son prix à l'œuvre du cadi de Grenade.

Tout un développement sur la judicature andalouse doit figurer au tome III

Ibn al-Khatib, que d'indications assez peu détaillées. Si l'on connaît l'époque de sa naissance, aucune biographie ne nous fournit pour celle de sa mort une date précise.

De ces indications modiques, la plupart proviennent, soit d'Ibn al-Khatib lui-même, soit du principal biographe de ce dernier, al-Makkari, l'auteur du *Nafh al-tib* et des *Azhar al-riyad*. En plus de ces deux auteurs, on ne trouve guère qu'une notice, que leur a empruntée le juriste soudanais Ahmad Baba al-Tinbukti dans son *Nail al-ibtihadj* (publié en marge du *Dibadj* d'Ibn Farhun, le Caire, 1829 h., pp. 205-206). La courte rubrique consacrée à l'auteur de la *Markaba* par F. Pons Boigues (*Ensayo bio-bibliográfico sobre los historiadores y geógrafos árabe-españoles*, Madrid, 1898, No. 297, p. 348) n'apporte aucune précision utile.

Le nom complet de cet auteur était Abu l-Hasan 'Ali ibn 'Abd Allah ibn Muhammad ibn Muhammad ibn al-Hasan al-Djudhami al-Malaki al-Nubahi, mais on le désignait plus généralement sous la simple appellation d'Ibn al-Hasan. Il appartenait à une famille installée depuis de nombreuses générations dans une des plus florissantes villes du littoral andalou, Malaga. C'est là que 'Ali al-Nubahi naquit en 1313 (718). Il y fit ses études sous la direction de maîtres en vue — nous en avons la liste, mais il n'est pas utile de la reproduire ici — puis il partit pour Grenade, afin d'y parfaire sa culture littéraire et juridique. Il quitta ensuite la capitale nasride pour aller exercer les fonctions de juge dans les petites cités de Bentomiz (بنتوميذ) et Velez-Malaga (بلش), puis y revint pour s'y fixer définitivement, quand il y fut pourvu d'un poste de secrétaire de chancellerie à la cour du souverain. Un peu plus tard, celui-ci l'appela à la charge éminente de juge en chef (*kadi l-djama'a*) de Grenade.

C'est justement vers cette époque qu'Ibn al-Khatib, dans son célèbre *Kitab al-Ihata fi ta'rikh Gharnata*, consacre à al-Nubahi une notice extrêmement élogieuse. Elle figure dans le manuscrit No. 1673 de la Bibliothèque de l'Escorial (p. 302 et suiv.) et est presque entièrement reproduite par al-Makkari (*Nafh al-tib*, éd. de Bulak, III, p. 65 et 385; *Azhar al-riyad*, éd. du Caire, t. II, 1946, début). Non seulement, Ibn al-Khatib fait de son compatriote et de son ami de la cour de l'Alhambra un éloge presque dithyrambique, mais il donne de copieux échantillons de sa poésie et de sa prose d'art. Il apparaît toutefois qu'entre les deux hommes, les rapports ne tardèrent pas à s'altérer. Quand, dans l'exil, Ibn al-Khatib composa son *Kitab a'mal al-a'lam*, il ne craignit pas de satiriser sans ménagements son ancien ami et d'aller jusqu'à l'affubler du surnom peu flatteur de Dju'sus (« le courtaud »), qu'on lui donnait sans doute dans le monde intellectuel grenadin, en tournant en dérision sa petite taille (voir p. 90-92 de mon édition, Rabat, 1984). Dans un autre de ses ouvrages, *al-Katiba al-kamina*, sur les poètes du VII^e siècle de l'hégire, il lui consacra une notice virulente (No. 50 du manuscrit No. 410 de la Bibliothèque chérifienne de Rabat). Il alla même plus loin. Une courte épître d'Ibn al-Khatib, qui ne

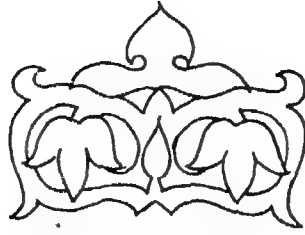
INTRODUCTION

L'ouvrage inédit qui fait l'objet de la présente édition constitue un document important pour l'histoire de la judicature dans l'Occident musulman du Moyen Age. La date relativement tardive de sa rédaction a permis à son auteur d'embrasser une assez longue période, depuis la conquête arabe jusqu'au XIV^{ème} siècle. Toutefois, malgré l'ampleur du sujet qu'il traite, ce livre est demeuré ignoré jusqu'à ce jour. Son titre ne figure à ma connaissance dans aucun des répertoires bibliographiques de la littérature arabe : on ne le trouve cité ni par Hadjdji Khalifa, ni par Brockelmann. On en chercherait en vain la trace dans les bibliothèques d'Europe ou d'Orient dont les catalogues ont été publiés. La cause en est sans doute qu'il n'en a guère circulé de copies : quelques-unes, du petit royaume musulman de Grenade, où l'ouvrage a été composé, ont, à la fin du Moyen Age, passé au Maroc. C'est là que j'ai eu la chance d'en retrouver deux manuscrits, suffisamment corrects pour m'engager à en entreprendre une édition.

La première de ces copies est conservée à la Bibliothèque Chérifiennne de Rabat, sous le No. 1424. Il s'agit d'une copie assez récente, non datée, de 117 feuillets (20×15 centimètres, 21 lignes par page). Elle est suivie d'un résumé de la main du même scribe, qui couvre douze feuillets et porte la date du 20 safar 1221 (8 mai 1806). C'est ce manuscrit de Rabat qui a servi de base à l'établissement du texte. L'autre manuscrit, conservé à la Bibliothèque de la Grande Mosquée d'al-Karawiyin, à Fès, sous le No. 2988/80, est une copie de date sensiblement plus ancienne; malheureusement, il en manque environ le dernier tiers. Elle comprend 50 feuillets d'écriture serrée de type maghribin (28×18 centimètres, 22 lignes par page). Ces deux exemplaires fournissent l'un et l'autre le titre de l'ouvrage : *Kitab al-Markaba al-'ulya fi-man yastahikku* (sic, au lieu de *istahakka*) *al-kada' wa-l-fitya*, et le nom de son auteur : Abu l-Hasan al-Nubahi.

* * *

L'AUTEUR. — Celui-ci est loin d'être un personnage obscur. Ce fut l'un des dignitaires les plus en vue du royaume des Nasrides de Grenade au XIV^{ème} (VII^{ème} siècle). On ne dispose toutefois, sur sa carrière, qui fut intimement mêlée à celle du plus illustre de ses contemporains andalous, Lisan al-din



ذخائر التراث العربي

خلاصة الثقافة العربية الخالدة

صدر منها :

عبد القاهر البغدادي

الفرق بين الفرق

وبيان الفرق الناجية منهم

علي بن ربن الطبري

الدين والدولة

الخطيب الأسكافي

درة التنزيل وغرة التأويل

الإمام الغزالي

جواهر القرآن

ابن طفيل

حي بن يقظان

زكريا القزويني

عجائب المخلوقات

أبو بكر الرازي

رسائل فلسفية

ابن الجوزي

مناقب الامام أحمد بن حنبل

أبو هلال العسكري

الفروق في اللغة

ابن مدياة الله الحسيني

طبقات الشافعية

ابن حزم

الأخلاق والسير

الإمام الغزالي	معارج القدس
ابن تيمية وابن القيم	في مدارج معرفة النفس
ابن المقفع	القياس في الشرع الاسلامي
ابن القيم الجوزية	كليلة ودمنة
تحقيق د. عبد الأمير الأعسم	عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين
	تاريخ ابن الريوندي الملحد
	نصوص ووثائق من المصادر العربية
ابن سيد الناس	عيون الاثر ٢/١
	في فنون المغازي والشهائل والسير
ابن العماد الحنبلي	شذرات الذهب ٨/١
	في أخبار من ذهب
محمد بن حبيب البغدادي	كتاب المحبر
أبو العباس الغبريني	عنوان الدراية
	فيمن كان من العلماء في المئة السابعة بيجاية
ابن حزم	المحلى ١١/١
الإمام مسلم	الجامع الصحيح (صحيح مسلم) ٨/١
الحاكم النيسابوري	معرفة علوم الحديث
أبو الحسن النباهي	تاريخ قضاة الاندلس
ابن سيده	المختصص ٥/١
ابن قنفذ القسنطيني	كتاب الوفيات
أبو العلاء المعري	رسالة الملائكة
أبو العلاء المعري	رسالة الخناء

أخبار أبي تمام

أخبار الحمقى والمغفلين

الأذكىاء

تداعي الحيوانات على الإنسان

مجموع أشعار العرب

أبو بكر الصولي

ابن الجوزي

ابن الجوزي

أخوان الصفا

رؤبة بن المعجاج

IBN AL-HASAN AL-NUBAHI

HISTOIRE
DES
JUGES D'ANDALOUSIE
INTITULÉE
KITAB AL-MARKABA AL-'ULYA

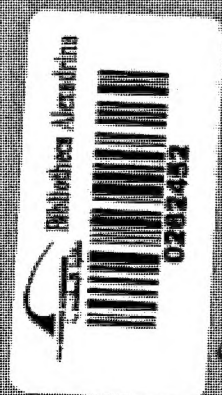
EDITED BY
**Revival of arabic culture
committee**
Dar al-Afaq al-Jadida

Dar al-Afaq al-Jadida
BEIRUT. LEBANON

HISTOIRE
DES
JUGES D'ANDALOUSIE
INTITULÉE
KITAB AL-MARKABA AL-'ULYA

HISTOIRE
DES
JUGES D'ANDALOUSIE
INTITULÉE
KITAB AL-MARKABA AL-'ULYA

IBN AL-HASAN AL-NUBAHI



Dar Al-Afaq Al-Jadidah
Beirut-Lebanon